حوكمة التنمية

Development Governance

قضايا وأطروحات

قصي همرور

«أتى هذا الكتاب في وقت نحن في أشد الحاجة لمثله؛ وفي وقت تتجه فيه بلداننا للتنمية الشاملة، في مختلف ضروبها. كتاب حوكمة التنمية يحمل الكثير من المعلومات الثرة والضرورية للنظم السياسية والاجتماعية، كما يقدم باقة من المقترحات والموجهات لحوكمة التنمية، ويعرض بعض الحلول لمشاكل طالما أثّرت سلبا في خطط التنمية بصورة عامة؛ كل ذلك بأسلوب سلس وشيّق، وبعرضٍ أنيق.... ولا غرو، فالمؤلف ومنذ تفتّح ذهنه على الحياة والمسؤولية يحمل هم الأرض التي وُلِد فيها والمجتمع الذي نشأ في كنفه؛ فاختار دراسته الجامعية ومساره المهني حول القضايا الواردة في هذا الكتاب، وما زال يعمل جهده عليها.»

د. صفية ساتي،

طبيبة

«تُعتبر قضايا التنمية والتنمية غير المتوازنة في السودان من أهم القضايا التي قعدت بالبلاد منذ عهد الاستعمار ومروراً بالحكومات المُتعاقبة التي ورثت السُّلطة، بسبب التَّخطيط غير السليم والإقصاء المُمنهج. لقد استطاع الأستاذ قصي همرورأن ينحت عميقاً فيما يتعلَّق بحوكمة التنمية، وقضايا الاقتصاد السِّياسي والاجتماع السياسي -so cio-politics التي أسَّست للتهميش الاقتصادي والتنموي في البلاد. يُعتبر هذا الكتاب مرجعا مُهمّا للمهتمين بهذه القضايا ولجميع العاملين والناشطين في هذا المجال، وللسَّاعين لبناء وطن تسوده العدالة والمساواة.»

عادل إبراهيم شالوكا،

الحركة الشعبية لتحرير السُّودان - شمال

«في سفر بانورامي ضافي، يخط المؤلف رؤية عريضة، يتناول فيها أهم جوانب التنمية في علاقتها الحميمة مع الحوكمة والتكنولوجيا والاقتصاد السياسي والاجتماع والسلطة والديمقراطية، ودور المؤسسات في صنع السياسات التي تغرس التنمية أو تهزمها. إن تناول محوري التنمية والحوكمة بشكل منفصل في حد ذاته مهمة علمية عسيرة، ومع ذلك لا يكتفي الدكتور همرور في سفره الطموح ببذل خلفية نظرية وافية عنهما، بل يسعى الى مهمة أكثر تعقيدا، تحاول دمجهما معا في أطروحة هدفها بناء نموذج نظري لنظم النماء.... هذا الكتاب مساهمة جليلة تضاف للمكتبة السودانية والفكر الإنساني.»

د. معتصم الأقرع،

خبير في الاقتصاد الدولي والتنمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

2020
هيئة الخرطوم للصحافة والنشر

حوكمة التنمية:
Development Governance

قضايا وأطروحات

هيئة الخرطوم للصحافة والنشر

المدير العام: يوسف حمد

اسم الكتاب: حوكمة التنمية
المؤلف: قصي همرور
رقم الإيداع: (2020/678م)
الطبعة الأولى: 2020
التصميم الفني والإخراج: محمد الصادق الحاج

حوكمة التنمية:
Development Governance
قضايا وأطروحات

قصي همرور

2020

الإهداء،

إلى من يستثمرون من الممكن في الواقع، من الفهم والعمل والصبر، لإبقاء عمليات نماء الوعي ونماء الحياة مستمرة، متصاعدة، رغم ما تجده أمامها من معوّقات شتى ومخاطر ترى.

إلى من يخدمون قضايا سامية وهم في الغالب لن يروا ثمار جهدهم، بل يحرثون ويزرعون لمن يأتي بعدهم؛ وفي ذلك نبلٌ لا يعرفه إلا ذوو النبل («إنما يعرف الفضلَ لأهل الفضلِ أهلُ الفضل»).

فهرس

تمهيد	11
مقدمة	13
الباب الأول: صنعة الدولة ومشروع التنمية	**23 - 102**
الفصل الأول: حول الحوكمة وصنع السياسات	25
الفصل الثاني: التنمية: (تعريف، أبعاد، ورؤى)	49
الفصل الثالث: نظم النماء	76
الباب الثاني: الاقتصاد السياسي للحراك التنموي	**103 - 182**
الفصل الرابع: الاقتصاد المؤسسي كمدخل للاقتصاد	105
الفصل الخامس: الاشتراكية: مذهب وأدوات وطموح	125
الفصل السادس: التعاون والاقتصاد التعاوني	164

الباب الثالث: الاجتماع السياسي، وقضايا متعلقّة 183 - 242

الفصل السابع: الاجتماعسياسيات:
حول السلطة والديمقراطية والامتيازات والعدالة 185

الفصل الثامن: قضايا متعلقة 216

خاتمة 243

قائمة المراجع 246

نبذة عن المؤلف 253

تمهيد

في سِفرٍ بانوراميّ ضافٍ، يخطّ المؤلف رؤية عريضة، يتناول فيها أهم جوانب التنمية في علاقتها الحميمة مع الحوكمة والتكنولوجيا والاقتصاد السياسي والاجتماع والسلطة والديمقراطية، ودور المؤسسات في صنع السياسات التي تغرس التنمية أو تهزمها. لا يختزل الكتاب التنمية في الجانب الاقتصادي بل يراها في بعدها الأوسع كتغيير وتحديث اجتماعي، سياسي وقيمي شامل يستولد الرخاء ويرفع نوعية الحياة في جوانبها المتعددة.

ويقدم الكتاب أيضا خلفية عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الحركة التعاونية – عبر تمثّل مبادئها ومنهجها في الاقتصاد السياسي، في ما يسمى بالاقتصاد التعاوني - في تسريع التنمية وتعبيد الطريق إلى مجتمع يتجاوز انعدام المساواة إلى آفاق أكثر عدالة وإنصافا في توزيع عوائد النمو المادي والعلمي والثقافي ليشمل المد شرائح أوسع من المجتمع.

المحور الآخر للكتاب، الحوكمة بمعناها الإداري والمؤسسي، لا يقل تعقيدا عن مشكل التنمية، فهو يتعلق بقدرة سلطات الدولة والمجتمع على وضع القواعد السياسية والاقتصادية والقانونية وإنفاذها بفعالية، وتقديم الخدمات الأساسية عبر عمليات صنع القرار من أطرافها الفاعلة بما يؤدي إما إلى تحولات مجتمعية هامة أو إعادة إنتاج العلاقات والمؤسسات التي انبثق عنها الوضع الراهن. مثلما لا يجادل أحد على مركزية سؤال التنمية بالذات لمجتمعات ما يسمي بالعالم الثالث كذلك لا خلاف بين المختصين حول الأهمية الحاسمة للحكم الرشيد لتحقيق التنمية؛ فالمؤلف يعي الأهمية الحاسمة للعامل البشري، والمؤسسات التي يصنعها البشر، في نهوض الأمم أو قعودها.

إن تناول محوري التنمية والحوكمة بشكل منفصل في حد ذاته مهمة علمية عسيرة، ومع ذلك لا يكتفي الدكتور همرور في سفره الطموح ببذل خلفية نظرية وافية عنهما، بل يسعى إلى مهمة أكثر تعقيدا، تحاول دمجهما معا في أطروحة هدفها بناء نموذج نظري لنظم النماء.

الهدف المُعلَن، للمؤلف، هو المساهمة في ترسيخ تمدّن حقيقي قادر على تأمين الحياة والكرامة للإنسان وتوطين ثقافة الابتكار والإنتاجية وتوسيع وتعميق المعارف، كل ذلك بجانب مقصد نبيل يتمثل في «نثر صنوف الجمال». هذه المهمة الشاعرية، العلمية، الفكرية بلا حدود، هي تحدٍّ مركّب واستثنائي، ومن المؤكد أن المؤلف سيعود لملعب هذا التحدي مرارا للتعمق في القضايا التي يطرحها.

وفي مجمله فالكتاب غني بسرد رؤى وأحداث هامة مليئة بالعبر، من تجارب مجتمعات وشعوب متباينة حول العالم، تشكّل إضاءات تدعم أطروحات الكتاب وتشرح مقاصده؛ كما يستدعي بانتظام بعض الشخصيات المفضلة للمؤلف، وهم أعلام من القادة والعلماء في حقول المعرفة المتعددة. وبذلك يخدم الكتاب غرضًا إضافيًا يتمثل في توفير قائمة موارد معرفية لا غنى عنها لأي قارئ وقارئة يرغب في البحث عن المزيد من المعرفة في القضايا المطروحة.

هذا الكتاب مساهمة جليلة تضاف للمكتبة السودانية والفكر الإنساني، وما يجعله موضع ترحيب مضاعف هو أن المؤلف لا يزال في مخزونه المزيد من المعرفة القادمة.

د. معتصم الأقرع

خبير في الاقتصاد الدولي والتنمية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
قسم العولمة واستراتيجيات التنمية
جنيف، أغسطس 2020

مقدمة

«الفهم هو ذلك النوع المستبصر من المعرفة، الذي ينمو عبر مخاض النظر والممارسة، والقناعة والتوثّق، والخطأ والتواضع.»[1]

الحديث عن التنمية والحوكمة، أو الحوكمة والتنمية، في مجتمعاتنا النامية (خاصة تلك في افريقيا والشرق الأوسط) ينبغي أن يصطحب الحديث عن إطارين (أو ظاهرتين): أحدهما الحداثة، والثاني الدولة الحديثة (أو الدولة العصرية، إذ لم تعد حديثة الآن). لذلك ففي هذه المقدمة سنقوم ببذل نبذة بسيطة، ابتدائية، عن هاتين الظاهرتين. والهدف من النبذة هذه ليس استقصاء أي ظاهرة إنما عرض مجمل الفهم والتعريف اللذين يستهدي بهما الكتاب في تناول موضوعه وأطروحته.[2]

الحداثة

نبدأ بقول إن الحداثة، في الاستعمال العام في اللغة العربية، تحتمل ثلاثة معاني، كل معنى منها يسوق إلى مسار مختلف عن المسارين الآخرين. ولعل السبب في ذلك يعود للتعريب، إذ هي تُستَعمل عادة لتعبّر عن اصطلاحين أو ثلاثة باللغة الانكليزية:

---

1 مترجم، بتصرف. مجهول المصدر.

2 الفقرة الأولى من مقدمة هذا الكتاب مستلقة من ورقة للمؤلف. 2020. «مزاوجات الديمقراطية والاشتراكية: الاقتصاد التعاوني نموذجا»، ورقة في ندوة **المسلمون وتحديات العصر: السلام والديمقراطية والاشتراكية**، الخرطوم، 18-20-يناير.

(modernism, modernization, and modernity). فبينما في اللغة الانكليزية هنالك تمايز نسبي بين هذه المصطلحات الثلاثة (على الأقل في الدوائر الدارسية/الأكاديمية) نجدها لدرجة كبيرة مُجمَعة في مصطلح واحد باللغة العربية، هو الحداثة. باختزال كبير، يمكن أن نقول إن اصطلاح الحداثة يشير لتيار فلسفي وفني، ويشير لظاهرة اجتماعية بنيوية، ويشير كذلك لتحوّلات مادية في المجتمعات.[3]

فالحداثة في الحقل الفلسفي تشير إلى تيّار فلسفي أحدث نقلات في النظر للقضايا الفلسفية وفق الاكتشافات العلمية (الطبيعية) الحديثة، وكذلك وفق الخبرات الاجتماعية التي تراكمت في التاريخ الحديث بحيث صارت هنالك قدرة وميول للحديث عن أنماط وظواهر موجودة في شتى المجتمعات وجامعة لها؛ أي ليست خواص متعلقة بمجتمعات معيّنة فحسب وإنما أنماط وقوانين تشكّلات اجتماعية ونفسية تنطبق على عموم المجتمعات البشرية—مثلها مثل قواعد وقوانين العلوم الطبيعية الحديثة. وفي الفنون كذلك أشارت الحداثة لمدارس فنية جديدة استهلمت روح تلك النقلات الفلسفية والتحولات الاجتماعية التي امتزجت بها. وهذه الحداثة الفلسفية مضمار واسع، له رسله وله ناقدوه، وله كذلك تيّارات منافسة له لكن منبعثة من أصوله (مثل تيار ما بعد الحداثة). والعلاقة بين الحداثة كتيّار فلسفي، والثورة العلمية والصناعية، علاقة ديلكتيكية (جدلية) لا مجال لاستقصائها هنا، ولكن يكفي القول بأن هنالك استعارات مثيرة للجدل في تلك العلاقة—خاصةً استعارة الحداثة نفسها لوثوقيتها من وثوقية العلوم الحديثة، في حين أن العلوم الحديثة ليست هي بالضرورة الحداثة (الفلسفية)، وكذلك العكس.[4]

أما الحداثة في الحقلين المعنيين بدراسات التنمية والتاريخ السياسي، وبالتحولات المادية الملموسة، فهنالك تداخل أكبر بينهما، وتبادل واسع، يؤدي أحيانا للخلط غير المفيد (خاصة في المخيال العام والرأي العام) وكذلك خلل التمييز بين الحداثة، من

3 Ronald Warren. 1970. 'The Context of Community Development' in Lee J Cary's (ed.) *Community development as a process*; and Mariwan Hassan. 2013. 'Modernism, Modernity and Modernization'. *Research on Humanities and Social Sciences,* 3(12).

4 James C. Scott. 1999. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed.*

ناحية، والتغريب (أو الغربنة) westernization من ناحية أخرى. تناولنا هذه المسألة في كتابات سابقة،[5] نستعين بها أدناه في التلخيص إذن نقول: هنالك تشوش في التمييز بين التغريب/الغربنة westernization والحداثة modernization بحسب وصف علي مزروعي.[6] الغربنة هي مظهر الحضارة الغربية المعاصرة (المباني والطرق والعربات والكهرباء والمستشفيات وأجهزة الاتصال والإعلام...إلخ) كما تجسّد في السياق الأوروبي (وفي المستوطنات الأوروبية حول العالم)، أما الحداثة فهي جماع التحوّلات الاجتماعية والاختراقات التكنولوجية والعلمية وفلسفات الحوكمة والقانون التي أنتجت ذلك المظهر، لكنها غير مقيّدة به تحديدا. ما يعنيه ذلك أن الجهود في نيل حظوظ الحداثة (بدون مثالبها) ليست بالضرورة تقصّيا لخطى الغرب (الغربنة)، لكن ينبغي لها أن تعرف أولوياتها، فالتأسيس للحداثة في أي مجتمع معاصر يتعلّق بالبنى المفاهيمية والمؤسسات أكثر من تعلّقه بالانعكاسات الظاهرية (الملموسة) لتلك المؤسسات؛ بل ربما تورث جهود الحداثة المحلية (المتوطّنة) مظاهر تتمايز عن مظهرها الغربي، وذلك أقرب للمعقولية.

والمعنى الأكيد هنا ليس الحث على رفض باقة مظهر الحضارة الغربية رفضا كاملا، إنما التعامل مع ذلك المظهر تعاملا نقديا، محليا، وإدراك أن ذلك المظهر ليس هو الحداثة نفسها وإن تم تبنّيه كله، بقضّه وقضيضه. والعبرة التي تهمنا هنا، في هذا التلخيص، أنه يصعب على من لم يولد في مجتمع مالك للحداثة (أو موطّنٍ لها) أن يميّز بين الحداثة والغربنة بصورة وافية، لكن هذا التمييز مهم للغاية في عملية دراسة الظواهر المتعلقة بالحداثة في مجتمعاتنا «النامية». وكل هذا يرتبط بالدولة الحديثة (العصرية)—مفهومها وهيكلها.

الدولة العصرية

تعرّفت معظم الشعوب غير الأوروبية على الحداثة عموما عبر الاستعمار الأوروبي. وحقبة الاستعمار الأوروبي (والاستيطان الأوروبي) تتميز على بقية التاريخ البشري

5 قصي همرور، 2016. «هل كان الاستعمار سيئا حقا؟»، **مجلة الحداثة السودانية**، العدد الثالث.

6 Ali Al'Amin Mazrui. 1986. *The Africans: A Triple Heritage*. Documentary series (9 films).

السابق بعاملين: هيكل الدولة القطرية الحديثة (الدولة العصرية) والتمايز التكنولوجي الفارق. أما التكنولوجيا فقد تحدّثنا عنها كثيرا في منشورات سابقة،[7] كما أن المساحة لن تسعفنا هنا لتناولها، لكن يكفي أن نقول إن الفرق التكنولوجي الهائل بين الشعوب المُستعمَرة والشعوب المستعمِرة، في الحقبة التاريخية الأخيرة، كان في الواقع نتيجة تراكمات معرفية وصناعية ساهمت فيها حضارات بشرية شتى، وكونه تبلور في أوروبا، عبر ما سمي بالثورة الصناعية، لا يعني أنه إنجازٌ أوروبي خالص، بيد ان قوانين التاريخ اختارت أوروبا لإحداث تلك النقلة التكنولوجية الفارقة في المجتمعات البشرية. وأما بالنسبة لهيكل الدولة العصرية، فهو شامل متكامل، فيه تصميم أجهزة الحكم في المنطقة الجغرافية المحكومة، وسبل إدارتها، على درجة عالية من التفصيل، إضافة لموجهات واضحة بخصوص إدارة المجموعات البشرية قاطنة تلك المنطقة.

هيكل الدولة العصرية هذا أوروبي الصورة والنكهة، عموما، لأنه وليد تخلّقات تاريخية تخص أوروبا أكثر من غيرها. عُرِف هذا الهيكل بنظام «الدولة الويستفالية»، نسبة لمعاهدة ويستفاليا التاريخية التي قامت بين عدد من الممالك الأوروبية عام 1648 أدت إلى وضع أُطُر عامة لتحديد سيادة مؤسسة الدولة ككيان جغرافي سياسي، (أو جيوسياسي geopolitical)، وعلاقتها بالوحدات الأخرى الشبيهة لها، وانتشر في أوروبا عبر القرن الثامن عشر. قام الاستعمار الأوروبي بعد ذلك بتعميم هذا الهيكل على الأراضي المُستعمَرة وشعوبها، ومنها أفريقيا والشرق الأوسط، وهو هيكل يتميّز بمركزية عالية وبيروقراطية عالية وعسكرة عالية، واحتكار لمشروعية استخدام القوة القهرية (بما يشمل العنف) في حدودها الجيوسياسية. بدون الخوض في تفاصيل أنظمة الدولة والحكم قبل وبعد الاستعمار نقول إن هيكل الدولة العصرية الذي جلبه الاستعمار، والاستعمار الثانوي (مثل وضع المحميّات الذي حدث لبعض دول الشرق الأوسط)، كان جديدا على مجتمعاتها وخلق قطيعة تاريخية كبيرة بينها وبين أنماطها المحلية في الحكم. هذه القطيعة جديدة مقدارا ونوعا في عموم التاريخ البشري، وأوجدت نوعا من فراغ القدرات وسط الشعوب المحلية، إذ صارت محكومة بنظام جديد تماما يجعلها لا تستطيع إدارة حكمها المحلي وفقه لأنها لا تعرفه، أو لا تعرفه بما يكفي. بعد

7 قصي همرور. 2020. **السلطة الخامسة: نحو توطين التكنولوجيا**

حصول الاستقلال السياسي كان لا بد أيضا للحكومات الوطنية الجديدة أن تتعرّض لعثرات كبيرة وكثيرة في عملية استيعابها لصورة الدولة الجديدة. على سبيل المثال:

«إن ظهور ما يعرف [بالدول الأفريقية الجديدة] ودخولها إلى المجتمع الدولي في أوائل ستينات القرن العشرين خلق أبعادا جديدة وهامة، سياسية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية، في العلاقات الدولية وداخل المجتمع الأكاديمي. داخل العالم الأكاديمي بدأت نظريات جديدة ومتنوعة حول كيف يمكن لهذه الدول الجديدة أن تتقدم لتأخذ مكانها في العالم الحديث. أما داخل المجتمع الدبلومسي فبقيت الشكوك حول كيف ستتصرف تلك الدول والحكومات الجديدة وكيف ستحترم القانون الدولي؛ نفس القانون الذي لم تكن لها أي حصة في صياغة أو مصادقة محتواه».[8]

وفق هذه الظروف الجديدة، صارت هنالك حاجة لمجال جديد من المعرفة والممارسة، هو «صنعة الدولة» statecraft. هذا المجال يتطلّب أكثر بكثير من الرؤية السياسية الجيدة والتحليل التاريخي الممتاز والنوايا الحسنة، إذ يحتاج كذلك لمعرفة أدوات الحوكمة الحديثة وصنع السياسات، ولحظ من البصيرة؛ وذلك مما سنتناوله هذا الكتاب.

ومشروع الحداثة كله، بمجمل معانيه وتجلياته، جاء لمجتمعاتنا محمولا على قاطرة الدولة العصرية، والتكنولوجيا الحديثة، التي جلبها الاستعمار. ونحن حين نثبت هذا الواقع التاريخي لا ننظر سلبيا للحداثة بالضرورة، أو نقرنها بشعورنا تجاه الاستعمار نفسه، إنما نضعها في سياقها كيما نتعامل معها بمعرفة وحكمة؛ فهذه العلاقة بين الحداثة والاستعمار تساعدنا في فهم الموانع والفرص التي أمامنا في سبيل الاستفادة من إيجابيات الحداثة مع معالجة مثالبها.

المجتمعات المتمدنة في عصرنا

كما ذكرنا فواقعنا اليوم، في عموم أرجاء الكوكب، يجعل الحداثة والدولة العصرية سياقا محيطا في مساعينا لتحسين أوضاعنا في مجتمعاتنا، شئنا أم أبينا. وهذا

8 John W. Forje. 1989. *Science and Technology in Africa.* p. 10.

ليس انكسارا، إنما أخذٌ بالواقع واستجابة لشروطه في الحد الأدنى من أجل مصالح مجتمعاتنا. لكن للاستفادة من الحداثة والدولة العصرية، مع معالجة مشاكلهما في سياقاتنا، علينا توطينهما محليا، وكذلك إذا أردنا تطويرهما وتجاوزهما فذلك سيكون عبر توطينهما محليّا في البداية ثم تطويرهما بعد تملّك قدرات التطوير تلك، إذ من العسير أن نطوّر صنعةً لم نجوّدها بعد.

لكن لننظر للموضوع برمّته من زاوية أخرى، مختلفة قليلا. فنحن في الواقع لسنا مهتمين بالحداثة والدولة العصرية في ذواتهما، ولو كانت قراءة الواقع تقول لنا إن هنالك سبل أخرى لتحقيق ما نريده بدونهما لربما نظرنا لتلك السبل بعين الاهتمام ولربما فضّلناها. لكن ما الذي نريد تحقيقه فعلا؟ يزعم المؤلف أن ما نسعى لتحقيقه عموما هو بناء مجتمعات متمدّنة، حق التمدّن.

والمجتمعات المتمدنة حقا تمتاز بمعالم ثلاثة: أولها أن أعرافها وقوانينها تصون أرواح وكرامة ومكتسبات الناس، وثانيها أن ثقافاتها وأنظمتها ترعى وتشجع الإنتاج والابتكار وزيادة المعارف، وثالثها أنها عموما ترفد وتخلق وتنثر صنوف الجمال.

وعموم المجتمعات البشرية المعاصرة غير متمدنة uncivilized بعد، لكن بعضها أقل تمدّنا من غيره. ذلك لأن للتمدّن شروط غير مستوفاة بعد، وأحد أهم تلك الشروط أن المجتمع المتمدّن يجد فيه الضعفاء الحماية والإنصاف. بل يمكن أن نقول إن المجتمع كلما كان ضعفاؤه آمنين، بالقانون وبالأعراف، وكلما كانت لديهم فرص الحياة الكريمة وفرص اكتشاف قدراتهم الكامنة والمساهمة الخلّاقة في محيطهم، كلما كان ذلك المجتمع أكثر تمدّنا، والعكس صحيح. فأمان الأقوياء لا عبرة به في ميزان التمدّن، إذ حتى قوانين الغاب والمجتمعات المتخلفة في صف الأقوياء تلقائيا. والذين يقفون في صف القوي والمنتصر، ويتماهون معه بكل سبيل متاح - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - ليس باعتبار حقّه وإنما باعتبار غَلَبَته، إنما يفصحون عن مستوى بُعدِهم عن التمدّن وبُعدِ مجتمعهم الذي أنجبهم عنه كذلك. والتمدّن كذلك صنو للشجاعة، وللمروءة، لأن التمدّن يمتثل لقيم عليا ينصرها لذاتها على التجنيات والتحديات، مهما كلّفت العواقب.

حوكمة التنمية مدخل للتمدّن

هذا الكتاب يتناول حوكمة التنمية، كمدخل لمسعى تحقيق المجتمع المتمدّن، المذكور أعلاه؛ خاصة في المجتمعات التي نسميها بالمجتمعات النامية، أو الأقل نماءً، أو الجنوب الاقتصادي، أو ذات الدخل المتدني والمتوسط، وغير ذلك من المسمّيات. وقصارى طموح هذا الكتاب أن يكون إضافة مقدّرة - نوعية ومقدارية - لقائمة الكتب المتعددة، المهمة، في موضوعه الذي صدرت فيه كتب متعددة ومتنوعة.

وحوكمة التنمية development governance تتضمن مجالين متداخلين: الحوكمة والتنمية. ومن أجل فهم المجال هذا ينبغي توفّر خلفية معرفية كافية عن المجالين. علاوة على ذلك، فإن الخلفية المعرفين عن المجالين تحتاج للنظر من زوايا بعينها، والتركيب من منظور بعينه، كيما تصير خلفية مناسبة لعرض أطروحات بعينها في مجال الحوكمة التنمية، وهو ما يعرضه هذا الكتاب.

محتوى الكتاب

ينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب، كل باب يتضمّن فصولا في موضوعه. **الباب الأول**، «صنعة الدولة ومشروع التنمية»، معني بالتأسيس النظري لحوكمة التنمية وأطروحة الكتاب الأساسية: بناء نظم النماء كمشروع لحوكمة التنمية. وجدنا أن الطريقة المناسبة لذلك التأسيس هي البداية بالحديث عن الحوكمة وصناعة السياسات، ثم الحديث عن التنمية وأبعادها، ثم الحديث عن أطروحة بناء نظم النماء عبر استعمال التفكير النظمي، ومع الأطروحة نقدّم مقترحا عاما - منبثق عن الأطروحة لكن باستقلالية بحيث لا يشترط قبول الأطروحة الموافقة على المقترح - حول موجّهات نظم النماء في المجتمعات النامية.

الباب الثاني يركّز على قضايا الاقتصاد السياسي للحراك التنموي، ويتناولها من ثلاثة أوجه: الاقتصاد المؤسسي كمدخل للاقتصاد السياسي political economy التنموي، وفهم الاشتراكية كمذهب وطموح ورؤية، ونموذج الاقتصاد التعاوني كأحد أكبر المرشحين المعاصرين للتركيب الملائم والخلّاق بين الديمقراطية والاشتراكية.

أما **الباب الثالث** فمعني بالاجتماع السياسي أو الاجتماعسياسيات sociopolitics وقضايا متعلقة، ويحاول التوسّع في نقاش قضايا حوكمة التنمية، وفي تنزيل أطروحة الكتاب على الواقع، عبر دراسات حالات متنوّعة ومتعلقة بالموضوع. البابين الثاني والثالث معا يغطيان طيفا من أوسع قضايا حوكمة التنمية، بحيث أن هنالك مسائل وظواهر ومواقف كثيرة متضمنة في مواضيع هذين البابين، مما تتعرض له فصولهما. وفي هذين البابين نتناول الكثير من المواقف المباشرة وغير المباشرة حول قضايا جدلية وفيها نزاعات متعددة، والمؤلف يعرضها من وجهة نظره ومواقفه بطبيعة الحال.

نهاية الكتاب خاتمة مختصرة، تمرّ مرورا سريعا على محطات الكتاب مرة أخرى وتترك القرّاء مع طموحات ورجاءات تستند على مجهود الشرح والمرافعة في الفصول السابقة وتتطلّع قدما لآفاق تعكس منشود الكتاب للناس والبيئة من مردودات خيّرة وغنيّة.

ونحب أن نشير هنا إلى أن الأطروحة الأساسية للكتاب - أطروحة بناء نظم النماء - قادرة على احتواء المواقف والآراء الواردة في محتوى الكتاب ما بعد الباب الأول، كما هي قادرة على احتواء مواقف أخرى مختلفة عنها نسبيا، لكن بطبيعة الحال فهنالك حدود للأطروحة - وهل هنالك أطروحة بلا حدود؟ - بمعنى أن فهمها وقبولها سيسوق القرّاء غالبا ناحية طيف متقارب من المواقف في قضايا الاقتصاد السياسي والاجتماعسياسيات، ثم هنالك مساحة تباين واختلاف ضمن ذلك الطيف. أيضا، نشير إلى أن البابين الثاني والثالث يتناولان مواضيع متعددة بصورة أقل ترتيبا من الباب الأول، إذ أن الباب الأول يمضي وفق منهج تبيان الأطروحة بالخطوات المفاهيمية التي تعين القرّاء على استيعابها بينما البابين الثاني والثالث لا يحويان أطروحات جديدة معيّنة - أي لم تنشر من قبل - وإنما فحوصات وآراء حول القضايا المعنية وبعض الأطروحات التي نُشِرت من قبل (سواء للمؤلف أو لمؤلفين آخرين).

نهاية الكتاب هي قائمة مفصّلة للمراجع التي استعان بها الكاتب، عموما أو اختصاصا أو اقتباسا، في كتابة هذه المخطوطة. وجلّ هذه المراجع مذكورة في الكتاب موزّعة على فصوله، في الهوامش والإحالات، لكن بتفصيل أقل (بحيث يمكن العودة

لقائمة المراجع للتفصيل)، إذ لم نجد لتفصيل المراجع في الهوامش حاجة، ولا مانع في الاختصار في الهوامش في تقاليد الكتابة البحثية.

مع هذا العرض المختصر لمحتوى الكتاب، ينبغي التذكير بثلاث نقاط. **النقطة الأولى** أن الكتاب في مجمله لا يستقصي القضايا استقصاء مفصّلا وشديد الأكاديمية، لكنه يسعى للتوازن بين عرض القضية بما يكفي والالتزام بالحد الأدنى من الصرامة الدرسية scholarly rigour التي تتسم بها الكتابات الأكاديمية عادة (لكن لا تحتكرها)، بحيث يحاول الكتاب السير المتوازن بين طرفي نقيض ينبغي تجنبّهما: التساهل المنهجي والإغراق الأكاديمي.

النقطة الثانية أن الكثير من النماذج المذكورة في فصول الكتاب، من دروس التاريخ والواقع المعاصر، هي حالات متحركة، وهي لذلك مفيدة لإيصال حجاج الكتاب في وقت كتابته ونشره؛ لكن مع الزمن ربما تفقد بعض النماذج صحتها وقرابتها للموضوع، فهنالك مثلا بلدان متقدمة تتأخر وبلدان متأخرة تتقدم، وهنالك نماذج مسيطرة الآن تتراجع مستقبلا ونماذج محصورة الآن تتوسّع؛ وكل ذلك متوقّع، فمن يقرأون هذا الكتاب بعد سنوات، أو عقود، من تاريخ نشره لا ينبغي أن تغيب عن فطنتهم هذه المسألة، وهي في عمومها لا تؤثر بالضرورة في حجاج الكتاب الأساسي.

النقطة الثالثة أن هنالك مسألة أخرى كبيرة تتعلق بحوكمة التنمية ولم يتعرض لها هذا الكتاب كثيرا، ألا وهي مسألة التكنولوجيا والتحوّل التكنولوجي في المجتمعات النامية. والسبب في انحصار تناول الكتاب لهذه المسألة ليس قلة الاهتمام بها، إنما لأن المؤلف من فرط اهتمامه بها خصّص لها كتابين كاملين آخرين، باللغتين العربية والانكليزية،[9] صدرا مسبقا، ويُلقيان بظلالهما على هذا الكتاب كذلك، بالإضافة لكتابات أخرى، أكاديمية وعامة، حول الموضوع. والحال كذلك فإن هذا الكتاب يشير كثيرا إلى محتوى ذينك الكتابين ويبني عليهما، بما يغني عن الإسهاب في موضوع التكنولوجيا هنا. يكفي أن نقول إن أطروحة هذا الكتاب تعتبر نظم النماء من قبيل النظم «التكنوجتماعية» في الأساس، أي تلك التي تمتزج فيها التكنولوجيا والمؤسسات

9 Gussai Sheikheldin. 2018. *Liberation and Technology: Development possibilities in pursuing technological autonomy.*

الاجتماعية امتزاجا شاملا لا يمكن معه فصلهما تحليليّا لفهم الظاهرة الكلية. وتعريف النظم التكنوجتماعية مرتبط بتعريف التكنولوجيا نفسها ودورها في عصرنا هذا وبيئتنا الكوكبية المعاصرة:

«معنى هذا أن التكنولوجيا تتضمن منطقياً إعادة تشكيل الدورات البيئية، فهي إذن راية تحويل الدورات الطبيعية إلى دورات اقتصادية. عندما نحاول الربط بين هذه التعريفات المستعرضة.... يظهر لنا أن التكنولوجيا تبدأ بشروط البيئة، لتمر بمخاض التصميم البشري (بقدراته ومحدودياته وأهدافه) لتنعكس على البيئة مرة أخرى ولكن بسحنة بشرية يلعب الاقتصاد فيها دوراً أساسياً؛ ومع الاقتصاد تأتي المؤسسات الاجتماعية، بالتالي هنالك إطار اجتماعي ومعرفي دوماً يحيط بتجسيدات التكنولوجيا في حياتنا. ولأجل كل ذلك نقول إن «النُظُم التكنوجتماعية» هي قوام حياتنا المعاصرة؛ لا التكنولوجيا وحدها (رغم سطوتها) ولا المؤسسات الاجتماعية وحدها (رغم شمولها)، إنما مزيجهما. تُعرَف النظم التكنوجتماعية بأنها تلك التي تتخلّق وتعمل عن طريق التحام النشاط البشري مع التقانات بحيث تصبح لدينا ظواهر كاملة وفاعلة. في تلخيص ذلك قيل إن الاقتصاد أصله تكنولوجيا موظفة في سياق مؤسسات، تشكّلها وتتشكّل بها.»[10]

وفي نهاية هذه المقدّمة، التي حاولنا أن نجعلها موجزة، نرجو للقراء رحلة مفيدة وممتعة بين صفحات هذا الكتاب، وأن يحظى محتواه بالقدر المناسب من اهتمامهم وتأملهم أثناء القراءة، ثم ليضيف إلى معارفهم ومناظيرهم النقدية سواء اتفقوا أم اختلفوا مع محتواه، عموما وخصوصا؛ فطموح الكتاب هذا، كما ذكرنا، هو المساهمة في إثراء المحتوى النظري والتطبيقي في موضوعه.

10 قصي همرور، «التكنولوجيا.. والنظم التكنو اجتماعية»، **جريدة الرؤية**، 7 مارس 2019.

الباب الأول

صنعة الدولة ومشروع التنمية: أطروحة نظم النماء

«التفكير المعوَجّ بالتمني من صفات الطفولة؛ الأطفال يتمنون ولا يفكرون. والعاطفة أشرف من أن يُنسب لها هذا العمل، لأن العاطفة في الحقيقة هي وقود الفكر. العاطفة تتسامى بالفكر، والفكر يطهّرها وينقّيها ويجعلها إنسانية. نحن كثيرا ما نقول «هذا كلام عاطفي» و«هذا حل عاطفي».... أحب أن نصحح الوضع بأن نقول إن المسائل أقرب إلى التمني والأحلام منها إلى التفكير والدراسة.»

- محمود محمد طه

«أي بلاد تأتي تنميتها بواسطة شعبها، وليس عبر الأموال. الأموال، وما تمثّله من ثروة، إنما هي نتيجة وليست قاعدة للتنمية. الشروط الأربعة الأوليّة للتنمية تختلف، إذ هي 1) الشعب، 2) الأرض، 3) السياسات الجيدة، و4) القيادة الجيدة.»

– ج. كامباراقي نيريري

«نفكّر عادة في نطاق ضيق جدا؛ مثل الضفدع الذي يقطن في قاع بئر، يظن أن السماء كبيرة بحجم محيط البئر فحسب. أما إذا خرج من البئر فسيرى الأمور بمنظور مختلف جدا.»

– ماوتسي تونغ

الفصل الأول

حول الحوكمة وصنع السياسات

نظام الدولة العصرية في الغالب أعقد نظام اجتماعي في التاريخ قاطبة. يتشكل من أجهزة ومؤسسات كثيرة، تتوزّع عليها سلطات، وهذه السلطات تتقاطع وتتداخل. ثم في كل جهاز ومؤسسة هنالك هياكل قائمة بذاتها ثم لديها حلقات اتصال مع مثيلاتها. الأجهزة أجسام والمؤسسات قواعد؛ وأحيانا للأجهزة وجوه ناعمة وللمؤسسات وجوه صلبة. ووفق كل هذا التعقيد تكون الإدارة وتحريك الدواليب بأيدي أشخاص متباينين النوايا والمصالح والقدرات، فيؤثر اختيارهم ومنصبهم في المواضع الحساسة في ذلك النظام على جميع الحكاية. إضافة لذلك فإن وظائف نظام الدولة العصرية أوسع نطاقا من أي مخلوق اجتماعي آخر في التاريخ: تشمل التنظير والتخطيط والتنفيذ، والرصد والتقييم، والمراجعة والبت في المسائل، ومتابعة البت، والمسؤولية عن نتائج كثيرة، مقصودة وغير مقصودة؛ كما تشمل احتكار القوة الجبرية في رقعتها والمسؤولية عنها، إلخ.[1]

لذلك فنظام الدولة في الواقع نُظُم متعددة، متشابكة ومهيكلة بحيث يصح وصفها بالنظام الواحد تجاوزا وتجريدا فحسب، لكنها في الواقع ليست نظاما واحدا.

لمقاربة هذا الكائن العملاق، المعقّد، المسمى الدولة العصرية، نحتاج لبعض التبسيط والتجريد النظري، من أجل استيعاب الظاهرة ومن أجل إدراك المداخل والمخارج الأساسية لها. ذلك التبسيط النظري لا يعكس الحقيقة كاملة، بكل

1 Graeme Gill. 2003. *The Nature and Development of the Modern State*.

تشعباتها، بلا شك، ولكنه يعين على المقاربة والعمل، وبالتالي يعين على الفهم والتعاطي مع الظاهرة بما يكفي عمليّا. في سبيل هذه المقارنة نقول إن هنالك مسألتان ينبغي اعتبارهما في عملية بناء وإدارة الدولة، أو صنعة الدولة—تلكما المسألتان هما الحوكمة والسياسات.

- **الحوكمة** governance: وهي مجال صناعة المؤسسات ثم توجيه ومراقبة أدائها وفق مؤشرات وغايات مرسومة. هي كذلك جِماع القواعد والنماذج والمعايير، المبنية والمتصلة، والمتاحة للمحاسبية والتقييم. الحوكمة إذن تسود فضاءً واسعا، لكنها فيه منضبطة بحقل فعلها - سواء أكانت دولة أو منظمة (كالشركة أو الوكالة العالمية أو المؤسسة التعليمية، أو القطاع الاقتصادي، إلخ) - وكذلك بحقل أدواتها ومعاييرها، فليست كل الأدوات أدوات حوكمة، وليست كل المعايير تقيس مستويات ونتائج الحوكمة.

- **السياسات** policies: وهي وجهة الحوكمة—التفاصيل والقضايا الفنية لما نصبو له وكيف نصبو له. السياسات موجّهات وقواعد، إدارية ومالية ولوجستية وسياسية واقتصادية، تجعل هنالك بصمات واضحة لتفكير وحلول السلطة. لذلك فالسياسات هي ما تفعله وتسير نحوه السلطات والمؤسسات حقا لا ما تدعي أو تنوي فعله والسير نحوه فحسب. والنوايا المعلنة، أو الأهداف المكتوبة، جزء من السياسات، لكنها ليست لوحدها سياسات.[2] والسياسات تظهر في أشكال متعددة: قوانين وتعديلات، وتمويلات، ومبادرات، وحوافز، وشروط، وتكليفات ومواصفات ومقاييس، ونظم عمل ونظم ضرائب، وروابط بين المؤسسات والمجتمع (الداخلي والخارجي)، وتدريب، وتغذية إعلامية، إلخ. والفرق بين السياسات وبقية القرارات (الصادرة من سلطات)، بصورة عامة، فرق مقدار، إذ أن السياسات يفترض بها أن تكون على انسجام فيما بينها لتؤدي لوجهة أو نتائج مفهومة (إذ تأتي السياسات عادة في شكل باقات، أو مجموعة باقات مترابطة)،

2 إذا قلنا مثلا، إن أحدنا عقد العزم على أسلوب حياة رياضية وصحية، ووضع برنامجا للرياضة واشترى ملابس لها، كله سير في خط وضع سياسة جديدة لحياته، لكن إذا لم يمارس الرياضة فعلا، وفق البرنامج والخطة، فهل يمكن أن نعتبر أنه وضع سياسات جديدة لحياته؟

الأمر الذي يشير إلى سبق دراسة وتخطيط في مصدرها، بينما بعض القرارات السلطوية الأخرى قد تكون وليدة أوضاع طارئة، أو اعتباطية أو تعسفية، أي ليست وفق سياسات مبنية مسبقا.

والحوكمة وصنع السياسات يشتركان معا في تشكيل مجال صنعة الدولة -state craft. إذن فمجال صنعة الدولة «يحتاج لمعرفة أدوات الحوكمة الحديثة، وطرق استعمالها، وإدارة نظُمِها المعقّدة وفق موجّهات واضحة، وترتيب مؤسساتها بحيث تكتسب صفة التلقائية والاستدامة (بدون بيروقراطية قاتلة وهادرة للموارد)؛ وفوق تلك المعرفة تحتاج لمهارة من نوع متميّز؛ مهارة لا تُكتَسب من مجرّد الدراسة، بل تحتاج كذلك لمستوى نادر من القدرات القيادية التنظيمية، وربما لحظ من «الحدس» [أو الاستبصار] intuition الموفّق.»[3]

عليه يمكن أن نقول إن صنعة الدولة هي التي تستحق أن تسود المجال السياسي، وأن تعامل كعلم. [والعلم هنا معناه: مجال مبوّب ومدروس، بحيث يشتمل على مجموعة معارف ومهارات لديها معايير متوافق عليها بين المشتغلين في المجال، وبحيث أن من ليس لديه إدراك كافي لتلك المعارف والمهارات، وفق المعايير، لا ينتسب للمجال]. صنعة الدولة (الحوكمة وصنع السياسات) ينبغي أن تصبح هي «علم السياسة»، فالسياسة لغةً تعني تدبير وتصريف أمور الناس وفق رعاية مصالحهم، أي بالحق والحكمة، أمّا ممارسةً فينبغي أن تشير إلى ممارسات ممنهجة واستراتيجية وفق قيم وأهداف. وفق ذلك فما نسمّيه اليوم بالسياسة، وجلّ «السياسيين»، ربما علينا تسميتهم بأسمائهم: مقاولو قوى power brokers، يمارسون مقاولات سياسية وليس بالضرورة علم السياسة نفسه (مثلما الذي يمارس المقاولات الهندسية ليس بالضرورة مهندسا، بينما يمكن للمهندس أن يكون مقاولا للأعمال الهندسية كذلك).

الحوكمة + صنع السياسات ≈ صنعة الدولة
Statecraft ≈ Governance + Policymaking

ولأجل هذا قلنا إن هنالك فرقا واضحا بين «رجل الدولة» - statesperson ذكرا أو

3 قصي همرور. 2020. **سعاة أفريقيا**. صفحة 220

أنثى[4] - وبين مجرّد «السياسي» politician في ميدان بناء الدول العصرية، فالسياسي جلّ عمله في مقاولة القوى وتوجيهها لخدمة مصالح معيّنة، في حين رجل الدولة يشتغل على صنعة الدولة اشتغال الحرفي في حرفته.

تمييز الدولة والحكومة والمجتمع

كما ذكرنا فالدولة هيكل ضخم جدا، يشمل مؤسسات ومديريات وأجهزة فنية وحوكمية وخدمية وتوزيعية وإنتاجية، إلخ. أما الحكومة فهي طاقم السلطة الذي يتزعّم المؤسسات السيادية (السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأحيانا الدفاعية/الأمنية) ويشرف على إدارتها. ويمكن تسمية المؤسسات السيادية بالسلطة، اختصارا. مثلا، الوزارات مؤسسات سيادة (السلطة التنفيذية)، لكن الجامعات والمستشفيات العامة، والمدارس العامة، والبلديات، ومكاتب ومديريات الخدمات العامة وهيئات البنى التحتية والموانئ والجمارك والضرائب، ومراكز البحوث الاستشارات والدراسات العامة، وبيوت التفكير (وبيوت الحكمة) think tanks التابعة للقطاع العام أو المموّلة منه، والمواصفات والمقاييس والإحصاء العام، والإعلام العام، والشركات العامة، والمفوضيات، إلخ، كل هذه ليست مؤسسات سيادة وليست مواضع سلطة أو صلاحيات قرار نافذ على البلد، والحكومة لا تقبع هنالك (لكن بطبيعة الحال تؤثر الحكومة في جميع هؤلاء، بالسياسات والقوانين والتمويل، إلخ). الدولة أكبر من الحكومة بكثير وأوسع، وأكثر ديمومة، فهي تشتمل على الحكومة وأكثر بكثير، وتستوعب وتتطلّب طاقات واسعة في ميادين متعددة.[5] أما الحكومة فطاقم محدود يترأس المؤسسات السلطوية للدولة لفترة زمنية معيّنة؛ أي أن الحكومات تتتابع في الدولة الواحدة.[6] أما المجتمع فأوسع منهما الاثنين، وأدوم كذلك.[7]

---

4 الرجل باعتباره الشخص البالغ المسؤول، من ذكر أو أنثى، وهو استعمال للكلمة وارد في المعاجم العربية. وفي مجمل الكتاب نستعمل كلمة «الرجل» بهذا المعنى، حسب السياق.

5 عبدالله **النعيم**. 2009. **الإسلام وعلمانية الدولة**.

6 وذلك صحيح أيا كانت طبيعة الحكومة: ديمقراطية أم شمولية أم «بين بين».

7 لن نتحدث عن المجتمع كثيرا في هذا الفصل، لكن سنتناوله في مجمل الفصول القادمة.

والخلط بين الدولة والحكومات قد يحصل أحيانا في الأذهان أو في التطبيق، وقد يحصل أحيانا لأسباب مشروعة بسبب تداخلات واضحة (فالحكومة في النهاية لا تقبع خارج الدولة)، لكن ذلك لا يبرر الخلط الكبير في الأذهان والتطبيق. قد يحصل في التطبيق عندما يكون لدينا دولة محسوبيات، أو الدولة التي تتسلّط فيها الحكومة على عموم مفاصل الدولة بحيث تكون الدولة ظلا للجماعة التي في السلطة، أي بحيث أن هياكل الإدارة والوظائف، ومجمل الخدمات والعوائد والامتيازات التي يمكن أن تقدمها الدولة، تكون مرتبطة بعلاقات الولاء أو الانتماء السياسي و/أو القرابة، إلخ، مع الحكومة. وقد يحصل في الأذهان عند الخلط العام بين الدولة والحكومة، ما يؤدي للخلط في النظر العام؛ وهذا الخلط الأخير لا تساعد فيه اللغة العامة حاليا، لأن الناس في معظم البلدان الناطقة باللغة العربية، وبلغات أخرى، تستعمل كلمة «الحكومة» ببراح كبير، يشمل أحيانا معظم مؤسسات الدولة ووظائفها. وهذا الخلط في اللغة ينبغي أن يراجع وأن يصحح في المجتمعات عموما، لأن عواقبه غير حميدة، فالخلط بين الدولة والحكومة يقود أحيانا كثيرة للتعامل مع الدولة ومؤسساتها وفق مواقفنا من الحكومة أو من مجمل السلطة - سواء كانت معارضة أو تأييدا - الأمر الذي يمحق عملية المواطنة، وواجبات المواطنة وحقوق المواطنة، مَحْقاً كبيرا، ويؤثر سلبا في عملية بناء وحفظ مؤسسات الدولة ومكتسبات الشعوب فيها.

على سبيل المثال، من أعراض هذا الخلط بين الدولة والحكومة، الخلط كذلك بين موظفي القطاع العام وأعضاء الحكومة.[8] على سبيل المثال، الوزير عضو في الحكومة، لكن معظم من يعملون في مكتب الوزير ليسوا أعضاء في الحكومة إنما موظفي قطاع عام، إذ هم ليسوا أعضاء في طاقم السلطة والقرار، التنفيذي أو التشريعي أو القضائي. موظف القطاع العام في الدولة العصرية ليس صاحب قرار سياسي نافذ - حسب الصلاحيات القانونية وهيكل السلطات - وإنما يعمل غالبا بإحدى مؤسسات الدولة ويقدم خدمات ومهام فنية حسب مؤهلاته وخبرته وصلاحياته. قد يكون أحيانا شخصا مؤثرا في صنع القرار والسياسات - حسب موقعه وحسب علاقات القوى - لكنه حينها يحاسب على مواقفه السياسية المعروفة عنه بنفسه وليس بالضرورة قرارات

8 Public-sector employees (sometimes called public employees) vs. members of government.

عضو الحكومة الذي يعمل معه (إلا لو تشابها)، لأننا من الناحية المؤسسية لا نعرف حجم تأثيره في القرار الذي يخرج من عضو الحكومة. مؤسسات أي دولة بها الالاف من موظفي القطاع العام وليسوا أعضاء حكومة، وليست هنالك دولة يمكنها ان تقوم بأدنى مستوى من مهامها وخدماتها العامة بدون عمّال القطاع العام. بل أحيانا هنالك بعض الوزارات التي تكون بدون وزير معيّن لفترات مقدّرة وهي ما زالت فاعلة، لكنها لن تستطيع ان تكون فاعلة ليوم واحد بدون موظفي القطاع العام ولو تربّع عليها أفضل وزير أو وزيرة. لذلك، على سبيل المثال أيضا، لا ينبغي تحميل شخص يعمل ككاتب أو سكرتير مكتب لوزير أو سيناتور أمريكي، أو كندي، أو هندي، أو برازيلي، مسؤولية قرارات ذلك الشخص أو قرارات حزبه بصورة تلقائية. (بل حتى لو اشتغل مستشارا له أو لها، وهذا يحصل احيانا: تعيين مستشارين في مسائل فنية لمكتب عضو الحكومة، أو لرئاسة الحكومة نفسها، رغم أن المستشارين والحكومة لا يتفقون سياسيا بالضرورة في مسائل كبيرة). إذا لم نقم بذلك التمييز تغيب المؤسسية وتشتبك الأمور اشتباكا غير حميد، ويصير العمل في القطاع العام يعني المسؤولية السياسية عن جميع قرارات الحكومة، الأمر الذي يوطد لدولة المحسوبيات.[9] وهذا المثال أعلاه يتعلّق بمن يعملون في الوزارات وعن قرب من أعضاء الحكومة، فما بالنا بمن يعملون في مواقع أخرى متعددة في مؤسسات الدولة، ليست حتى جزءا من المؤسسات السيادية؟ فهؤلاء لا يقيّمون وفق المسارات السياسية للحكومة وإنما وفق أدائهم الفني وجداراتهم، وأخلاق العمل المتوقعة منهم work ethics حسب الوصف الوظيفي الذي يشغلونه.

في عوالم صنعة الدولة، تسري الحوكمة وصنع السياسات في مجمل مؤسسات الدولة (القطاع العام)، ويشمل ذلك الحكومات وصانعي القرار لكن لا يقتصر عليهم، إذ لا يمكن ذلك ولا ينبغي. نرجو أن يصطحب القرّاء هاتين النقطتين - شمولية مجال صنعة الدولة مع أهمية التمييز بين الدولة والحكومات - في قراءة بقية هذا الفصل، بل وبقية هذا الكتاب.

9 ورغم أن أي موظف قطاع عام له ان يعبّر عن ما يراه في السياسات الحكومية، في المجال العام، مثل بقية المواطنين، في الدول التي تحترم تعبير المواطنين عن آرائهم السياسية، إلا أن المشاكل قد تظهر اذا تبيّن لنا ان موظف القطاع العام يقول شيئين مختلفين، ويسعى لأمرين مختلفين، بين هذه المنصة العامة وبين مكان عمله، فحينها يكون مسؤولا أخلاقيا أمام الرأي العام، ومسؤولا عن أهليّته المهنية.

صنع السياسات وفق الأدلة المعرفية

عملية صنع السياسات (بناؤها وصياغتها وتنفيذها وتقييمها) تقوم في جسد الدولة مقام الدم في جسد الكائن الحي. ولذلك فإن صنع السياسات وفق الأدلة المعرفية يتضمّن تفاصيل السياسة وامتدادها الفنّي والتي إما أحسنت تطبيق الرؤية السياسية العامة (أو الاستراتيجية) وإما جعلتها مجرد تنظير لا تجسيد له على أرض الواقع (النموذج 1.1).[10] ولذلك أيضا فإن صنع «السياسات العامة» يختلف بصورة كبيرة عن ممارسة «السياسة» politics رغم التداخل بينهما. وهذا أحد الأمور التي تثير بعض الارتباك أو الانهام حاليا، بالنسبة للقرّاء باللغة العربية، إذ ان نفس الكلمة تقريبا تُستعمل في الحالتين (بينما في الانكليزية مثلا هنالك كلمتين مختلفتين).[11] ويتفاوت التباين والتداخل بين السياسة والسياسات، وبين ما هو «سياسي» وما هو «سياساتي»، حسب تعريف «السياسة» عند الناس ومقارنتها بتعريف السياسات الذي ذكرناه آنفا؛ لكن لمصلحة الفهم والمتابعة الكافية في هذا السفر، نقول إن السياسات تسوقها الدراية الفنية والموضوعية بينما السياسة تسوقها القيم والمصالح—ذلك في الصورة العامة، وبينهما تداخلات لا مفر منها، فليست هنالك سياسات لا تستند على قيم ومصالح وليست هنالك سياسة جادة لا تصطحب إفادات وأدوات الدراية الفنية والموضوعية.

ويكفي القول الموجز في هذا الصدد إن الرؤى السياسية الكبيرة الإيجابية يمكن أن تكون نتائجها سيئة أو كارثية إذا أخفقت في صنع سياسات حصيفة، كما يكفي القول إن بعض القيادات السياسية الضعيفة قد تكون أحيانا محظوظة في وجود نظُم صنع سياسات في صفّهم، وكذلك وجود صنّاع سياسات يتحلّون ببعض مقوّمات التأني ورؤية الصورة الكبيرة واعتماد الأدلة، أو الكثير من الحظ، فينتج عن ذلك

10 Bitrina Diyamett, Hezron Makundi, and Gussai Sheikheldin. 2019. *Science, Technology and Innovation (STI) Policy Training for Africa: Basic Module on Reconciling Theory, Practice and Policies.*

11 تتنوّع اللغات العالمية في هذا الصدد، فبعضها تستعمل نفس الكلمة تقريبا للسياسات policies والسياسة -poli tics، كما في اللغة العربية (واللغتين الألمانية والاسبانية كذلك مثلا) بينما تستعمل لغات أخرى كلمتين مختلفتين (مثل الانكليزية والسواحيلية). ذلك التنوّع يفيد الاختلاف والتقارب معا.

سياسات متماسكة ونتائجها ملموسة بحيث يظن البعض أن «القبة تحتها فكي» (أو أن القياديين السياسيين هؤلاء فعلا محيطون بمعرفة القضية جيدا). وبطبيعة الحال فهنالك حالات مؤلمة تكون فيها القيادة السياسية متواضعة القدرات (أو رديئة) وعملية صنع السياسات تحت مظلتها كذلك متواضعة القدرات (أو رديئة)، فلا تكون النتائج إلا سلسلة طويلة من الفشل النظري والتطبيقي، أي الكوارث.

نموذج شرحي 1.1
تبسيط لعملية صنع السياسات

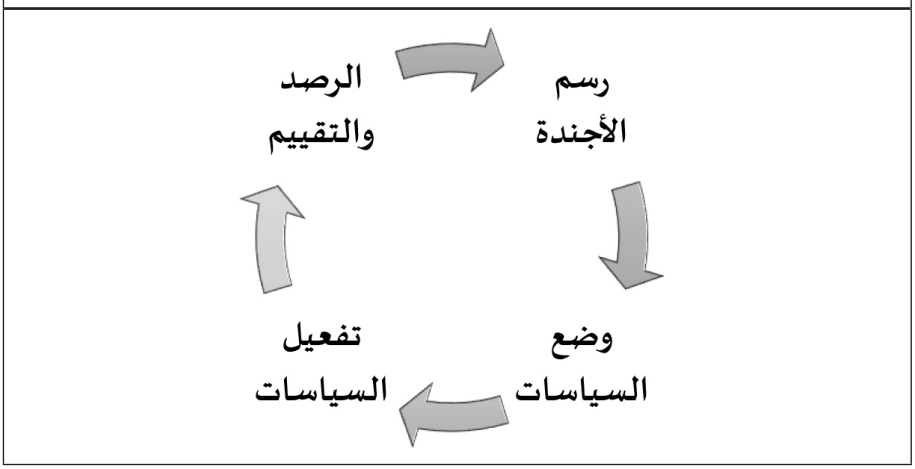

وفق ذلك، ينبغي أن ندرك أن قضايا الحوكمة والسياسات، لتعقيدها واعتمادها على مسائل كثيرة فنيّة وتخصصية، لا يجوز تركها لفئات ذات اختصاص واحد، حتى لو كانوا مجوّدين لاختصاصهم (دع عنك معظم سياسيّي عصرنا الحاضر). لا يمكن للقانونيين وحدهم أن يضعوا سياسات حصيفة لإدارة قوانين البلاد، ولا يمكن للمهندسين وحدهم، ولا للأطباء وحدهم ولا للمعلّمين وحدهم، صنع سياسات تتعلق بمجالاتهم وتأثيرها على الدولة لوحدهم. لكنهم جميعا يحتاجون لحشد معارفهم وتجاربهم لصنع سياسات متوافقة مع إمكانات الواقع وقادرة على النهوض به جيدا. على سبيل المثال، سياسات الطاقة في البلاد، تحتاج معارف هندسية (كهربية وميكانيكية ومدنية) وبيئية (جيولوجيا ومناخ) واقتصادية (تمويل وصرف وعائدات) ولوجستية

(خطط توزيع وموارد بشرية ومادية) واجتماعية (علاقات الإنتاج والديموغرافيا وأولويات الناس)، إلخ. لا يوجد شخص واحد، مهما كان على قدر من المعرفة والمهارة، يستطيع أن يصنع سياسات طاقة تستوفي هذه المطالب لوحده. كذلك لا يجوز اتخاذ قرارات أو رسمها بدون استشارة كل هذه المعارف بما يكفي.

لذلك، رغم التداخل بين ممارسة السياسة (بمعناها الشائع) وعملية صنع السياسات (بمعناها الفني الخبير) في نظام الدولة العصرية، ينبغي دوما إدارك أن نظاما كبيرا ومعقّدا مثل الدولة العصرية يحتاج لجدية شديدة في التعامل مع عملية صنع السياسات، وإيلائها من البحث والاستقصاء والدعم، المادي والمعنوي، ما تستحقه، وينبغي أن لا يتورّط ذلك النظام في الخلط الشنيع بين السياسة وصنع السياسات العامة وكذلك بين السياسة politics وصنعة الدولة statecraft، كما ذكرنا آنفا، فلكل ذلك عواقب وخيمة، شهدنا الكثير منها في مجتمعاتنا المعاصرة، خصوصا المجتمعات النامية.

وفي عوالم السياسات العامة public policy ودراسات التقاطع بينها وبين التكنولوجيا والعلوم الابتكار، هنالك تمييز دقيق بين حقلين مهمّين: صنع السياسات المبنية على الأدلة Evidence-based policymaking وصنع السياسات المسنودة على الأدلة أو المُخبَرة بالأدلة Evidence-informed policymaking، والفرق بينهما فرق مقدار، لا فرق نوع.[12]

ما حدث بخصوص جائحة فيروس كورونا الجديد Covid19، والتي غشت الكوكب مع بدايات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، نموذج جيّد لاستعراض الفرق بينهما. فبينما علوم الوبائيات والإحصائيات، وتقنيات الفحص والرصد، تستطيع تقديم أدلة معيّنة، يمكن وضع سياسات معيّنة وفقها، مثل حجر المصابين، والتركيز على المناطق والفئات الديمغرافية التي تزيد فيها إحصائيات التزايد في الإصابات، وتعاليم التعقيم والتنظيف ودرء أسباب العدوى، إلخ. ثم هنالك سياسات أخرى، تتباين أدواتها ومستوياتها مع كل جهة نظرا لأنها ليست مبنية مباشرة على الأدلة

12 Eric C. Eboh. 2014. *Using Research to Influence Public Policy: What Works and How.*

العلمية وإنما مسنودة عليها (أو مُخبَرة بها)، مثل الترتيبات اللوجستية لتفادي ارتفاع الإصابات بصورة أكبر من القدرة الطبية والتكنولوجية والبنيوية في أي بلد أو منطقة على تحمّل الضغط، والترتيبات الاقتصادية التي تتبع تلك الترتيبات اللوجستية، وعملية توزيع المعلومات على المواطنين والكوادر الصحية والقوات النظامية من أجل إدارة الأزمة مع حفظ الأمن والسلام، وتقرير الأولويات الصعبة حسب موارد الدولة، إلخ؛ فهذه قضايا ليست لدى علوم الوبائيات والإحصاء استنتاجات أو نصائح معيّنة بخصوصها، إنما وفق كل سياق وتباين قدرات وتجربة ينبغي على صانعي السياسات ومنفذيها الاستناد على الأدلة ثم إدارة الأوضاع بما لا يتجاهل خلاصات تلك الأدلة. ما يعني ذلك أن السياسات القائمة على الأدلة أكثر التصاقا بتلك الأدلة من السياسات المسنودة عليها والمُخبَرة بها، لكن كلاهما لا يقوم جيدا بدون تلك الأدلة. ما يعنيه أيضا أن هنالك تباينات ستظهر بين الدول والمناطق في تعاملها مع الظاهرة وفق سياقاتها ومواردها المحلية، وبدون الامتناع عن الاستفادة من التجارب الأخرى والأقلمة المستمرة حسب التحديثات والدروس. ومن ناحية التطبيق فكلا حقلي السياسات قد يكون سهلا أم صعبا، أما من ناحية صنع القرار فيبدو أن تلك المُخبَرة بالأدلة تحتاج لتفكير أكثر واستشارات أوسع، واستبصار أكبر. أما من ناحية الأهمية فكلاهما مهم جدا.

أيضا، يتبع لذلك، في عمليات وضع السياسات، أو توصيات السياسات، للمرافق العامة (المؤسسات أو الوزارات أو مراكز البحوث، إلخ)، أن من الجيد أن يكون اعتبار السياسات على ثلاثة مستويات:

- **المستوى الكلي** macro-level: ويتعامل مع البيئة السياساتية التي يوجد بها المرفق العام، بحيث يتأثر بها تأثرا واضحا ولا يكون القرار بخصوصها بيد المرفق أو ليس بيده كله على أي حال (مثل سياسات الدولة في الاقتصاد والإدارة وقوانين العمل والبنية التحتية، أو أولويات الخطة الخمسية، أو قائمة الأجندة الوطنية للمرحلة المعنيّة، إلخ). التوصيات السياساتية في هذا المستوى منطقها معرفة محدوديات مجال الحركة والتغيير الذي يتحرك فيه المرفق، ورسم السياسات وفق ذلك.
- **المستوى الأوسط** meso-level: وهو المنطقة حيث يوجد براح أكبر في الحركة السياساتية، بدون استدعاء السياسات الكلية للدولة، ولكن عبر التعاون

والتفاهم مع المرافق الأخرى الفاعلة في نفس مجال المرفق وبينهما ارتباطات وتعاملات، وكذلك مع أصحاب المصلحة والشركاء الآخرين في تلك الدوائر. وتوصيات السياسيات في هذا المستوى منطقها أن هنالك فرصة لتغيير الأوضاع في قنوات التواصل وعلاقات العمل بين مرافق ومنظمات متشابكة الروابط، بما يؤثر عليها جميعا، لكنها فرصة تعتمد على إقناع الأنداد في تلك المرافق والاشتغال معا.

- **المستوى الجزئي** micro-level: وهو المستوى المباشر في المرفق (المؤسسة أو الوزارة أو المركز)، حيث أن جميع ما يرد فيه يمكن تغييره أو تعديله وفق الإرادة الداخلية للمرفق، والموارد الداخلية فيه (البشرية وغير البشرية) بحيث أن المطلوب يكون في مستوى ثقافة العمل في ذلك المرفق نفسه ولوائحه الداخلية.

نموذج شرحي 2.1
مستويات السياسات

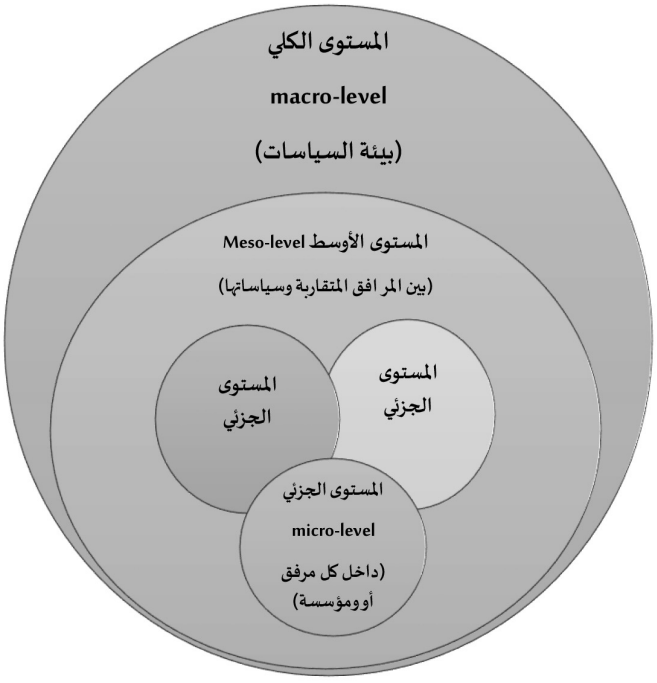

وكما نرى فمستوى القدرة على التغيير (والتعديل) يتفاوت من مستوى لمستوى، وكذلك أثر التغيير أو التعديل، واعتبارات العوامل الاخرى، إلخ. وكل ذلك ينبع من الأدلة وطبيعتها ومستوى المعرفة بالهياكل والعلاقات التي تحيط بالمرافق وقضايا السياسات.

ملفات الحوكمة

لِسعة فضاء الحوكمة، والملفات التي تتعامل معها، ينبغي استعمال بعض التقسيمات والترتيبات من أجل اختيار حجم الطاقات والموارد، وطرقها، المتعلقة بكل تقسيم. أدناه، نستعرض على سبيل المثال منظورا من مناظير التعامل مع ملفات الحوكمة، في إطار الدولة وفي إطار نُظُم شبيهة (أصغر أو أكبر).

نقول إن ملفات الحوكمة، في أي سياق، يمكن اختزالها إلى ثلاث ملفات عامة:

- **ملفات «عجلة القيادة»** steering wheel: وهي أجندة وقضايا الحوكمة التي تحتاج تدشينا ومتابعة لصيقة، أو شبه لصيقة، بحيث تكون الوجهة مفهومة وتكون الحركة يمينا ويسارا (وخلفا وأماما) مقدّرة وفق خريطة طريق، وتقع عموما تحت المسؤولية الواضحة لقيادة معروفة. الترميز إلى عجلة القيادة هنا يشير إلى أن الممسكين بالعجلة عليهم أن يكونوا يقظين بصورة مستمرة لتوجيه مسار العربة وسرعتها (والتي هي أيضا نظام أو نظُم كثيرة معقدة لكن يمكن توجيهها عموما بواسطة عجلة القيادة).
- **ملفات «علبة التروس»** gearbox: وهذه تختلف عن ملفات عجلة القيادة في أنها تحتاج لمدخلات معيّنة inputs ثم يمكن تركها ومراقبتها وهي تتفاعل كيما تأتي لاحقا - عبر فترة زمنية مقدرة - بمخرجات outputs متوقّعة نسبيا. الفرق هنا أن المتابعة اللصيقة غير مطلوبة وغير ممكنة في الغالب، لأن العوامل الموضوعة للحوكمة تحتاج لان تتفاعل مع مكوّنات الواقع عبر فترات زمنية لا يمكن القفز عليها، ثم حين تبدأ بعض المخرجات بالظهور يمكن تقييم ما إذا كانت السياسات التي تم صنعها لتلك الملفات حصيفة أو خاطئة، أو تحتاج لتعديلات، إلخ. الكثير من السياسات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية تدخل ضمن هذه الملفات،

لأن قيادات الحوكمة لا تستطيع التنبّؤ تماما بالنتائج مسبقا وإنما على الشعوب والمؤسسات أن تهضم تلك السياسات وتتفاعل معها عبر عوامل معقدة وغير جازمة، وعبر فترات زمنية لا بد أن تمر قبل أن تظهر نتائج مأمولة. التشبيه بعلبة التروس هنا تشبيه نسبي، هو أن القيادة الحوكمية لا تحتاج لنزع غطاء «الجربوكس» - gearbox وتخيّلوا جربوكس كبير جدا وتروس كثيرة جدا - في كل مرة لتراقب كيف يؤدي كل ترس لحركة معينة في الترس الذي يليه ثم الذي يليه ثم الذي يليه، بتفاوت أحجامها ومواقعها، إلخ؛ إنما هنالك تصوّرات عامة مبنية على تجارب سابقة وتخمينات مدعومة ببعض البراهين وبعض الاحتراسات وبعض التوافق بين العقول الخبيرة، لانتظار مخرجات متوقعة ومأمولة نسبيا. وإذا سأل سائل: ماذا إذا كانت هنالك مشكلة كبيرة داخل علبة التروس نفسها؟ (وهو سؤال مشروع ومهم)، نقول باختصار إننا سنحتاج لعملية صيانة، وهي تحتاج فحصا ربما لم يكن ممكنا قبل تحريك علبة التروس أولا وإدراك الخلل فيها، وفي تلك الحالة يتم نقل الملف إما إلى ملفات «عجلة القيادة» أو إلى ملفات الإسعاف (أدناه).

- **ملفات الإسعاف:** وهذه واضحة من اسمها، إذ هي ملفات حالات لا تستحمل التأجيل أو التعامل المعتاد. هي حالات استثنائية ومُلحّة، تحصل بسبب ظروف طارئة. وفي تلك الحالات قد تحتاج الجهات المعنية إلى ضخ جل الانتباه والموارد والطاقة لمعالجة تلك الملفات، لكن ليس كمشاريع طويلة المدى، فبمجرد خروج الملف من حالة الإسعاف الضرورية يمكن بعد ذلك تحويله إلى ملفات عجلة القيادة أو ملفات علبة التروس.

نقول إن الحوكمة الرشيدة good governance- سواء بواسطة أفراد معيّنين أو جماعة معيّنة، أو تحالف واسع - تكون بصدد استبانة أي القضايا تدخل ضمن أي ملف من الملفات أعلاه، وتصميم إطار يجعل الفاعلين يشتغلون سوية من أجل مخرجات إيجابية ونتائج شاملة ملموسة، واختيار درابنة المنافذ المناسبين لكل ملف ومؤسسة (وهو مناط الفقرة القادمة).

درابنة المنافذ

وبما أنه لم يولد بعد ذلك البشري الخارق الذي يستطيع فعلا القيام بكل ما ذكرناه آنفا، من صنعة الدولة، سواء كان برضا بقية الناس أو بغير رضاهم، ففي كل دولة هنالك رؤوس متنفّذة في بوابات نظام الدولة - لنسمّيهم «درابنة المنافذ» (gate-keepers)، والدِّربان هو البوّاب أو الحاجب.[13] على سبيل المثال، فالحقائب الوزارية والمناصب الكبرى ليست هي دوما مفاتيح توطيد السلطة وتركيز السياسات. قد تكون وقد لا تكون، حسب السياق الخاص وتفاصيل إدارة الدولة. ذلك في حين يمتلئ هيكل الدولة بمنافذ ومداخل متعددة تؤتى منها عملية وضع أجندة الحوكمة، وصنع السياسات، وتفعيلها، ومراقبة أدوار الفاعلين والتأثير في مواضعهم؛ أي منافذ ومداخل حقيقية لبناء السلطة داخل الدولة. إذا وضعنا الناس المناسبين في هذه المنافذ والمداخل، يصبحون درابنة منافذ لتحريك تروس (أو حبال ووكرات) نظام الدولة الكبير والمعقّد، وفق رؤى وأجندة متوافق عليها بين المجموعة المتنفّذه هذه (ومنهم المستشارون الفنيّون والإداريون في أي إدارة أو مجلس، مثلا، أو وكلاء الوزارات ومدراء الأقسام الكبيرة في المصالح الحكومية، أو السفراء الكبار في بعض الدول ذات العلاقات المحورية مع الدولة، أو مسؤولي الملفات والمؤسسات المالية أو الشركات والمصالح والمفوضيات التابعة للدولة، أو المستشارين المباشرين لرأس الحكومة أو الدولة (بخلاف طاقم مجلس الوزراء والمجلس التشريعي)، وقيادات اللوبيهات والقواعد الشعبية الواسعة، إلخ....).

مع فهم وضع نظام الدولة العصرية، وتعقيده، كما ذكرنا أعلاه، يصبح من العبث الظن أن هنالك أفراد ما، في هذا الكوكب، قادرون على إدارة الدولة العصرية إدارة مباشرة ومركزية. لكن من الممكن أن يكون هنالك رأس تنسيقي كبير، يقنع أو يوهم بقية الرؤوس المتنفّذة في بوابات نظام الدولة – «درابنة المنافذ» – أنه يوجّههم توجيها لصيقا وأن ذلك ممكن الاستدامة. (ولذلك فإن أي نظام دكتاتوري فعليا في هذا العصر إنما هو نظام «أوليقاركي oligarchy» في واقع الأمر، أي نظام حكم جماعة

13 كلمة «الدربان» غير متداولة في الخطاب العام اليوم، وهذا سبب اختيارها، إذ لو اخترنا مثلا اسم «حارس البوابة» أو «حراس المنافذ» فبسبب وجود استعمالات أخرى حية حاليا يمكن انهام المصطلح وخلطه بغيره.

محدودة من درابنة المنافذ تتنفّذ في هيكل الدولة لصالح أجندتها. ومن أجل ذلك يقال إن التخلص من أي دكتاتورية أو شمولية لا يكون بالتخلص من رأس الطاقم الحاكم فحسب - رأس الأوليقاركية - إنما بتحرير بوابات نظام الدولة من عموم الجماعة المسيطرة عليها).[14] وكذلك فإن نجاح أي حكومة مسؤولة في دولة مستقرة في تحقيق أهداف خيّرة ونافعة لشعبها لا يتوقف على فاعلية وكفاءة رأس الحكومة فحسب إنما على أداء مجموعة متكاملة من الناس، أبرزهم درابنة المنافذ.

مع فهم ظاهرة الدرابنة، أو درابنة المنافذ، ودورهم في الدولة العصرية، يمكن مراجعة مسائل أخرى حول إطار الدولة والمتنفذين فيها. على سبيل المثال، فالحقائب الوزارية والمناصب الكبرى ليست هي دوما مفاتيح توطيد السلطة وتركيز السياسات. قد تكون وقد لا تكون، حسب السياق الخاص وتفاصيل إدارة الدولة. الرؤية المحيطة لهيكل الدولة وتروس الحوكمة تغيب عن من يظن أن المناصب الحكومية الكبيرة - في السلطات الثلاث - هي دوما صاحبة القرار الأكيد والأثر الأكبر. ذلك يعود لأن الحقائب الوزارية والمناصب التشريعية الكبرى قادرة على أن تُغرِق أصحابها أحيانا في مهام إدارية ومتطلبات دبلوماسية وإعلامية، مرهقة للطاقة ومبذّرة للزمن في الأشغال الروتينية والمراسيم المكررة - خصوصا في الظروف الحوكمية العسيرة (مثل التي عندنا في البلدان النامية وغير المستقرة سياسيا). ذلك في حين يمتلئ هيكل الدولة بمنافذ

14 وفي ذلك أيضا ردّ على بعض الثيوقراطيين – دعاة الدولة الدينية، من المسلمين أو من أديان أخرى – الذين يتحدثون عن أحكام الخروج على الحاكم وما إلى ذلك؛ فمشكلة هذا النقاش – وهو نقاش طويل في التاريخ – أنه غير قائم في الظروف الحالية أساسا، لأن الدولة العصرية كائن مختلف تماما عن نظام الخلافة الإسلامية، مثلا، وبقية نُظُم الحكم القديمة، البسيطة جدا في هياكلها ووظائفها مقارنة بالدولة العصرية؛ حتى أننا حين نقول عن تلك الخلافات «دول» وعن النظام المعاصر دولة كذلك، إنما نمارس تجاوزا لغويا كبيرا، فيظن البعض أننا نقارن دولة تاريخية بدولة حديثة، وفي الواقع نحن أمام مخلوقين اجتماعيين مختلفين جدا. من يسمّى بالحاكم في نظام الدولة العصرية إنما هو منصب تنسيقي لسلطات وأجهزة ومناصب متعددة، وهو حين يكون حاكما شموليا يكون منسّقا لطغمة أوليقاركية تتحكم في تفاصيل مصائر الناس بحيث لا يمكن لهؤلاء الناس أن يحلّوا مشاكلهم اليومية بمعزل عن العمل السياسي ومحاسبة سلطات الدولة، ما يضعهم في مواجهة تلك الطغمة. فإن كان هنالك اليوم من يقول بأن الخروج على الحاكم حرام ديناً فهو فعليا يقول إن محاولة الناس لحل مشاكل حياتهم اليومية حرام. قد لايقنع هذا الحجاج المختصر الثيوقراطيين بإشكالية طرحهم وضرورة مراجعة مواقفهم من قضايا الحكم اليوم، ولكن في هذا الحجاج توضيح للآخرين الذين يناقشونهم باعتبار أن المسألة فقهية وتحتمل التعارض والترجيح وغير ذلك من أدوات أصول الفقه. المسألة أعمق من ذلك.

ومداخل متعددة تؤتى منها عملية وضع أجندة الحوكمة، وصنع السياسات، وتفعيلها، ومراقبة أدوار الفاعلين والتأثير في مواضعهم؛ أي منافذ ومداخل حقيقية لبناء السلطة داخل الدولة. إذا وضعنا الناس المناسبين في هذه المنافذ والمداخل، يصبحون درابنة منافذ لتحريك تروس نظام الدولة الكبير والمعقّد، وفق رؤى وأجندة متوافق عليها بين المجموعة المتنفّذه هذه.

رأس الفأس أميز منطقة فيه، وهو محل التقاء الفأس بالخشب أو المادة المراد ضربها وتشكيلها؛ لكن الفأس نفسه ينبغي إمساكه من طرف قطعة الخشب البسيطة، المُركّب الرأس في طرفها الآخر، كيما يمكن استعماله بفعالية. إيجازا: التغيير النوعي في مذهبية الحكم وفي سيرورة هيكل الدولة، يقتضي، ضمن ما يقتضي، مراجعة مواضع المنافذ المهمة، والدرابنة الممسكين بها، وإجراء ما يلزم من تغيير في تلك الصورة.

ومفهوم درابنة المنافذ مفهوم جديد نوعا ما على ساحة دراسات الحوكمة، لكنه في الممارسة واقع. ربما يكون أكثر مفهوم قريب منه هو ذلك الذي طرحه جون قالبريث،[15] وسمّاه «البناء التقني» أو الطبقة الفنّية technostructure،[16] ويشير به إلى طبقة من «التكنوقراط»، في المجتمعات ذات الاقتصاد الصناعي، التي وطّدت أوضاعها في هياكل المنظمات الحديثة - سواء كانت منظمات للدولة أو الأعمال - بحيث أن دواليب تلك المنظمات تكاد لا تتحرك بدونهم، وبحيث أن قيادات المنظمات يتبدّلون لكن هؤلاء لا يتبدّلون (إلا بصورة رتيبة ووفق نظامهم الوظيفي لا وفق خطى السياسة، في معظم الأحوال). يقول قالبريث إن هذه الطبقة الجديدة، في هذه المجتمعات، تطوّرت بحيث صارت لها تأثيراتها ومصالحها المستقلة في النسيج الاجتماعي العام. يمكن للقرّاء أن يستنبطوا التشابه بين تمييز قالبريث هذا وبين درابنة المنافذ كما نتحدث عنهم هنا، فالدرابنة في حديثنا موجودون في الغالب في مفاصل مؤسسات الدولة (لكن لهم وجود في القطاعات الأخرى خارج الدولة والتي لها تأثير على السياسات والحوكمة) كما أنهم موجودون في أي دولة عصرية، إذ أن وجودهم مرتبط بهيكل الدولة العصرية وليس بمستوى الاقتصاد بالضرورة.

---

15 أستاذ اقتصاد ودبلوماسي كندي، توفي في بداية الألفية؛ أحد روّاد الاقتصاد المؤسسي في القرن العشرين.

16 John K. Galbraith. 1967. *The New Industrial State*.

نموذج شرحي 3.1

العلاقة بين الدرابنة، والحوكمة وصنع السياسات، وصنعة الدولة، كتروس مترابطة

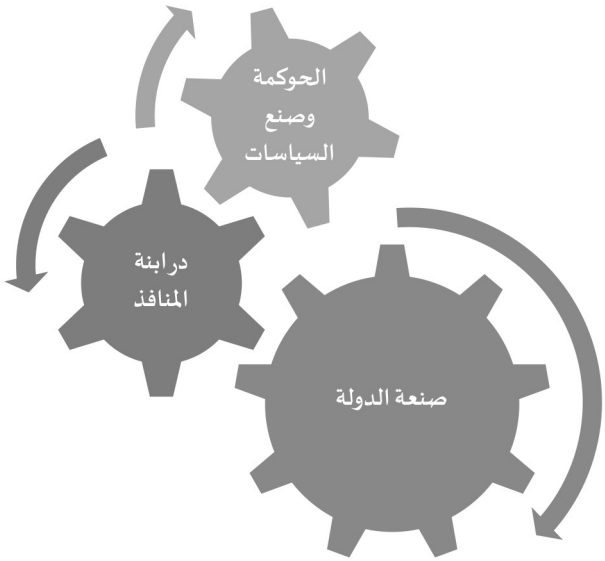

أيهما يأتي أولا: الحوكمة أم صنع السياسات؟

هذا السؤال تم طرحه في إحدى المناسبات التي قدّم فيها المؤلف إحدى الورقات حول الحوكمة وصنع السياسات، في بدايات عام 2020، ونعتقد أنه سؤال جيد كعنوان جانبي في هذا الفصل.

العلاقة بين الحوكمة وصنع السياسات كالعلاقة بين البيضة والدجاجة، في إطارنا الزمني المعاصر (أي بدون استدعاء السؤال القديم حول أيهما ظهر أولا في التاريخ)، فحسب السياق وحسب القدرات والأولويات لدى السلطة يمكن أن تكون هنالك علاقة حلقية ارتجاعية feedback loop؛ وربما هي علاقة إيجابية في ذلك، أي أن الخطوات المتقدمة في الحوكمة تفتح المجال لخطوات متقدمة في صنع السياسات،

ما بدوره يفتح المجال لتقوية الحوكمة وإفساح الفرص لسياسات أرفع، وهكذا دواليك، والعكس كذلك صحيح (أي أن الخطوات الرجعية أو الخاطئة في الحوكمة تضيّق فرص صنع السياسات الحصيفة، ما يضيّق مساحات الحوكمة الأفضل، وهكذا دواليك). وفي إطار الدولة عموما ربما يصعب أحيانا التمييز الحازم بين ما هو حوكمة وما هو سياسات، ولا يهم أصلا، لأن الحقلين ينخرطان ويتداخلان في مجال «صنعة الدولة»، كما ذكرنا. إنما يكون التمييز مهما ومفيدا للشرح النظري ولبعض المسائل الإجرائية، لكن ليس بالضرورة لتصنيف العاملين في المجال العام أو حصر أدوارهم، أو لأغراض بيروقراطية أخرى.

صنع السياسات ودراسات القرار

صنع السياسات policy-making وصنع القرار decision-making مفهومان متقاربان، مع بعض التباين. يمكن القول إن دائرة صنع السياسات تتداخل مع دائرة صنع القرار في منطقة مشتركة، بحيث أن صنع القرار مطلوب كجزء من صنع السياسات، بينما هنالك مسائل أخرى تتطلب صنع القرار غير السياسات، في المجال العام والخاص، وبينما صنع السياسات يتطلب أيضا تفعيلها ورصدها وتقييمها وليس صنع القرار فحسب. بهذا، فحسب مجال الاشتغال تتداخل عمليات صنع القرار وصنع السياسات. لكن ربما من أفضل المداخل في فهم الحوكمة وصنع السياسات (صنعة الدولة) المجال الذي يسمى بدارسات القرار.

دراسات القرار decision studies ليست مصطلحا شائعا، لكن موجود، في الدوائر الأكاديمية مع بعض الانعكاسات على مجالات العمل الأخرى المتصلة بها. وهنالك أيضا ما يسمى بعلوم القرار decision sciences وتسميتها بالعلوم يفيد إضفاء المزيد من السطوة المعترفة authority لها،[17] أو على الأقل إضاءة ذلك الجانب من مسائل صنع القرار الذي يستعين على «علوم» معتمدة، مثل الاقتصاد (بما يشمل الاقتصاد السياسي والاقتصاد السلوكي والاقتصاد المؤسسي) والإحصاء (بما يشمل

17 INSEAD (Institut Européen d'Administration des Affaires): Decision Sciences. https://www.insead.edu/faculty-research/academic-areas/decision-sciences

نظريات القرار الإحصائية) وعلم البيانات، وتعلم الآلة machine learning وعلوم الرياضيات والبرمجة، وسايكولوجيا الإدراك cognitive psychology، إلخ. بنظرة عامة، يمكننا القول إن «دراسات القرار» اصطلاح أكثر حكمة وأوسع سديما، فهي على أقل تقدير تشمل «علوم القرار» وزيادة، إذ تزيد عليها بمجالات أخرى، مثل السياسات العامة، والحوكمة، واستعمالات المجالات الهندسية في القرار (مثل استعمالات هندسة النظم، والهندسة المدنية والمعمار، وهندسة البيئة والإيكولوجيا الصناعية industrial ecology)، ودراسات القانون والأمن والتاريخ والاجتماع للقرارات وطرق الوصول لها، وعواقبها وطرق تنفيذها وتقييمها، حسب السياق الاجتماعي أو الهيكلي أو المجال المعني، إلخ.

فيمكن أن نقول إن دراسات القرار تُعنى بالعوامل التي شكّلت صناعة القرارات تاريخيا، وتشكّل صناعة القرارات المعاصرة بأدوات ومنهجية موضوعية وتعتبر الجوانب الكثيرة المؤثرة والمتأثرة بتلك القرارات، كما تُعنى بالقضايا والمفاهيم والظواهر التي تحيط بالقرارات المعاصرة والقرارات المستقبلية. وبطبيعتها، كما يظهر، فإن دراسات القرار مجال مُركَّب التخصصات interdisciplinary، الأمر الذي يجعلها تستوعب أناسا ومعارف من خلفيات تخصصية متعددة ثم تضيف لكل منهم عن طريق التمازج والتعلم مع المجالات التخصصية الأخرى.

أما وظيفة دراسات القرار، أو وجهتها، فهي فهم وإخبار عمليات القرار، في شتى مستويات ومؤسسات المجتمعات المعاصرة، خاصة المؤسسات العامة وهياكل الدولة، وكذلك المنظمات الكبيرة (ذات الطبيعة الخدمية أو الاقتصادية/الإنتاجية، أو غير ذلك من مناشط المجتمع). وذلك بحيث يكون ذلك الفهم والإخبار معتمدا ومستندا على دلائل وعلى معارف تليق بواقعنا وتعقيداته وبحصيلة الخبرات والكفاءات والتعقيدات المدمجة فيه. بما أننا اليوم نعيش في كنف مؤسسات ومجتمعات أكثر تعقيدا من أي حقبة تاريخية مضت، وهذا التعقيد ليس في سبيله للتبسيط بل للزيادة، فتداخلات التكنولوجيا الحديثة، ونظم الحوكمة الحديثة، ومناهج البحث والإدراك، وإدارات المعلومات المتزايدة والمتراكمة، وتشابكاتها مع الثقافات والطموحات البشرية المتنوعة، كل هذه ماضية في سبيل مراكمة نظم تكنوجتماعية تجعل عمليات القرار الكثيرة

عبثا مكلّفا جدا إذا لم تتزوّد بالمعارف والعلوم وإذا لم تصبح أكثر منهجية وأقدر على التنسيق فيما بينها. إذن لنقل إن دراسات القرار تهدف لمنهجة وتنسيق عمليات القرار.

مثل حاجتها للحوكمة ولصنع السياسات (صنعة الدولة) بصورة منهجية ومنسقة، تتضاعف حاجة المجتمعات النامية لمنهجة وتنسيق عمليات القرار بسبب تضاعف المشاكل الموروثة من تعقيدات حاضرها المشتبك بماضيها (اشتباكا لم يتواءم بعد)، وبسبب منغصات الحياة الاقتصادية (الحادة في بعض الأحيان)، وبسبب هشاشة النظم السياسية (داخليا وخارجيا)، وبسبب جدال الموارد والبيئة مع طموحات التنمية المستدامة–كل تلك الأسباب مجتمعة. تحتاج المجتمعات النامية لدراسات القرار؛ أي لأن يصبح مجالا متوطنا فيها، يعرفه كثيرون وينتشروا في مؤسسات الدولة والمجتمع، ليساهموا في منهجة وتنسيق عمليات القرار في القطاعات المتعددة والمستويات المتعددة.

تستفيد دراسات القرار من مجالات المعرفة المتعددة، والتفكير النظمي، وتوظف أدوات النمذجة والمقاربة المتنوعة (على سبيل المثال لا الحصر: البرمجة الخطية والصحيحية، والبرمجة الدينامية، وتقدير الأمثليات، وتحليلات البيانات، ومصفوفات القرار، ونمذجة النظم، وشروحات حلقات التغذية العكسية، إلخ)،[18] ومناهج البحث الاستقرائية والاستدلالية[19] معا (سويّا أو حسب الحاجة)، والممارسات المثلى والمقارنة، بحيث تتوفر تلك المجالات وتلك الأدوات في حقائب صنّاع القرار كافة (ومنهم درابنة المنافذ)، عن طريق من يعملون معهم وعن طريق من يستشيرونهم، وعن طريق تعلّمها بأنفسهم أيضا في بعض الحالات.[20]

18 Linear and integer programming; dynamic programming; optimization methods; data analytics; decision matrices; systems modelling; feedback loop diagrams; MDPs, etc.

19 Inductive reasoning/research and deductive reasoning/research.

20 في 5 يونيو 2020، بموقع سرادق، نشر الكاتب مقترحا لإنشاء معاهد لدراسات القرار في البلدان النامية، كما وُزّع على بعض الجهات المسؤولة بالسودان. وفي 26 يونيو نشرته صحيفة الحداثة السودانية اليومية. المقترح، باختصار، هو «إنشاء معهد يبتدر دراسات القرار ويعمل على تعميق فهم وإخبار عمليات القرار، في سبيل منهجتها وتنسيقها. يعمل ذلك المعهد على رفع القدرات المحلية في دراسات القرار، عن طريق التدريب والبحوث والاستشارات، ثم تصميم وتقديم المناهج في المساقات فوق الجامعية، التي تجتذب المهتمين من تخصصات متنوّعة ثم تدمج تخصصاتهم وتركّبها وفق دراسات القرار، كما وصفناها آنفا. بذلك، مثلا، يتعلّم دارسو العلوم

الدرابنة والنظم التكنوجتماعية

بما أن هنالك نظم متعددة داخل كل دولة، ونظم عابرة للدول، بعضها لا يعمل بمنطق داخلي وإنما بتفعيل الإرادة السياسية، وبعضها الاخر يعمل غالبا بالسلطة الخامسة (التكنولوجيا) بحيث يكاد يكون معماريو البرامج program architects هم حلقة الوصل الوحيدة بين هذه النظم وبين عالم البشر. هذان النمطان من النظم يمكن تسميتهم بـ«النظم التكنوجتماعية»، نظرا لوجود العاملين فيهم، لكن مع تفاوت النسب.

حتى الآن، في اعتقادنا، يوجد ما يكفي من درابنة المنافذ، البشر، في كل نظام من هذه النظم، وعندهم تأثير غير قليل، بحيث يصعب أن نتكلم عن وجود تنظيم ذاتي كامل أو كافي لهذه النظم (مثل التنظيم الذاتي الذي نراه في النظم الايكولوجية والبرامج الحوسبية المعقدة مثلا). ربما يتغير هذا الوضع في المستقبل (بصورة سريعة أو بطيئة)، لكن حاليا ما زالت النظم التكنوجتماعية تعكس إرادة البشر المسيطرين على منافذها، وتخدمهم أكثر من حفظ منطقها الداخلي. وبالتالي فالنظم التكنوجتماعية لا تخرج من من وصفنا أعلاه حول شروط الحوكمة وصنع السياسات في الدولة العصرية.

وإذا نظرنا للدرابنة وغيرهم من أهل الحوكمة وصنع السياسات، في البنى والمؤسسات الكبيرة (في الدول أو المنظمات العابرة للحدود أو الوزارات أو الشركات أو المؤسسات البحثية، إلخ)، فإن من يصنعون القرارات السليمة، وينفّذونها، عبر الماضي والحاضر، وفي كل المعمورة، لم يكن أغلبهم عباقرة أو نوابغ، ولم يكونوا كائنات

الطبيعية والهندسية المزيد عن العلوم الاجتماعية، ويتعلّم دارسو العلوم الاجتماعية المزيد عن العلوم الهندسية، ويتعلّم جميعهم الربط بين مدخلات ومخرجات التخصصات المتباينة لرفد قضايا سياسات وحوكمة معيّنة تعبّر عن أولويات المجتمع. بهذا الطريقة، يستوفي المعهد شروط ما يسمى بالمؤسسات البحثية/التفكيرية think tanks، والتي تؤدي أدوارا مفتاحية في عمليات القرار حول العالم، خاصة في البلدان المتقدمة صناعية وحداثيا، بينما نحتاج المزيد منها – كيفاً وكمّاً – في المجتمعات النامية. يمكن للمعهد أن يُنشأ كمعهد جديد – أو كتطوير لمعهد قديم - ضمن مؤسسة بحثية/تعليمية عالية موجودة مسبقا؛ أو كمؤسسة مستضافة في عدة مؤسسات من هذا القبيل، تمارس أنشطتها هنالك بصور متفاوتة، بينما يتم التنسيق بين جميع الفروع عبر مكتبٍ تنسيقي ومجلسٍ إداري؛ أو ربما كمؤسسة مستقلة، بمقرٍ وطاقم مستقل؛ أو ربّما بمزيج من النماذج أعلاه. وفي جميع الأحوال، من المفهوم أهمية مراعاة التمرحل في التجربة، عن طريق البداية بخطوات أوليّة، تمتحن نفسها، ربثما تتوثق وتتطوّر بصورة عضوية ومستدامة.» يرجو المؤلف الاستمرار في متابعة هذا المقترح إلى أن يرى تجسيدا مفيدا على أرض الواقع.

أسطورية، إنما تضافرت عوامل في سياقهم وفّرت لهم فرص جيدة، وهم قرأوا الأوضاع واغتنموا تلك الفرص اغتناما جيّدا، أي أنهم مارسوا نوعا من المنهجية في عملهم. وذلك الاغتنام الجيّد ربما عاد لقدراتهم ومجهوداتهم وربما عاد لعوامل أخرى مساعِدة أو مباغِتة، أو لمزيج من ذلك وذلك. بيد أن التأهيل الجيّد لعملية صنع القرار وتنفيذه هو دوما استثمار صحيح ومحمود، ولا يضر في أي حالة إذا لم ينفع.[21] يضاف لذلك، فإن معظم القرارات السليمة لا يظهر نجوعها في التو واللحظة، وإنما عبر الزمن، طال أم قصُر. وخليط العوامل هذه خليط يعتمد بعضه على بعض، فهو ليس عملية تراكم إضافي وإنما عملية تداخل وترجيح.

في تبسيط مخل - لكن قد يكون مفيدا - يمكن أن نقول على سبيل المثال إن الأثر المتوقّع لأي سياسات يمكن استنباطه بالآتي:

[(القرار x العوامل المحيطة) + الحظ)]^الوقت المناسب ≈ مقدار الأثر

كما أن صنعة الدولة ليست بالضرورة مهارة وقدرات مكتسبة من التدريب الرسمي (الأكاديمي) فحسب، بل يمكن أن نقول إنها في العموم مزيج من عدة قدرات ومواهب وحظوات وتجارب تهيّء صاحبها أو صاحبتها للعب دور متميز في سياق تاريخي معيّن. من الأمثلة البارزة على ذلك، أن مهاتير محمد درس الطب، لا الاقتصاد ولا الصناعة ولا القانون، لكن في سنوات قيادته حققت ماليزيا تقدمات واثقة وجادة في هذه المجالات المذكورة. ذلك لأنه كان رجل دولة، أجاد صنعة الدولة (الحوكمة وصنع السياسات) بدون تدريب أكاديمي معيّن فيها، كما أجاد السياسة (مقاولة القوى)

21 رجال الدولة والسياسيون، في أي مكان في العالم، ووفق أي ظروف، من أهم مؤهلاتهم القدرة على اتخاذ القرار - حبّذا بعد استيفاء المعلومات واستشارة الخبراء - ومتابعة قراراتهم. ذلك مع غض النظر عن صحتها في نظرنا أم لا. من لا يملك هذا التأهيل، أو من لا يأنسه في نفسه، فمن الخير له وللناس أن يترك مواضع القرار لغيره. وإن كان أو كانت ذات فراسة سياسية، وفكر مفيد لإدارة شؤون الناس، فربما من الأفضل أن تُصرَف تلك الطاقات والقدرات في تقديم الاستشارات المدروسة والدعم الفني، وأداء مهام استراتيجية، ورفد الفكر والرأي العام نحو الأفضل، لكن ليس من مواضع القرار.

كذلك.[22] وكذلك جوليوس كامباراقي نيريري درس التاريخ والأحياء، وعمل كمعلّم في المدارس الثانوية (ومن هنا أخذ لقبه «المعلّم») قبل أن ينخرط في عملية التحرر الوطني في تنجانيقا (والتي صارت لاحقا «تنزانيا» بعد الاتحاد الكونفدرالي مع زانزبار/زنجبار). لم يدرس نيريري القانون ولا التنمية ولا الإنتاج الزراعي (رغم أنه غير غريب على الزراعة من الصغر على أي حال)، أي لم يدرسها دراسة أكاديمية، لكن تنزانيا حققت، تحت قيادته، ما عجزت عنه معظم التجارب الافريقية ما بعد الاستعمار: بناء دولة عصرية، افريقية، مستقرة سياسيا واجتماعيا، وتجربة تنموية متميّزة بشقّيها العملي والنظري، ما زالت مفيدة.[23] ذلك لأنه كان على الأرجح أفضل رجل دولة من بين زعماء الاستقلال الأفارقة (وإن لم يكن سياسيّا بارعا).[24] التدريب الرسمي في هذه المجالات ليس نافلة، لكنه ليس ضرورة—أي أن هنالك بالطبع حاجة لوجود عدد من المتدربين تدرّبا رسميا في تلك المجالات ويعملون في مؤسسات الدولة، لكن ذلك التدريب ليس شرطا لتمييز رجال الدولة البارزين. قد يستفيد المتدرب من تدريبه فيكون مبرزا، وقد يبرز غير المتدرّب على جلّ المتدربين. هنالك مزيج مقدّر من المعرفة والمهارات (المكتسبة بصورةٍ ما) والمواهب (المترعرعة في سياقاتٍ ما) يثمر «الخبراء».

قولة أخيرة

وفي نهاية هذا الفصل، لا نورد خلاصة وإنما قولة أخيرة، قد تساعد في إدراك اهمية موضوعه.

الدولة العصرية تمتاز بثلاث خصائص:
البيروقراطية العالية، والمركزية العالية، والعسكرة العالية.

---

22 وربما كان مهاتير محمد نموذجا نادرا لرجل الدولة والسياسي المتمكن من الدورين في نفس الوقت؛ لكن ربما لم يكن الدوران دوما متسقان. يمكن القول إن السياسي في مهاتير أحيانا غلب رجل الدولة وربما أعاق تحركه؛ لكن يبقى مهاتير رجل دولة برصيد إنجازات متميزة لا يمكن إنكاره.

23 Julius K. Nyerere. 1998. “Good Governance for Africa.” (speech in October 13, as Chairman of the South Commission).

24 بالمقارنة مع مهاتير محمد، كان نيريري رجل دولة أفضل بكثير من كونه سياسي (بخلاف صديقه مهاتير الذي كان الاثنين معا)؛ وذلك يتضح من إنجازات الاثنين في مجال مقاولة القوى وتمديد أثرهم على مجمل أشكال الحراك السياسي والقوى السياسية الفاعلة في بلديهما.

وما نعنيه بذلك أن طبيعة الدولة العصرية نفسها تجعل أكثر دولة لامركزية في إطارها مركزية جدا مقارنة بأشكال الدول الأخرى (في الماضي)، وكذلك البيروقراطية وكذلك العسكرة. أي يمكن أن تتفاوت الدول العصرية فيما بينها في مقادير البيروقراطية والمركزية والعسكرة، لكنها جميعا كدول عصرية تفوق كل أشكال الدول السابقة في التاريخ (من الممالك والمشيخات والامبراطوريات وجمهوريات المدينة الواحدة) في هذه الخصائص.

فإذا أضفنا لتلك الخصائص ظاهرتين تاريخيتين لم تحصلا في التاريخ البشري بنفس المستوى من قبل، وهما النقلة التكنولوجية الفلكية ما بعد الثورة الصناعية، والاستعمار الأوروبي الذي بسط سطوته على جميع أقطار الكوكب تقريبا (ولتلك النقلة التكنولوجية القدح المعلّى في حدوث ذلك، رغم أن تلك النقلة نفسها حصلت في أوروبا ولكنها استندت على تراكمات معرفية وتقانية شاركت فيها البشرية كلها)، صار لدينا ظاهرة كبيرة، لا تشبه أي شيء في التاريخ الاجتماعي البشري السابق، لا في مستوى تعقيدها وتوسّعها، ودخولها في تفاصيل حيوات الناس، ولا في مستوى انتشارها وطغيانها على العالم المعاصر وتأثيرها على مجمل الأحداث والظواهر الأخرى حولنا (الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والفلسفية والثقافية، إلخ): الدولة العصرية.

بدون الاعتراف الصريح، الشجاع، بهذا الواقع، لن يكون بالإمكان مواكبته ودرء مخاطر تفلّته (ومخاطر تفلّته كثيرة، وتظهر بين كل حينٍ وآخر)؛ والأهم من ذلك لن يكون بالإمكان تغييره، نحو صور أفضل وأكثر إنسانية من التجمّع البشري والتعاطي البيئي، لأن الشرط الأولي لتغيير الواقع فهمه بصورة «واقعية»، أي جيّدة وعميقة في سياقها. وحين نبتلى بقيادات فكرية وسياسية تقصر عن هذا المستوى المطلوب من الفهم نحصد الإحباطات وتكرار حلقة التاريخ في موضعنا، بينما يتحرك العالم من حولنا ولا ينتظرنا.

الفصل الثاني

التنمية: تعريفات، أبعاد، ورؤى

في كتابات سابقة، ذكرنا أن مشكلتنا عموما، في المناطق النامية حول العالم، مشكلة تنمية بشرية، باختصار شديد وحسب اللغة السائدة. ذكرنا أن مجمل المشاكل السياسية والاقتصادية والثقافية التي نعيشها، وحالة الإحباط والغبن واتساع الاحتقانات بين الحكّام والمحكومين، إنما ترجع إلى أن التنمية الملموسة ليست النتيجة المشهودة للأطروحات والمحاولات العامة. ورغم أن مؤشرات التنمية البشرية الرسمية[1] ليست معيارا متكاملا للتنمية البشرية في أي مجتمع إلا أننا يمكن أن نرى علاقة قوية واضحة بين تلك المؤشرات في أي بلد ومستوى الاستقرار السياسي واعتدال الحياة الاجتماعية فيها مع قلة النزاعات الدامية بين المجموعات. وفق ذلك فمعظم قضايا الحوكمة والتنمية يمكن تقييمها بمقدار ما تساهم به في التنمية البشرية للشعوب.

وكلمة «التنمية» لغة تعني الزيادة، في الكم والكيف، وفي الاصطلاح تعني الزيادة بفعل تخطيط واعي ومقصود، أي زيادة موجهة لتحقيق أهداف مرسومة. وهنالك تفريعات على مصطلح التنمية، مثل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والبيئية، إلخ، إلا أن للتنمية في حقل دراساتها، والحقول المرتبطة بها، عدة تعريفات، وكل تعريف يعكس اتجاه تفكير ما بخصوصها—وتلك إحدى سمات التعريف في اللغة: أنه يسوق التفكير نحو وجهات معيّنة، فتعريف الظاهرة جزء من فهمها وجزء من

1 مؤشر التنمية البشرية human development index مقياس مقارن بين بلدان العالم، يشمل متوسط العمر المتوقع ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة. تقارير التنمية البشرية تصدر عن دراسات إحصائية، معيارية دورية، برعاية هيئة الأمم المتحدة وبرامجها. يُعتبر هذا المؤشر عموما وسيلة قياس لمستويات الرفاه في المجتمعات المعاصرة ومستويات التأخر فيه.

محاولة تشكيلها وفق ما نراه وما نطمح له؛ أي أن عملية التعريف ليست دوما محايدة تماما ولكن عليها أن تكون موضوعية، أي تأخذ وتعتني بالقرائن حول الموضوع عوضا عن الأخذ بالميول الذاتية غير المهذّبة بالمعرفة والتجربة.

ولأغراض البلورة والاختصار هنا سنتناول ثلاثة تعريفات متباينة، ومتداخلة، للتنمية: التعريف اللبرالي للتنمية، والتعريف الجذري للتنمية، وتعريف «التنمية كحريّة».

- **التعريف اللبرالي** (liberal) **للتنمية**: وهو معني بالتنمية باعتبارها الزيادة في شقّين: النمو الاقتصادي والحريات اللبرالية (وتشمل حريات الملكية الخاصة - المادية والفكرية والإبداعية). وفي الصورة العامة فالشق الأول يأخذ الأولوية بينما الشق الثاني يرفع من درجات البلد في مؤشرات التنمية باعتباره يجعل بيئة الاستثمار والعمل والاستهلاك مغرية أكثر، مع اعتبار أهمية حقوق الإنسان بصورة عامة. وهذا التعريف يعتبر نفسه تعريفا موضوعيا ووصفيّا، بمعنى أنه يُستعمل بواسطة دارسي التنمية كمؤشرات لقياس مستويات التنمية في أي بلد أو منطقة وكذلك يُستعمل بواسطة واضعي السياسات وصانعي القرار كأهداف لعملية الحوكمة.
- **التعريف النقدي/الجذري للتنمية**: وهو ليس تعريفا واحدا أو مبوّبا في مرجع معروف وحسب، إنما هو متعلّق بإعادة تشكيل شاملة للاقتصاد وعلاقات الإنتاج في المجتمعات الحديثة. فالتنمية في التعريف النقدي لها تعني تجاوز علاقات الإنتاج ونظم الاقتصاد السائدة الحالية، التي تكمن فيها المشكلة الأساسية (بحسب المنظور الجذري)؛ فالتنمية التي تعني مجرّد زيادة مؤشرات النمو الاقتصادي والحظوات المادية لبعض الناس أو المجموعات في ظل النظم السائدة في الاقتصاد وعلاقات الإنتاج إنما هي تنمية صوريّة فحسب ولا تغيّر حقيقة أوضاع الاستغلال وقيود الديون واستئثار الأقلية بجلّ الخيرات والثروات التي ساهمت قطاعات المجتمع الواسعة في خلقها. بالنسبة للتعريف النقدي فالتنمية مرتبطة بإعادة توزيع الثروة والسلطة، إذا صح التعبير، في أي مجتمع، مع الزيادة في الثروة بما يفي حاجات وتطلعات الناس. والاختلاف الأساسي مع التعريف اللبرالي أنه يتعامل مع التنمية كقيمة value وليس كمؤشرات indica-

tors تقاس بصورة حسابية جامدة. والتعريف الجذري يمكن أن يوصف بأنه مراقب نقدي للتنمية، وأداة نقدية في دراسات التنمية، بمستويات متعددة، أكثر من كونه تعريف محدد.

- **التنمية كحرية** development as freedom: وهو تعريف ابتدره وروّج له خبير الاقتصاد التنموي، أمارتيا سِن، في التسعينات، وتوّج طرحه في كتاب بنفس الاسم صدر في أواخر التسعينات.[2] في هذا الصدد يقول سِن إن تعريفنا للتنمية ينبغي أن يكون تعريفا لما نريده منها، أي تعريفا معياريا normative وليس وصفيّا descriptive مثل التعريف اللبرالي. ثم يطرح سِن، كخلاصة من خلاصات انخراطه في قضايا التنمية لعقود، أن تعريف التنمية هو الزيادة في شروط ومحتوى الحرية، على المستويين الفردي والجماعي. ما يعنيه ذلك أيضا أن التنمية كذلك نقصان في شروط ومحتوى موانع الحرية. والحرية هنا تشير إلى الحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معا، فالحرية الاقتصادية تستوجب غياب حالة العوز والجوع وضيق خيارات العمل والسعي للرفاه، أي تعني توفّر الأمن الغذائي والحاجات الأساسية وفرص العمل، وحرية الأعمال في السوق [في حالات النظم التي للسوق فيها دور كبير في تنظيم الاقتصاد]؛ والحرية السياسية تستوجب غياب القمع وحجر الرأي؛ إلخ؛ وهذه الحريات مترابطة في الواقع.[3] وحيث يصبح تعريف التنمية كذلك فإن جهود التنمية تصبح ما ينصب

2 Amartya Sen. 1999. *Development as Freedom.*

3 من النماذج التي يضربها أمارتيا سِن على ترابط الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية، أنه رغم أن بعض البلدان التي تتبنى النظم الديمقراطية يمكن ان تكون فقيرة اقتصاديا مثل بلدان أخرى غير ديمقراطية، إلا أنه لم يحصل توثيق في العصر الحديث لحالات مجاعة في دولة ديمقراطية، بينما حصلت مجاعات عدة في دول غير ديمقراطية. بل في بعض الحالات يحصل نقصان أسوأ في الإنتاج الغذائي والقوة الشرائية في بلدان نامية بأنظمة ديمقراطية تعددية – أي نقصان أكثر من بلدان نامية غير ديمقراطية – ويفسر أمارتيا ذلك بأن البلدان ذات النظم الديمقراطية تتعرض حكوماتها لضغوطات عالية بواسطة المعارضة والإعلام للتحرك بخصوص علاج الأزمة قبل حصول المجاعة رسميا بينما النظم التي تغيب فيها الديمقراطية لا تتعرض لذلك الضغط. يضرب مثلا لذلك أنه في الثمانينات من القرن الماضي حصل نقصان في الإنتاج الغذائي في بوتسوانا وزيمبابوي أكثر مما حصل في السودان وإثيوبيا في نفس الفترة، لكن بوتسوانا وزيمبابوي نجحا في تفادي المجاعة بينما لم ينجح السودان وإثيوبيا، ويشير سِن إلى أن الحراك السياسي الديمقراطي في بوتسوانا وزيمبابوي وقتها شكّل ضغطا واضحا على الحكومتين إلا أن فعلتا شيئا بخصوص الأمر (الصفحات 178-79 من كتاب سن «التنمية حرية»، 1999).

لتحقيق ذلك التعريف المعياري على أرض واقع الناس.

وفي حقل دراسات التنمية يتعامل الدارسون مع كل تلك التعريفات، وتداخلاتها، وتمازجات منها، من أجل أغراض البحث والتقييم والتحليل، وكذلك يتعامل صانعو السياسات، على المستوى المحلي والدولي، معها عن طريق المؤشرات الدورية والتقارير التقييمية التي تصدر لأغراض المتابعة والمقارنة. على سبيل المثال، من لا يتفقون بالضرورة مع التعريف اللبرالي للتنمية لن يقاطعوا تقارير ومؤشرات الناتج الإجمالي المحلي GDP والناتج الإجمالي الوطني GNP السنوي للبلدان، أو المؤشرات المشابهة لها والمفترعة منها، وكذلك من لا يتفقون مع التعريف النقدي لن يتجاوزونه بالضرورة في فهم أوضاع تنموية فيها نمو اقتصادي واضح ولكن فيها معالم فقر مدقع، ولن يتجاوزوا كذلك مؤشرات عالمية تجمع بين التعريفات بصورة كبيرة مثل المؤشر العالمي التنمية البشرية human development index. ومفهوم التنمية البشرية قام بصياغته، مع آخرين، الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق بين نهايات الثمانينات وبدايات التسعينات في القرن الماضي، عبر عمله مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحيث أعاد فيه ترتيب أولويات التنمية وتوجيهها نحو مسائل التعليم والصحة ومستوى دخل الأفراد (مع القوة الشرائية لذلك الدخل) ومتوسط العمر المتوقع للفرد في أي بلد أو مجتمع، بعد أن كان خطاب التنمية الدولي يميل عموما نحو مقاييس اقتصادية وإجرائية عامة لا تلتفت كثيرا لانعكاسات النماء على حياة الناس وأولوياتهم المعيشية. قام بعد ذلك أمارتيا سِن بترويج المفهوم الجديد للتنمية عبر استعماله في أعماله. وصار المصطلح الآن معروفا جدا وفعّالا عبر تقارير الأمم المتحدة السنوية للتنمية البشرية، ومؤشر التنمية البشرية، إلخ. كذلك مؤخرا قام مؤشر التنمية بابتكار «المؤشر المعدّل وفقا لعدم المساواة» - Inequality-adjusted Human Development Index.

وعبر هذا المؤشر المعدّل انقلبت أوضاع كثيرة، إذ صعدت بلدان مثل كوبا في ترتيب مؤشر التنمية البشرية، بينما نزلت بلدان مثل الولايات المتحدة والهند كثيرا، عبر تقييمات خبراء الأمم المتحدة ومستشاريها المستقلين، الأمر الذي يشير إلى أن المؤشرات التي لا تعطي اعتبارا للتوزيع الحقيقي للثروة والسلطة داخل الدولة، وتكتفي بالمتوسط الحسابي، لا تعكس نسبة معقولة من الواقع الفعلي للمجتمعات.

بيد أن المسألة الأساسية في اقتصاد أي دولة نامية هو تحدي النمو، كما ذكرت فعلا، وتحديدا كيفية خلق فائض من القدرات والموارد المتوفرة ثم توزيعه على البرامج التنموية المختلفة. مثلا، في عصرنا هذا هنالك دول يبدو أن متوسط الدخل فيها أقل من السودان، مثلا، لكن أوضاعها الاقتصادية عموما، وأوضاع سكانها، أفضل من السودان بسبب أن اقتصادها متحرك أفضل منها في هاتين الجهتين: خلق فائض، وتوزيعه على البرامج التنموية.

عموما، ولأغراض التعريف الوظيفي الذي يمكّن من متابعة أطروحة هذا الكتاب وقضاياه، يمكن القول إن عمليات التنمية تقصد زيادة الفوائد والبراحات المادية والمعنوية للبشر، أفرادا وجماعات، بما يشمل نقص المنغّصات والعقبات كذلك، عبر تخطيط وتنفيذ مدروس وقابل للتقييم الموضوعي.

وبالإضافة لتعريف التنمية، هنالك تفرعات عامة هي اليوم ذات أهمية كبيرة؛ أهمها تقريبا «التنمية المستدامة». من المتفق أن التنمية المستدامة تعني الاستفادة من الموارد الطبيعية حاضرا، في مساعي التنمية، بدون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على الاستفادة منها مستقبلا،

> «أي أن تكون عمليات التنمية، بكل عناصرها التكنولوجية والتنظيمية/المدنية والاستهلاكية والاقتصادية والثقافية، منتمية لعملية التفاعل الطبيعي لموارد الأرض التي نستفيد منها ونعيدها للأرض عبر دائرة كبيرة من حسن الاستثمار، مع تهيئتها لإمكانية العودة لعناصرها الأولية التي يستطيع النظام الإيكولوجي امتصاصها لتعود جزءًا من تفاعلاته المتعددة والمستمرة. يمكن ضرب مثل لهذه التنمية المستدامة بالشجرة، فهي تستفيد من الأرض والماء والهواء وحرارة الشمس، وتصنع غذاءها من استغلال هذه العوامل، وتنمو وتزدهر، ثم هي في نفس الوقت تنفع من حولها وتشارك إيجابيا في تحسين المناخ ودورات البيئة المعاشة.... ما نعنيه بالبيئة المعاشة عموم تداخلات النظام الإيكولوجي (وهو جماع تفاعلات تضاريس الجغرافيا والموارد الطبيعية والمناخ والحيوانات والنباتات في مكان وزمان معرّف) مع البيئة المبنيّة (وهي جماع ما غيّره البشر في المناطق المستوطنة بما يشمل العمارة والبنية التحتية والمنشآت الزراعية والصناعية، إلخ).»[4]

4 قصي همرور. 2017. «تكنوتنمية وجيوتنمية: التنمية المستدامة لقاح البيئة والتكنولوجيا.» **مجلة الحداثة السودانية**، العدد السابع.

وهكذا، فللتنمية محاور ومسارات شتى، بيد أن بعضها مربوطٌ ببعض. وفي هذه المخطوطة لن نستوفيها، ولكن سنتناول مواضيع مرتبطة بتداخلات التنمية والحوكمة، وتبعاتها، حيث هي اهتماماتنا في هذه المساحة المحدودة.

قدرات الإنتاج واستراتيجيات التنمية

ربما يظن كثير من الناس في المجتمعات النامية أن بعض الإنجازات التكنولوجية والصناعية، في هذا العصر، لا تقدر عليها إلا بلدان معيّنة، وشعوب معيّنة، ويجزمون أحيانا بأن الفرق بين الولايات المتحدة أو ألمانيا، أو اليابان، من جهة، وبين السودان أو تنزانيا أو عمان، من الجهة الأخرى، يكاد يكون فرق نوع، أو هو فعلا فرق نوع، بحيث أن السودانيين، أو التنزانيين، أو العمانيين، لا يستطيعون أن يصبحوا كالأوروبيين الغربيين في مضمار التكنولوجيا والابتكار وإن أرادوا ذلك.

التعامل مع هذه الظنون يبدو صعبا للوهلة الأولى، لأنها تعرض نفسها غالبا على أنها ليست ظنونا وإنما خلاصات معتمدة على الواقع الملموس، وبالتالي هي أقرب للصحة، ولا يجادل فيها إلا متحذلقون ومراوغون للواقع (أو كما يقولون: هذا غباء لا يتوفّر إلا لشخص متعلّم). لكن دعونا ننظر إلى بعض القصص البسيطة:

- في منتصف القرن العشرين، كان الهنود والصينيون والكوريون جميعهم محسوبين ضمن زمرة الشعوب «المتأخرة»، قليلة الابتكار وكثيرة التقيّد بالتقاليد البالية التي تكبّل خطوها. هذه النظرة لهذه الشعوب تغيّرت تماما خلال عقود بسيطة، وكان تغيّرها نتيجة وليس سببا لتطور هذه الشعوب في مضمار التكنولوجيا والابتكار. الجدير بالذكر كذلك أن الهند والصين، مثلا، كان يقال عنهما، ولفترة طويلة، إن منتجاتهما التكنولوجية ليست بذات مستوى الجودة التي للمنتجات الألمانية أو الامريكية أو اليابانية، مثلا، لكن حاليا فإن الهند والصين ثالث ورابع دولتين من حيث مستوى القدرات التكنولوجية إذ صارتا قوّتين فضائيتين (أي وصلت قدراتهم التكنولوجية لإطلاق وإدارة مراكب وتقانات الفضاء).

- حتى السبعينات من القرن الماضي، كانت ماليزيا بلدا متخلفا، لا يصلح شعبها لغير الأعمال والصناعات الثانوية (أو كما قيل عنهم)، ثم عبر خطة محسوبة، صارت ماليزيا إحدى الدول المحدودة في العالم التي لديها القدرة المحلية على تصميم وتصنيع المتحركات (مثل سيارة بروتون وغيرها)، فهل تغيّر الشعب الماليزي في جيل واحد؟
- في منطقة جنوب افريقيا، ورغم أن زيمبابوي اليوم تتعرض لامتصاص هائل لقدراتها البشرية، حيث يهاجر منها أهلها طلبا لفرص حياة وعمل أفضل في جنوب افريقيا وناميبيا وبوتسوانا، إلخ، بعد الهبوط الاقتصادي والاضطراب السياسي الذي أصابها مؤخرا، إلا أن هنالك جانبا آخر غير معروف لكثير من الناس: أن العمّال المهرة من زيمبابوي يعتبرون مكسبا عاليا للمؤسسات الإدارية والتعليمية والصناعية والبحثية في جميع دول افريقيا التي تستقبل هؤلاء المهاجرين. والسبب في ذلك واضح: أن النظام التعليمي في زيمبابوي، في العقود الثلاثة الماضية، أنتج قدرات بشرية مشهود لها بالكفاءة العالية في العمل والتخصصات الفنية المتعددة. قبل فترة بسيطة من كتابة هذه السطور، حكى للمؤلف أحد المسؤولين عن بحوث العلوم والتكنلوجيا في ناميبيا أن الشركات والجامعات في ناميبيا تضغط على الحكومة حاليا لتسهيل تصريحات العمل والإقامة للقادمين من زيمبابوي لأنهم مرغوبون بصورة واضحة، لدرجة أن صار هنالك تنميط يقول إن المؤسسة التي بها عدد أكبر من العمال الزيمبابويين هي مؤسسة أجدر بالثقة وجودة الإنتاج أو الخدمة.
- مركز بحوث هندسية تنزاني، تابع للقطاع العام، نجح بين أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، من القرن العشرين، في إنتاج محرك سيارة تنزاني التصميم والفبركة. تم توثيق التجربة، وبعد الفراغ من مرحلة تجهيز النموذج الأول pro-totype، وبعد نجاح جهة أخرى في تصميم هيكل السيارة، كان المطلوب، حسب الخطة التي وضعتها حكومة نيريري مسبقا، أن تتحرك تنزانيا لمرحة الاستثمار من أجل الإنتاج التجاري للسيارات. لكن القرار السياسي، للقيادة السياسية التنزانية التي خلفت نيريري، كان أن ليست هنالك موارد للدولة لصرفها على

طموحات كهذه، خصوصا وأن جودة المحرك التنزاني لن تكون بأي وجه أفضل من جودة المحركات الأوروبية والآسيوية الأخرى كما لن تكون قادرة على منافستها في الأسعار. الجدير بالذكر أن ماليزيا لو كانت فكّرت بنفس الطريقة هذه لكانت وصلت لنفس القرار، ولما كانت اليوم بلدا بقدرات تكنولوجية عالية كما هي اليوم.

هذه قصص متفاوتة، وهنالك كثير غيرها، تقول شيئا لا يبدو من البديهيات للوهلة الأولى: أن رفع مستوى الجودة في الإنتاج والابتكار، لدى أي شعب، هو غالبا نتيجة استثمار استراتيجي طويل الأمد وواسع المدى؛ استثمار في قدرات «الموارد البشرية» والقطاعات ذات الأولوية.

في الثمانينات والتسعينات، أفادت دراسات اقتصادية متعمّقة بأن الهند والصين قادرتان تماما على إنتاج منتجات تكنولوجية بنفس الجودة الأوروبية والأمريكية وربما أكثر (وهو ما كان يحصل أحيانا في منتجات استثنائية)، لكن سقف الجودة عموما - في الشرق والغرب - ليس هو فقط القدرات البشرية العلمية، إنما كذلك الكفاءة الاقتصادية والعائد الاقتصادي، بالإضافة للمحيط السياسي؛ فبينما بإمكان الهند تصنيع ماكينات زراعية بكميات كبيرة وتوظيفها في الزراعة المحلية، وبينما بإمكانها كذلك رفع جودة تلك الماكينات بصورة كبيرة جدا، إلا أنها فضّلت تصنيع عدد محدود من تلك الآلات، وبجودة أقل من الأوروبية والأمريكية، ثم تصدير الكثير منها إلى الدول الأخرى النامية، لأن ذلك قرار اقتصادي وسياسي استراتيجي: لكون الهند غير معروفة بعد في سوق المنتجات عالية الجودة فهي ستحتاج لاستثمار أوّلي كبير في ذلك المضمار ولكن العائد لن يكون كافيا لتغطية تكلفة الاستثمار إذ ستصبح الهند بائعا جديدا فقط في سوق يوجد فيه آخرون قبلها؛ وكذلك لو وظّفوا معظم تلك الماكينات الزراعية في الزراعة المحلية فذلك سيسبب ارتفاعا كبيرا في معدّلات البطالة بسبب خسارة الكثير من العمّال الزراعيين لمصدر رزقهم بسبب استبدالهم بالماكينات، وهذا بدوره سيسبب زعازع سياسية كبيرة قد تكلّف أكثر بكثير من الفائدة الاقتصادية من توظيف الآلات. أيضا، بالنسبة لمنتجات الصين الالكترونية مثلا، كانت هنالك أسباب مماثلة وراء تدنّي جودتها (وكذلك سعرها) مقابل الالكترونيات اليابانية والأوروبية، في

تسعينات القرن الماضي وبدايات الألفية الثالثة. مزيج الجودة الأقل والسعر الأقل كان مزيجا مناسبا للاقتصاد الكلّي الصيني، بل حتى للسياسة الاستراتيجية الصينية بعيدة الأمد، في التغلغل عالميا في شتى الأسواق وفي توفير فرص عمل ماهر هائلة لتعداد سكّانها الهائل؛ وهذا الأمر صار واضحا اليوم، بعد أن استنفدت الصين أغراض تلك المرحلة وتجاوزتها وصارت الآن عملاقا تكنولوجيّا ينافس بقية الاقتصادات الصناعية العالمية، في الإلكترونيات وغيرها، في الجودة والكمية معا، وما زالت تُظهِر المزيد من القدرات في هذه المجالات كل يوم.

كذلك فالوضع البيئي وأولويات التنمية لها أثر في خيارات الجودة. اليابان مثلا ركّزت جهودها البحثية الزراعية على تقانة زيادة العائد الزراعي من نفس مساحة الأرض، نظرا لأن أراضيها الزراعية محدودة المساحة وصعبة التضاريس، أما الولايات المتحدة فركّزت في جهودها البحثية الزراعية على التقانة التي تستطيع زرع أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في الموسم الواحد، لأنها لم تكن لديها مشكلة مساحة أراضي سهلة الزراعة. لذلك فحين يقول أحدهم اليوم مثلا إن الماكينات الزراعية الأمريكية متقدمة في جودتها على اليابانية فإن السبب في ذلك كان اختلاف الأولويات الاستراتيجية بين البلدين.[5]

هنالك المزيد ليقال – وكثير منه تناولناه في كتابات منشورة سابقة – لكن اختصارا نقول إن هنالك خلاصة قوية مفادها أن البداهة هنا خاطئة: التقدم التكنولوجي والابتكاري، خصوصا في مضمار الجودة، ليس بسبب عوامل موروثة في الشعوب وإنما عموما يُنسَب إلى استثمارات استراتيجية، تأخذ مفعولها مع الزمن، في القدرات البشرية (التعليم والتأهيل) وفي قطاعات الإنفاق بعيد المدى (للبحث والتطوير، وتقوية البنية التحتية، والصبر على اختراق الأسواق قبل ظهور عائد اقتصادي مجزي)؛ وكذلك فهذه الاستثمارات ليست بالضرورة بسبب توفّر الموارد الاقتصادية الجزيلة لدعم تلك الاستثمارات، إنما بسبب قرارات جادة ومدروسة في تقسيم الموارد المحدودة على بعض البنود المختارة بعناية.

5 Hans Binswanger. 1986. "Agricultural Mechanization: A comparative historical perspective." *World Bank Research Observer*, Vol. 1(1).

من أجل مثل هذه الخلاصات - المختصرة هنا غاية الاختصار - نقول إن التنمية (الاقتصادية وغيرها) قضية تخطيط وتنفيذ بالدرجة الأولى، فمحتوى الخطة (أو الرؤية) التنموية، ومستوى اتبّاعها في العمل، يساهمان مساهمة أساسية وراجحة في تقرير ما إذا كانت البلد ستصل لطموحاتها التكنولوجية والابتكارية بعد حين أم لا.[6] ومن أجل ذلك أيضا نقول إن الحوكمة الرشيدة (التنموية) وسياساتها المدروسة جيدا، تمثّل فارقا لا يستهان به في تقرير مصائر الشعوب وحضارتها المادية.

محفزات النماء عوامل محلية

تقول نظرية النمو المحلي endogenous growth story إن النمو الاقتصادي الحقيقي في أي مجتمع إنما يُعزى أساسا لعوامل داخلية قبل العوامل الخارجية؛ فالنمو الاقتصادي الملموس عادة ما يرتبط بالاستثمار المحلي في القدرات البشرية والابتكارات الاقتصادية المحلية، وزيادة المعرفة محليا، وهي ارتباطات سببية وليست ارتباطات متوازية (أي جميعا متسببة بأسباب أخرى بدل أن تكون العلاقة بينهما هي السببية). وبينما هنالك تفاصيل كثيرة ضمن النظرية، وترتيبات وتحليلات اقتصادية/حسابية، فعروة هذه النظرية هي ما يهمّنا حاليا: أن استثمار البلدان في القدرات الاستراتيجية المحلية - مثل السياسات الرشيدة (المُخبَرة معرفيا) والاستثمار في تحسين القدرات البشرية والرعاية الاجتماعية وفي سعات الابتكار والإنتاج المحلي - هي ذات السهم المعلّى في تحديد صعود أو هبوط مؤشرات النمو الاقتصادي في أي بلد.[7] والنظرية في ذاتها مستندة، بطبيعة الحال، على نظريات وتجارب تنموية متعددة في العصور الحديثة، تعرّضنا لها آنفا وفي كتابات أخرى، وخلاصتها هي أن التنمية الاقتصادية الحقيقية معادلة محلية في مجملها.

بعض حكومات العالم الثالث، ما بعد الاستقلال، حاولت تحصيل النمو الاقتصادي والتنمية بقفزات عجلى، بحيث تختصر مشوار أربعة عقود في عقد

6 في هذه المسألة يمكن مراجعة «إطار الاستقلال التكنولوجي»، في قصي همرور. 2020. **السلطة الخامسة».**

7 P. M. Romer. 1994. "The Origins of Endogenous Growth," *Journal of Economic Perspectives.* 8 (1).

واحد مثلاً، وهكذا، بحجة أن تقدّم سبل الاقتصاد والإدارة والتكنولوجيا في القرن العشرين، واتصال تلك السبل والخبرات عالمياً، صار يشجّع الوثبات السريعة وليس هنالك ما يبرر بطء اللحاق بالبلدان المتقدمة. لقد قامت بلدان كثيرة مستقلة حديثاً باستيراد الكثير من الماكينات الأجنبية واستجلاب جموع الخبراء الأجانب وشركاتهم، وحين حاولت قيادات بعض تلك البلدان تصميم سياسة اقتصادية محلية أكثر عدالة وبعضها وفّرت عروضاً سخيّة للاستثمار الأجنبي، وأطاعت المنظومة العالمية المسيطرة، إلا أنها جميعاً اشتركت في الثقة بأن مستوى الحداثة المادية الموجود في أوروبا وأمريكا الشمالية يمكن تحصيله في العالم الثالث بوتيرة أسرع بكثير نسبيّاً، وبالقفز على المراحل. النتيجة كانت أن معظم تلك البلدان لم تخفق في هدفها ذلك فحسب، إنما خسرت في مشوار التنمية الكثير من الزمن - نحو ثلاثة أو أربعة عقود - لم تفعل فيه الكثير بسبب الدوران في حلقات مفرغة، وتضخّمت مشاكلها مع تراكم أعباء السنين وزيادة أعداد سكّانها وتآكل البنية التحتية البسيطة التي خلّفها الاستعمار.

أما البلدان التي استقبلت مشروع التنمية بجدّية وتخطيط، وتنفيذ ومتابعة ومراجعة، ولم تتعجّل أكثر من اللازم، وركّزت على تطوير القدرات المحلية لإنجاز منشودات التنمية، فحققت إنجازات ملحوظة في المجالات التنموية التي تعاملت معها بصبر وحنكة (وذلك حتى حين أخفقت في مجالات أخرى لم تعطها نصيبها من الجدّية، أو لم توفّق في تقدير حجم التأثير والضغط الخارجي القائم عليها). من ضمن تلك المقاربات الجادة لمشروع التنمية ما جرى في البلدان التي سمّيت بالنمور الآسيوية: سنغافورة وكوريا الجنوبية وجمهورية الصين (تايوان) وهونغ كونغ (التي كانت امتداداً بريطانيّاً حتى 1997)، وبقربهم هنالك نموذج ماليزيا المتميّز كذلك، وفي صحواتها الاقتصادية في العقود الأخيرة من القرن العشرين اتبّعت هذه البلدان خطّاً يسمّى عموماً بخط «الدولة التنموية»، فقد رسمت سياساتها العامة وأجندتها الوطنية وفق أولوياتها التنموية ووفق تدخّل مباشر وتنظيم لصيق لقوى الإنتاج وحراك السوق، وجدية في تلبية متطلبات البنية التحتية والخدمات العامة. هذه نماذج يمكن استقاء الدروس منها (رغم بعض عيوبها كذلك)، لكن العبرة الأساسية هي أهمية تصميم

وتنفيذ المشروع التنموي المحلي، الصبور، وفق المعطيات والطموحات المحلية.[8]

حتى الدول الغنية بالموارد الطبيعية لا تَستثنى من هذه القاعدة، بل ربما لديها أسباب أكبر لجعلها تتيقّظ لهذه القاعدة. صار لدينا حاليا، في دراسات التنمية، ما يُعرَف بلعنة الموارد resource curse (أو مفارقة الوفرة)، وهي تشير إلى الواقع الماثل أمامنا، في العقود الأخيرة من حقبة ما بعد الاستعمار، والذي يشير إلى أن جمعا كبيرا من البلدان الغنية بالثروات الطبيعية (كالمعادن ومصادر الوقود الأحفوري، وثروات أخرى) اتّسمت برصيد ضعيف من النمو الاقتصادي وبسلاسل متواصلة من ضعف الديمقراطية، خاصة حين نقارنها ببلدان أخرى كثيرة قليلة الثروات الطبيعية. تبدو المفارقة منافية للبداهة العامة، وهي كذلك (فالبداهة العامة نادرا ما تسعفنا في القضايا متشعّبة الأبعاد)، لكنها واقعٌ مشهود على أي حال، وعلينا أن نفكّر في حلول مشاكل الواقع وفق معطيات الواقع.[9] لكن، عموما، فالمسألة مع القليل من التأني ليست غريبة ومحيّرة تماما، فالعامل المشترك الآخر بين هذه البلدان غنية الموارد متأخرة التنمية هو أنها، لعدة أسباب وملابسات، لم تجد فيها عملية التنمية بعد

8 من الأسامي الأخرى التي سميّت بها تجربة النمور الآسيوية اسم «سياسة اللبرالية المضمنة» embedded liberalism. يتميز خط اللبرالية المضمنة بأنه عموما «رأسمالية برعاية الدولة»، لا برعاية السوق كما في النظرية الكلاسيكية. وفي هذا تناقض مفاهيمي، فالرأسمالية في جوهرها لا تعتمد آلية الدولة أساسا لها وإنما تعتمد آلية السوق، لكن الدول النامية التي تبنّت هذا الخط كان لا بد لها أن تعترف أن أسواقها وقدراتها المحلية ليست في مستوى يسمح لها بريادة الاقتصاد وإنما الدولة هي المؤسسة الوحيدة المؤهلة لريادته في تلك الظروف، لكنها اتجهت عموما نحو اتجاه صديق للسوق وخصوصا السوق الإنتاجي. إذن فاللبرالية المضمنة إنما هي سياسة اقتصاد سياسي واقعي لم تكن مخلصة للنظرية الكلاسيكية وإنما أخلصت لواقعها المحلي والعالمي. اللبرالية المضمنة في الأساس سياسة تنمية وطنية وليست اقتصادية بحتة (أي أنها تعتبر العوامل الوطنية العامة كالوضع السياسي والاجتماعي والبشري والبنية التحتية، إلخ، وليس الاقتصاد القح). لذلك فالكثير من دراسات التنمية لا تستخدم مصطلح اللبرالية المضمنة في وصف هذه الدول، لأنها ترى أن عبارة «اللبرالية» هنا مضللة، لأنها عموما ليست لبرالية في جوهرها النظري، ولذلك تسميها أكثر بمنهج «الدولة التنموية» developmental state كوصف عام للدولة التي ترسم سياساتها وفق أولوياتها التنموية الخاصة وليس وفق خط اقتصادي نظري معيّن، أي أنها لا ترى أي حرج في دمج سياسات رأسمالية واشتراكية في نفس الخطة التنموية ما دامت قراءتها لواقعها تقول ذلك. هنالك مسميات أخرى لهذا الخط العام، مثل الاقتصاد الخليط mixed economy وهنالك تجارب أخرى تسمّت بهذا الاسم وما زالت تتسمّى به.

9 Anthony J. Venables. 2016. "Using Natural Resources for Development: Why Has It Proven So Difficult?". J*ournal of Economic Perspectives.* 30 (1); and Michael L. Ross (January 1999). "The Political Economy of the Resource Curse". *World Politics.* 51 (2).

ما تستحقه من الجدية والاستمرارية في الفهم والتخطيط والاستثمار طويل الأمد وواسع المدى في القدرات البشرية والمؤسسات المحلية، كما لم تتجلّى فيها بعد نتائج قوية نسبيا للعمل الجاد في صنعة الدولة وبناء رؤى وطنية ترفد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتوفّر لها درعا مناسبا من تغوّلات الأطماع الخارجية. ولعل هذا العامل المشترك هو المشكلة، وليس الثروات الطبيعية ذات نفسها، ولعل ارتباطها بالثروات الطبيعة يأتي من عوامل آخر موازية، أو عوامل التباس، ومنها أن بعض هذه الثروات الطبيعية تشجّع السلطات أكثر على الانفراد بالحكم ووضع السياسات وتصريف الأمور بعيدا عن محاسبية دافعي الضرائب والمؤسسية التي تستوجبها عملية تدوير عائدات الدولة (والتي قد يستغني الاقتصاد الريعي عنها)؛[10] فلعنة الموارد ليست لعنة حقيقية، وإلا لكانت انطبقت على كل البلدان ذات الثروات الطبيعية والواقع ليس كذلك (فبوتسوانا وماليزيا مثلا لم تصبها تلك اللعنة)، بمثل ما أن ضعف النمو الاقتصادي والديقراطية ليس ضعفا مرتبطا بالبلدان ذات الثروات الطبيعية فحسب.

والحديث يأخذنا إلى ظاهرة جديدة حصلت في القارة الافريقية مؤخرا: مجموعة مقدّرة من بلدان افريقيا شهدت مؤخرا نموا اقتصاديا ملحوظا بسبب انتعاش قطاع الخدمات فيها. أعنى أن هنالك ارتفاعا مشهودا في معدلات نموها السنوية، لدرجة أن بعضها صارت تتحلى بألقاب «معجزات نمو» شبيهة، لحد ما، بتلك الألقاب التي حاولت وصف الازدهار الاقتصادي الكبير الذي مرت به النمور الآسيوية في فترات تحولاتها الكبيرة في العقود الماضية. والقطاع الخدمي الذي نعنيه هنا هو ذلك الذي يحوي خدمات الاتصالات، وتجارة السلع المستوردة والكماليات، والخدمات المصرفية، والأمنية الخاصة، والخدمات الإعلامية والبرمجية (إعلانات وتصميم)، والسوق العقاري، وشغل المنظمات الخيرية، وطبعا خدمات الترفيه والمطاعم والضيافة. هذا القطاع شهد ازدهارا عاما في عدد من الدول الافريقية مؤخرا (بينها السودان)، جعل الكثيرين يقولون إن هنالك حراكا اقتصاديا منعشا، وإن افريقيا بدأت تستفيد من العولمة استفادة حقيقية، إلخ. فهل ذلك صحيح؟ وهل هذا النمو الذي نراه الآن شبيه

10 Daron Acemoglu, and James A Robinson. 2012. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*; and Michael L. Ross. 2015. "What Have We Learned about the Resource Curse?". *Annual Review of Political Science.* Issue 18.

بالنمو الذي شهدته النمور الآسيوية مسبقا؟[11]

عموما فالواضح موضوعيا أن ذلك النمو الاقتصادي عن طريق ازدهار القطاع الخدمي شيء جديد من نواتج استفحال العولمة. في التاريخ الحديث لم يحصل أن ازدهرت بلدٌ ما اقتصاديا إلا عن طريق القطاع الإنتاجي، سواء أكان زراعيا أو صناعيا (وذلك أكثر استدامة) أو كان استخراجيا لمواردها الطبيعية، إلخ (ما يسمى اقتصاد الريع، وذلك أقل استدامة). بعد ذلك يبدأ القطاع الخدمي في الازدهار، ليلبي طلبات قوة شرائية متصاعدة، ويبدأ بتكوين نفسه مع تأسيس البنية التحتية والخدمات المصرفية (في حين تتخلل خدمات الصحة والتعليم كل ذلك)، ثم تأتي الخدمات التي ذكرناها عاليه والتي تزدهر في افريقيا اليوم. هذه هي الصورة العامة لموجات التنمية السابقة المعروفة، سواءٌ أكانت في اليابان أم البرازيل أم الصين والهند أم النمور الآسيوية. لذلك فما حدث مؤخرا في هذه الدول الافريقية غير معهود، ولذلك أحاطت التساؤلات بمدى قدرة هذا المسار الجديد على تعبيد طريق نحو تنمية شاملة ومستدامة. هل سيستمر هذا المسار أم سيتوقف في لحظة ما لا يعرف بعدها ماذا يفعل؟

بعض الذين لا يمانعون حدوث هذا النمو الاقتصادي عن طريق القطاع الخدمي يقولون إن هنالك أعذار مقبولة لهذا الاتجاه، إذ أن هنالك عزوف من جانب أصحاب الأعمال المحليين عن الانخراط في أعمال إنتاجية - كمشاريع الصناعات الزراعية والتحويلية والاستخراجية - لأن البنية التحتية لهذه البلدان الافريقية، وأحوال الاستقرار السياسي فيها، غير مواتية، فلا يمكن مثلا أن نتوقع من مستثمرين أن يبدأوا مشروعا صناعيا في حين لا يستطيعون ضمان استمرار التيار الكهربائي طيلة ساعات العمل أو وجود سلسلة طرق ومواصلات وافية لاستيعاب عمليات النقل الداخلة في سلاسل الإنتاج (سلاسل القيمة) والتسويق، وبالتالي فإن الاستثمار في القطاع الإنتاجي يعني بالنسبة لأي مستثمر مخاطرة كبيرة. لذلك أيضا نجد أن الجهات المستعدة لاستثمارات كهذه هي حكومات وشركات الدول الصناعية الأجنبية التي

11 الفقرات هنا عن القطاعين الإنتاجي والخدمي في افريقيا، مأخوذة جملة من منشورات سابقة للمؤلف، آخرها كتاب «**سعاة أفريقيا**» (2020، جوبا: دار رفيقي)، في الفصل الثالث، المعنون «إفريقيا من التحرر إلى التنمية». رأينا تضمينها في هذا الكتاب كذلك لأهميّتها بالنسبة لموضوعه، مع تعديلات وإضافات متعددة في النص.

تستأجر أراضي شاسعة في تلك البلاد الافريقية، لسنوات طويلة، أو تحوز على عقود احتكار مناطق تعدينية لنفس الفترات، ثم تأتي بترسانتها وشركاتها الكبيرة لخلق قطاع إنتاجي من الصفر تقريبا. هذه الدول الصناعية المتقدمة، بترسانتها الكبيرة، لديها من الثروة والمعدات ما يساعدها على الاستثمار في قطاع اقتصادي ضعيف جدا في هذه الدول النامية للنهوض به، لكن أصحاب الثروة المعقولة ورؤوس الأموال المتواضعة، من المستثمرين المحليين، لا طاقة لهم بذلك، ولذلك فهم معذورون في إيثارهم الخطر الأقل والاستثمار والتربّح من القطاع الخدمي عموما. هذه على العموم وجهة نظر.

وما يمكن أن نقوله في هذا الصدد هو أن الاستثمار الاقتصادي في القطاع الإنتاجي قد تكون له محفزات ومثبطات في أي دولة، لكن، حسب قواعد العمل في القطاع الخاص عبر التاريخ، ليست هنالك استثمارات اقتصادية في مكان ما تخلو من عنصر المخاطرة الاستثمارية. ربما تقل أو تكثر عناصر المخاطرة حسب البلد وحسب مستوى نضوج اقتصادها حاليا، لكن من المؤكد أن الرأسماليين القدامى في أوروبا، والمواطنين أصحاب الصناعات الصغيرة الذين بدأوا العمل الإنتاجي في دول النمور الآسيوسية قبل ثلاثة وأربعة عقود من اليوم، وكذلك أصحاب الورش الصغيرة في اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية (تلك الورش التي تحولت لاحقا لمصانع سيارات بماركات مشهورة عالميا) لم تكن لديهم كل أسباب البنية التحتية، من كهرباء ومياه وطرق واتصالات، والخدمات المصرفية الموجودة لديهم اليوم، ولكنهم لم يعزفوا عن الأعمال الإنتاجية رغم ذلك. وفي الواقع فإن الكثير جدا من أصحاب الأعمال خسروا كثيرا عبر تلك الفترات المصيرية، فاستمر بعضهم رغم كل شيء وتعافى لاحقا، كما لم يتعاف كثيرون وخرجوا من اللعبة أو تم ابتلاعهم في وقت من الأوقات. هذا على العموم هو حال السوق النامية نموا واقعيا: لا ضمانات كاملة - حتى مع دعم الدولة في بعض الحالات - ولا بدائل عن المخاطرة والجهد. صحيح أن الدولة بأجهزتها التشريعية والأمنية والعدلية يمكنها أن تجعل المناخ الاستثماري أكثر استقرارا، كما يمكنها أن تعمل حثيثا على رفع مستوى البنية التحتية والخدمات العامة بصورة متناغمة مع احتياجات القطاع الإنتاجي (الخاص والعام)، لكن كل ذلك لا يحصل بمعزل عن جرأة وجهد المواطنين أصحاب الأعمال والعاملين أنفسهم. لذلك فعزوف

المستثمرين المحليين - صغارا وكبارا - عن القطاع الإنتاجي لصالح الكسب الأسرع والأضمن (ولكن بسقوف) في القطاع الخدمي علامة نقص الجسارة والطموح وسط هؤلاء المستثمرين.[12]

الأمر الأهم، والذي يجعلنا ننظر لظاهرة ازدهار القطاع الخدمي في افريقيا، على حساب القطاع الإنتاجي فيها، كورطة عامة لا كأخبار طيبة، هو أن هذا القطاع في حقبة العولمة يعطي انطباعا لدى البعض بأنه كبير ومتمدد إلى ما لانهاية، وفرصه كبيرة، لكن الواقع الاقتصادي الموضوعي (العلمي) في أي بلد نامي يفيد بأن تضخم القطاع الخدمى على حساب تضاؤل أو تباطؤ نمو القطاع الإنتاجي (الصناعي والزراعي بالذات) يعني على المدى الطويل تدني أو تقلص مهارات العمالة المحلية مع تقلص فرص الاستقرار الوظيفي (إذ مهارة العمالة العالية تتركز أكثر في القطاع الإنتاجي)، ما يؤدي بدوره إلى تقلص وهشاشة القوى الشرائية المحلية في البلد (فالقطاع الخدمي لا يوظف إلا أعدادا محدودة فقط بدخول مجزية)، ما يؤدي بدوره لركود السوق مع اضمحلال الاقتصاد المحلي كله والدوران في حلقة مفرغة.

وفي الرد على هذه الحجة العامة ربما يعترض البعض بنماذج محدودة، مثل سنغافورة، وهي إحدى النمور الآسيوية التي تطورت كثيرا في القطاع الخدمي وأحدثت تنمية كبيرة عبره؛ لكن هذه ليست القصة كاملة، فنظرا لأن سنغافورة حجمها صغير عموما وحجم سكانها صغير ومواردها الطبيعية غير وفيرة، فهي انتقلت للقطاع الخدمي عالي التقنية بعد أن صارت مستعدة له (في بنيتها التحتية «ومواردها البشرية» والحد الأدنى من القطاع الإنتاجي)، وذلك لا بأس به لأن القطاع الخدمي يصبح كبيرا ومتوسعا في الاقتصادات الصناعية industrialized economies لأن تلك البلدان تجاوزت عنق الزجاجة التنموية الذي يطالبها بتقوية قطاعها الإنتاجي أولا، فقطاعها الإنتاجي ناضج بما فيه الكفاية ليفسح المجال للقطاع الخدمي.

باختصار: تضخم القطاع الخدمي على حساب تجاهل القطاع الإنتاجي المحلي

12 ولذلك أيضا، في ظل هذه الأوضاع الموصوفة أعلاه، فربما يمكن المحاججة بأن بعض الأثرياء وأصحاب الأعمال المحليين هؤلاء الذين يقبلون شروط المخاطرة هذه ويدخلون في القطاع الإنتاجي اليوم، هم عموما في الجانب الإيجابي من سيرورة التاريخ ويستحقون التشجيع لذلك.

(أي بالقوى المحلية) مسار تنمية ينذر بعواقب غير حميدة، ما لم تحصل تحولات جوهرية فيه في أقرب فرصة. هو تماما مثل أن يبني أحدنا عمارة ينشغل فيها بمظهرها وتصميمها الخارجي، وديكورها الداخلي، وارتفاع عدد طوابقها، وفق موارد محدودة على حساب توطيد الأساس وتهيئة أرضية موقع البناء وجودة الخرسانة وسعة أنظمة التهوية والسباكة والدوائر الكهربية فيها. هنالك أسباب موضوعية، لم تتغير حتى الآن، تجعل القطاع الخدمي غير قادر على إحداث نهضة تنموية مستدامة إذا تقدم على القطاع الإنتاجي في المراحل التنموية التي تمر بها هذه الدول الافريقية. ذكرنا بعض تلك الأسباب أعلاه. لذلك نقول إن السبب في إشكالية هذا الأمر ليست فقط لأنه لم يحدث من قبل، وإنما لأنه لم يحدث لأسباب موضوعية ما زالت قائمة.

البيئة والاستدامة ومسارات التنمية

مرحبا بكم في الأنثروبوسين!

دوائر علوم الأرض (جيولوجيا، جغرافيا، إيكولوجيا، مناخ، إلخ) صارت تتحدث مؤخرا، بتوافق عام، حول أن كوكب الأرض ربما يكون قد دخل مؤخرا مرحلة جديدة من سيرة كينونته الكونية. هذه المراحل يتعامل معها العلماء باعتبارها أطوار نمو أو تغيّر، ففي بدايات الكوكب، مثلا، كان عبارة عن كتلة ساخنة لا تصلح للحياة، وليس لديها أتموسفير كما كانت تتعرض لارتطامات نيزكية متوالية جعلتها كتلة غير مستقرة عموما (مثلا: القمر اليوم هو نتيجة ارتطام كوكب آخر أصغر من الأرض بالأرض في المراحل الأولى لتشكل المجموعة الشمسية). بعد ذلك بدأت مرحلة اتزان سرعة دوران الأرض حول نفسها ومسارها حول الشمس، ثم برود السطح وتكوّن أتموسفير، ثم مراحل تكون الماء واليابسة، ثم مرحلة انفصال القارات بعضها عن بعض بفعل الارتطامات والافتراقات للصحون التكتونية (التي تشكل القشرة الخارجية للكوكب)، وبين هذي وتلك بدأت ملامح الحياة تظهر شيئا فشيئا (وقد سبق ظهور النباتات ظهور الحيوان، كمثال). هذه عموما صورة مختصرة جدا وغير دقيقة لمراحل تشكل الكوكب. الأنثروبوسين (ربما يمكن تقريب المعنى باللغة العربية إلى «حقبة البشر»)

تعني باختصار أن كوكب الأرض قد دخل مرحلة أصبحت فيها كيمياء الكوكب نفسه (تفاعلاته ومخزوناته الباطنية ومعادلاته المناخية وتوازن عناصره، إلخ) متأثرة بأنشطة البشر. هذا شيء غير ضئيل، ولم يحصل من قبل، أن تقوم كائنات عضوية صغيرة في هذا الكوكب الضخم بتغييره لدرجة يدخل معها مرحلة جديدة من تخلقاته. الأكثر إشكالا من ذلك أن معظم تأثير الإنسان على الكوكب ليس تأثيرا إيجابيا (بمعنى عموم صلاحيته لاستدامة الوجود الحيوي فيه).

سواء أكان الأنثروبوسين حقبة معترف بها علميّا أم لا - وذلك ما سنراه في مقبل الأيام - إلا أن انشغال الناس بها (وبالذات المختصين) دليل على أن دواعي النظر لها حقيقية ومعترف بها، مثل التغيّر المناخي ومشاكل التلوث البيئي وارتفاع أزمة التخلص من نفايات الاستهلاك والصناعات التي ينتجها البشر في كل الكوكب.[13] وفي هذا الوجه تتأثر مساعي التنمية تأثرا مباشرا، الأمر الذي دفع بمصطلح «التنمية المستدامة» دفعا قويا في الساحة العالمية.

وفي العام 2015 تبنّى المجتمع الدولي، بريادة هيئة الأمم المتحدة، ما سمّي بأهداف التنمية المستدامة، والمعروفة رسميًا باسم «تحويل عالمنا (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة)» وهي عبارة عن مجموعة من 17 هدفًا مذكورة في القرارات المعنيّة للجمعية العامة للأمم المتحدة. عناوين تلك الأهداف هي: القضاء على الفقر؛ والقضاء التام على الجوع؛ والصحة الجيدة والرفاهية؛ والتعليم الجيد؛ والمساوة بين الجنسين؛ والمياه النظيفة والنظافة الصحية؛ وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛ والعمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛ والحد من أوجه عدم المساواة؛ ومدن وتجمعات محلية مستدامة؛ والاستهلاك والإنتاج؛ والعمل المناخي؛ والحياة تحت المياه؛ والحياة في البر؛ والسلام والعدل والمؤسسات القوية؛ وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف. تحت كل عنوان من هذه العناوين هنالك «غايات»، تبلغ في مجملها 169 غاية، ولكل منها مؤشرات مستخدمة لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف— وإجمالا، هناك 304 مؤشرات لقياس الامتثال. وفقا لذلك فإذا نظرنا لأهداف التنمية

13 قصي همرور. 2008. «رسالة من الأرض: تغير المناخ وجذور الأزمة». **مجلة احترام**. العدد 7.

المستدامة لوجدناها تحوي مجمل المسائل التي تشغل شعوب العالم كافة. وبدون أن نخوض في محتوى تلك الأهداف، ومدى واقعيتها ومدى التقدّم (أو التأخر) الحاصل فيها، نشير إلى ما تفيده من ضخامة وخطورة مفهوم «التنمية المستدامة» لعالمنا المعاصر.

والبيئة هنا عامل رئيسي، ليس فقط من الناحية الصحية والإيكولوجية، بل حتى الاقتصادية واللوجستية؛ ذلك لأننا لا نملك على كوكب الأرض ما يكفي من الموارد الخام ومساحة الاستهلاك والنفايات لكي يعيش جميع البشر في نفس مستوى التنمية الذي لدى مجتمعات البلدان الصناعية «المتقدمة». وفقا لذلك لا بد من إعادة حساباتنا بخصوص سبل التنمية وطموحاتها.[14] ما يسمى بنموذج التنمية الغربي «فلتة من فلتات الزمان» لأنه اعتمد التوسع المستمر والاستغلال الفج. لا يمكن تكراره بواسطتنا، لا سياسيا ولا بيئيا، بله اقتصاديا، وبله أخلاقيا.

وفي هذا المسار، تقف قضية الطاقة كأحد أهم القضايا، لأن التنمية تحتاج للمزيد من الطاقة، لعدّة استخدامات، في حين من غير الممكن الاستمرار في استهلاك مصادر الطاقة المعتادة الآن. وفق ذلك، هنالك اليوم الكثير من المجهودات التكنولوجية المعنيّة بالطاقة البديلة، مثل الطاقة المتجددة من الشمس والرياح والأمواج والحرارة الأرضية والطاقة الهيدروليكية، (رغم أن السدود الضخمة لديها آثار بيئية إشكالية، لكن هنالك سدود أصغر ومصممة بشكل أفضل بيئيا)، وكذلك الطاقة النووية المطوّرة. ورغم أن آخر الإحصاءات تقول: إن الطاقة المتجددة في العالم بلغت الآن نحو ثلث السعة الكهربائية العالمية، لكن مشكلة الطاقة ليست الكمية المُنتَجة ومصدرها فحسب، إنما أيضاً كثافتها ونقلها وتخزينها للاستعمالات المختلفة التي تشكل قاطرة الحضارة المعاصرة. والفرق العام بين مصادر الطاقة المتجددة وبين مصادر الطاقة الأحفورية (البترول والفحم والغاز الطبيعي) أن الأخيرة محدودة الكمية أولاً وضارة بالبيئة الطبيعية والصحة العامة ثانياً (كانبعاثات غازات الدفيئة greenhouse gas-es من حرق الوقود، مساهِمةً في الاحتباس الحراري الكوكبي، وأضرار أخرى). لذلك فأحد التحديات القائمة أن مصادر الطاقة المتجددة، رغم جدواها، لا تزال عموماً

14 قصي همرور. 2008. «رسالة من الأرض» (مذكور سابقا).

أدنى من كفاءة الوقود الأحفوري في تحريك الحضارة المادية المعاصرة، ولكي تنتصر الطاقة المتجددة لا بد أن تثبت كفاءتها بصورة أكبر وعلى نطاق استعمالات واسع.[15] الكثيرون يعتبرون هذا تحدّياً تكنولوجيّاً بالدرجة الأولى، لأن الاستجابة له ستكون استجابة تكنولوجيّة؛ (وبدون تطفيف أهمية الاستجابة السلوكية كذلك، أي ترشيد الاستهلاك).[16] وهكذا نعود لالتقاء التكنولوجيا والبيئة مع طموحات التنمية، في النظم التكنوجتماعية، مرة أخرى. وفق كل هذا فخطاب التنمية اليوم، وجهودها، صارت في كل مكان ملتصقة بصورة أساسية بخطاب البيئة.

التعليم والتنمية والحوكمة

ما رأيكم في الاقتراح الآتي:

مادتان، عامّتان وواسعتان، يجب أن تُضمنا في مناهج التعليم الأساسية - ما قبل الجامعية- ويعرف أسسها كل مواطن ومواطنة بصورة لا ضبابية فيها:

1. **التكنولوجيا**: ومدخلها تدريس الطاقة، أي عملية حصاد الطاقة وتحويلها واستهلاكها من أجل رفد الأنشطة البشرية (خصوصا الأنشطة الانتاجية). هذا أفضل مدخل، في نظرنا، لأن المواطن الذي يفهم كيف تتشكل الطاقة، ومصادرها، وكيف يتم تحويلها، وأحجام استخدامها وقيمتها، إلخ، سيكون عموما مواطنا واعيا بأحد أهم جوانب الحياة العصرية وآثارها: تداخل التكنولوجيا والمجتمع (النظم التكنوجتماعية). كل شيء آخر بخصوص معرفة التكنولوجيا – ومن ثم العلوم – يمكن لتدريس الطاقة ان تكون مدخلا له.

15 قصي همرور، «وعود الطاقة البديلة»، جريدة الرؤية الإماراتية، 24 أبريل 2019.

16 يجدر بالذكر هنا أن الطاقة النووية مرتبطة في أخيلة عامة الناس بالكوارث النووية عموماً، في حين أن التفاعل النووي نفسه كمصدر طاقة، إنما هو عملية فعالة وأكثر إمكانية احتواء بيئي من توليدات الوقود الأحفوري. والواقع يقول إن رصيد المحاذير المرتبطة بالتوليد النووي ليس كافياً لاستبعاده. مثلاً، في الحقبة بين العامين 1969 و2000 وحسب إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كان نصيب الطاقة النووية من مجموع حالات الموت المتعلقة بمصادر الطاقة 31 حالة فقط من بين 81.258 حالة إجمالاً، وفقاً لذلك، فإن حاضر الطاقة النووية مختلف عن تصوّرات غير المتابعين للتطورات التي حدثت في مجالها، وربما مستقبلها كذلك. وعلى العموم فإن سباق الطاقة البديلة لا يزال جاريا (وقت كتابة هذه السطور).

2. **الاقتصاد**: ومدخله تدريس نظام الضرائب، حيث يفهم كل مواطن كيف تُجمع الضرائب وفيم يعاد توزيعها (أوجه صرفها) في الخدمات العامة والبنية التحتية وغيرها، وأهميتها لتدوير الثروة في المجتمع بحيث لا يستطيع الاقتصاد المعتمد ذاتيا أن يكون كذلك بدونها.

بطبيعة الحال نجد أن المادتين بينهما أرض مشتركة، فدراسة عملية حصاد واستعمال الطاقة في المجتمع ستأتي على ذكر تكاليف تلك العملية وما هي موارد تغطية تلك التكاليف. كذلك فدراسة الضرائب ستوضح أهمية تدوير الثروة حتى يحظى المجتمع عموما بخدمات توفير الطاقة وأهميتها للحياة العصرية. دراسة هاتين المادتين، وفق هذين المدخلين، يمكنها أن تعطي فهما مسؤولا للمواطنة وللعضوية المجتمعية العصرية. لا يمكن لمجتمع معاصر أن يكون مستقلا وعصاميا بدون ملكية وافية للتكنولوجيا، وأهم أسرار التكنولوجيا - التي لا ينبغي أن تكون سرا على اغلبية الناس - هي دورة حياة الطاقة. كثير من الأمور سوف تنجلي للمواطنين «العاديين»، وتذهب عنهم الهيبة السطحية للتكنولوجيا الحديثة، إذا دخلوها من مدخل الطاقة. كذلك فدراسة نظام الضرائب وجدواه ووجوه صرفه تجعل كل مواطن يستشعر بصورة ملموسة معنى العضوية في المجتمع المعاصر، ومعاني الحقوق والواجبات في القانون الدستوري، وبالطبع معنى الاقتصاد كدائرة جوهرية تشمل الجميع وتربطهم رباطا وثيقا ومتمدنا.

أعلاه اقتراح ابتدائي، أو فكرة، أو تحفيز للتفكير في اتجاه مهم عن علاقة التعليم بالتنمية، ويمكن أن تتنوع الاقتراحات والأفكار بهذا الخصوص، بالطبع. الشيء الذي نريد الإشارة إليه، بصورة سريعة هنا، أنها منقصة كبيرة للنظام التعليمي والمؤسسات الإعلامية عندما يكون عموم المواطنين جاهلين بأساسيات الاقتصاد (والاقتصاد السياسي) وأساسيات التكنولوجيا. مواضيع مهمة وحيوية في حياة كل الناس مثل هذه ليس هنالك سبب مقنع يجعل المناهج التعليمية والإعلام الجماهيري يتجاهلها. التعليم النظامي، في مجمل مستوياته، وخاصة الأساسية منها، في المجتمعات العصرية، لا بد أن يكون مرتبطا بأوضاع التنمية وطموحاتها في ذلك المجتمع، وفي هذا تتوافق مجمل

الخبرات والدراسات المتعلقة بالموضوع.[17]

كذلك فالطريقة التي نسمّي بها الأشياء ونكثر من ذكرها في واقعنا لديها أثر كبير في الانطباع العام والتعامل الجماهيري معها. في سبيل ذلك اقترح بعض علماء «العلوم الطبيعية» أن قلة إقبال الناس على العلوم، وقلة اهتمام الأغلبية السكانية بها، آتية جزئيا من مسميات الأشياء—فعندما نسمّيها العلوم sciences يعتبرها الناس تخصصات يهتم بها أناس معيّنون في المجتمع وذلك يكفي؛ في حين أن المفروض أن نسمّيها في الخطاب العام «دراسة حقائق الواقع» the study of reality لإثارة انتباه الناس أكثر وجعلهم يأخذونها بجدية أكثر، وهو المطلوب. أيضا نفس الشيء يقال أو قيل من جانب أهل الاقتصاد السياسي، ودراسات الاقتصاد عموما، إذ يدور نقاشٌ عام حول أن ضعف اهتمام المواطن العادي والمواطنة العادية بالاقتصاد (أي بقواعد الاقتصاد في المجتمع)، في حين أنه يؤثر على شتى مسائل حياته وحياة أسرته ومجتمعه، ربما يتغيّر إذا أعدنا تسمية الاقتصاد في الخطاب العام، كأن نسميه «إدارة حياة المجتمع».[18]

والتعليم عموما لديه قدرة عالية على تغيير أوضاع الشعوب تغييرا فلكيّا خلال جيل واحد أو اثنين. على سبيل المثال، الثورة البلشفية بدأت تغيير الأوضاع والسلطة في روسيا في 1917، حيث كانت روسيا وقتها ذات اقتصاد زراعي عموما (مع بعض الصناعات) وكانت متأخرة عن بقية أوروبا تكنولوجيا وصناعيا بصورة واضحة. ومع نهاية الخمسينات من نفس القرن، أي بعد حوالي 40 سنة، بدأ برنامج الفضاء السوفيتي في تحقيق إنجازات ملموسة، وبواسطة علماء ومهندسين وإداريين تلقوا تعليمهم كله أو معظمه ضمن مناهج ما بعد الثورة البلشفية. حصلت استعانة بسيطة ببعض المفاهيم الأولية التي أنجزها عدد محدود، لا يتجاوز أصابع اليد، من العلماء الروس الذين عاشوا في زمن القيصرية، لكن شغل التطوير والتطبيق كله كان بواسطة أناس ترعرعوا في زمن السوفيت وتلقوا تعليمهم عبر المناهج التعليمية الجديدة التي اهتمّت اهتماما عاليا بالعلوم والتكنولوجيا. خلال جيل واحد لم تتمكن

17 قصي همرور. 2020. **السلطة الخامسة: نحو توطين التكنولوجيا**

18 وهذا اصطلاح سمعه المؤلف مؤخرا في إحدى النقاشات على المنصات الإسفيرية.

شعوب السوفيت من اللحاق بأوروبا الغربية تكنولوجيا فحسب وإنما تفوّقت عليها. الإنجازات الفضائية للسوفيت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كانت أكثر واسرع من إنجازات الامريكان والأوروبيين بكثير، رغم أن أولئك بدأوا مشوارهم الصناعي والعلمي قبلهم بعقود، الأمر الذي سبّب حرجا كبيرا في تلك الفترة للولايات المتحدة بالذات أثناء الحرب الباردة.[19]

مثال آخر هو سنغافورة، والتي تحوّلت من بلد بمتوسط دخل متدني (أو «عالم ثالث») إلى ذات دخل عالي (أو «عالم أول») خلال جيل واحد كذلك (30 سنة)؛ لذلك يقال عنها إحدى المعجزات الاقتصادية في القرن العشرين. في تلك الفترة كانت نصف ميزانية الدولة السنوية تذهب للتعليم والصحة برعاية الدولة المباشرة، صاحبتها عملية كبيرة من جعل البلاد منتجة اقتصاديا وجعل بنيتها التحتية حديثة وقوية. وبدون الحكم الكامل على التجربتين - السوفيتية والسنغافورية - فالعبرة هنا هي أن التعليم أداة محورية ومهمة جدا في عملية التنمية عموما، والتنمية المستدامة خصوصا.

مكان الريع من المعادلة

منذ اكتشاف البترول في السودان، عام 1978، ارتفع الناتج الإجمالي المحلي للسودان من قرابة عشرة بلايين دولار وقتها إلى أكثر من 115 بليون دولار مؤخرا (حسب قيمة الدولار في الزمنين). ذلك مع اعتبار أن العدد الأول كان للسودان كاملا، والعدد الثاني للسودان ناقص جنوب السودان (والذي بلغ ناتجه منذ استقلاله وحتى وقت كتابة هذه السطور مستويات فوق 16 بليون دولار، رغم تدنيّه في السنوات اللاحقة لاستقلاله بصورة كبيرة، غالبا نسبة لضعف وتذبذب الإنتاج البترولي في سنوات الزعزعة السياسية التي تلت الاستقلال). يمكن القول إن الناتج الإجمالي للسودان، عموما، تضاعف حوالي تسعة أضعاف منذ اكتشاف البترول وحتى نهايات العقد الثاني من الألفية الثالثة. وهذا تعميم لا يغني عن تفصيل، فهنالك عامل التضخم

19 كان السوفيت الأوائل في الوصول للفضاء الخارجي، والدوران حول الأرض من الفضاء، وإرسال أول إنسان للفضاء الخارجي ثم إرسال ثاني إنسان، والثاني كان أول امرأة.

(الطبيعي وغير الطبيعي)، وهنالك عامل قطاعات الإنتاج الأخرى، وهنالك عوامل أخرى أثّرت سلبا على تراجع الإنتاج في قطاعات كثيرة لكن يبدو أن عائد البترول غطى عليها. كذلك فقد ازداد متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في السودان من أقل من 500 دولار إلى أكثر من 2800 دولار، بين 1978 والزمن الحالي، حسب آخر إحصاءات (مع اعتبار أن هذا المتوسط إنما هو متوسط حسابي فقط، ولا علاقة مباشرة له بالتوزيع على أرض الواقع).

بدأ تصدير البترول خارج السودان في نهاية التسعينات، وذلك قد يقود البعض ليظن أن مساهمة البترول في ثروة السودان لم يبدأ إلا ذلك الوقت، لكن المسألة ليست بتلك المباشرة. صحيح أن عائدات البترول زادت بصورة ملحوظة منذ بداية التصدير، لكن العلامة الفارقة الأولى هي الاكتشاف الرسمي للبترول، إذ بعد ذلك الاكتشاف تبدأ تلقائيا أنشطة كثيرة متعلقة بالمعلومة الجديدة. تبدأ مشاورات وعمليات الاستثمار، وتبدأ أنشطة التخطيط، والتنقيب، وإنشاء المحطات، واللوازم اللوجستية، وتظهر سلسلة قيمة value chain جديدة محورها المورد الجديد، وتظهر وظائف كثيرة جديدة، ومهارات عمل مطلوبة، ومرتبات، ونفقات ومشتروات، إلخ. باختصار تظهر أنشطة كثيرة ومتنامية تساهم في الناتج الإجمالي المحلي بين لحظة اكتشاف البترول ولحظة تصديره، ثم تستمر كذلك منذ تلك اللحظة بالإضافة إلى عائدات البترول. وبما أن بعض القطاعات الأساسية في السودان تدهورت منذ ذلك الحين وحتى العقدين الأولين من الألفية الثالثة، كالقطاع الزراعي وقطاعات الإنتاج الأخرى الصغيرة التي بدأت في فترة نظام مايو، فالغالب أن البترول غطّى عليها في منظار الناتج الإجمالي العام، وذلك يفسّر كيف ارتفع الناتج المحلي ذلك الارتفاع الكبير رغم تدهور قطاعات اقتصادية مهمة. لأجل كل هذا، وأكثر، يجوز القول إن ارتفاع الناتج المحلي السوداني لأضعاف كبيرة (وإن اختلفنا حول قدرها) كان عموما بسبب البترول أو النفط.

لا يخفى بعد ذلك على أي مواطن سوداني متابع أن ذلك الارتفاع يعدّ مفارقة تراجيدية حين نقارنه بالحياة العامة، في نفس حقبة القراءة، عبر عدة مؤشرات:

- **أولا**: مؤشر التنمية البشرية يقول إن السودان في حالة سيئة جدا في هذه الحقبة، فرغم أن المؤشر ارتفع منذ الثمانينات إلا أن ذلك لا يكفي كدليل، لأن قياس

الارتفاع الحقيقي يكون عبر المقارنة ببقية دول العالم، وفي ذلك يتربّع السودان مكانا في قائمة أواخر دول العالم إذ بقية الدول أيضا ارتفع المؤشر فيها أكثر من السودان في نفس الفترة. كمثال بسيط، فإن مؤشر التنمية البشرية في اليمن، وحتى وقت قريب (2012) كان أعلى من السودان، رغم ما هو معروف عن حالة اليمن التنموية العامة، ولم يصبح السودان أعلى منه إلا بعد تدهور الأوضاع في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بالصورة الكبيرة التي نعلمها. إذن فالسودان، وبكل بتروله وكل الانتعاش الاقتصادي الذي جرى منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل وحتى استقلال الجنوب، كان متأخرا على اليمن في مؤشر التنمية البشرية. أيضا، إذا استعملنا المؤشر الجديد (مؤشر التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة)[20] فالسودان يسقط سقوطا مهولا.

- **ثانيا**: في السنوات الأخيرة، من الحقبة المذكورة عاليه، بقي السودان ضيفا دائما على قائمة أكثر الدول هشاشة في العالم، وهي الدول المأزومة بمستويات عالية من الفقر وضعف الاستقرار السياسي والعنف. [باعتبار مؤشرات ما قبل التغيير السياسي الذي جرى إثر الحراك الثوري في 2019].
- **ثالثا**: من أهم مؤشرات التنمية الحقيقية، وتجسدها في حياة الناس، في البلدان في العصر الحديث، القوة الشرائية للطبقة متوسطة الدخل. فإذا نظرنا لعمّال وموظفي القطاع العام في السودان باعتبارهم شريحة تمثّل تلك الطبقة تمثيلا ملائما، لوجدنا أن هؤلاء جميعا وقعت مرتباتهم في السنوات الأخيرة (حتى 2019)، تحت خط الفقر العالمي (أي أقل من حوالي 57 دولار في الشهر، بجميع مستويات المرتبات في القطاع العام). أكثر من ذلك فإن السودان كان في 2019 ثاني أضعف دولة في العالم من حيث مستويات الأجور (وحسب الدراسة التي قدّمها تجمع المهنيين السودانيين حول وضع الأجور في السودان، في نوفمبر 2018، فمن الممكن القول إن السودان كان في الحقيقة أضعف دولة في العالم تماما من حيث مستويات الأجور وليس ثانيها، لعدة اعتبارات أخرى).[21]

---

20 Inequality-adjusted Human Development Index.

21 تجمع المهنيين السودانيين. نوفمبر 2018. **دراسة حول وضع الأجور في السودان.**

المفارقة العجيبة أعلاه من حيث التنمية وإدارة الموارد فحسب، وتحكي قصة اقتصاد استبدل الانتاج الزراعي والصناعي بالريع، في ظاهرة ردّة اقتصادية نادرة في العصر الحديث، كما تحكي قصة فساد يصعب وصفه (بل إن وصف «فساد» لا يفي فداحته حقها). هذا ولم نتطرق بعد لما جرى بخصوص المعادن والذهب، كما لم نتطرق لعملية «زراعة الجوع» كما وصفها تيسير محمد علي في كتابه الشهير الذي تتبّع سياسات التنمية الزراعية في السودان.[22]

وكما ذكرنا آنفا، ففي العالم حاليا، من المفهوم أن الكثير من دول العالم الغنية من حيث الموارد الطبيعية هي كذلك دول فقيرة في الواقع الاقتصادي، بل وكثير منها دول هشة، فكأن الموارد الطبيعية لوحدها ليست نعمة بل قد تكون نقمة أو لعنة.[23] وصحيح أن بعض الموارد الطبيعية قد تكون مصدر ثروة وتغيير اقتصادي كبير، فعدد من الدول ذات الاقتصاد الريعي البترولي مثلا أفضل حالا من السودان في حال رفاه المواطنين،[24] بينما هنالك ثروات طبيعية أخرى تكون وبالا كبيرا على البلاد والناس مثل الكونغو. الدرس العام على أي حال هو أن الريع لا يجلب لوحده تنمية اقتصادية، وأن الاقتصاد الريعي ليس اقتصاد تنمية مستدامة.[25]

قولة أخيرة

موضوع التنمية، كما ذكرنا من أوسع المواضيع التي يمكن أن يُكتب عنها، وتُناقش، وتمارس، اليوم. وفق ذلك فهذا الفصل لم يحاول سوى بذل تعريفات ومفاهيم وقضايا

22 تيسير محمد علي. 1994. **زراعة الجوع في السودان.** (ترجمة محمد علي جادين).

23 Beth Portello *et al.* 2010. «The End of Poverty?» (documentary).

24 لكن اقتصادات هذه الدول الغنية بتروليا، وذات الاقتصاد الريعي، أكثر تعقيدا من ذلك، فبعضها على العموم شهدت نهضة اقتصادية عن طريق استجلاب خبرات وعمالة ضخمة من خارج بلدانها، فهي عملي اشترت الخبرة المعرفية والمهارة العمّالية من شتى بلدان العالم العالم بأموال البترول؛ ورغم أنها ربما استثمرت في بناء قدرات ومهارات «لمواردها البشرية» المحلية في العقود الماضية إلا أن هنالك علامات استفهام كبيرة حول قدرة تلك الموارد على استلام الاقتصاد المحلي وتنشيطه فعليا، وهذه تجربة متحركة الآن فمن الصعب الحكم التاريخي عليها.

25 يمكن الإضافة كذلك أن هنالك فرق بين «الثروة» من ناحية، و«حجم الاقتصاد»، وهو ليس فرقا دقيقا، لكن معمول به عمليا في الدراسات. لأن الثروة تعريفها هو «قيمة الممتلكات المادية والمالية ناقص الديون». بينما حجم الاقتصاد يتعرّف عادة بالناتج المحلي الإجمالي (أو أحيانا الناتج القومي الإجمالي).

عامة تتعلق بالموضوع، كيما يتسنّى للقرّاء اعتبار المرتكزات النظرية والتاريخية التي يعتمد عليها المؤلف.

والفصل الثاني هذا مرتبط بالفصل بالأول، إذ أن مجمل مشاريع التنمية إنما تجري ضمن أطر الدولة العصرية، وترتبط رباطا وثيقا بالحوكمة والسياسات في الدولة أو المنطقة—ما يصنع المضمار الذي يشار له عموم بحوكمة التنمية -develop ment governance وهو المضمار الرئيسي لهذا الكتاب.

والفصل الأول والثاني مقدمتان مهمتان للفصل الثالث، والثلاثة فصول - مع المقدمة - تشكّل الباب الأول من هذا الكتب، وهو الباب التأسيسي لأطروحات الكتاب. فإلى الفصل الثالث.

الفصل الثالث

نُـظُـم النـمـاء

دراساتٌ حديثة متوسّعة، حول مسارات التنمية في البلدان متباينة الظروف، خلصت إلى أن السياسات العامة الصناعية للبلدان كانت صاحبة دور رئيسي في التنمية الصناعية.[1] فإذا نظرنا مثلا لكوريا الجنوبية والسودان في الستينات من القرن الماضي، لرأينا أن البلدين كانا متشابهين جدا في الوضع الاقتصادي العام وفي القدرات البشرية والتكنولوجية؛ كذلك إذا قارنّا بين بوتسوانا وسنغافورة من نفس الفترة.[2] ثم حين نأتي بعد 4 عقود نرى فرقا شاسعا، وخلاصة دراسات التنمية الصناعية تقول إن أكبر فرق يمكن الإشارة إليه بين تلك التجارب هو السياسات الصناعية المتكاملة والسير وفقها باتساق عبر المراحل المتعددة. أيضا خلصت دراسات أخرى في نفس المسار إلى أن أكبر نقاط الضعف في القدرات التكنولوجية لمعظم البلدان الافريقية النامية تُلتَمس عند ضعف سياسات «العلوم والتكنولوجيا والابتكار» (STI) فيها حتى الآن.[3] فالعلاقة بين مساعي التنمية وسياسات التنمية (حوكمة التنمية) علاقة مثبتة، ووفقا لذلك فإن تناولهما معا بالطريقة المبذولة في هذا الكتاب ليست مبررة فحسب وإنما ضرورية.

---

1 Carol Newman et al. 2016. «The Pursuit of Industry» in *Manufacturing Transformation: Comparative Studies of Industrial Development in Africa and Emerging Asia.*

2 R. Patterson, and J. Bozeman. 1999. «Comparativist Study of State and Promotion of Science and Technology. Cases: Botswana and Singapore», in *Science and Technology and Southern African and East and South Asia*.

3 Xavier Cirera and William F. Maloney. 2017. *The Innovation Paradox: Developing-Country Capabilities and the Unrealized Promise of Technological Catch-Up.*

في الفصلين السابقين وفّرنا تعريفات وافية للحوكمة وتعريفات وافية للتنمية؛ فبقي أن نقول إن حوكمة التنمية تُعنى بإدراج مناهج الحوكمة وأدواتها في مساعي التنمية. منذ الستينات من القرن الماضي كان لهذا المجال أسماء أخرى عُرِف بها، أشهرها «إدارة التنمية»، حيث بدأت وقتها كعملية بيروقراطية تسير وفق ترتيبات وبروتوكولات موروثة في البلدان النامية من عهود الاستعمار (إذ معظم البلدان النامية هي أيضا بلدان «ما بعد استعمارية»). تدريجيّا صار المجال يكتسب خبرات ومعارف من دروس البلدان النامية - نجاحاتها وتعثراتها وما بينهما - وطموحاتها المحلية، حتى كبر جسده على ثوب «الإدارة» بالمعنى الذي وُضعت له.[4] صارت إعادة تأهيل المجال، وفق تلك المستجدات، تستدعي إعادة فهم، ما يستدعي كذلك خطابا مختلفا واصطلاحات أفضل. حاليا، تشتغل حوكمة التنمية على «تنغيم وتكامل النمو الاقتصادي والازدهار البشري والتنمية المستدامة».[5]

وفي هذا الفصل نقدم أطروحة في حوكمة التنمية تستند على التفكير النُظُمي systems thinking. نسمّيها أطروحة نظم النماء. وفي سبيل عرض الأطروحة سنتحدث أولا عن التفكير النظمي وميزاته، ثم ندلف إلى كيفية تضمينه في مجال حوكمة التنمية، ثم نستعرض بعض الموجّهات المقترحة وفق الأطروحة.

التفكير النظمي

يُعنى التفكير النظمي بفهم الكيفيات التي عبرها تقوم تجمّعات من الأشياء التي تشكّل نظاما بالتأثير المتبادل بينها داخل كينونة واحدة أو ضمن نظام أكبر. في التفكير النظمي، تُعرّف النظم بأنها «تجمعات وتركيبات من الأشياء - أناس، ذرات، جزيئات، [ماكينات، إجراءات]، إلخ - متصلة ومشتبكة بطريقة تنتج أنماط سلوك خاصة بها

4 وهنا نتحدث عن «إدارة التنمية» كاصطلاح يشير لمجال مُعرّف مسبقا، وليس لكلمة «إدارة» في ذاتها. كلمة الإدارة يمكن فهمها بصور متباينة، حسب السياق، أما معناها في اصطلاح «إدارة التنمية» فهو قد تعرّف عبر عملية تاريخية وارتبط ببيروقراطية تضيق على جسد التنمية كما نعرفها اليوم.

5 H. Zafarullah and A. S Huque. 2005. «Understanding Development Governance: Concepts, Institutions and Processes.» In Huque, A. S and H. Zafarullah (eds.) *International Development Governance.*

مع مرور الزمن.»[6] وتتميّز النظم بأنها «مغلقة» (أي لها حدود) ومقيّدة زمنيا وحقليا، فهي ليست متجاوزة للتعريف الزمني أو الحقلي، لكن ربما تتداخل مع نظم أخرى عبر الزمن أو الحقل المشترك. والتفكير النظمي عموما شمولي النظر holistic مقارنة بطرق النظر الجزئي، ويسعى لمقاربة الفهم التركيبي synthesis، بمعنى استيعاب الأنساق الكبرى والصور الكليّة الناتجة عن تفاعل الأجزاء، مقارنة بالفهم التحليلي analysis، بمعنى تفكيك الصورة الكبيرة إلى أجزاء باعتبار أن فهم الأجزاء يقود لفهم الكل (وتلك فرضية لا تنجح دائما في الواقع). وفي عالمنا المعاصر، معظم القضايا التي تحتاج لحلول مجتمعية وتكنولوجية (أو «تكنوجتماعية») هي مشاكل نُظُم بنسبة كبيرة، إذ هي حلقات متصلة ومتداخلة من المقدمات واللواحق، والمدخلات والمخرجات، والأسباب والنتائج، تتفاعل ويؤثر بعضها ببعض. والتفكير النظمي يساعد في استنطاق هذه المشاكل بصورة أوضح، عبر أدواته الفحصية والنمذجية. لذلك فكثير من المشاكل المستعصية في أوضاعنا المعاصرة تحتاج لمراجعة نظرية وافية للمسلّمات والطرق التي تعوّدنا العمل بها مسبقا.

«عندما تُعرَض على الناس نُظُم معقدة جدا، تتسم بما يشبه غياب النسق أو الترتيب، يشعرون بالانغمار والتوتّر، ومن ثمّ يصبحون براغماتيين أكثر من المعقول. يتحركون بسرعة ناحية حلول عملية نسبة للخوف من أن تكون الاحتمالات المثلى مستحيلة. وبذلك فنحن كثيرا ما نأخذ الخطوات الأخيرة في البداية—خوفنا من المثاليات، أو كسلنا من الجهد الذهني التمحيصي الشاق، يقودنا لتجاوز مراحل بناء استبصار وافي حول عمل النظام المعني والقفز إلى مرحلة الخطوات العملية. طبعا، عندما نفعل ذلك فنحن إنما نلقي جانبا تلك الفرصة الأصيلة لإعادة ابتكار النظام؛ إذ نخلق أشكالا متعددة من الاستحالات والقيود، على المدى المنظور، نحيط بها أنفسنا بأنفسنا، والتي بدورها تقودنا في النهاية إلى نفس أنماط التفكير والعمل التي كنّا محصورين فيها سابقا واتّسمت بالمحدودية. النظُم بطبيعتها أشياء مجرّدة. نظام النقل والمواصلات [على سبيل المثال] ليس شيئا كالسيارة بإمكانك إمساكه؛ إنما هو شبكة معقدة من الصِلات التي لا يمكنك أبدا رؤيتها أو لمسها كاملة. السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله أن تكون لديك إحاطة ذهنية بنظم النقل الكبيرة هو عبر نموذج لخارطة تجريدية. العبرة هنا أننا لا نستطيع إحداث نقلات نوعية، في فهمنا لظاهرة معقدة وتعاملنا معها، بدون نماذج تجريدية. المنظور (والمجهود) العملي أمر طيّب بالتأكيد، ولكن ذلك المنظور لوحده لا

6 Donella H. Meadows. 2009. *Thinking in systems: a primer*. page.2.

يأخذنا لأي مكان. شئنا أم أبينا فإن التعقيد إنما يعني أننا بحاجة لمستويات أعلى من التجريد. لا يمكننا التعامل الحاذق مع ظواهر النُظُم المعقّدة بدون نظريات ونماذج تجريدية.»[7]

وفي تقديرنا أن التنمية عموما، والتنمية المستدامة بشكل خاص، ربما لا تحتاج لنظريات جديدة، أو مؤسسات ومقاربات جديدة بالضرورة، فهنالك الكثير من تلك النظريات والاقتراحات والتجارب المبتكرة في سبيل التنمية، لكن هي بحاجة إلى «بناء نُظُم» systems building، لأن النظم القديمة فشلت في مجملها وترهّلت، أو استنفدت غرضها أو تجاوزتها المرحلة التاريخية (بسبب تغيّر الظروف والتي ربّما ساهمت في تغييرها بلدان نامية سابقا صارت متطورة اليوم). وبناء النُظُم يقتضي فهم طبيعة الظاهرة التي نتعامل معها، بأصعدتها المتعددة والمتشابكة، واستعمال تركيب مناسب من كمّ النظريات والمقاربات، والمؤسسات والممارسات، المقنعة أو الناجحة الموجودة حاليا best practices. بناء النظم ذلك يكون عملا فكريا في الغالب، قبل التطبيق، لكنه قريب أكثر للوعي العملي ويستفاد منه في التخطيط والتطبيق الواقعي، كما هو قابل للمراجعة والتعديل بحسب تداخل عناصر النظام النمائي ومحرّكاته.

الدورات الزمنية، والحلقات الارتجاعية، والمعلومات

لأغراض التلخيص، واتخاذ مدخل للتفكير النظمي، يمكن القول إن هنالك أربعة مفاهيم وظواهر مفتاحية، إذا استوعبناها بصورة عامة، وربطنا فيما بينها، يمكن أن نقول إننا «أمسكنا بدرب» التفكير النظمي؛ ثم يمكننا بعد ذلك المضي في ذلك الدرب بفهمٍ تأسيسي مناسب مع المزيد من التدارس والاستعمال. هذه المفاهيم/الظواهر هي: الدورات الزمنية، والحلقات الارتجاعية feedback loops، والمعلومات، وأمكنة الروافع leverage points.[8] في هذه الفقرة سنتعرض لثلاثة منها، وفي الفقرة القادمة نتعرض للرابع.

---

7 Systems Innovation: Insight -http://youtu.be/p2C5oipC3tg (intro)-

- ترجمة المؤلف للاقتباس

8 D. Meadows. 2009.*Thinking in systems.*

الدورة الزمنية time cycle ليست مفهوما أو ظاهرة متميزة، بطبيعة الحال، إنما التميز هنا أن التفكير النظمي يعطي أهمية كبيرة للمدى الزمني لنتيجة أي حركة أو تغيير يطرأ على النظام، بفعل فاعل من داخل النظام أو بتأثير خارجي. والعبرة في هذا الأمر هي الابتعاد عن اختزال المسائل المعقدة والاهتمام بمراقبة النتائج غير المقصودة unintended consequences، إذ أن النتائج المستدامة، القوية، لأي تغيير أو تطوير مهم، لا تظهر في الغالب سريعا، بل تأخذ مفعولها في الزمن، أي تتأخر زمنيا من وقت الأسباب لوقت النتائج.

من الناحية الملموسة، هنالك ثلاثة أخطاء نمطية، في السياسات والقرارات، تأتي من ضعف اعتبار الدورة الزمنية: 1) إما تقديم حلول موضعية آنية تؤدي لاستمرار أو تفاقم المشكلة المراد حلها لاحقا، أو 2) تجاهل حلول لا تأتي بنتائج سريعة لكن على المدى المتوسط/البعيد تسوق لنتائج إيجابية، أو3) ظهور نتائج غير مقصودة ذات أثر أو تكلفة أكبر من المشكلة التي تم تناولها. من الأمثلة على هذه الأشياء، من الواقع:

- التبرع الضخم بالملابس المستعملة، من بلدان شمال الكوكب لجنوبه، بحجة الفقر في الجنوب وتوفير ملابس غير مكلّفة للأغلبية - خصوصا باعتبار أن الشماليين يستهلكون من الملابس دوريا فوق حاجتهم بكثير ولذلك يتبرعون بالكثير - قد يؤدي لفترات من توفّر ملابس كثيرة ومتنوعة بأسعار غير مكلّفة، وأحيانا مجانا، لمجتمعات الجنوب؛ بينما على مدى سنوات يؤدي امتلاء الأسواق الجنوبية بالملابس المستعملة من الشمال إلى إضعاف قطاع صناعات النسيج في الجنوب، وهو القطاع الذي يستطيع أن يزيد من إنتاجية المجتمعات الجنوبية وتوفير فرص عمل ماهر أكثر، وربما فتح المجال للمزيد من توطين التكنولوجيا والابتكار المحلي. باعتبار الدورة الزمنية فإن استيراد الملابس الجاهزة المستعملة بأسعار زهيدة يساهم في استمرارية ضعف الاقتصاد والإنتاج المحلي.
- العون الغذائي للبلدان النامية، حين يصبح برنامجا معتادا في أي بلد، وليس مرتبطا بحالات الكوارث التي تجلب النقص الحاد في الغذاء أو الإنتاج الزراعي، يؤدي بدوره لإضعاف سلسلة الإنتاج الغذائي في تلك البلد، وتثبيط الاستثمار الزراعي المحلي بحيث تستمر عملية الضعف الغذائي هنالك وربما تزداد، فتزيد

الحاجة للعون الغذائي، وتصير لدينا مشكلة ضعف غذائي متراكمة بدل أن يحل العون المشكلة بنهوض المجتمعات لمعالجة أمنها الغذائي.[9]

- بين العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، جرى منع قانوني شامل لإنتاج الخمر، واستيرادها ونقلها، في الولايات المتحدة الأمريكية، وفق حجج تتعلق بآثار تعاطي الكحول على المجتمع، كالإدمان والعنف المنزلي وبعض ممارسات الفساد التي تم ربطها بتداول الكحول في المجتمع. في فترة مقدّرة، أدى ذلك التحريم لظهور سوق كبير للجريمة المنظمة، لا تتاجر في الكحول فحسب وإنما في ممنوعات أخرى، وبممارسات عنيفة وسوق كبير خارج عن التنظيم الرسمي؛ ومنذ ذلك الوقت صارت الجريمة المنظمة مشكلة أكبر، على النطاق الاجتماعي والمدني والاقتصادي، من أي مشاكل سعى تحريم الخمر لحلّها. صارت الجريمة المنظمة قطاعا اقتصاديا موازيا وخطيرا. تم التراجع عن تلك السياسة لاحقا، لكن آثارها لم تنته بنهايتها. كندا كذلك لديها قصة قريبة من هذه، في نفس المسألة ونفس الفترة الزمنية.
- في الاقتصاد السياسي، وفي السياسة، هنالك ما يسمى بالنبوءات المتحققة ذاتيّا self-fulfilling prophecies وفكرتها العامة انك قد تكلّم الناس بشيء قادم – غالبا مصيبة – ثم أنت نفسك تكون عاملا على تحقيقها (بوعي منك أو بغير وعي؛ بوعي إذا كان ذلك هدفك أصلا، وبغير وعي إذا كنت مؤمنا جدا بحدوثها وغير مستعد لاحتمال أن تكون مخطئا) وأيضا عبر التحذير الذي بثثته في الناس، وباعتبار أن لكلامك وزن كبير أو مصداقية في الساحة، يصبح عدد من الناس متجهين فعليا ناحية تحقيق ما توقّعته بالممارسة وعن طريق اختياراتهم للخيارات الحذرة في حين أنها هي نفس الخيارات التي تتراكم لتقود لحدوث الشيء الذي تحدثت عنه. على سبيل المثال، في التسعينات من القرن الماضي، ظهرت شائعات قوية في شرق آسيا بخصوص هبوط كبير قادم في سوق العملة؛ وبناء على تلك

9 ذلك في حين أن الاستثمار في الصناعات الغذائية له فوائد كثيرة قصيرة وبعيدة الأمد، مثل حفظ السلع الزراعية من الفساد وتسهيل توزيعها على نطاق جغرافي أوسع، وزيادة قيمة مضافة للمنتجات الزراعية تزيد في النمو الاقتصادي العام، وخلق فرص أكبر للعمالة المنتجة الماهرة، وزيادة فرص التصدير ورفع رصيد الميزان التجاري للبلد وما لذلك من فوائد عامة مثل زيادة حصيلة النقد الأجنبي واستقرار واستقواء العملة المحلية.

الشائعات قام الكثير من المستثمرين، في فترة وجيزة، بسحب استثماراتهم من شرق آسيا وتحويلها بعيدا عن مكان الخطر المتوقع، الأمر الذي أدّى فعلا إلى هبوط كبير في السوق.

وهذه النماذج المذكورة أعلاه غيضٌ من فيض، لكن نحسبها تفي غرض استعراض أهمية اعتبار امتداد الأثر للقراء أو السياسة عبر الدورة الزمنية. وهذا بدوره يقودنا بسلاسة للمفهوم أو الظاهرة الأخرى ذات الاعتبار في التفكير النظمي، وهي الحلقات الارتجاعية.

نموذج شرحي 1.3
ظواهر/مفاهيم أربعة في التفكير النظمي

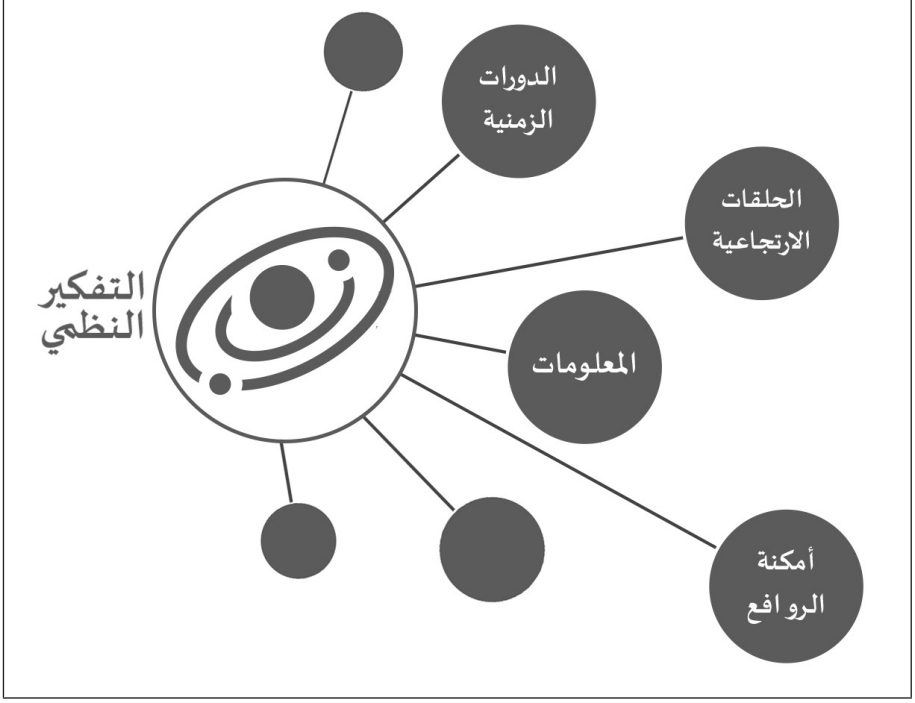

تتعرّف الحلقة الارتجاعية – أو حلقة التغذية الراجعة - بأنها «سلسلة مغلقة من الروابط السببية بين عناصر وعمليات ضمن مخزونٍ ما، عبر مجموعة من القرارات والقواعد أو القوانين الفيزيائية أو الأفعال المعتمدة على مستوى من مستويات المخزون، والتي تعود نتائجها مرة أخرى عبر تدفُّق تلك السلسلة لتغيير المخزون.»[10] وفي محاولة تعريف أخرى، نقول إن الحلقة الارتجاعية هي سلسلة حلقية من الأسباب والنتائج أو المقدمات واللواحق - أي أنها إحدى أنماط الحلقات السببية causal loops، وأحيانا تسمى كذلك - بحيث أن الروابط تكون دائرية، أو لولبية أو حلزونية، بحيث أن بداية الحركة في السلسلة ترجع وتؤثر على مكان البداية ذلك، سلبا أو إيجابا؛ فالروابط السببية بين عناصر المخزون تجعل أي تصرف أو ممارسة أو قرار يصدر من إحدى محطاته سيعود لاحقا ليؤثر على تلك المحطة أيضا بعد أن يمر ببقية محطات الحلقة. والحلقات الارتجاعية من سمات النظم، أي أنها متوفرة داخل النظم (كما عرّفناها أعلاه)، بحيث أن أي نظام يتّسم بوجود حلقات ارتجاعية داخله، وأحيانا تتداخل الحلقات الارتجاعية بين نظام وآخر. والحلقات الارتجاعية تأخذ مفعولها في الدورات الزمنية، وهنالك عموما نوعان من الحلقات الارتجاعية:

- **حلقات ارتجاعية موازِنة** balancing feedback loops: وهي الحلقات السببية التي تسعى بطبيعتها لإحداث توازن في عناصر النظام بحيث أن النقصان في طرف هو زيادة في طرف آخر، والعكس كذلك، وبما أن الحركة تقتضي وجود فرق في المخزون بين عناصر الحلقة كيما تحصل الحركة فإن تساوي المخزون يؤدي لتوازن الحلقة باستمرار، أو أنها تتوقف مؤقتا. على سبيل المثال، في الديناميكا الحرارية نجد أن الحرارة تتسرب من مصدر الحرارة الأعلى إلى البيئة من حوله وتنتشر، بهدف أن يصل النظام كله إلى تساوي في درجة الحرارة.[11] وفي النظم البيئية (الإيكولوجية)، مثلا، فإن زيادة أعداد الحيوانات أو الحشرات في ظروفٍ ما

10 Meadows. 2009. p. 27.

11 ذلك التوازن الحراري يحصل مثلا لكوب الشاي الحار إذا تركناه لفترة في درجة حرارة الغرفة، إذ تنقص درجة حرارته وكذلك يزيد درجة حرارة الغرفة (لكن لكون الغرفة كبيرة جدا مقارنة بكوب الشاي فإن الارتفاع في درجة حرارتها بفعل كوب الشاي يكاد لا يقاس، لكن المؤكد أن كوب الشاي فقد حرارته ليتوازن مع الغرفة عن طريق تسريب الحرارة للغرفة). نفس الفكرة يعمل عليها جهاز الترموستات لضبط حرارة المكان المغلق.

يؤدي لزيادة أعداد الحيوانات أو الحشرات التي تفترسها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض عدد الحيوانات المفتَرسَة بما يقود لاحقا إلى خفض عدد الحيوانات المفترِسة كذلك؛ فأي تغيّر في محطات الحلقة يغري بتغيّر مقابل يؤدي بطبيعته إلى أن يرجع النظام لحالة التوازن. وما نعنيه بأن الحلقات الموازِنة تميل للعودة لحالات التوازن «بطبيعتها» أي بتلقائية عملها، أي إذا لم يحصل أي تدخل في النظام من خارجه في محطة أو محطات معيّنة فيه بما يغيّر ذلك الميل التلقائي. تسمى الحلقات الموازنة أيضا «الحلقات الارتجاعية السالبة» أحيانا.

- **حلقات ارتجاعية تعزيزية** reinforcing feedback loops: وهي الحلقات السببية التي تفعل بطبيعتها عكس الحلقات الموازنة، فهي تميل تلقائيا لتعزيز أو زيادة التأثير على محطاتها مع كل دورة زمنية، أي أن نقصان أي مخزون في محطة ما يقود بطبيعته لتناقص المخزون في محطات أخرى في الحلقة، والعكس صحيح (إيجابا أو سلبا). على سبيل المثال، فإن التفاعل الذي يحصل في نجم مجموعتنا الشمسية (الشمس)، وهو الاندماج النووي nuclear fusion يحصل عن طريق اندماج نواتي غاز هيدروجين لتشكيل نواة غاز هيليوم، وذلك الاندماج يؤدي لانبعاث طاقة نووية عالية، تقود بدورها إلى توفير الشروط التي تحتاجها الشمس للمزيد من تفاعلات الاندماج النووي (وهي شروط الحرارة والضغط العاليين)، فيستمر التفاعل النووي هذا في تسلسل انفجاري مستمر ذاتيا لبلايين السنين.[12] أيضا، في الأسواق الرأسمالية، فإن تدنّي الأرباح في سلعة ما يؤدي لتدنّي الاستثمار فيها، ما يقود بدوره لتدنّي الأرباح أكثر وبالتالي تدنّي الاستثمار أكثر، ما لم يحصل تدخّل في الحلقة من خارجها لإحداث ظروف جديدة. أيضا، من ناحية أخرى، فإن الاستثمار في التعليم والصحة في أي بلد من شأنه أن يزيد فرص النشاط الاقتصادي المعرفي في تلك البلد نسبة لزيادة القدرات البشرية عالية التأهيل

12 قد يرى البعض نموذج الاندماج النووي، في الشمس، على جانب من الحلقة الارتجاعية الموازنة، لانه مستمر بذات الوتيرة لبلايين السنين. بدون الاعتراض بالضرورة، نقول إن الفكرة المتوفرة في أن التفاعل نفسه، رغم انه انفجاري، يقود لإعادة وزيادة شروطه يشبه الحلقة التعزيزية، والعبرة هنا فقط في أن حالة الانفجار وتفكك الروابط النووية للذرات في هذا التفاعل يهدم التوازن فيها ويؤدي لهدم التوازن كذلك في خلايا أخرى لاحقا، تباعا. وكما ذكرنا فهذا نموذج مختزل ومبسّط، ففي الواقع يمكن وجود حلقات متعددة ومتناقضة في نفس الظاهرة.

فيه، الأمر الذي بدوره يزيد من ثروة البلد بما يتيح لها المزيد من الاستثمار في التعليم والصحة، ما يقود بدوره لزيادة فرص النشاط الاقتصادي المعرفي، وهكذا دواليك. تسمى الحلقات التعزيزية أيضا «الحلقات الارتجاعية الإيجابية» أحيانا.

نموذج شرحي 2.3

نموذج مبسّط لحلقتين ارتجاعيّتين في نفس النظام، حول معدل انتشار الابتكارات

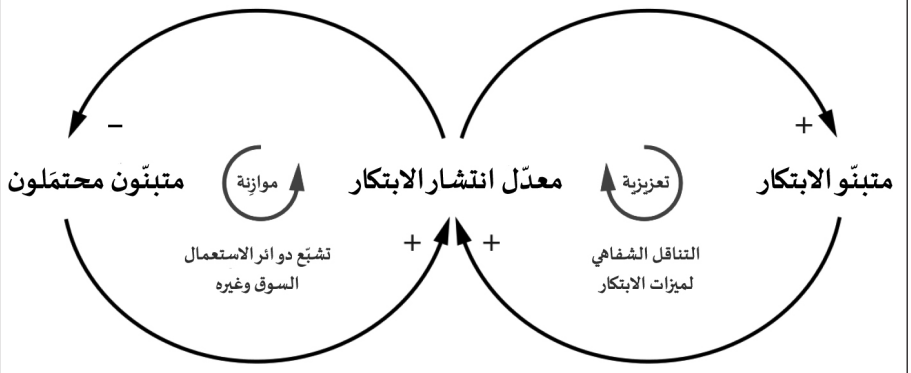

التعديل والتعريب من المؤلف. المصدر وفّر ترخيص CC BY-SA 3.0

هذه طبعا أمثلة مختزلة ومبسّطة، فالحلقات الارتجاعية تكون عادةً أكثر تعقيدا وتداخلا في الواقع، في الطبيعة من حولنا وفي المجتمعات وفي النظم التكنولوجية كذلك. وما يستحق الانتباه هنا أن الحلقات التعزيزية قد تكون جيدة أو سيئة، من وجهة نظر البشر أو الكائنات الواعية في النظام، لأن بعض الحلقات التعزيزية تعني مراكمة الخسائر (الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية أو الصحية، إلخ) بينما تعني أخرى زيادة المكاسب. أما الحلقات الموازنة فوجودها في أي نظام قد يكون إما مصدر استقرار أو انزعاج للقائمين على النظام، لأنها من ناحية القيمة قد تكون أيضا ضامنة لتوازن محبّذ أو لتوازن غير محبّذ. وفي الغالب يحذّر أهل التفكير النظمي من الحلقات التعزيزية، لأنها تحتاج لمتابعة ألصق وإلا ضاعفت من عبء نتائجها بما يخرج عن السيطرة.

فهم الحلقات الارتجاعية، ونمذجتها، من أهم أدوات الفحص والتشخيص للنظم ومشاكلها، في التفكير النظمي. وهي كذلك تتفاوت في أهميتها ومستويات تعقيدها وتداخلها. لكن عموما فإن الحلقات التعزيزية تحتاج لعناية ومتابعة أكبر إذ أنها قادرة على إحداث فروقات أو اختراقات كبيرة في أي نظام، إما سلبا أو إيجابا؛ ولا يعني ذلك تجاهل الحلقات الموازِنة بطبيعة الحال.

أما المعلومات، فهي للنظم كما الدماء للجسم–تربط أجهزته ووظائفه وتجدد حيويته. ومثل الدماء كذلك فالمعلومات الجيدة للنظم هي المعلومات الوافية، أي التي تستوفي شرطي الصحة والكفاية، أي المعلومات الصحيحة نوعا وكذلك الكافية مقدارا للحد الأدنى لتكوين موقف في موضوعها. ذلك لأن العمليات والقرارات الناضجة تحتاج لمعلومات وافية، والديمقراطيات المُخبَرة informed democracies تحتاج لمعلومات وافية. تقول في ذلك دونيلا ميدوز، إحدى أهم من كتبوا حول التفكير النظمي:

«رأيتم كيف أنه يمكن للمعلومات [الوافية] أن تجعل النظم متماسكة، وكيف يمكن للمعلومات المتأخرة، أو الجائرة/المتحيّزة، أو المشتتة أو الناقصة أن تؤدي لاختلال الحلقات الارتجاعية. لا يستطيع صانعو القرار أن يستجيبوا [للمشاكل] وفق معلومات لا يملكونها، ولا يستطيعون أن يستجيبوا بصورة صحيحة بناء على معلومات غير صحيحة، ولا يستطيعون الاستجابة في وقتٍ ملائم وفق معلومات متأخرة. ربما أخمّن أن معظم الاختلالات التي تحصل للنظم [المُدارة بشريا] تحصل بسبب معلومات جائرة أو متأخرة أو ناقصة.... يمكن سَوق أي نظام ناحية الجنون عن طريق تشويش وتكدير مجاري معلوماته؛ ويمكن جعل النظام يعمل أفضل، وبسهولة مفاجئة، إذا غذّيناه بمعلومات أكثر صحة واكتمالا وملائمة زمنيا.»[13]

ومن نافلة القول ان المعلومات الوافية مهمة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، إلخ، وقد تحدث عن أهمّيتها أناس كثيرون، خاصة في العصر الراهن.[14] ونحن هنا نتحدث بالتخصيص عن نظم النماء أو النظم التكنوجتماعية. والمعلومات، مجملا، في هذا المقام، لديها بضع تعريفات، منها

13 Meadows. 2009. *Thinking in Systems,* p. 173.

14 في العام 1968 م أهدى الأستاذ محمود محمد طه (1909-1985) إحدى كتبه إلى الشعب السوداني، قائلا، «إلى الشعب السوداني: الذي لا تنقصه الأصالة، وإنما تنقصه المعلومات الوافية.. وقد تضافرت شتى العوامل لتحجبه عنها.»

«الحقائق عن أي موضوع أو الأفكار والحقائق عن الناس والأماكن أو أي معرفة تكتسب من خلال الاتصال أو البحث أو التعليم أو الملاحظة»،[15] كما تُعرَف أيضا بأنها مجموعة من البيانات المعالجة، أي الحقائق والأرقام والتوثيقات التي عولجت لتعطي معنى ومغزى في سياق تناولها، وكذلك تُعرَف البيانات، على المستوى الفلسفي والإدراكي العام، بأنها إشارات مفهومة للمتلقّي تحوي خلاصات عن البيئة المحيطة بحيث تفيد خيارات المتلقي وحركته في تلك البيئة–وهذا التعريف الفلسفي/الإدراكي ينطبق على الكائنات الواعية عموما، لا البشر فحسب، كما تنطبق على الكينونات التي ربما لا تكون «واعية» بالضرورة لكن لديها تفاعلات مع بيئتها المحيطة تحصل وفق إشارات واستجابات. مجمل هذه التعريفات تقود في النهاية لنفس المراد: المعلومات مقوّم أساسي في عمليات القرار القابلة للتفسير.

أمكنة الروافع

في حالات الظواهر المعقدة جدا، والتي تدخل فيها عوامل وقنوات متعددة، ربما ليس المطلوب هو حلّ العقدة كلها، ما دامت عقدة ديناميكية ومتحركة؛ إنما المطلوب التدخل في مواضع معيّنة يحيث يمكن للعقدة أن تتحرك وتحل نفسها (تقريبا) أو تتطوّر مع السيرورة والزمن. هذه المواضع تسمى في التفكير النظمي أمكنة الروافع leverage points. إذا اتجهنا ناحية التدخل في النظام عبر مكان رافعة، أو مكانين أو ثلاثة (باتجاهات ومقادير محسوبة) فمن الممكن تغيير ديناميكيات النظام بصورة ملحوظة، عبر المدى الزمني (المتوسط والطويل، وربما القصير أحيانا)، بحيث تبدأ مخرجات النظام تتغيّر (نحو الأفضل والمرغوب، كما نأمل).[16] وبذلك تصبح نظرتنا للمشكلة تتمثل في فهم النظام جيدا بحيث نستطيع تحديد مواضع الروافع (نقاط التأثير)، وتقدير شكل التدخل الفعّال والحكيم فيها، بدل أن نغرق في محاولات تغيير عوامل كثيرة ومعقّدة في النظام كله فننتهى بتشتيت مجهوداتنا مع آثار أقل.

---

15 أحمد علي، 2012، «مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة»، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 28، العدد 1، صفحة 478

16 Donella H. Meadows. 2010. “Leverage Points: Places to Intervene in a System.” *The Solutions Journal*, 1(1).

تبدأ خطوات في هذا الاتجاه بمحاولة فهم النظم فهما محيطا، قدر الإمكان، لاستيعاب الصورة الكبيرة، ومداخلها ومخارجها، ورسم خارطة تجريدية له (نمذجة) ثم يصحب ذلك النظر في أمكنة روافع مرشّحة، ويصحب ذلك تخيّل السيناريوهات الممكنة حسب صورة التدخلات الممكنة في تلك النقاط، وتحليل السيناريوهات لاستيعاب التعقيدات والتداخلات أكثر، والتكهنات والسياسات المسنودة على الأدلة والمُخبرة بالمعرفة. ثم يصحب ذلك اختيار المشاريع التطبيقية وترويج القرارات المرشحة، في باقات ملائمة ومتناسقة (حتى لا تكون متعارضة بحيث يعرقل بعضها ما تبنيه الأخرى وبالعكس)، ثم تصحب ذلك مجهودات الإجازة والعمل والمراقبة والتقييم، إلخ. وهي خطوات متداخلة كذلك، والفاعلون فيها متعددون، وليست خطّية أو غير قابلة للرجوع والمراجعة؛ كما هي خطوات تحتاج مساهمات شتى من خبرات متعددة.

وفي كل تلك العملية نتّبع بعض الموجّهات العامة، وبعضها معروف ومستعمل في مجالات أخرى—على سبيل المثال، نجد في المجالات الهندسية والبرمجية موضوع التمييز بين تحقيق الأمثلية optimization للنظام كاملا أو تحقيقها لجزء منه sub-optimization-، وأن الظن البديهي الأولي الذي يرى بأن تحقيق الأمثلية في كل جزء يؤدي في المحصلة لأمثلية النظام كاملا، هو ظن غير صحيح في معظم الأحوال، بل ويؤدي لهدر الكثير من الموارد في سبيل تحقيق الصيغة الأمثل عبثا؛ إنما يمكن تحقيق الامثلية في غالب عن طريق أمثلية جزئية في المناطق التي تشكّل اختناقات bottle-necks لمسارات النظام ككل. عندما لا نستعين بموجّهات وخلاصات مجرّبة كهذه، ونتوافق عليها في عملنا، كثيرا ما تأتي نتائج مجهوداتنا، رغم الجدّ والصدق والاستثمار، أقل من التوقعات والآمال.

لننظر لمثال مختصر. في الستينات من القرن العشرين، كانت مدينة نيويورك تمر بأزمة كبيرة في حالات الحرائق الخارجة عن السيطرة وعن طاقة استيعاب إدارة الإطفاء للمدينة. في ذلك العقد تضاعفت تقريبا معدلات إنذارات الحرائق بينما كانت ميزانية إدارة الإطفاء لا تستطيع أن تواكب ذلك التصاعد (لكن كانت ميزانيتها تزيد بحوالي 20% سنويا، غالبا لتغطية زيادة رواتب وعدد عاملي الإطفاء الذين بلغوا حوالي

14 ألف عامل كما لتغطية بعض نتائج التضخم الاقتصادي الطبيعي). بلغ معدل إنذارات الحرائق 8000 في السنة، أو تقريبا بمعدّل إنذار في كل ساعة من ساعات اليوم وكل يوم في السنة، وهو ضغط عالي على كل محطات الإطفاء في المدينة. أرادت بلدية المدينة أن تعرف كيف تحل المشكلة حلّا مستداما، فاستشارت مؤسسة بحثية/ تفكيرية think tank، من المؤسسات المعروفة، وكان التوقّع العام أن تقوم تلك المؤسسة بتقديم توصيات حول بناء محطات جديدة في أماكن جديدة مع بعض سبل ترشيد الصرف وما إلى ذلك. بعد بحث شامل ونمذجة لشبكة محطات الإطفاء بالمدينة، ورصد للحالات والمواقع التي تأتي منها الإنذارات، ورصد لمعدلات زمن الاستجابة لتلك الإنذارات - أي منذ ظهور الإنذار حتى وصول أحد فرق الإطفاء للمكان - وتحليل لبعض الظواهر التي بدت في النظام، لم توصِ المؤسسة البحثية بإنشاء المزيد من المحطات بل بإغلاق بعضها (6 محطات)، ومن ثم ترحيل بعض المحطات (7 محطات) في المدينة بطريقة مختلفة تعتمد على المعلومات حول المناطق وطرق الوصول الأسهل لفرق الإطفاء حسب خارطة المدينة. ذلك لأن البحث أتى بخلاصة لم تكن متوقعة مسبقا، وهي أن المشكلة الأكبر تكمن في طريقة توزيع محطات الإطفاء في المدينة بما يؤثر على زمن الاستجابة للإنذارات، خاصة وأن معدّل الإنذارات في مناطق المدينة ليس موزّعا بالتساوي على خارطتها. لم يكن ذلك الاقتراح متوقّعا، ولم يكن بديهيا قبل دراسة نظام الإطفاء في المدينة بتلك الصورة والنمذجة المستفيضة، لكنه في الخلاصة وفّر على إدارة الإطفاء 5 مليون دولار سنويا (من أصل 375 مليون دولار هي ميزانية التشغيل لسنة المشروع)، بينما كلّف المشروع البحثي البلدية عُشر ذلك المبلغ فقط ومرة واحدة.[17] هذه القصة نموذج واحد لكيفية عمل التفكير النظمي في فهم المشاكل، في النظم التكنوجتماعية، وفي اقتراح الحلول عبر أمكنة الروافع.

وأمكنة الروافع في أي نظام ليست بالضرورة مناطق مادية، أو تتطلب تدخلات مادية. قد تكون مادية وقد لا تكون. تقول دونيلا ميدوز إن هنالك على الأقل عدة أنواع من أمكنة الروافع: بعضها يتعلق بالأرقام (كالمعايير والضرائب والإعانات المادية) أو

17 Linda V. Green and Peter J. Kolesar. 2004. 'Improving Emergency Responsiveness with Management Science', *Management Science,* 50(8).

بتدفق المواد ومخازينها، وبعضها يتعلّق بإدارة الحلقات الارتجاعية عن طريق تنظيمها أو قيادتها، وبعضها يتعلق بضخ المعلومات وتنظيم توفرها في النظام، وبعضها يتعلق بالقواعد والقوانين التي تحكم النظام (مثل المحفزات والموانع والعقوبات)، وبعضها يتعلّق بالصورة النظرية الكبيرة وثقافة بيئة العمل أو النموذج الإرشادي (البارادايم) للنظام.[18] والتدخل في كل مستوى من تلك المستويات في النظام يمكن أن يكون مكان رافعة إذا كانت النظرة الفاحصة للنظام تفيد بذلك. وفق ذلك، فاختيار مكان الرافعة، أو أمكنة الروافع، في أي نظام، هو ثمرة فحص ونمذجة جيدة للنظام المعني، ثم هو أيضا يتطلب استعمال للمعرفة والتقدير والاستبصار، والعصف الذهني، بأفضل ما هو متاح من قدرات ومن فهم للمطامح والأهداف العامة للنظام.

عناصر ووكلاء نظُم النماء، والبارادايم التنموي

بناء على ما ذكرناه آنفا، نقول إن نظم النماء هي تلك النظم التكنوجتماعية التي تشكّل معالم ومسارات التنمية في المجتمعات المعاصرة. وأطروحة هذا الفصل - مع تمهيد الفصلين السابقين - هي النظر لعملية التنمية المستدامة باعتبارها عملية بناء وإدارة لنظم النماء.

ولاستكمال الأطروحة، والعمل وفقها، نقول إن هنالك حاجة لثلاثة مسائل: تعريف عناصر نظم النماء، وتعريف وكلائها، والإفصاح عن «البارادايم» (أو النموذج الإرشادي) التنموي. جميع هذه المسائل تستدعي مجهودا جماعيا وتمحيصا جماعيا، يؤمّهما من يقبلون الأطروحة أو على استعداد لتجربتها وإعطائها فرصة.

عناصر النظام التكنوجتماعي، التنموي، سوف تتألف غالبا من المؤسسات، وقنوات الاتصال، ومخازن/ودائع المعلومات، وتعيين المحفزات والمثبطات، ومن ثم نمذجة تلك العناصر في خارطة أو خرائط system mapping، لاستنطاق علاقاتها فيما بينها، وروابطها، وأماكن الازدحام والارتخاء، والترهّل والتكرار، في النظام، والاختناقات. أما وكلاء النظام التنموي فهو اسم آخر لدرابنة المنافذ - الذين تحدثنا

18 Meadows. 2010. «Leverage Points»

عنهم في الفصل الأول - في ذلك النظام؛ وهم في الغالب يقفون عند منافذ في النظام هي نفسها أمكنة روافع مرشّحة. وعبر تعريف عناصر النظام، ووكلائه، ونمذجة ذلك النظام في خرائط، يصبح بالإمكان النظر وترشيح مكان رافعة، أو مكانين، أو أمكنة معدودة؛ وعبر معرفة الباراديم التنموي الذي نختاره لمجتمعنا يكمننا أن نقرر نوع التدخل المطلوب في أمكنة الروافع كيما تسوق نظام النماء ناحية ما نبغيه ونستهدفه.

وقد تبدو الخطوات المطلوبة أعلاه معقدة ومتداخلة، لكنها ليست جديدة أو غير مجرّبة، ومع الممارسة تصبح أقل تعقيدا وأقل طلاسما. حول العالم الآن، وخاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، صار ويصير التفكير النظمي عُملة متداولة في دوائر صنع القرار، في مستويات الدولة ومرافقها والقطاعات والمؤسسات، وكذلك الأسواق، والمعاهد ومراكز البحوث وبيوت الحكمة والخبرة. وحسب ما نرى، فإن التفكير النظمي، كونه ليس مقاربة جديدة كليا في التاريخ البشري وليس كذلك قديما ومستهلكا، بل متجدد وحيوي، سيزداد الاهتمام به مستقبلا، وسيكون الاستثمار فيه استثمارا ناضجا ومثمرا، ليس في ما يخص مجتمعاتنا النامية فحسب وإنما في ما يتعلق بشؤون المجتمع البشري الكوكبي عموما، لأن هذا الأخير مليء بالمشاكل أيضا والتي يتأثر بها سلبا أغلبية سكان العالم ويستفيد منها الأقلية فحسب. وهذا موضوع كبير، تعرضنا لأجزاء منه في كتابات سابقة وسنتعرض لأجزاء أخرى في بقية الكتاب؛ فقط يمكن القول باختصار: حين تكون الخطط بعيدة المدى مبنية على رؤى قصيرة المدى، نحصل على مشاكل النظم العالمية المعاصرة.

أما الإفصاح عن النموذج الإرشادي (الباراديم) التنموي فخطوة مهمة في فهم نمذجة نظام النماء وتحديد رافعاته ووكلائه. وهذا الباراديم يتعلق بالأهداف والمبادئ التي تحكم السياسات الاقتصادية والإدارية والإعلامية والتعليمية، والتكنولوجية والصناعية والتجارية، إلخ، في نظام النماء. الأهداف تحدد الوجهة العامة، والمبادئ تحدد الأولويات. وبالتأكيد فمثل ذلك الباراديم لا بد له أن يتناول فلسفة التنمية، اي لا بد له أن يناقش الوضع في البلاد، وخصوصياته، والفهم العام للسياق وللطموحات، ومن ثم للأدوات والقدرات المطلوبة لتحقيق الطموحات. من أجل تلاقح الآراء وبناء تصوّر نظري واستبصار قوي، وتداول الدراسات المعنية، وبناء رؤية موطّنة (ليست في

رأس أشخاص معدودين فحسب إنما تتبناها جماعة كاملة من روّاد التفكير والإدارة في البلاد)، لا يكون الزمن المصروف في النقاش وبناء التفاهم خسارة، بل هو نفسه يوفّر الكثير من الزمن على المدى المتوسط والطويل.

مقترح: موجّهات لنظم النماء

بعد الأطروحة أعلاه، وتمهيدها في الفصلين السابقين وفي المقدمة، نقدّم أدناه مقترحا يستند على ما ذُكِر. وهو يبقى مقترحا واحدا منبثقا من الأطروحة، فقبول الأطروحة نفسها لا يشترط قبول المقترح، ولكنه مساهمة مهتدية بها ويعمل من داخل أدواتها النظرية والمفاهيمية. المقترح يقدّم بضعة موجّهات لنظم النماء، أو حوكمة التنمية وفق أطروحة نظم النماء؛ وهي تقوم مقام باراديم تنموي يوفّر بوصلة عامة لعملية بناء نظم النماء في المجتمعات النامية.

الموجّه الأول: التنمية كمحرّك حوكمي، والعدالة كمحرّك تنموي

ينبغي أن تكون التنمية هي المحرك العام للحوكمة ككل في الدولة النامية، بمعنى أن التنمية ليست تخصص مؤسسات معيّنة من مؤسسات القطاع العام والمجتمع المدني، بل هي المحرك العام وهي «الثيمة» العامة للقطاع العام. وبنفس القدر، تكون العدالة هي المحرك التنموي، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

هنالك تجارب مفيدة، من بلدان متباينة بنظم حكم واقتصاد متباينة، تفيد كأمثلة لهذا الموجّه. ماليزيا، على سبيل المثال، كان تحقيق العدالة الاقتصادية/اجتماعية لمجموعة البوميبوترا/ملايو - وهي المجموعة الاثنية الغالبة إحصائيا لكن كانت الأفقر اقتصاديا - هو محرك ما سمّي بالسياسة الاقتصادية الجديدة التي امتدت من 1970 إلى 1990؛ ولم يكن تحقيق العدالة لهذه المجموعة عن طريق التركيز عليها هي وحدها إنما عن طريق مراجعة وتغيير مجمل العقبات والهياكل الاقتصادية والسياسية التي امتدّت من واقع غياب المساواة الاثنية في ماليزيا، وزيادة فرص العمل المنتج في قطاعات اقتصادية استراتيجية (زراعية وصناعية) بحيث تصبح

لدى الأغلبية السكانية فرص كسب وقوة شرائية أعلى، السياسة التي لم تؤد لرفع البوميبوترا/ملايو من أوضاع الفقر فحسب وإنما رفعت البلاد كلها في مراقي التنمية الاقتصادية والبشرية (في الصناعة والزراعة والتعليم والصحة والبنية التحتية، إلخ)، بنتائج واضحة للعيان، إذ أن ماليزيا السبعينات وماليزيا نهاية الألفية الثانية مستويان مختلفان جدا من مستويات التنمية.[19]

رواندا كذلك، كان نزع فتيل الحرب الأهلية فيها محرّكا لقصة بناء الدولة الرواندية من أنقاض حرب طاحنة واحتقانات متراكمة، اي كان السلام وإزالة مسببات التشاحن محرّكا تنمويا، وبناء الدولة من الأنقاض محركا حوكميا. كما كانت رواندا وما زالت تعتمد قيمة معنوية - العصامية - محركا تنمويا لها.[20] وفي مساعي العدالة ذهبت رواندا لتصبح في فترة وجيزة إحدى أكبر معاقل الحركة التعاونية في افريقيا والجنوب الاقتصادي،[21] إذ تزايد النشاط الاقتصادي التعاوني وارتفع عدد أعضاء التعاونيات وسط المواطنين لدرجات جذبت الانتباه العالمي.[22] كذلك كانت العدالة للشعب كافة هي المحرك الاقتصادسياسي لسنوات تحقيق «مكاسب الثورة» الثلاثة في كوبا: كفالة التعليم للجميع في مستويات وجودة عالية مقارنة ببقية أمريكا اللاتينية، وكفالة الرعاية الصحية للجميع مع التقدّم الملحوظ في العلوم الطبية على المستوى

19 R. Rasiah and I. Shari. 2001. 'Market, government and Malaysia's new economic policy', *Cambridge Journal of Economics,* 25.

20 «أقاشيرو» agaciro كلمة ومفهوم بلغة أهل رواندا «كِنيارواندا» تعني عموما الكرامة والعصامية، وقد استعملتها السلطات الرواندية استعمالا ثقافيا موفّقا في عملية إعادة الإعمار ما بعد الحرب الأهلية والإبادة مثلا، قامت رواندا بابتداع مهم في سنة الصناديق السيادية، وهي أنها ابتدرت «صندوق أقاشيرو للتنمية»، الذي يتميز بأنه كصندوق سيادي عماده ليس فائض رواندا من الموارد الطبيعية أو الصادرات، وإنما من المساهمات الشعبية الكبيرة، من المواطنين الروانديين، خارج البلاد وداخلها من المستطيعين، وكذلك من «أصدقاء رواندا»، من الكيانات والأشخاص المستبشرين بنمو الاقتصاد الرواندي وبالتالي استثمروا فيه بشراء السندات وكذلك ببعض التبرعات. تجربة هذا الصندوق صارت مثار اهتمام في دوائر التنمية الدولية.

21 الجنوب الاقتصادي the economic south تعبيرٌ يشير بصورة عامة إلى المجتمعات النامية (أو البلدان النامية)، أو البلدان ذات الدخل الأدنى والمتوسط الأدنى، أو «العالم الثالث» (وهذا الأخير صار قليل الاستعمال في الساحة الدولية والبحثية مجملا). أتت التسمية، في العقود الماضية، من كون معظم هذه البلدان، وليس كلها، موقعها الجغرافي في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

22 محمد الفاتح العتيبي وقصي همرور. 2020. «التعاونيات: استعراض واستبانة آفاق»، فصل في كتاب **مدخل تمهيدي للنقابات والتعاونيات في القطاعات الرسمية وغير الرسمية في السودان.**

العالمي، ومستوى ارتفاع الأمن وتدنّي الجريمة كثيرا مقارنة بمستوى البلاد مع جيرانها؛ علاوة على الحفاظ على مستوى عالي من الاستدامة البيئية.[23] أما في الصين فقد أخرج مشروع العدالة الاقتصادية أكبر عدد من الناس في الكوكب من مستوى المجاعة - أكثر من 200 مليون شخص بين 1970 و1990 - كما حقق نهضة صناعية تعتبر الأكبر عالميا في العقود الأخيرة.[24] كل هذه النماذج أمثلة تشير لجدوى الموجّه المقترح: أن تكون التنمية محرك الحوكمة وتكون العدالة محرك التنمية. ذلك رغم تباينات هذه النماذج ورغم بعض مشاكلها، إذ ليس هنالك بلد في العالم بدون مشاكل في السياسات والتطبيق التاريخي، لكن هذه مناطق قوة في تجارب هذه البلدان.

ومن ضمن مقتضيات العدالة والتنمية التخلص من الفساد، كمحرّك حوكمي أيضا، خاصة الفساد الذي ينخر في هيكل الدولة، وهذا أيضا من الدروس التاريخية المبذولة. فالفساد ليس فيه هدرٌ واضح لموارد الدولة فحسب، وليس يناقض ويعوّق معايير العدالة في توزيع العوائد والفرص بين المواطنين فحسب، إنما هو فوق ذلك مؤشر كبير ومباشر على أن هيكل الدولة ليس على ما يرام وأنه يعاني من مشكلة كبيرة تؤثر سلبا في مجمل وظائفه ومجمل فرص استدامته.

الموجّه الثاني: مهمة الحوكمة انتخاب الأنساق والأنماط

مهمة الحوكمة الأساسية - في نطاق الدولة وفي تنظيمات أخرى - إنما هي انتخاب الأنساق والأنماط، وليس بالضرورة تحقيق الإنجازات. ما يعنيه ذلك أن نجاح عملية الحوكمة عموما يقاس بانتخابها للأنماط وليس بالضرورة بعدد إنجازاتها المعيّنة، فإنجازات الأنماط تأخذ مفعولها في الدورات الزمنية عبر حلقات ارتجاعية، كما ذكرنا آنفا، فلا يمكن أن تتمثّل بين يوم وليلة. المعنى بالأنساق والأنماط هي الوجهات العامة للحوكمة: الأولويات والمبادئ العامة لها والأدوات والقدرات المودعة فيها. وانتخاب الأنساق والأنماط يعني إما ابتدار أو تقوية بعضها (بوضع الأسس والسياسات والمعايير

23 Cabello *et al.* 2012. 'An approach to sustainable development: the case of Cuba.' *Environment, Development and Sustainability,* 14.

24 F. M. Lappé *et al.* 1998. *World Hunger: 12 Myths*, (2nd ed).

والمحفزات، والمراقبة والتقييم والتنوير المعلوماتي، ثم العقوبات المتنوعة كسقوف، إلخ)، من ناحية، أو إنهاء وتحجيم بعضها من الناحية الأخرى (بنفس الأدوات المؤسسية)، مع بعض التدخلات المباشرة في الحالات الطارئة أوالمتكلّسة. أهمية هذا الأمر أن الإنجازات المادية المعيّنة - مثل المشاريع المحددة والقرارات المحددة - مهما كانت فهي موضعية ومقطعية (أي مختصة بتمثّلات زمانية ومكانية محدودة الأثر) لكن الأنساق والأنماط تفعل مفعولها في النطاق كاملا (سواء كان نطاقا وطنيا أو إقليميا أو أصغر). بقية العمل في التفاصيل، والإنجازات الفعلية، تقوم به الشعوب، بجماعاتها وقدراتها النامية والمنظمة، أكثر من الحكومات والزعامات—أي أن مؤسسات الدولة وقياداتها، وقيادات المجتمعات، يضعون خارطة الطريق ويوفّرون أدوات بنائه، ثم الشعوب تبنيه وتسير فيه. لا بديل يقارن وعي الشعوب (ولو نسبيّا) بقدراتها وتفعيلها لتلك القدرات (مع تطويرها وتعهّدها وحمايتها باستمرار).

الموجه الثالث: استعمال ملفات الحوكمة

عطفا على الموجّه الثاني، نجد أن استعمال ملفات الحوكمة، المذكورة في الفصل الأول، أداة مفيدة جدا في ترتيب أولويات أي جهة مسؤولة في أي حقبة إدارية معيّنة، سواء لانتخاب أنساق معيّنة أو لمعالجة قضايا طارئة. تصنيف الملفّات الذي وضعناه في الفصل الأول - ملفات عجلة القيادة، وملفات علبة التروس، وملفات الإسعاف - مهم لسببين: لأنه يضع الأولويات واضحة أمام الناس (مديرين ومُدارين) كما ينسّق عملية توفير الموارد حسب الأولويات والقدرات؛ ولأنه يعطي عامل الزمن حقه، كما ذكرنا آنفا، إذ من النادر جدا أن تكون هنالك تغييرات نوعية ومستدامة في أوضاع المجتمعات بدون أن يقتضي ذلك زمنا مقدّرا منذ وقت العزم والعمل وحتى وقت حصاد النتائج؛ وبدون الانتباه لعامل الدورات الزمنية يكون تقييم السياسات الكبيرة ناقصا كما يكون انطباع الجماهير عنها ناقصا كذلك (سواء كان إيجابيا أو سلبيا).

على سبيل المثال، يمكن القول إن مشاريع البنية التحتية والخدمات نموذج جيد لملفات علبة التروس، إذ أنها تكون وفق خطط وإنفاق عام حاليا بينما لها توقعات مستقبلية إيجابية ستظهر عبر تحرّك تروس النظام التكنوجتماعي - في الاقتصاد

والتكنولوجيا واللوجستيات والخريطة الديمغرافية - من جراء مشاريع البنية التحتية تلك وليس بالضرورة نتيجة للمشاريع نفسها. وعادة تُعتبر المشاريع الضخمة من هذا الطراز مشاريع «سُفُن قيادة» أو سُفُن أميرال flagship projects، تستفتح مشاريع واحتمالات تنموية كثيرة، أخرى، تبعا لها؛ وقس على ذلك.[25] يمكن أن نقول إن استعمال تصنيف ملفات الحوكمة، وطريق التعامل مع كل تصنيف، يقارب عوامل التفكير النظمي بصورة نموذجية: الدورة الزمنية والحلقات الارتجاعية.

الموجّه الرابع: تفعيل الروافع وإبراز الوكلاء

العمل الاستراتيجي في حوكمة التنمية يتجسّد في شغلين (تخطيطا وتطبيقا): ترشيح أمكنة الروافع في نظم النماء ثم تفعيلها، وإبراز وكلاء التنمية (أي تعريفهم وتقويتهم وتشبيكهم) وهم درابنة منافذ نظم النماء. بالنسبة لترشيح الروافع فقد تحدثنا عنه آنفا في هذا الفصل، وبالنسبة لدرابنة المنافذ فقد تناولناهم في الفصل الأول. والدمج بين الاثنين يظهر في جملة واحدة: درابنة المنافذ يمكنهم تحريك نظام النماء بصورة ذكية عن طريق التدخل المدروس في أمكنة الروافع.

الموجّه الخامس: الاستقلال التكنولوجي

في سيرورة جميع البلدان النامية، خاصة تلك التي حققت انتصارات ملحوظة وملموسة

25 على سبيل المثال، تتحدث جهات كثيرة، متعلقة بمجال التنمية، هذه الأيام عن أن مشاريع البنية التحتية الكبيرة - كالطرق والجسور، وخطوط السكة حديد، وإمدادات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وشبكات الاتصالات، والمرافق العامة للخدمات كالموانئ والمجمعات الصناعية، والشركات العامة الكبيرة في قطاعات استراتيجية، إلخ - هي «مشاريع سفن الأميرال» المطلوبة لإفريقيا؛ نظرا لأن معظم بقية مناطق العالم قد بلغت مبالغ بعيدة في البنية التحتية بحيث لم تعد هنالك مشاريع كبيرة فيها تنتظر التنفيذ أو يمكنها أن تؤثر في الاقتصاد المحلي كثيرا (لكن ما زالت تستعمل عمليات الصيانة الدورية للبنية التحتية، وتجديد بعض المرافق الضخمة، للتحفيز الموسمي للاقتصاد)؛ أما افريقيا فما زالت تنتظر ذلك، الأمر الذي يمكن أن يؤخذ كفرصة ومدخل من مداخل التنمية في افريقيا، إذ أن مشاريع البنية التحتية الكبيرة لها آثار متوسطة وبعيدة الأمد مهمة في إنعاش الاقتصاد عبر حركة الناس والبضائع وعبر التوظيف والتوطين التكنولوجي وضخ قوة شرائية في المجتمعات، وحل مشاكل لوجستية لديها فرصة حل تنموية واجتماعية وثقافية متعددة، وما إلى ذلك. وهذا الأمر شبيه بما قامت به جمهورية الصين (تايوان)، في السبعينات من القرن العشرين، إذ دشّنت عشرة مشاريع بنية تحتية كبيرة كان لها قدحا معلّى في إحداث نقلة كبيرة في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للبلاد، بعوائد ومنافع أكبر من الاستثمار الذي وُضِع فيها ابتداءً.

في مشوار التنمية في حقبة ما بعد الاستعمار، نجد أن هنالك رابطا واضحا بين تقدّمها في منجزات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، من ناحية، ومنجزاتها في المجال التكنولوجي (أو التنمية التكنولوجية/الصناعية).[26] الرابط بين المسارين واضح منطقيا وإحصائيا وواقعيا. ولذلك فإن السعي نحو الاستقلال التكنولوجي ينبغي أن يكون بندا أساسيا من بنود أي خطة تنموية وطنية أو إقليمية. رسم خطط التنمية، واستراتيجياتها، ومشاريعها، بحيث يكون الاستقلال التكنولوجي دائما نصب العين، وبعدة وسائل وطرق، أحد أهم موّجهات حوكمة التنمية لنظم النماء، أهمية مؤكدة، بحيث أنه:

«لا يمكن تحقيق مستويات محترمة من التنمية البشرية والتنمية المستدامة عند أي مجتمع إلا باصطحاب موازنة ضرورية في العلاقة مع التكنولوجيا....هذه الموازنة تكون عموما بين معدل إنتاج التكنولوجيا ومعدل استهلاك نواتجها. تتجسد هذه الموازنة، مثلا، في علاقة النواتج المحلية، والصادرات، مع الواردات، كما تتجسد في مستوى مطلوب من استقلال القرار التكنولوجي بحيث تكون هناك مرجعية ذاتية ومحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة باستيعاب واستعمال وانتشار التكنولوجيا في المجتمع المعني....هذا ما سمّيناه بالاستقلال التكنولوجي، وهو باختصار وصف المرحلة التي تبلغ فيها الجماعة القدرة على تقرير المصير في الشؤون التكنولوجية.»[27]

الموجّه السادس: تبسيط التعقيد في النظم

من الواضح أن نظم النماء معقدة، فبما أن حوكمة التنمية تمزج بين تعقيد هيكل الدولة وتعقيد قضايا التنمية فهي بطبيعة الحال تعمل في مضمار عالي التعقيد. لا يصح اختزال التعقيد، لكن رغم ذلك، أو ربما لأجل ذلك، فإن أي فرصة لتبسيط التعقيد في النظام النمائي، أي تقليل التعقيد غير المبرر، ينبغي استغلالها. من الناحية الاقتصادية واللوجستية فإن اي تعقيد غير ضروري - مثل التكرار والتداخلات غير المنطقية، وتراكم الخطوات والإجراءات التي يمكن اختزالها، وتداخل السلطات القرارية في نفس البنود - يكون عبئا على الموارد: الاقتصادية والبشرية والزمن،

26 Nasir *et al*. 2011. «Technology achievement index 2009: ranking and comparative study of nations.» *Scientometrics,* Vol. 87(1).

27 قصي همرور. 2020. «**السلطة الخامسة.**»

والبلدان النامية بحاجة لتوفير أي موارد ممكنة وتوجيهها في اتجاهات أكثر فعالية.

على سبيل المثال، تخفيف البيروقراطية في هيكل الدولة، بسبل شتّى، قدر الإمكان والمعقول، خطوة عملية ومفيدة في الغالب. عندما يكون عدد أجهزة الدولة (من وزارات ومديريات ومجالس ومراكز وشركات دولة، إلخ) أكثر مما ينبغي، في بلد تعوزها الموارد الوافية، ومتشعبة أكثر مما يفيد وظائفها، يُعتبر ذلك تشتيتا للموارد وترهّلا في الهياكل وتعقيدا غير مجدي لعمليات القرار والتنفيذ والمحاسبية. هذا من الناحية التنموية والاقتصادية واللوجستية، وهي النواحي ذات الأولوية في نظم النماء.[28] بعض الجهات قد تحاجج بأن البيروقراطية مثلا تشكّل موانعا لسوء استغلال السلطة وتفشي الفساد في الهياكل العامة، وهذا الحجاج قد يبدو مغريا، ريثما نتذكر أن الكثير من البلدان التي يتفشى فيها الفساد لا تتصف بقلة البيروقراطية، إن لم تتّصف بكثرتها، وأن بعض البلدان الموصوفة بانخفاض معدلات الفساد أقل بيروقراطية. فمكافحة الفساد ربما ليست البيروقراطية إحدى أدواتها الناجعة، لكن الشيء الذي يمكن تأكيده أن معايير تقييم الأداء الوظيفي ومستويات الثقة (بين الجماهير والمؤسسات) والرصد والتقييم للمؤسسات والمشاريع وفق أهداف ومقاصد، هذه معايير مرتبطة أكثر بمكافحة الفساد.

الموجّه السابع: معالجة هجرة العقول

من الصعب جدا على المجتمعات النامية، في هذا العصر، أن تتخيّل تحقيق نقلات نوعية في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والازدهار البشري، بدون معالجة مشكلة هجرة العقول.

«هجرة العقول (أو هجرة الأدمغة، ويشار لها عادة بتعبير brain drain في الانكليزية،[29]

28 هنالك أحيانا نواحي سياسية وسلطوية قد تقف ضد تبسيط التعقيد. على سبيل المثال، حين تحاول السلطة إرضاء أطراف وجهات متعددة بتوفير مناصب عليا في الدولة لمحسوبيها، فذلك يؤدي إلى الإكثار من عدد الوزارات والمديريات وشركات الدولة، إلخ. وقد يحاجج البعض من ناحية سياسية على ضرورة هذا الأمر لمصلحة الاستقرار السياسي، وقد يكون لهذا الزعم بعض المنطق القابل للتداول؛ لكن التمدد فيه سيبقى على حساب فعالية الدولة في استعمال الموارد المتاحة لإنجاز المهام التنموية المهمة.

29 أحيانا تُترجم إلى «نزيف العقول»، وهي ترجمة تبدو لنا أكثر حرفية من اللزوم، لأن النزيف ربما يشير إلى الهدر

وهو تعبير يناسب بعض الحالات ولا يناسب أخرى من نفس الظاهرة) تعني هجرة الأشخاص ذوي المؤهلات المهنية والفكرية و/أو المَلَكات الإبداعية والابتكارية/الريادية المتميزة نسبيا في مجتمعاتهم الأصلية، بحيث أنهم بمثابة ثروة وطنية لمجالات العمران والابتكار (اقتصاديا ومعرفيّا وثقافيا) إن بقوا في بلدانهم وأتيح لهم أن يساهموا في تنميتها عملا واستثمارا. يهاجرون عادة طلبا لأوضاع معيشية أو اجتماعية/سياسية أفضل. هذه المشكلة ليست هامشية، بل من ضخامة حجمها تشكّل عائقا أساسيا أمام تنمية افريقيا وبلوغ مستويات طيبة من الحداثة عموما في معظم البلدان النامية.»[30]

تم تناول هذه القضية في عدة كتابات، بعضها تناولت حلولا حوكمية ممكنة ودروسا من بلدان أخرى حققت بعض الانتصارات في مضمار استعادة العقول أو إعادة ربطها بحراك التنمية المحلي.[31] والمهم هو اعتبار هذه الحلول والدروس والسعي القاصد لتضمينها في نظم النماء وفي باقات السياسات المتعلقة بحوكمة التنمية. ليس الحديث هنا عن تعطيل الظاهرة مجملا، فذلك شبه مستحيل في ظروف عالمنا المعاصر كما أن نتائج ذلك التعطيل قد لا تكون إيجابية بالضرورة (إذا نظرنا لظاهرة الهجرة والتعلّم وتنقّل وتبادل المعارف والمهارات عبر العالم كحلقة ارتجاعية كبيرة). إنما الدروس تقول إن بالإمكان جعل الظاهرة تعمل بصورة أكثر إنصافا وإفادة للبلدان النامية، وذلك يتضمن عدة معايير، منها بعض سبل استعادة العقول المهاجرة، ومنها بعض سبل توكيد وتوطيد قدرة العمل والخدمة للبلدان النامية حتى من البُعد، ومنها تحويل الظاهرة كلها إلى حركة أكثر مرونة، أو حركة باتجاهان (أو عدة اتجاهات) بما ينقلها من خانة «هجرة العقول» إلى خانة «توزيع العقول» أو «تبادل العقول» brain circulation or exchange، كما تشير بعض الدروس العالمية الآن.

التام بينما هجرة العقول كثيرا ما تؤدي إلى نشاطها وإنتاجها لكن في بلدان أخرى غير البلد الأول (والذي يكون غالبا استثمر في تلك العقول أولا).

30 قصي همرور. 2020. «**سعاة أفريقيا**». صفحة 209.

31 Lindsay Lowell. 2001. Policy Responses to The International Mobility of Skilled Labour. International Migration Papers, paper No. 45, Series by the International Labour Office, Geneva, under the DFID-sponsored project on *"Skilled labour migration (the 'brain drain') from developing countries: Analysis of impact and policy issues."*

الموجّه الثامن: ما أمكن قياسه، ينبغي قياسه

وهذا الموجّه متمّم لأعمال الموجّهات السابقة؛ وعبرته العامة هي أن الأهداف والمقاصد التي يمكن قياسها بمؤشرات أو مخرجات واضحة ومفهومة، قدر الإمكان، ينبغي قياسها. في مجال الإدارة والمراجعة هنالك ما يسمى بقانون بيرسون، وهو يقول باختصار «ما يقاس يتحسّن؛ وما يقاس مع رفع التقارير عنه يتحسّن باضطراد.»[32] وهو ليس قانونا بالمعنى الصارم، كما أنه ليس صحيحا أو ممكنا دوما، لكن استعماله بهذه الطريقة يشير لمسألة جادة جدا: أهمية القياس، والرصد والتقييم، والمراجعة، وتحديد المهام المطلوبة ومتابعة سيرها دوريا، كأحد محفزات تحسين الأداء والتقدم في تحقيق الأهداف والمقاصد المرسومة. لذلك، فمع كل الموجّهات السابقة ينبغي أن تكون هنالك مساعي جادة لربط الأداء والمشاريع والمؤسسات بمقاصد لها جوانب ملموسة يمكن العودة لها دوريا لمتابعة مستويات التقدم فيها، أو التأخر، ومتابعة العوامل المساهمة في التقدم أو التأخر.

قولة أخيرة

بعد استيضاح أطروحة بناء النظم، والربط بينها وبين الحوكمة والتنمية كما تناولناهما في الفصلين السابقين، ومن ثم تقديم مقترح يستند على كل ذلك ويقدّم موجّهات لنظم النماء المنشودة، بقي أن نقول إن هذه الموجّهات، أعلاه، تحتاج لاصطحاب باقتين: الباقة الأولى هي تقديم رؤية وطنية يمكن تلخيصها في فقرات مختصرة، بحيث تشتمل على مجمل طموحات ومقاصد الرؤية (الصندوق 3.3 يقدّم نموذجا لما نعنيه، قابل للتبني أو التعديل أو الاستبدال)؛[33] أما الباقة الثانية فهي التفكير النظمي، كما

32 «That which is measured improves; that which is measured and reported improves exponentially.»

33 مع التعقيد الكثير للعوامل، في نظم النماء، تصبح هنالك حاجة أكبر لرؤية مبسطة للتعقيد (الموجّه السادس أعلاه)، لا لنفي التعقيد ولكن على الاقل تنفع للترويج وشحذ القوى المختلفة ومتباينة الرؤى. كلمة قد تصبح اختصارا لمفهوم، والمفهوم اختصارا لاستراتيجية كاملة؛ وهذه وصفة ليست للنجاح المضمون ولكن للتحرك المتناغم قدر الإمكان نحو الأمام. المقترح في الصندوق 3.3 - كرامة = (تنمية. قرار. حوكمة) - نُشِر أول مرة في أغسطس 2019، عبر منصات التواصل في الانترنت، وهو فقط نموذج عام لهذه الفكرة.

ذكرنا آنفا، وذلك لأن الحلول التي ليست على مستوى النظام المعقّد تكون خطرة، إذ الحلول الموضعية قد تؤدي لنتائج عكسية على عموم المنظومة. أيضا لأن النظم أكثر استدامة من الأجندة المنعزلة.

الصندوق 3.3: رؤية
كرامة = (تنمية . قرار. حوكمة)

مبتغى الحراك التاريخي لشعوب المجتمعات النامية عموما، وهو الحراك الذي يتراكم ويستمر نحو مقصده، بواسطة القوى الساعية للتغيير، عبر عملية طويلة، فيها نجاحات وانتكاسات، ومتموّجة بين قمم وقواعد... مبتغاه هو الكرامة، أي كرامة الشعوب والأفراد؛ هو الحياة بكرامة، بإيجاز شديد.

والكرامة يمكن اختصار قوامها في ثلاثة محاور: التنمية، والقرار، والحوكمة.

- التنمية: وتعني زيادة الفوائد والبراحات المادية والمعنوية للبشر، أفرادا وجماعات، بما يشمل نقص المنغّصات والعقبات كذلك، عبر تخطيط وتنفيذ مدروس وقابل للتقييم الموضوعي؛ وتشتمل على عوامل الصحة والتعليم والرخاء الاقتصادي والازدهار البيئي.
- القرار: ويعني وكالة الشعوب عن أنفسهم بأنفسهم، وكذلك مساحة الوكالة الوافية لأفراده. يعني هذا «تقرير المصير» بمعناه الواسع، حيث التحرر من القيود والمحدوديات غير الموضوعية (أي غير الملزمة موضوعا وواقعيّا وإنما بفعل سلطات ومؤسسات غير مشروعة). الوكالة تعني ضمنيا الإدارة الذاتية للسلطة والثروة.
- الحوكمة: وتعني عموما فضاء صناعة المؤسسات، ثم توجيه ومراقبة أدائها، وتعني خصوصا القدرة على هذا الأمر بقدرات متوطنة، أي محلية، بحيث يستطيع المجتمع تصميم وإدارة المؤسسات المتباينة (سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية) وفق ظروفه هو ولخدمة احتياجاته هو.

هذه المحاور يتأثر بعضها ببعض، سلبا وإيجابا، نوعيّا ومقداريّا، بحيث أن حصيلة مستوى الكرامة المنشود تكون عبر استيفاء شروط كافية في كل محور، مع قدرة الاندماج بينها في سمط واحد؛ والغرض ليس تحقيق الكمال في كل محور بل تحقيق أفضل الصور الممكنة في المزيج المتكون منها، قدر الإمكان وحسب الطموح والمسعى.

تحقيق الكرامة يؤدي لتحقيق مجتمع متمدّن. المجتمعات المتمدنة حقا تمتاز بمعالم ثلاثة: أولها أن أعرافها وقوانينها تصون أرواح ومكتسبات الناس، وثانيها أن ثقافاتها وأنظمتها ترعى وتشجع الإنتاج والابتكار وزيادة المعارف، وثالثها أنها عموما ترفد وتخلق وتنثر صنوف الجمال.

كرامة = (تنمية. قرار. حوكمة)

(Dignity = development. Agency. Governance)

الباب الثاني

الاقتصاد السياسي للحراك التنموي

«عندما تفوق معدلات عائدات رأس المال معدلات النمو في الإنتاج والدخل، كما حدث في القرن التاسع عشر [في أوروبا] والراجح أن يحدث مرة أخرى في القرن الحادي والعشرين [عالميا]، فإن الرأسمالية تلقائيا تُحدِث تفاوتات كبيرة في الثروة بين الناس، اعتباطية وتعسفية وغير مستدامة، بدورها تقوّض القيم الجديروقراطية[1] التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية.»

- توما بيكيتي

«المحافظون الجدد [ومنهم الليبراليين الجُدد] منخرطون في أحد أقدم الأنشطة في تاريخ الفلسفة الأخلاقية--ذلك هو البحث عن تبرير أخلاقي كبير للأنانية.»

– جون ك. قالبريث

«العالمية الغربية –الميراث اليهودومسيحي–كانت زعم الصلاحية العالمية للنموذج الغربي. وذلك الزعم استقبل محتوى ضخما عندما صار الغرب حامل لواء حضارة صناعية، رأسمالية أو اشتراكية، سرعان ما شملت نصف الكوكب تقريبا. بذلك لم تكن أطروحة العالمية الغربية مادة حوار وتداول عالمي؛ كانت مونولوجا.»

– كارل بولاني

1 الجديروقراطية أو الميريتقراطية (meritocracy) هي النظام الذي يعتمد تقدم الأفراد والجماعات فيه على الجدارة الفنية والإدارية.

الفصل الرابع

الاقتصاد المؤسسي كمدخل للاقتصاد

نعيش في عالم مليء بالمفارقات المنطقية في الاقتصاد السياسي. على سبيل المثال، حتى لحظات كتابة هذا المكتوب، هنالك 7 من أغنى 10 بلدان في العالم، من حيث مقدار الناتج الإجمالي المحلي مقسوما على عدد السكان (GDP per capita) – أو متوسط الدخل – وهم سنغافورة، الكويت، بروناي، قطر، هونق كونق، ماكاو، والإمارات، محسوبين في التصنيف الاقتصادي العالمي كبلدان نامية (أي يسمّون أنفسهم بلدان نامية وتتم معاملتهم وفق ذلك في منصات اقتصادية عالمية مثل منظمة التجارة العالمية). نعم، 7 دول غنية جدا مقارنة بباقي دول العالم ولكنها مصنّفة كبلدان نامية developing countries؛ وذلك يأتي من شروط أخرى محيطة بها: مثل صغر الحجم وضعف الموارد الطبيعية (أي أنها لا تفي الحاجات الاقتصادية الأساسية محليا لوحدها) واعتمادها الكبير على حركة التجارة العالمية؛ رغم أنها في نفس الوقت مصنّفة كبلدان عالية الدخل high-income countries. أكثر من ذلك: خمسة من أكبر الدول الصناعية في العالم – الصين، كوريا الجنوبية، المكسيك، البرازيل، وتركيا – أيضا مصنّفة كدول نامية، لاعتبارات أخرى (مثل متوسط الدخل مثلا، فهو يكون قليلا في تلك البلدان حين نقسم إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان) رغم ان هذه الدول إما أعضاء في مجموعة الجي 20 أو في الOECD، أي أنها في الواقع قوى اقتصادية عالمية. وهذه التصنيفات لها تبعات، مفهومة أحيانا وغير مفهومة أحيانا أخرى، إذ أن تصنيف البلد باعتباره بلدا ناميا يعطيها شروطا مرنة بعض الشيء في قوانين التجارة

العالمية. وهذا الأمر في المقابل يجعل البلدان الأخرى، المصنفة كغنية، تحاجج بأن هذه التصنيفات فيها إشكال.

ومن ناحية أخرى فكل ذلك لا يعني أن منظمة التجارة العالمية تعمل لمصلحة البلدان النامية، بل من الموثّق أن الدول النامية تعاني من قوانين تلك المنظمة أكثر من الدول الغنية.[2] يضاف إلى ذلك أن توزيع الثروات داخل كل تلك البلدان لا يشبه بأي حال من الأحوال متوسط الدخل المحسوب فيها (وهو حساب رياضي بحت لا يمت للواقع بصلة).

هذه فقط مجرد أمثلة سريعة، من أجل جذب القراء لمسألة هامة: أن فهم الاقتصاد السياسي في عالمنا المعاصر - محليا وعالميا - لا يأتي بالبديهة أو المنطق المباشر، إنما هنالك حاجة للوعي الكافي بقوانين الاقتصاد وأوضاعه وتأثيرها علينا، المباشر وغير المباشر. بدون ذلك المستوى المطلوب من الوعي بهذه المسائل نكون دوما عرضة لسوء الاختيار في المجال العام بحيث أننا قد نميل لمواقف سياسية ولقرارات وخطابات لا تصب في مصلحتنا حقيقة رغم أنها قد تبدو كذلك للوهلة الأولى.

في هذا الباب، سنحاول المساهمة في بناء ذلك الوعي المطلوب، وفي هذا الفصل سنبدأ بمدخل مناسب: الاقتصاد المؤسسي.

الاقتصاد المؤسسي كمدخل لفهم ظاهرة الاقتصاد وتجلياتها

كما يرد في تعريفه العام فإن الاقتصاد المؤسسي معني بفهم دور التطور العملي ودور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي. منذ بدايته كوجهة تفكير ارتبط الاقتصاد المؤسسي بمحاولات فهم علاقات التطور التكنولوجي بتشكيل المجتمع وبمحاذاة دور المؤسسات الرسمية والعامية - مثل القانون والسوق والإعلام والثقافة والقيم السياسية - في تشكيل السلوك الاقتصادي ضمن أي مجتمع أو حقبة تاريخية. أحيانا يسمى الاقتصاد المؤسسي بالمؤسساتية institutionalism.[3] ودور الاقتصاد المؤسسي

2 Yash Tandon. 2015. *Trade is War.*

3 Geoffrey Hodgson. 2004. «Institutional Economic Thought», *International*

عموما في التفكير المعاصر هو أنه أعاد إدماج الحراك الاقتصادي داخل محيط المجتمع والمؤثرات التكنولوجية في الوقت الذي اتجهت فيه اللبرالية الاقتصادية (صاحبة «دعه يعمل دعه يمر» و»نظرية الاختيار العقلاني») نحو خلع الاقتصاد تشريحيا من مؤثرات المجتمع والتاريخ والتكنولوجيا ليكون كيانا قائما بذاته ويخضع لقوانين ثابتة مثل القوانين الفيزيائية، الأمر الذي كشفه الاقتصاد المؤسسي كمجرد أيدولوجيا لا حقيقة موضوعية؛ ثم جاءت دراسات في الاقتصاد السلوكي behavioural economics تذهب في تأكيد خلاصات الاقتصاد المؤسسي.

أحد تجليات الاقتصاد المؤسسي تأكيده، بالمنطق وبالدليل التاريخي، على أن ظاهرة الاقتصاد عموما لديها وجهان: وجه موضوعي ووجه قِيَمي. وجهها الموضوعي يتعلق بتلبية الحاجات المادية للمجتمع وفق شروط البيئة والقدرات البشرية، وهو وجه واسع عموما (مع حدود مادية بديهية وحدود تتغيّر وتتشكل بتغيّر قدرات البشر وفق التكنولوجيا)، أما وجهه القيمي فيتعلق بعملية «مأسسة» الاقتصاد institutionalization إلى خارطة من سقوف الغايات والوسائل حسب القيم السائدة في المجتمع وسقوف تصوّرات ذلك المجتمع للممكن والمرغوب (أو سقوف تصوّرات صفوته بصورة أصح). أحد أهم المساهمين في هذا التجلي، الاقتصادي والقانوني والفيلسوف المجري، كارل بولاني. عالج بولاني هذا الأمر في كتابات عدّة، أشهرها كتابه «التحوّل الكبير» (1944) وورقته «الاقتصاد كعملية مُمَأسَسَة» (1957)، بجانب بحوث أخرى حول الأنظمة الاقتصادية في المجتمعات والممالك القديمة ما قبل ظاهرة اقتصاد السوق.[4] بولاني الآن يعود اسمه بقوّة في دوائر الاقتصاد السياسي العالمية، ومن إشارات ذلك أن الطبعة الأخيرة من كتابه المذكور أعلاه مهرها بالتمهيد اقتصادي كبير ومهم جدا في الحقبة المعاصرة: جوزيف ستيقلتز. في تصديره يصف ستيقلتز محتوى الكتاب بصفات زرقاء اليمامة. ومن الأسماء الأخرى المهمة في مجال الاقتصاد المؤسسي: إلينور

Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences; and John K. Galbraith. 1967. *The New Industrial State.*

4 Karl Polanyi *et al.* (eds.) 1957. *Trade and market in early empires: Economies in history and theory;* Polanyi. 1968. *Primitive, Archaic and Modern Economies: Essays of Karl Polanyi*; and Polanyi. 1944. *The Great Transformation.*

أوسترم[5] وجون قالبريث، وقوران هيدين وآخرين. ومن نتائج استيعاب الاقتصاد المؤسسي كذلك: التمييز بين اقتصاد السوق، كنظام اقتصادي، والسوق كمؤسسة اقتصادية يمكن إدماجها ضمن أنظمة اقتصادية أخرى.[6]

دراسة الاقتصاد المؤسسي ببعض التمعّن نفسها قد لا تسوق أي شخص لتبني مدرسة أو أخرى في الاقتصاد، إنما هي غالبا ما تجعلنا نفهم أنه من الخطل جدا فصل الاقتصاد عن السياسة، ومن العبث محاولة عرض الاقتصاد كمجال مستقل عن مجالات القِيَم والأهداف والمناهج الاجتماعية.

مقاربة بولاني للاقتصاد المؤسسي

تتلخص مقاربة بولاني للاقتصاد المؤسسي في البدء بنقد ظاهرة اقتصاد السوق، أي الاقتصاد الذي يتولى فيه السوق دفة القيادة في تعيين أولوية الأنشطة الاقتصادية وفي التحكم بأسعار السلع عموما. يقول نقد بولاني، حسب ما ورد في كتابه «التحول الكبير» (1944) - إن اقتصاد السوق، كظاهرة جديدة في تاريخنا البشري، يقوم بتسليع الأرض والعمل والمال - أي جعلها سلع تباع وتُشتَرى في السوق مثل غيرها من السلع، فالسلعة هي ما تم إعداده لأجل البيع والتبادل في السوق - بصورة تخالف المنطق الاقتصادي المعقول وتاريخ المجتمعات السابقة، وهو يفعل ذلك كيما يستطيع السيطرة على جميع المناشط الاقتصادية في المجتمع (لان أساس فلسفته أن الأسواق قادرة على تنظيم نفسها وتنظيم الاقتصاد الكلي بدون الحاجة لسلطة اجتماعية فوق السوق؛ ويسمى أحيانا «اقتصاد السوق الحر»). هذا الوضع الذي خلقه اقتصاد السوق - أي اختلاق «سلع زائفة» بتعبير بولاني - له عواقب سلبية جدا على المجتمعات في المدى الطويل، وإحدى أكبر تلك العواقب تأتي جراء تسليع الأرض، أي الطبيعة؛ فحين تصبح البيئة الطبيعية، والموارد الطبيعية، عبارة عن سلعة لا تعدو قيمتها الجوهرية قيمة السلع الأخرى المعروضة في السوق، صار ذلك الضوء الأخضر

5 أول امرأة تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، 2009

6 Gussai Sheikheldin. 2016. «The Market is Alright; but not the Market Economy.» *Pambazuka*, issue 788

للممارسات البشرية الكثيرة التي أدت لتدهور البيئة الطبيعية، على شتى الأصعدة، لمصلحة ثقافة استهلاكية سعرانة عمّت معظم أرجاء الكوكب.[7]

يضاف لتسليع الطبيعة، في شرح بولاني، أن تسليع العمل عن طريق السوق يقود على المدى المنظور إلى تسليع جانب كبير من حياة الناس وزمنهم ومجهودهم بصورة لا يمكن عزلها تماما عن تسليع البشر أنفسهم، بمعنى أن هنالك قيمة توضع للبشر واستحقاقاتهم ومكتسباتهم وفق فائدتهم للسوق لا من حيث هم بشر. أما تسليع المال فإشكاليته المنطقية أن المال (النقد) إنما هو شيء مصمم كوسيط لتبادل السلع والخدمات، لا لكي يصبح نفسه سلعة، لكن عن طريق أسواق العملة ومؤسسات الصيرفة المبنية على الفائدة الربوية صار بإمكان بعض فئات المجتمع أن تزداد ثروة وسلطة بدون أي إنتاج وإنما فقط بتدوير أموالها في السوق، في حين أن الكثير من الفئات المنتجة والصانعة للقيمة في الاقتصاد - وليس هنالك اقتصاد بدون صناعة قيمة وإنتاج وتبادل سلع حقيقية - لا تغنى ولا تزداد ثروة أو سلطة في المجتمع.[8] وفي ظروف كهذه نحصل على أوضاع اقتصادية عامة عالية التكلفة والهشاشة على أغلب الناس وعلى البيئة بينما تستفيد منها فئات صغيرة إحصائيا فحسب.

ولفهم الأوضاع الاجتماعية التي يخلقها اقتصاد السوق - وهو نمط اقتصادي جديد في التاريخ البشري عموما، حسب بولاني، إذ لم يظهر ويسيطر على أوروبا إلا في حقبة ما سُمّي «المائة عام من السلام» في القارة التي سبقت الحرب العالمية الأولى[9] - يقول بولاني إن اقتصاد السوق ولأول مرة في التاريخ نزع الاقتصاد من حضن المجتمع،

---

7 يلاحظ أن بولاني قال هذا الأمر في أربعينات القرن العشرين، قبل فترة محسوبة من ظهور الحركة البيئية العالمية ومن انتباه المجتمع الدولي والدوائر العلمية للآثار البيئية الكبيرة لنمط الإنتاج والاستهلاك السائد عالميا.

8 يتفق عدد من أهل التفكير النظمي على هذه الخلاصة، حول نظم الصيرفة الربوية، مع بولاني، لكن من وجهة نظر أخرى، هي أن تلك النظم الربوية كانت دوما وما زالت سببا في استهانة الناس والسلطات بالآثار بعيدة المدى للقرارات والأنشطة المعاصرة، أي الاستهانة بالدورات الزمنية والنتائج السلبية غير المقصودة unintended con-sequences نسبة لضعف التخطيط وتهوين التأخرات delays.

9 عبارة «مائة عام من السلام» 100 years' peace مضلِّلة تاريخيا، رغم انها قابلة للاستعمال الاصطلاحي، فهي كانت فترة من السلام النسبي وهيمنة الدبلوماسية والتجارة في حل النزاعات بين الدول الأوروبية، لكن في نفس الوقت كانت أوروبا مشغولة بعنف التوسع والحكم الاستعماري في القارات الأخرى. بالنسبة للمنظور الكوكبي للتاريخ، لم تمر مرحلة زمنية منذ ظهور اقتصاد السوق، وحتى اليوم، قابلة لأن توصف بالسلام والدبلوماسية.

بحيث صار الاقتصاد غير راسخ disembedded في مؤسسات المجتمع وإنما مستقل نسبيا عنها عبر تسلّم دفة قيادته لجهة أحادية الوظيفة هي السوق. لكن، وبما أن الاقتصاد من الأهمية بمكان للمجتمع فإن عملية نزعه من حضن المجتمع هذه لن تحصل بدون ردة فعل من المجتمع، لأن المجتمع إما أن يكون حاضنا للاقتصاد أو أن طريقة إدارة الاقتصاد ستؤثر فيه لا محالة–باختصار: اقتصاد السوق يصنع كذلك «مجتمعات سوق» حيث تسود قيم وأولويات وثقافة متوائمة مع السوق. لكن، أيضا، وبما أن قبول اقتصاد السوق قبولا تاما سيؤدي إلى تفكك العنصر البشري والبيئي لأي مجتمع، فإن المجتمع لن يسمح بسيطرة اقتصاد السوق سيطرة كاملة (أي تطابق السيطرة النظرية على السيطرة التطبيقية)؛ ولذلك فإن هنالك حركة مزدوجة dou-ble movement تظهر في المجتمعات المعاصرة، حيث يسيطر اقتصاد السوق: إذ تقاوم فئات المجتمع المتباينة، عبر النشاط السياسي، سيطرة السوق الكاملة على تسليع الأرض والعمل والمال بينما تدفع قوى السوق بنفسها للمزيد من بسط السيطرة على السلع الأخرى (الحقيقية). يقول بولاني إن مجمل التاريخ الاجتماعسياسي الحديث في مجتمعات السوق سمته هذه الحركة المزدوجة.

وفي شرحه لتطور وتمكّن ظاهرة اقتصاد السوق قام بولاني، وعدد من الباحثين الذين توافقوا معه، ببحوث تاريخية واسعة - حول التجارة والأسواق ولوجستيات الاقتصاد - لشرح ظاهرة الاقتصاد وتطورها الاجتماعي والثقافي، الأمر الذي أدّى لبروز مجال الاقتصاد المؤسسي بقوة. فعطفا على خلاصة أن ظاهرة الاقتصاد عموما لديها وجهان: وجه موضوعي ووجه قِيَمي، وأن الوجه القيمي له يتعلق بعملية «مأسسة» الاقتصاد إلى خارطة من سقوف الغايات والوسائل حسب القيم السائدة في المجتمع وسقوف تصوّرات ذلك المجتمع للممكن والمرغوب، يصل بولاني وزملائه إلى إيضاح أن حركة الاقتصاد كما عرفته الحضارات التاريخية الموثقة كلها - من الممالك والامبراطوريات والمشايخ القديمة وحتى عصر ما قبل اقتصاد السوق - كانت دوما مُضمنة ومنسوجة في مؤسسات المجتمع عبر «آليات تكامل» ثلاث:[10]

10 Karl Polanyi. 1957, «The economy as instituted process», in *Trade and market in early empires.*

- **المقايضة والمعاوضة** reciprocity: وتتم عبر أنماط تجانس بين أنداد في قدرتهم على معاوضة الفائدة الاقتصادية بفائدة مثلها (وهي لا تشترط المساواة الحسابية في الفوائد المتبادلة – سواء أكانت أشياء أو خدمات - وإنما استيفاء حاجات اقتصادية عند كل طرف).
- **إعادة التوزيع** redistribution: وتتم عبر أنماط مركزية، أي يكون هنالك مركز تأتي إليه الموارد والفوائض الاقتصادية من مصادر شتى ثم يعاد توزيعها منه مرة أخرى بواسطة المركز لتغطي حاجات قطاعات ومصادر شتى في الوحدة الاجتماعية (سواء كانت مملكة أو امبراطورية أو مشيخة، إلخ). وهذه الآلية موجودة حتى الآن بكثرة في عالمنا المعاصر، فقط نسميها الضرائب.
- **مبادلة السوق** market exchange: وتتم عبر أنماط السوق، أي أن الأسواق كانت موجودة في التاريخ البشري الواسع بالتأكيد ولكنها كانت فقط إحدى أنماط التكامل في «مأسسة الاقتصاد» كما لم تكن قيادة دفة الاقتصاد نفسه بيدها.

يقول بولاني وزملاؤه إن المسح التاريخي الذي قاموا به أظهر أن معظم الحضارات البشرية السابقة استخدمت مزيجا من آليات التكامل أعلاه لتضمين اقتصادها في مجتمعاتها، وهذه الأمزجة كانت في الغالب ناتجة عن تطور وتراكم خبرات تلك الحضارات.[11] إلى أن جاءت النقلة الكبيرة (التحول الكبير) الذي تمثّل في ظهور اقتصاد السوق، والذي سبقته نقلات تاريخية هيّأت له مثل ظهور مؤسسة الدولة الحديثة/العصرية/القطرية (راجع الفصل الأولى) والنقلة التكنولوجية الكبيرة التي حصلت مع الثورة الصناعية.

ولمقاربة بولاني أصداء وتشابكات مع مقارابات ونظريات وأطروحات أخرى، في الاقتصاد السياسي والاقتصاد المؤسسي، مثل نظرية «أنظمة العالم» world-sys-tems theory التي ظهرت في السبعينات من القرن الماضي، وبعض كتابات الاقتصادي البريطاني المعروف جون كينز، بالإضافة لكتابات وأعمال دارسين وأساتذة معاصرين

11 Karl Polanyi *et al.* (eds.) 1957. *Trade and market in early empires.*

مثل إلينور أوستروم (في شغلها على «موارد الممتلكات العامة») وجون قالبريث (في شغله على ظواهر اقتصاد مؤسسي مثل ظاهرة «technostructure» الشبيهة بظاهرة «درابنة المنافذ» الذين تحدثنا عنهم في الفصل الأول، لكن قالبريث يركّز أكثر على الجانب الاقتصادي) وكتابات فريتز شوماخر. وهكذا يمكن أن نقول إن مقاربة بولاني للاقتصاد المؤسسي تصلح كمدخل لهذا المجال.

بولاني وهايك، واقتصاد السوق

ما يقدّمه فريدريك هايك في ورقته الشهيرة «استعمال المعرفة في المجتمع» (1945)[12] هو فرصة نادرة للاطلاع على أفضل ما يوفّره الموقف الفلسفي المتبني لاقتصاد السوق، المتشبّع به لدرجة انعكاسه على أسلوب تفكيره العام، ونظرته لحركة الاقتصاد في المجتمع عموما (ومنه منظور «العقلانية الاقتصادية» الذي انتقدناه في تناولنا وتبنّينا لنهج الاقتصاد المؤسسي). كما يمكن القول إن صدور كتاب هايك «الطريق إلى العبودية» في نفس الفترة التي صدر فيها كتاب كارل بولاني «التحوّل الكبير» - وكلاهما صدرا في بدايات أربعينات القرن المنصرم - إحدى مؤشرات وجود سيرورة تاريخية ما؛ فالكتابان، حسب عدد من الدراسات المختصة في الاقتصاد السياسي، كأنهما يتحادثان ويتناقشان بينما لم يصدر أي واحد فيهما كردّ على الآخر، بل من الواضح أن كلا المؤلفين لم يقرأ كتاب الآخر قبل نشر كتابه. بعض الدراسات تركّز على مناطق التلاقي (أو التداخل) بين أطروحتي بولاني وهايك، وبعضها الآخر - خصوصا الأقدم - تركّز على الاختلافات.

ملخص حجاج هايك أن اقتصاد السوق نمط طبيعي للاقتصاد الذي يحتاج لمعرفة واسعة ومتشابكة بالأنشطة والحاجات الاقتصادية، إذ أن هذه المعرفة من فرط تعقيدها وتجزئتها لا يمكن أن تكون موجودة برمتها لدى جهة مركزية، إنما هي تتوزّع في خبرات ومعارف الأفراد في المجتمع، وأن الطريقة الوحيدة لإيجاد لغة تعبّر عن هذه المعرفة المشتتة بين الناس هو إفساح المجال للغة الأسعار لتناقل تلك

12 F. A. Hayek. 1945. «The use of knowledge in society.» *The American economic review*, 35(4).

المعرفة. أكثر من ذلك، يقول هايك إن الحراك الاقتصادي في المجتمع نظرا لتعقيده فإنه حتى لو كان بالإمكان تواجده في مركز أو مراكز لما كان ذلك جيدا، لأن هنالك فرقا بين تواجد المعلومات وبين تحليلها ومعالجتها للخروج بخلاصات في سياقها، ولأن توزّع المعرفة بين أفراد المجتمع يشجّع تخاطبهم وتفاعلهم فيما بينهم، الأمر الذي يحرّك عجلة الاقتصاد في تلبية حاجات المجتمع ككل. ووفق هايك فإن هذه الشروط عموما لا يمكن توفّرها في نظام مركزي للاقتصاد أو السياسة، أي أنه يحتاج لنظام لامركزي اقتصاديا ومتعدد سياسيا، أي النظام اللبرالي (وهو مزيج اقتصاد السوق مع الديمقراطية التعددية). يضرب هايك أمثلة لحركة سلع معيّنة، عبر الاقتصاد الكلي، واستخداماتها المتعددة (خاصة بعض السلع الخام المعدنية وبعض السلع الزراعية). في ورقته الشهيرة هذه يرى هايك وآخرون، حتى اليوم، أنه قد أبرز أهم مشكلة في حركة الاقتصاد في المجتمعات (وخصوصا المجتمعات الحديثة) وأن هذه المشكلة لا يوجد لها حل أبلغ من الحل الذي توفره المدرسة اللبرالية. في ذلك الوقت كان نقيض اللبرالية هو نموذج «الاقتصاد الموجّه»، والذي كان يروّج له ويتبناه «المعسكر الاشتراكي» في أوروبا والاتحاد السوفيتي وقتها.

من ناحيتنا، نرى أن بولاني لم يرد فقط على النقاط الأساسية في حجاج هايك، إنما قام كذلك بتفكيك الموقف الفلسفي المتبني لاقتصاد السوق، ليبرز أنه موقف غير تاريخاني ولا يستند على تجربة واقعية فعلا، إنما هو - للمفارقة - لعبة نظرية بحتة تدّعي لنفسها البراغماتية والواقعية في حين يصعب ربطها بتجارب واقعية تؤكدها (بل هنالك تجارب واقعية كثيرة تنفيها، فالاقتصاد الموجّه، الذي انتقده هايك بصورة جعلته وكأنه أسوأ فكرة ممكنة، هو زعيم النقلات الاقتصادية الكبيرة التي جرت في دول شتى في العصر الحديث ومنذ ذلك الوقت).

الأمر الذي شغلنا لبعض الوقت، ولم نجد له إجابة شافية حتى الآن، أن هايك نفسه لم يلتفت جيّدا ليرى ان نظرته للاقتصاد نفسها محدودة باقتصاد السلع والخدمات الصغيرة، في حين افترض أن اقتصاد البنية التحتية واللوجستيات الضخمة والخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم والغذاء، بدايات بديهية مضمونة taken for granted (ولاحقا اتضح أنه لا يمانع أن يتولّى القطاع العام - الدولة -

هذه المجالات، ما يعني تلقائيا نقض أطروحته حول أهمية إدارة الاقتصاد بالمعرفة اللامركزية). إضافة لكونه مدح المعرفة اللامركزية ثم أبرز مشاكلها بدون أن يركّز عليها (أو بدون أن يدري؟)، لأنه لم يعط اهتماما كافيا - للغرابة - لدور المعرفة المتراكمة لامركزيا والتي يتم تجميعها وتحليلها بوسائل جديرة بالتعامل مع المعلومات الضخمة. على سبيل المثال فإن عملية بناء شبكة مواصلات في أي مدينة، سواء كانت بالباصات فقط أو بالباصات والقطارات، تتضمن تلقائيا عملية اختيار للخطوط والمحطات التي تمر بها أو تقف عندها الباصات والقطارات، وفي دراستنا المتعلقة بهندسة النظم فهذه مسألة معقّدة تحتاج لجمع معلومات كثيرة من أفراد وجماعات موزّعين في كل المدينة وتوجهاتهم وأعمالهم متباينة جدا، ثم تحليل تلك المعلومات وإضافة معلومات إضافية حول ميزانية المدينة المتاحة لشبكة المواصلات، ثم استخدام برمجات وخوارزميات مشبعة بالمعلومات من الناس والمعلومات من الواقع الفيزيائي والواقع المالي للمدينة، للخروج بأفضل خليط ممكن من الخطوط والمحطات وفق هذه المعطيات. وهذا المثال طبعا ينطبق على حالات أخرى كثيرة، مثل عدد وأحجام المستشفيات والمدارس العام، ومحطات الإنتاج والإمداد الكهربائي والمياه، وجمع ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتنظيم حركة الملاحة الجوّية والبحرية، إلخ، مما لا يشبه أمثلة هايك (إذ ركّز على سلع معدنية وزراعية خام سهلة التجزئة وبسيطة سلسلة القيمة)؛ وكل هذه الأمثلة ذوات اقتصاد أكبر من الاقتصاد الذي تحدث عنه هايك بكثير—اقتصاد السلع الاستهلاكية البسيطة والمواد الخام. فالمعرفة في هذه الأمثلة الضخمة يتم جمعها من شتاتها اللامركزي، ثم تطعيمها بمعرفة فنيّة لا تتأتى في السوق بأي حال من الأحوال وإنما عبر المعرفة المؤطرة والمتراكمة علميا (أي فيها حرفة وصنعة)، الأمر الذي يرفع من نوعية وكمية المعرفة والمعلومات بصورة واضحة، ثم يتم توزيعها مرة أخرى بحيث تزيد المعرفة لجميع الأطراف في المحيط أو المجتمع المعني، وإن كان بغير سلطة مركزية.

لوهلة، بدا هايك وكأنه يذم زيادة المعرفة للأفراد، الأمر الذي يجعل جوهر أطروحته مهتزّا، فهو لا يمكن أن يمدح المعرفة اللامركزية ثم يذم زيادتها النوعية والكمّية في نفس الوقت، لأن زيادة المعرفة للأفراد ينبغي أن تزيد قدرتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة (وهذا هو نفسه طرح نموذج «الاقتصاد المعرفي» المنتشر حاليا،

والذي يتخذه بعض الرأسماليين أحيانا كاستدعاء لهايك، في حين أن هايك لا ينهض في دعم هذا المستوى من اقتصاد المعرفة). أكثر من ذلك، فإن هايك يكاد يناقض بعض مسلّمات الاقتصاد الكلّي الرأسمالي، والتي تنعكس على الاقتصاد الجزئي، مثل قوانين سيرة العرض والطلب وأهمية معرفتها لأصحاب الأعمال والشركات، ومثل أهمية ضبط معايير الجودة للسلع والخدمات عموما (والتي لا تعتمد على معرفة لامركزية بل على معرفة فنيّة تخصصية، أكثر من إحصائية فحسب، وبدونها يكون اقتصاد السوق عبارة عن غابة من السلع غير المضمونة، ما يُضعِف الثقة بين العملاء في السوق ويؤدي على المدى المتوسط لانهيار منظومة السوق نفسها). رغم أن هايك يحاول إيضاح هذه النقطة بقوله إن المشكلة ليست استحالة وجود كل هذه المعرفة لدى جهة واحدة فحسب وإنما حتى لو كانت هنالك جهة قادرة على ذلك فإن من الخير للاقتصاد أن يبقى الخيار لامركزيا، إلا أنه يبقى يتحدث في مجال نظري بحت، فالمعرفة في المجتمع الواقعي وفي الاقتصاد الواقعي هي خليط بين الاثنين عادة وليس إما هذا أو ذاك، فالواقع يقول إن هذا نموذج تكاملي في حين يفصل هايك بينهما فصلا تعسفيا.

الجدير بالذكر أن بولاني حلّ هذه الإشكالية بسلاسة لم تتوفّر لهايك، ففي حين يستوعب بولاني بأن السوق له دور يلعبه في تحريك الاقتصاد، إلا أنه يرينا ببساطة أن السوق نفسه يحتاج لإدارة مجتمعية، وهي إدارة تشمل مجمل ديناميكيات السوق بما في ذلك مراقبة الأسعار، وأن هذه الإدارة المجتمعية للسوق تشبه أهمية إدارة المجتمع لبقية آليات الحراك الاقتصادي فيه (وهي آليات متعددة، أكثر من آلية السوق فحسب). بولاني باختصار وضع السوق في موضعه الصحيح، وذلك ضمن منظومة اقتصادية كاملة يديرها المجتمع، بينما هايك وضع السوق وحده، لا شريك له، أمام دفة قيادة الاقتصاد كله، وبالتالي جعل قوانين السوق وصيّة على الافراد والمجتمع معا (وهو ما سمّاه بولاني «مجتمع السوق»، وهو مجتمع غير قادر على الاستدامة الاجتماعية أو البيئية) فأدى هايك بذلك الطرح لتقليل حرية الناس وسبل إشباع حاجاتهم البشرية بدل أن يزيدها.

ثم هنالك مسألة أخرى خطيرة في طرح هايك، وهي أنه يتعامل مع المواد الخام في الاقتصاد باعتبارات مالية بحتة (إذ يرى أن لغة الأسعار هي أفضل لغة في فهم علاقات

المجتمع الاقتصادية وفهم توفر الموارد الخام)، وهذا التعامل يتجاهل تماما مشكلة الهدر البيئي للموارد الطبيعية غير المتجددة. أكثر من ذلك فإن هايك يكاد لا يعطي للمعادن والأشجار، مثلا، قيمة غير قيمتها المودعة في الأسعار، وهذا المنظور إن تم تبنيّه - كما تمّ فعلا - فهي يؤدي لتهديد البيئة الطبيعية للكوكب لا محالة (كما حدث فعلا) وقد يقود لهلاكها إذا لم نتركه (كما هو التحدي القائم لدينا الآن فعلا في كوكب الأرض).

وهايك لا يلام كثيرا في نظرته هذه، فذلك كان منظورا سائدا في زمانه. لكن بولاني ينال شرف أنه تفوّق في بُعد النظر وتجاوز المنظور السائد في زمانه، في هذه النقطة، فأول أطروحات بولاني في «التحوّل الكبير» تشتمل على أن اقتصاد السوق قادر على تهديد البيئة الطبيعية للكوكب بحيث لا يهدد المجتمعات البشرية فحسب وإنما عموم الحياة في الكوكب. باختصار، بدت ورقة هايك هذه «تختة» مناسبة لإبراز المشاكل الأساسية، الفلسفية والمنطقية، لاقتصاد السوق.

الضرائب كممارسة سياسية في الاقتصاد

ذكرنا سابقا أن وجود نظام الضرائب في الدولة العصرية هو فقط نموذج لآلية «إعادة التوزيع» بين آليات التكامل الاقتصادي المعروفة في التاريخ والمرصودة في دراسات الاقتصاد المؤسسي. ولذلك فوجود الضرائب وأهميتها في الدول الحاضرة دليل كبير على أن فكرة «اقتصاد السوق» يصعب أن تُطبّق عمليا تماما كما هي في المستوى النظري (رغم أن ضررها الملموس لا يحتاج حتى للتطبيق الكامل للنظرية).

ومن الأشياء المثيرة للاهتمام، في حقبتنا الزمنية هذه، في ظل المعمعة الكوكبية في السنوات الأخيرة، أن هنالك أطروحات اقتصادية سياسية صارت تجد توافقا كبيرا، ومؤسسا وموضوعيا، بين الاشتراكيين والرأسماليين معا. إحدى أكبر تلك الأطروحات، والتي نجد حاليا الكثير من الاقتصاديين وصانعي السياسات والدارسين scholars يؤيدونها ويدفعون بها كأجندة أساسية في المجال العام، سواء أكانوا رأسماليين أو اشتراكيين أو «بين بين» أو «لبراليين اجتماعيين»، أطروحة رفع الضرائب التصاعدية

على الأثرياء، وبالذات على رؤوس أموال الأثرياء،[13] مع تعميم هذه الأطروحة إقليميا وعالميا نظرا لترابط الاقتصاد العالمي (العولمي) بشكل غير مسبوق في التاريخ ونظرا لكثرة حركة رأس المال وقفزه من بلد لآخر - بدون أي اعتبار لعواقب ذلك القفز على اقتصاد المجتمعات - كلّما تغيّرت السياسات الاقتصادية عبر الحدود. هذه الأطروحة حاليا يروّج لها اقتصاديون مشاهير ذوي مذاهب متباينة (مثل توما بيكيتي من جهة ويانِس فاروفاكِس من جهة أخرى) وسياسيّون يتبنّون الديمقراطية الاجتماعية (مثل بيرني ساندرز) ودارسو سياسات قريبين للّبرالية الاجتماعية (مثل ماريانا مازوكاتو)، وخلف هؤلاء جموع من أصحاب الرأي وأصحاب التأثير وأصحاب الحشد.

والأسطورة اللبرالية المتواترة التي تقول إن الدول النامية لا ينبغي لها رفع ضرائبها حتى لا تنفّر القطاع الخاص، صارت تتلاشى (وهي أسطورة لأنها كخلاصة ارتبطت بتجارب معيّنة في ظروف معيّنة لا تجتاز امتحان القابلية للتعميم). لأنه حتى الكثير من الأعمال الخاصة بات من الواضح أنها تفضّل بيئة العمل ذات القوانين والسوق الملائمة والمنضبطة للإنتاج والاستهلاك وإن كانت الضرائب عالية نسبيا على أن تكون في بيئات عمل غير مستقرة ومليئة بالبيروقراطية والفساد وإن كانت ضرائبها ضئيلة نسبيا. يضاف لذلك أن الضرائب التي تُستَعمل عوائدها في تحسين البنية التحتية ودخول الآخرين تشجّع لاحقا على رفع استهلاك السلع الاستراتيجية، الأمر الذي بدوره يساعد في ازدهار الأعمال الخاصة المتعلقة بتلك السلع. ومعظم الأعمال الخاصة التي تفضّل الضرائب العالية على ضعف بيئة العمل إنما هي الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم، لأن الأعمال الكبيرة (وخاصة الشركات العابرة للحدود) لديها من التمدد العالمي والفائض ما يجعلها تتواءم مع أوضاع ضعف الاستقرار عن طريق دفع الغرامات والرشوات بحيث أن أرباحها تغطي تلك وتزيد). فإذا عرفنا أن الأعمال الصغيرة والمتوسطة [الخاصة] هي الأكثر تأثيرا إيجابيا على الاقتصادات المحلية (عبر زيادة فرص العمل - فهي صاحبة أعلى نسبة في توظيف القوى العاملة في كثير من البلدان - وعبر تحريك السوق المحلي للسلع والخدمات وسلاسل القيمة، وعبر تشجيع توطين التكنولوجيا)، فنحن أمام فرص أكثر استدامة إذا جعلنا أولوياتنا واضحة.

13 سواء أكان هؤلاء الأثرياء شخصيات حقيقية، أو ربما شخصيات اعتبارية/قانونية كالشركات الكبرى، أحيانا.

والضرائب في أي دولة من دول العالم ليست شأنا اقتصاديا فحسب، إنما هي شأن سياسي كذلك. تحديد الضرائب ومقاربتها، وطريقة توزيعها وتدويرها، إلخ، كل هذه قرارات وممارسات «اقتصادسياسية»، لأنه في المجال العام، وكما قال توما بيكيتي، صاحب كتاب «رأس المال في القرن العشرين»، ليس هنالك «علم اقتصاد كلّي» في الواقع، إنما هنالك «اقتصاد سياسي» (وفي التاريخ الأول كان المسمى الثاني هو السائد). ومن دواعي ذلك أن الضرائب إضافة لأنها مهمة كمورد للدولة وآلية لتدوير الثروة وتفعيل السياسات، هي كذلك أداة سياسية فعّالة، فرفع أو خفض الضرائب عند أي قطاع أو مُنتَج أو سلعة، صادر أو وارد، يؤثر في تحريك سلاسل القيمة المتعلقة بذلك القطاع أو المنتج ناحية ما تنشده السياسات المعنيّة.[14]

لذلك يمكن القول إنه بالنسبة للدول النامية، وخاصة تلك التي تمر بأزمات تنموية كبيرة، فإن إصلاح وتفعيل النظام الضريبي أولوية، يليها مباشرة تحديد أوجه إنفاق الدولة من أجل تحفيز الإنتاج وتوفير الخدمات - لأنه ما من تنمية اقتصادية مشهودة حصلت في دولة غير قوية أو لا تنفق على تحفيز الاقتصاد، حتى إن كانت دولة رأسمالية - ويليهما إصلاح بيئة العمل (بالقوانين والسياسات) في وزن مصالح العمّال وأصحاب الأعمال.

ومن التوضيحات المهمة، التي تقال للرد على بعض المخاوف، أن الضرائب لا يمكن أن تحوّل طبقة غنية/قادرة إلى طبقة فقيرة، لأن الضرائب تؤخذ أصلا من نسبة الثروة/الدخل، وهي نسبة محسوبة. إذا قلّت ثروة أي فرد أو مجموعة فنسبة الضرائب تقل تباعا، وبذلك فهي لا تستنفد ثروة أحد. الضرائب ليست كمصادرة الأملاك. أيضا فالضرائب على رؤوس الأموال (الأرض، الأملاك، الاستثمارات، إلخ) ليست كالضرائب على الدخول؛ هذان نظامان ضريبيّان متباينان. ضرائب رؤوس الأموال يكون رصدها وحسابها مختلفا عن ضرائب الدخول، فنّيا وحسابيّا، وبالتالي فقرارات الدولة حول كل منهما تتباين (والقرارات الضريبية في كليهما تدخل فيها حسابات سياسية واجتماعية وبيئية بجانب الاقتصادية). كذلك فالحجة اللبرالية العامة ضد الضرائب

14 أو حتى ما لا تنشده، إذا كانت السياسات وأدواتها غير متناسقة أو إذا لم تنتبه جيّدا للنتائج غير المقصودة لبعض السياسات والتي تؤدي لتأثيرات معاكسة في النظُم التكنوجتماعية.

على الأغنياء ومتوسطي الدخل هي أن الضرائب ستضعف الاستهلاك وتحريك الاقتصاد، وكذلك ستضعف عملية خلق الوظائف؛ وهذه الحجة معممة جدا وينبغي دوما وضعها في سياق مفهوم حتى يمكن استبانتها. على سبيل المثال، فبينما متوسطو الدخل قد يقل مستوى استهلاكهم بعض الشيء إذا ارتفعت ضرائبهم إلا أن بعض أسس استهلاكهم لا تتغيّر، في حين الضرائب عليهم يمكنها تشجيع استهلاك الأفقر منهم - عن طريق توفير مصادر وأجور حد أدنى لهم - وتحركهم في الاقتصاد بحيث يرفعون من معدل الاستهلاك العام في المجتمع. ايضا فالأغنياء عادة لا تتغيّر عاداتهم الاستهلاكية بسبب الضرائب وإنما تتغيّر مسارات استثمارهم - خصوصا على مستوى الشركات - والتي غالبا ما يكون سعيها في مراكمة ثروتهم وليس المزيد من الاستهلاك أو حتى توفير المزيد من فرص العمل للآخرين بالضرورة. هذا تلخيص عام طبعا وهنالك تفاصيل واستثناءات متعددة، تستحق التناول في ظرفها (وليس بالتعميم القائل إن رفع الضرائب على الأغنياء يضر بيئة الاستثمار وسوق العمل). علاوة على أن تقديرات الغنى والفقر في المجتمعات قد تتفاوت، فالبلد الذي أغلبية سكانه تحت خط الفقر العالمي لا يمكن أن تضع لها سياسات ضريبية تشبه البلد عالي الدخل. هنالك بلدان متعددة غنية واقتصادها حيوي جدا رغم أنه ضرائبها عالية على الأغنياء (على الاملاك والدخل كذلك).

وكما قال توما بيكيتي: «هنالك طريقتان أساسيتان تموّل الحكومة نفسها عبرهما: الضرائب والديون. عموما، الضرائب تُعدّ الخيار الأفضل من الديون، من منظور العدالة والفاعلية [إذ أن] من منظور المصلحة العامة فالأفضل عادة فرض ضرائب على الأثرياء [والقادرين] بدل الاقتراض منهم.»[15]

15 من وجهة نظرنا، فإن أكرم الطرق، وأكثرها مشروعية واحتمال استدامة، للدول النامية كيما تحصّل موارد نقديّة تعينها في ميزانيتها على أداء واجباتها تجاه المواطنين: الضرائب (ثم الضرائب) على الأملاك والدخول بتفاوتاتها، وعوائد القطاع العام (إذ حتى أعتى الدول الرأسمالية لديها شركات ضخمة تابعة للدولة وتشكّل أحد مصادر عائدات الدولة)، والمساهمات المباشرة من المواطنين والثروات الجماعية (وهذه تتخذ عدة أوجه، كالصناديق السيادية مثلا).

الاقتصاد السياسي للعون الإنساني

المنظمات المانحة في مجال التنمية (أي تلك التي تقوم بمنح أموال وموارد للجهات والمنظمات في الدول ذات الدخل المتدنّي أو المتوسط في سبيل مشاريع وبرامج تنموية ما) تعمل وفق اقتصاد سياسي يشكّل جزءًا من الاقتصاد العالمي الكلي. لا بد أن الكثيرين يتساءلون: لماذا تقوم السويد أو كندا أو النرويج أو بريطانيا، أو الولايات المتحدة، بمنح أموال طائلة لمشاريع ومساعدات إنسانية لا تعود عليها بعائد اقتصادي واضح؟ ومن أين لتلك الدول أن تمنح مثل تلك الأموال الكثيرة من خزنتها سنويا؟ هل هي تعابير صادقة عن نوايا حسنة، ونوع من الإحسان والأعمال الخيرية للقطاع العام، أم أن المسألة فيها تعقيدات قد لا تظهر للعين المجرّدة. نجيب إجابات سريعة ومختصرة، أدناه.

من ناحية مادية، فإن عائدات الدول المانحة، سنويا، تأتي من عدة مصادر: أهمها الضرائب وأعمال القطاع العام. الضرائب تشمل ضرائب الدخل وضرائب الملكية الخاصة (مثل الأراضي والبضائع المتنوّعة)، كما تشمل ضرائب الأعمال الخاصة وكذلك الجمارك على الواردات، إلخ (لذلك فللدول الداعمة لاقتصاد السوق مصلحة مباشرة في اتساع قطاعها الخاص وأرباحه، إذ أنها تجني نصيبها من تلك الأرباح عن طريق الضرائب، بالإضافة لطرق أخرى لا مجال لتناولها هنا). ذلك بالإضافة إلى أن معظم هذه الدول لديها قطاعات إنتاجية أو خدمية أو مصرفية تعمل فيها، فمثلا النرويج لديها ثروة طبيعية كبيرة، من بترول وغيره، ومعظم تلك الثروة تدار بواسطة شركات قطاع عام تقوم بصناعات استخراجية. كذلك تشارك هذه الدول بأسهم - بنسبة أغلبية أو أقلية - في شركات إنتاجية أو خدمية أو مصرفية عالية الأرباح، وتدخل أرباحها تلك لخزنة الدولة بصورة موسمية. هذا الأمر ينطبق على معظم الدول إن لم نقل كلها، سواء كانت دول «اقتصاد سوق وخصخصة» أم لم تكن. وهنالك مصادر عائدات أخرى متنوعة في حجمها وشكلها بين الدول.

تذهب نفقات الدولة - القطاع العام - من تلك العائدات على أجور العاملين في القطاع العام (من منصب الرئاسة وحتى منصب عامل النظافة في مصلحة حكومية تابعة للدولة، مع التفاوت طبعا بين تلك الأجور ومقادير المزايا الوظيفية الأخرى)

وعلى بعض تكاليف الأشغال العامة (كإنشاء أو ترميم الطرق والمرافق وشبكات المياه والصرف الصحي، إلخ) ثم أحيانا بعض أشكال المعونات الاجتماعية لبعض المواطنين، علاوة على إدارة متطلبات القوات المسلحة، وإدارة السجون، إلخ.

عموم الدول الغنية لديها استراتيجيات في موازنة عائداتها ونفقاتها، كما لديها صناديق سيادية (لتخزين بعض العوائد الفائضة من بعض السنوات ومن أجل الاستثمار في مشاريع أكبر لاحقا) كما لديها أوجه إنفاق استراتيجية، أي أنها لا تعود بعائد اقتصادي مباشر لكنها مهمة وفق خطط بعيدة الأمد من أجل رفد مصالحها السياسية وموازنات القوى في العالم (باختصار، اقتصاد سياسي مرة أخرى، وكذلك سياسة بحتة أحيانا أخرى). لذلك فبعض الدول قد تكون ميزانياتها ذات عجز كبير لكنها ما زالت دولة قوية وكبيرة بسبب مقدار الاقتصاد الكلي الذي تسيطر على مفاصله وحجم القوات المسلحة التي تمتلكها، ما يجعل عائداتها ضخمة جدا ومحسوبة الحساب حتى وإن كانت نفقاتها أعلى من دخلها. أكبر نموذج على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تقريبا صاحبة أكبر عجز ميزانية بين كل دول العالم لكنها ما زالت أغنى وأقوى دولة في العالم بدون أي منافس في العصر الحاضر (لكن ربما يتغيّر هذا الترتيب في المستقبل متوسط المدى أو بعيد المدى، مع بعض المؤشرات الراهنة، الأمر الذي يلقي بظلاله على القرارات السياسية والاقتصادية المعاصرة للولايات المتحدة).

لذلك تقوم الكثير من تلك الدول الغنية بتخصيص نسبة بسيطة من ميزانيتها سنويا لتوزيعها على «الدول الفقيرة» في شكل مساعدات إنسانية بلا مقابل، أي كمِنَح لمشاريع تنموية ومشاريع إغاثة، إلخ. (أيضا هنالك أموال تعطى كديون). هذه النسبة البسيطة تظهر كأموال طائلة بالنسبة للمتلقّين وبعض المراقبين، لأنهم لا يقارنون الأرقام النسبية بالأحجام الهائلة للاقتصاد الكلي لتلك الدول، وحجم الثروة الدائر عالميا (ومنه حجم الديون التي تقوم بسدادها سنويا، على أقساط وفوائد، الدول ذات الدخل المتدنّي). يضاف لكل ذلك حجم فائض الثروة الضخم المتراكم سنويا من العلاقات التجارية الميسّرة بين الدول الفقيرة (الممنوحة) والدول الغنية (المانحة) والذي يؤدي بواسطة العلاقات السياسية السلسة إلى استيراد الكثير من المواد الخام من الدول الفقيرة بأسعار زهيدة كيما يعاد بيعها لها بأسعار عالية كبضائع مكتملة.

يقول الاقتصادي الفرنسي المعروف توما بيكيتي، في كتابه «رأس المال في القرن الواحد والعشرين» إن المواطنين العاديين حول العالم - في البلدان الغنية والفقيرة معا - لا يستطيعون تخيّل حجم الثروة الموجودة الآن في العالم، لأنهم في حياتهم العامة لا يشاهدون إلا «فتافيت» منها فحسب، ثم تتفاوت أحجام هذه الفتافيت بين ما يراه المواطن الكندي، مثلا، والمواطن التنزاني مثلا، في الحياة العامة، لكن كلها فتافيت في واقع الأمر مقارنة بحجم الثروة الحقيقي على المستوى العالمي.

إذن، بسبب تفكير استراتيجي - ولكن ليس معقّدا - تستفيد الدول المانحة استفادات لاحقة (ارتجاعية؟) من الأموال التي «تمنحها» للدول الفقيرة في شكل مساعدات إنسانية.

تقوم مؤسسات قطاع عام تابعة لتلك الدول الغنية بإدارة تلك الأموال المخصصة للمساعدات الإنسانية وتوزيعها كمِنَح على الجهات المعنية في الدول ذات الدخل المتدنّي (وزارات، منظمات مجتمع مدني، جامعات، بلديات، مراكز بحوث، شركات صغيرة، إلخ)، وأحيانا تتوزّع عن طريق منظمات غير حكومية أخرى متمركزة في الدول الغنية وتمارس أنشطتها في البلدان النامية؛ وأحيانا أخرى - مع المزيد من التعقيد - عبر بعض المنظمات الدولية كبعض البرامج الإنمائية للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. لكنها قبل كل ذلك تستعمل تلك الأموال في إدارة نفقات تلك المؤسسات نفسها، بما يشمل لوجستيات السفر وتنظيم المحافل الدولية، ونثريّات الموظفين والمستشارين (ومعظمهم مواطنون لتلك الدول الغنية نفسها، وكثيرون منهم حسنو النوايا والعمل) واستهلاكاتهم في سبيل إتمام الأعمال الموكلة لهم. كل هذه حسابات تدخل في تنشيط شبكات الاقتصاد الكلي لتلك الدول عن طريق توفير مستهلكين قادرين وأوجه استهلاك مبررة (لأن الاقتصاد الرأسمالي المعاصر عموما يحتاج لاستهلاك عالي بجانب الإنتاج العالي كيما ينتج فائض قيمة عالي).

كذلك عبر كل هذا التدوير الاستراتيجي لأموال المساعدات الإنسانية يتم شراء ولاءات خفية، أو غير خفية، على المدى الواسع، بالإضافة للتأثير الناعم على اتجاه سير السياسات التنموية وأولويات التنمية في البلدان الفقيرة، عن طريق تحديد

مشاريع وبرامج التنمية التي تدعمها الجهات المانحة الأجنبية (وأعتقد أن معظم العاملين والباحثين في مجال التنمية الدولية يفهمون ما أعني بهذا).

وهكذا، بواسطة نسبة محدودة من دخل الدول الغنية يتم توجيهها لبند المساعدات الإنسانية، يتم توليد شبكة اقتصاد سياسي جانبية تتبع لشبكة الاقتصاد السياسي الرئيسية، وتغذّيها مباشرة وغير مباشرة بخلاصات من شأنها إطالة عمرها، رغم غياب التأثير الواقعي على الأوضاع التنموية العامة في البلدان الفقيرة.

علينا عموما أن نكون واعين قدر المستطاع بهذه الصورة الكبيرة؛ خصوصا أولئك الذين يعملون في مجال التنمية والبحوث التنموية من المجتمعات النامية. وورطة العمل في مجال التنمية (أو ما يسمى بالتنمية الدولية) وفق هذه الظروف العامة، تتلخص في إشكاليتين:

- **الإشكالية الأولى**: إذا أراد المرء أن يكون مؤثرا فعليا في منطقة عمله - وغالبا ما تكون بلدا ذات دخل متدني - فعليه أن يندمج في أنظمة تلك المنطقة، اجتماعيا واقتصاديا وتقانيا، كيما يلم بالتفاصيل وتقاطعات التكنولوجيا والمؤسسات الاجتماعية، وكيما يحوز على ثقة وتعاون المجتمعات التي يعمل من أجلها، وكيما يتابع مشاريع التنمية طويلة المدى (وهي الأهم والأكثر استدامة). لكن هذا الخيار يتناقض مع خيار آخر، وهو أن الأفراد الذين يعملون في التنمية في هذا المستوى المحلي سيصبحون في الغالب مغيّبين في تفاكر وتدبير سياسات التنمية وإدارتها على مستوى الدولة والمستوى الدولي. يصعب جدا على العاملة، أو العامل، في مجال التنمية أن توفق بين التأثير المحلي والتأثير الدولي، فتضطر كثيرا إلى التضحية بأحد الاثنين، ولكن التنمية المستدامة لا تكون بغير الاثنين معا، والإلمام بالجانبين في سمت واحد مهم لرؤية متكاملة وخبيرة.
- **الإشكالية الثانية**: من أجل توجيه كامل الطاقة الإنتاجية، الذهنية والجسدية، وكذلك الزمن، يصبح العمل في مجال التنمية «مهنة» للكثير - وغالبا ما يكون ضمن منظمات - وتأتي مع ذلك شروط ومفاوضات صعبة. باختصار، حين يصبح العمل في مجال التنمية «أكل عيش» فعلى المرء أن يواجه نفسه يوميا، وباستمرار

وصبر، بخصوص تضارب المصالح: حين تصبح مشاكل المتعبين والبؤساء في هذا الكوكب هي مصدر دخلنا، هل سنسعى جاهدين للقضاء على تلك الأوضاع أم سننجذب تدريجيا نحو أن نصبح مجرد ترس من تروس الوضع القائم، نستفيد من وجوده بصورة شخصية وبالتالي يقل حماسنا لتغييره؟ التواءات النفس البشرية نحو مصالحها لا تنتهي، ومغرور من أمِن ذلك الجانب. فما العمل؟

قولة أخيرة

يقول كارل بولاني، في كتاب «التحول الكبير»، «إن العلوم الاجتماعية وليست العلوم الطبيعية التي يجب ان تعتبر الاب الفكري للثورة الميكانيكية التي أخضعت قوى الطبيعة الانسانية.» ويقول كارل ماركس، في كتاب «بؤس الفلسفة»، «الطاحونة اليدوية تعطينا مجتمعا فيه الإقطاعي؛ وطاحونة البخار تعطينا مجتمعا فيه الرأسمالي الصناعي.» بولاني وماركس بينهما اختلاف عكسي في هذه النقطة المهمة، وهو اختلاف بين موقفين متكاملين ديالكتيكيا. بولاني يرى أن هنالك تغيرات اجتماعية أدّت للتغيرات التكنولوجية، فأنجبت لنا شروط المجتمعات الحديثة وظهور اقتصاد السوق؛ وماركس يرى أن هنالك تغيرات تكنولوجية استدعت تغيرات اجتماعية.

والمؤلف يرى أن الاثنين على صواب، من الناحية الديالكتيكية. فتاريخ المحرك البخاري ومصانع النسيج البريطانية جعلت التغيير الاجتماعي هو المسار الوحيد المفتوح (ماركس)، فالتقى ذلك المسار مع تنظيرات اجتماعية سابقة (بولاني)، كانت مرجحة فقط وليست أكيدة، فأيدها وأكّدها، فحصل «التحول الكبير» (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي) كما يسميه بولاني.[16] الاقتصاد المؤسسي يستطيع توفير زاوية النظر لفهم هذا التكامل رغم الاختلاف. وليس من الصدفة أن الاثنين، ماركس وبولاني، كانا مفكرين اشتراكيين؛ الأمر الذي ينقلنا للفصل القادم.

16 واللطيف في الموضوع أن الاثنين، بولاني وماركس، كان لديهما اهتمام مركزي بالتكنولوجيا ودورها في التغيير الاجتماعي، الأمر الذي استفاد منه المؤلف في التأسيس النظري في كتاب «السلطة الخامسة»، الذي صدر قبل هذا الكتاب ومتصّل العلاقة به.

الفصل الخامس

الاشتراكية: مذهب وأدوات وطموح

تضم الاشتراكية، كمذهب، مدارس عدة، منها الفابية، والماركسية (بتفريعاتها)، والأناركية (والأناركو-سندكالية)،[1] والإيكولوجيا الاجتماعية، والتعاونية، وبعض تيارات الديمقراطية الاجتماعية، إلخ. وهي ليست مدارس متباعدة تماما، إذ بينها تداخلات وتباعدات، وبينما تتوافق عادة على الأهداف العامة للاشتراكية نراها تتباين إما بخصوص أدوات السعي لتلك الأهداف أو البناء النظري لفهم الواقع من أجل تغييره، أو الأدوات والبناء النظري معا.

وتعريف الاشتراكية الكلاسيكي، المألوف، كمذهب اقتصادي سياسي، هو السعي لتحقيق «الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج». وهو تعريف صحيح وصالح، في عمومه، ولذلك يبقى مقبولا لدينا بصورة عامة. لكن من الناحية الإجرائية فإن لغته تحمل مشكلتين: أنها لا توضح آلية صنع القرار الاقتصادي، وأنها لا تعطي البيئة حقها خصوصا في الأوضاع الراهنة، حيث صارت مسألة البيئة والتعامل معها بالطرق المستدامة مسألة أساسية. وهذا جانب من جوانب الجدل والتباين بين المدارس الاشتراكية المتنوعة. بالنسبة لآلية صنع القرار فهذا التعريف هو السبب الذي جعل الكثير من الأنظمة الحاكمة الشمولية تدعي أنها اشتراكية باعتبار أن ممتلكات الدولة

1 يترجم البعض الأناركية إلى «الفوضوية»، وهي ترجمة ركيكة، إن لم نقل خاطئة، فالأناركية لغة يمكن ترجمتها حرفيا إلى «لاسلطوية»، بمعنى رفض الهياكل السلطوية في المجتمعات، لكن عند الأناركيين فإن رفض الهياكل السلطوية لا يعني رفض التنظيم الاجتماعي، تنظيما كفؤا ومثمرا لأعضائه، بل بالعكس تدعو الأناركية عموما لتنظيم الأشياء والأنشطة المنتجة في المجتمعات وفق أسس وقواعد تخدم الناس وتستغنى عن الهياكل السلطوية كالدولة والعسكرة.

تعود للشعب، لكن آلية القرار والإدارة للاقتصاد كانت فعليا في يد صفوة سلطوية، الأمر الذي شوّه جوهر الاشتراكية. وبالنسبة لوسائل الإنتاج فهذا الاصطلاح المقتضب يتعاطى مع الموارد الطبيعية (الخام) بصورة استغلالية لا لجام لها (كوسائل إنتاج فحسب) ويفترض ملكية البشر للطبيعة بدل أن يُنظَر لها كأمانة وعهدة وشراكة مع الأحياء الأخرى (وتلك هي النظرة الوحيدة المنطقية من الزاوية البيئية، وهي اليوم زاوية حياة أو موت للمجتمعات البشرية).

بينما لم يكن الأمر بهذا الوضوح في الماضي، في أوقات تشكّل المدارس الاشتراكية القديمة (كالفابية والماركسية والأناركية)، بات من الواضح الآن أن هذه المسائل أساسية في اعتبار التنمية ومستقبل البشرية على الكوكب. وفق ذلك، ينبغي تطوير الاشتراكية وتغذيتها بالمستجدات من حولنا، ومن ضمن ذلك مراجعة تعريفها وتقوية العناصر البيئية فيه.

نتبنّى في هذا الكتاب، وفي كتابات صدرت مؤخرا،[2] تعريف الاشتراكية على أنها «العهدة الجماعية للموارد والإدارة الذاتية للعمل».

الشق الأول من التعريف - العهدة الجماعية للموارد - يعيد تعريف العلاقة بين البشر والطبيعة (وذلك يشمل وسائل الإنتاج التكنولوجية أيضا، التي هي نتاج تحويل للموارد الطبيعية بالعمل). فالفرق بين العهدة والملكية guardianship and owner-ship هو أن الملكية تعني السلطة الكاملة. والمملوك وسيلة المالك لتحقيق مبتغياته. من الناحية الاقتصادية هذه النظرة للموارد فيها إشكالية، لأن السلطة الكاملة على وسائل الإنتاج تعني السلطة الكاملة على الأرض والموارد الطبيعية كذلك (وليس آلات المصانع والعمل فحسب)، وهذا تسليع للموارد الطبيعية تورط فيه اقتصاد السوق وعن طريقه قام بتشويه المجتمع وحركة التاريخ. زعم ملكية الموارد الطبيعية يخلق علاقة غير مستدامة بين البشر وتلك الموارد. كما استعرضنا آنفا ففي كتابه «التحول الكبير» ربط كارل بولاني بين قرار تسليع الأرض هذا وما جرى عبره من تسليع العمل لمستويات أفدح، ما أدى بدوره لمرحلة جديدة من أشكال الاستغلال الرأسمالي. ومن

2 قصي همرور. 2020. «مزاوجات الديمقراطية والاشتراكية: الاقتصاد التعاوني نموذجا»، ورقة في ندوة **المسلمون وتحديات العصر: السلام والديمقراطية والاشتراكية**، الخرطوم، 18-20-يناير.

الناحية المنطقية فإن من الواضح أن البشر لا يملكون الموارد الطبيعية، ولا يجوز لهم تسليعها، فالسلعة هي ما تم إعداده لاجل البيع والتبادل في السوق لكن البشر لم يعدّوا الموارد الطبيعية وليس لديهم حق طبيعي في تملّكها، بل هم جزء منها أنفسهم، ويشترك معهم فيها كائنات أخرى. ذلك بالإضافة إلى أن شعور الملكية للموارد الطبيعية يؤدي في الراجح لسوء إدارتها بيئيا، ولذلك فإن دراسات «إدارة الموارد الطبيعية» صارت تتحول من مسمّى الموارد الطبيعية إلى مسمى «إدارة النظُم الإيكولوجية» eco-systems management إذ أن الحديث عن الطبيعة كموارد في حد ذاته تصوّر خاطئ ويتمركز حول استهلاك البشر واستغلالهم لها (فهي «موارد» لشيء آخر، أي ليست قائمة بذاتها، حسب التعريف المعتاد). وكذلك فإن المجموعة المعاصرة حين تتعامل مع الموارد كملكية فإن عامل الاستدامة يقل لأن الملكية لا تتضمن ضرورة توفير نفس الموارد للأجيال القادمة. (مثلا: إذا كنت أملك سيارة، فليست عندي مسؤولية أخلاقية أو قانونية أن أحافظ عليها لتكون ممتازة الحال للمستخدم الذي سيأتي بعدي، لو بعتها، أو لأطفالي مثلا لو تركتها لهم. هي ملكي استعملها حسب رغبتي وقراري). لذلك فإن تغيير «الملكية» إلى «العهدة» للموارد، في تعريف الاشتراكية، يساعد على معالجة مثل هذه التناقضات المفاهيمية بخصوص البيئة وبخصوص الاستدامة، فعلاقة العهدة في حد ذاتها تعني «ملكية ارتفاق» لا «ملكية عين»، فعين الموارد ليس ملكا لنا، إنما نرتفق بها لإصلاح حياتنا بينما نهتم بالحفاظ عليها لأجل من يشتركون معنا في أحقية النفاذ لها، أي الأجيال القادمة والكائنات الأخرى.

والشق الثاني - الإدارة الذاتية للعمل - يؤكد المبدأ الاشتراكي لشراكة القرار الاقتصادي بين العمّال في شتى قطاعات الإنتاج، فجوهر الاشتراكية هو أحقية المُنتِجين بثمرة إنتاجهم، وذلك لا يشمل التوزيع فحسب إنما القرار الاقتصادي (السلطة الاقتصادية) أيضا. وفق هذا التعريف لا يمكن لدولة شمولية أن تدعي أنها تطبق نظاما اشتراكيا، كما لا يمكن لدولة غير مسؤولة بيئيا أن تدعي الاشتراكية أيضا. بيد أننا يمكن أن نتحدث نسبيا عن دول ماضية في طريق تطبيق الاشتراكية (لكن لم تحققها بعد) ودول مخالفة للطريق، وكذلك يمكن أن نتحدث عن تجارب، تاريخية وحاضرة، تجاوزت النمط الرأسمالي الكلاسيكي (باعتبار تغييرها لكيفية التحكم في

فائض القيمة وكيفية توزيعه بخلاف النمط الرأسمالي) نحو وجهة تروم الاشتراكية ولكن لم تبلغها بسبب تناقضات في نظام الحكم مع جوهر الاشتراكية.

مجالات الرفد الفكري للاشتراكية

رفد الاشتراكية اليوم، والترويج لها، ليس القصد منه التخندق وراء مذاهب يمنع تلاقي الأجندة التقدمية بين أناس كثيرين قد يتباينون في نظرتهم للأمور الاقتصادية ولكن نواياهم سليمة وجميعهم يريدون تحقيق التنمية المستدامة للشعوب؛ إنما رفد الاشتراكية مهم لأن الرأسمالية، في ظل سيطرتها المعاصرة، ذات طبيعة استغلالية وقهرية ولا بد لها من ترياق إذا أردنا أن نتقدم بالمجتمع البشري الكوكبي خطوات حقيقية للأمام، نحو المزيد من العدالة والحرية والسلام. لا يبدو لنا أن هذه مسألة تستحمل المجاملة أو التخفيف. وفق ذلك، نرى أن مجالات عمل الاشتراكية العالمية، في الميدان الفكري الجاسر بين النظرية والتطبيق، يجدر بها أن تتركز على ثلاثة مستويات: **المفهوم**، ثم **المحتوى**، ثم **السياق**.

concept -> content -> context = 3Cs

وذلك يكون عموما كالآتي:

1. **المفهوم** - إعادة تعريف الاقتصاد: حسب تعريفه السائد حاليا (والذي يكاد الجميع يقبله بدون مساءلة) فهو يقبل الرأسمالية كنظام اقتصادي مبرر، لكن تعريف الاقتصاد ليس عملية موضوعية بحتة (كما أوردنا في الفصل السابق عن الاقتصاد المؤسسي). مثلا نظرية الاختيار الرشيد (أو العقلاني) - من جانب المستهلك - التي تعتمد عليها الرأسمالية في تبرير اقتصاد السوق وفكرة السوق الحر، ليست نظرية علمية موضوعية، وفيها ثغرات كثيرة تم تناولها في دراسات الاقتصاد المؤسسي. تعريف الاقتصاد عملية مزدوجة: موضوعية وقيمية، وقيم الاشتراكية تتمايز جذريا عن قيم الرأسمالية، لذلك فتعريف الاقتصاد من وجهة

نظر اشتراكية أمر مهم.

2. **المحتوى** - ربط مؤسسات الإنتاج والتوزيع والصيرفة المعاصرة التي تتماشى مع المقاصد الاشتراكية: لا بد أن نبدأ من مكان ما، فالمجتمع الاشتراكي عموما لا يتحقق إذا لم يكن هنالك إنتاج وافر ومستدام مع إدارة رشيدة لموارده وتوزيعه. مثلا، رغم أننا كاشتراكيين نعرف قيمة التعاونيات، الإنتاجية والاستهلاكية، والاتحادات الائتمانية ومنظومة التجارة العادلة fair trade، إلا أنه يندر ان تكون هنالك مجهودات صريحة لإدماج هذه المؤسسات في نظم متسقة كيما تُعرَض كأطروحة شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد.

3. **السياق** - أهمية تشميس الطبيعة الاستغلالية والقهرية للرأسمالية: فجوهرها أن ملكية وسائل الإنتاج في يد قلة في حين العمالة مساهمة الأغلبية. تلك الملكية لوسائل الإنتاج ليست ملكية مستحقة وإنما تراكم تاريخي وقانوني مفروض بسلطة وليس بمنطق عدلي أو موضوعي. هنالك فقط سيناريوهات باهتة يصوّرها فلاسفة ومنظّرون ينتمون لمظلة الرأسمالية واقتصاد السوق مفادها أن خرابا كبيرا سيحصل لو أعدنا تقنين ملكية وسائل الإنتاج لتصبح جماعية وليست خاصة. المشكلة الرئيسية في جوهر الرأسمالية هذا أنه يقود دوما، وفي أي مكان، إلى أن مالكي وسائل الإنتاج يستغلون القوى الإنتاجية للأغلبية - على تفاوت في درجات الاستغلال - ويستأثرون بفائض القيمة من العملية الإنتاجية والتجارية ثم يستعملون فائض القيمة ذلك لتعزيز سلطتهم (فتصبح ثنائية استئثار بالثروة والسلطة). وهذا الاستئثار يبرره بعض الرأسماليين بأنه نتيجة جهد وعمل أكبر قام به الأكثر ثراء، بينما يقول الواقع غير ذلك: فإذا كان الاجتهاد والعمل الأكثر هو الذي يأتي بالثروة المستحقة فبالتأكيد أن مجمل الأثرياء في التاريخ والحاضر لا يعملون ولا يجتهدون أكثر من آخرين كثيرين أكبر منهم مجهودا وأقل منهم حظوة؛ فواقع الأمر أن الفقراء في معظم المجتمعات يعملون ويكدّون لكسب عيشهم بينما هنالك أغلبية صاخبة من الأثرياء لم يتعبوا في ثرائهم وإنما ورثوه أو

حالفهم الحظ وفق مؤسسات وقوانين ترسم اللعبة ومواقع لاعبيها في المجتمع.[3] ليس هنالك تبرير منطقي صامد لذلك، خاصة في عصور انتشار المعرفة والوعي النقدي. هو فقط استغلال تعارف الناس عليه وقبلوه عموما كتراكمات تاريخية (إما لمصلحتهم أو رغما عنهم أو لقلة فهمهم لمجريات الأوضاع). وفي الواقع فإن الاشتراكيين عموما لم يهاجموا الرأسمالية بلا هوادة، بل كذلك سجّل كثير من مفكريهم إعجابه بها في نواحي كثيرة وتبيان أفضليّتها التاريخية في عصرها - مقارنة بأنماط الإنتاج السابقة لها - وما أنجزته من اختراقات مهمة، وقد جادل ماركس مثلا بأنها أكثر نظام منتج شهده التاريخ البشري حتى الآن.[4] لكن كل ذلك لا يعني أن الرأسمالية صالحة للحاضر والمستقبل أو أنه ليست هنالك نظم اقتصادية ممكنة حاليا ومستقبلا أفضل منها. الوعي النقدي لا يتهاون في فضح الطبيعة الاستغلالية للرأسمالية، بأي اللغات أو التبريرات أو الأساطير جاءت. وبسبب طبيعتها الاستغلالية تلك فإن استبدالها هدف مشروع وأولوي للقوى الموالية للعدالة والتعايش والتقدم والعقلانية.

لدينا إرث كبير من المدارس الاشتراكية المتعددة والمتباينة، والمتداخلة، التي تناولت معظم الجوانب أعلاه. فقط اليوم هنالك تعسكرات لا طائل منها: الماركسيون لوحدهم والفابيون لوحدهم والتعاونيون لوحدهم، إلخ. نحن نرى أن الاشتراكية مظلة تستفيد من جميع هؤلاء، إذا تجاوزنا الكبرياء الأيدولوجي المتشنّج. لنقرأ كارل بولاني، ولنقرأ في الاقتصاد المؤسسي والاقتصاد التعاوني، ولنقرأ الماركسية والفابية

3 عبارة شهيرة، تختصر هذه المفارقة، وردت عن قلم الصحفي جورج مونيبوت، تقول: إذا كان الثراء مكافأة تلقائية للعمل المضني والمخاطرة الاقتصادية فعلى الأقل سنرى مجمل النساء الافريقيات في عداد الأثرياء. كما هنالك دراسات متواترة تُظهِر أن الأثرياء في شتى مجتمعات العالم ليسوا هم الأذكى أو الأعلى جداراة أو تعليما أو الأكثر عملا في تلك المجتمعات ولا حتى الأعمق فهما للاقتصاد والسياسة.

4 الإنتاجية العالية للنظم الرأسمالية، مقارنة بسابقتها في التاريخ، ليست تصريحا بأنها أفضل نظام اقتصادي، فالإنتاجية ليست كل شيء في أي نظام اقتصادي، إنما هنالك أيضا الإدارة والتوزيع بما يدعم ويصون أهداف النظام الاقتصادي والسياسي عموما، فالإنتاجية ليست غاية في ذاتها إنما وسيلة واحدة ضمن باقة وسائل للمجتمع كيما يكون أفضل لأهله. كما أن الإنتاجية لا تعني أن الرأسمالية هي مفجّر المهارات والطاقة البشرية الإنتاجية، فتلك المهارات والطاقة مودعة فينا ويمكن تحفيزها بوسائل عدة، وهنالك أمثلة عدة على ذلك. كتبنا بإسهاب أكثر عن هذه المسألة في كتاب «**السلطة الخامسة**»، ونحاول تجنّب التكرار هنا، فليراجع في موضعه.

والأناركية، وندمج جميع هؤلاء في نماذج نظم اشتراكية متطورة وجديرة باستبدال النظام الرأسمالي الحالي ووضع اقتصاد السوق في متاحف التاريخ.

فائض القيمة، وفائض الإنتاج، وطبيعة المجتمع

في الاقتصاد السياسي هنالك مفهومان متداخلان ومهمان: فائض القيمة وفائض الإنتاج. الفرق بينهما فرق مقدار، والتداخل بينهما يظهر في طبيعة المجتمع، كما سنوضّح أدناه. وكلاهما مهم في سبيل استيضاح طبيعة الاقتصاد السياسي الذي نبغيه لمشاريعنا التنموية–فطبيعة المجتمع (اقتصاده السياسي العام) تعتمد على كيفية تخلّق وتوزيع فائض القيمة وفائض الإنتاج فيه.

لعل أهم مساهمة لماركس في علم الاقتصاد، وفي الاقتصاد السياسي، استيضاح مفهوم فائض القيمة وتشغيله في شرح وتحليل الظواهر المادية الاجتماعية. ذلك لأن فائض القيمة ليس فقط يفصح عن شكل الاقتصاد في أي مجتمع أو إطار تاريخي، بل يفصح عن طبيعة ذلك المجتمع كذلك سياسيا وأخلاقيا. يعني فائض القيمة أن صاحب العمل (الرأسمالي أو البرجوازي) يعطي العامل المنتج أجره (قيمة عمل) ويحتفظ هو بفائض هذه القيمة - أي ما يزيد عن أجر العامل في سعر بيع السلعة التي أنتجها العامل - تحت مسمى الأرباح وبحجة ملكيته لوسائل الإنتاج التي يعمل بها العامل. هذا الفائض هو الذي به يراكم صاحب رأس المال ثروته، في حين يبقي العامل تحت سطوته بحكم ملكيته لوسائل الإنتاج التي لن يستطيع بدونها العامل الإنتاج، ولذلك فإن جوهر الاشتراكية، وسط المدارس الاشتراكية المتنوعة، تخليص وسائل الإنتاج (أو الموارد) من الملكية الخاصة وجعلها ملكية جماعية أو ارتفاق جماعي. حتى المدارس الاشتراكية غير الماركسية لا تملك غير أن تستفيد من ماركس في هذا الموضوع، وإلا أضعفت موقفها.

أما فائض الإنتاج، فهو يتعلّق بنمط الإنتاج العام في المجتمع ككل. في كتاب بعنوان «نحو اشتراكية جديدة»، صدر في 1993،[5] يوضّح المؤلفان هذه المسألة بصورة جيدة. اختصارا: كل مجتمع، أيّا كان، تقوم الفئة المنتجة (مادّيا) فيه بإنتاج

5 P. Cockshott and A. Cottrell. 1993. *Towards a New Socialism.*

مستويين من الإنتاج: الناتج الضروري والناتج الفائض. أما الناتج الضروري فهو مستوى الإنتاج الذي يضمن استمرار الفئة المنتجة في الإنتاج، أي ما يفي استهلاكها من المواد والخدمات (الغذاء والمأوى وأساسيات الحياة) كي تستمر في الإنتاج، وإلا لن يكون هناك إنتاج. وأما الناتج الفائض فهو ما يزيد عن ذلك، ولا غنى عنه - أي الفائض - في أي مجتمع، لأن أي فئات منتجة في أي مجتمع عليها أن تنتج أكثر مما تستهلك؛ على أقل تقدير من أجل توفير مواد وخدمات كذلك لاستهلاك الفئات الأخرى غير المنتجة حاليا مثل الأطفال وكبار السن (المتقاعدين)، ناهيك عن الإداريين والسياسيين، والأغنياء أصحاب الميراث ورؤوس الأموال (الذين لا يساهمون في الإنتاج المادي المباشر)، بالإضافة لذوي الأعمال غير المنتجة بالمعنى المادي المباشر لكن منتجة بصورة غير مباشرة عن طريق تطوير سبل الإنتاج كما هي مهمة في تشكيل ورفد الواقع الاجتماعي العام، كالباحثين والفنانين والكوادر العاملة في مجالات الكماليات (بأنواعها المتفاوتة)، إلخ. يضاف لذلك فإن عملية التنمية، أو الزيادة، عموما تقتضي وجود فائض إنتاج دوري يعاد استثماره في الاقتصاد حتى يكبر الاقتصاد وتزيد فوائده على أفراد المجتمع، في الخدمات والاستهلاك ومستوى المعيشة، إلخ، وهكذا دواليك.

حسب المجتمع المعني فإن الناتج الفائض يتم توزيعه وفق علاقات قوى وإنتاج متباينة، وفق النموذج الاقتصادي المتّبع والقوى التي تديره.

التفاصيل الاقتصادية، من حسابات ومعادلات سوق وصيرفة، وما إلى ذلك، إنما تكون منطقية وموضوعية عادة داخل النموذج الاقتصادي المتّبع وليس وفق قوانين طبيعية ثابتة كقوانين الفيزياء مثلا. لذلك فإن البناءات الاقتصادية في أصلها عملية «اقتصادسياسية واجتماعسياسية» ثم تأتي التفاصيل بعد ذلك. لذلك فإن كيفية توزيع الناتج الفائض، ومن يسيطر على عملية التوزيع، تفصح عن النموذج الاقتصادي كما تفصح عن طبيعة المجتمع المعني. وأحيانا تفصح عن المسلّمات السياسية والأخلاقية (الفلسفية؟) المسيطرة على الواقع عموما في الكوكب؛ مثلما الحال اليوم. هناك يكمن الفرق بين المجتمع الإقطاعي والمجتمع الرأسمالي، مثلا، كما يكمن بين المجتمع الرأسمالي (ومجتمع اقتصاد السوق) والمجتمع الاشتراكي عموما.

حين تكون عملية توزيع وإدارة الناتج الفائض خارج سلطة أصحاب رأس المال

(ووكلائهم في نظام الدولة) فإن ذلك المجتمع لا يكون رأسماليا. لذلك فرغم أن الاتحاد السوفيتي، والنظام الكوبي، مثلا، ليسا نموذجين خاليين من النقائص والتناقضات، إلا أنهما نموذجان غير رأسماليين حسب التعريف الكلاسيكي على أي حال، وعلى قرابة غير منكورة بالاشتراكية؛ لكن يمكن اجتراح نماذج اشتراكية أفضل منهما (مثلما النموذج الاسكندنافي والنموذج الأمريكي نموذجان رأسماليان لكن الاسكندنافي أفضل من الأمريكي). لذلك فإن عملية المفاضلة بين الأنظمة الاقتصادية عملية منطقية تحددها الأهداف الاجتماعية المفترضة مسبقا من جدوى النظام الاقتصادي. من يظنون أن أداء النموذج الاقتصادي يكون فقط وفق مقياس «النمو الاقتصادي» إنما ينظرون للأمور بمناظير ضيقة وغير مبررة في المجال الاجتماعي العام، وفي التعبير السوداني «غرقانين في شبر موية».

التنوع والتمرحل في مدارس الاشتراكية

كما ذكرنا، فالاشتراكية مذهبية تحوي طيفا من المدارس والحركات، التي تتوافق على أرضية عامة وتتفرع على مساحات عمل وأدوات عمل ومنهجيات متعددة. سنحاول هنا تقديم نموذج لهذا التنوّع والتباين عبر المقارنة العامة بين المدرستين الفابية والماركسية، ثم نعرج أيضا على التمييز بين طرق الحراك وسبل تنزيل الاشتراكية في المجتمع وفق هذا التنوّع والتباين.

الاشتراكية الفابية تختلف عن الماركسية في أن خطها إصلاحي، بمسحة ثورية محسوبة. فالفابية ترى أن حكومة العمّال – أي الحكومة التي يقودها العمّال – يمكنها أن تأتي بواسطة الآليات الديمقراطية لنموذج الدولة اللبرالية العادية، وأن الصراع الطبقي ليس بالحدة التي تمنع ذلك أو تمنع تغيير المجتمع وأوضاع الناس مجملا بقيادة العمال. لذلك تركّز الفابية على التنظيم السياسي للعمال وفق النظام القائم، بواسطة النقابات القوية وبواسطة التعاونيات، وزيادة رقعتها وأثرها، مع تمثيلها في حزب سياسي مثل حزب العمال (في بريطانيا)، وعن طريق ذلك يدفع الاشتراكيون بالسياسات العامة التي تؤدي لتوزيع أكثر لموارد الدولة – فائض الإنتاج وفائض القيمة

- ولحقوق أكبر للعمال ولمساحة أكبر للرعاية الاجتماعية، إلخ. اسم الفابيين يأتي من قائد روماني قديم اسمه فابيوس، وقد اشتهر فابيوس بحنكته في الحرب بحيث أنه يستطيع أن يهزم عدوّه بدون خوض حرب مباشرة، بتكتيكات الكر والفر والإنهاك والزعزعة الداخلية، إلخ. يتسمى الفابيون بذلك باعتبار أنهم يستلهمون أسلوب فابيوس في تحقيق الاشتراكية وهزيمة الرأسمالية بدون الاضطرار للمواجهة السافرة (العنيفة؟) معها، وإنما باستعمال معطيات الواقع ودوافع التطور الاجتماعي وأدوات العمل داخل التي تستعمل ثغرات النظام الرأسمالي ضده تدريجيا.

وبخلاف الماركسية فليس لدى الفابية نظرية شاملة في التاريخ والاقتصاد السياسي، وإنما تعمل وفق موجّهات عامة، حسب السياق المحلي، لتحقق أكبر قدر ممكن من الحقوق والرفاه للعمال والمجتمع. لكن، مع الزمن، صار الكثير من الفابيين يستعملون بعض الأسلحة النظرية للماركسية لفهم الواقع والتخطيط وفقه. أيضا للفابية اجتهاد على المستوى العالمي بواسطة جمع تنظيمات الاشتراكيين والديمقراطيين الاجتماعيين في مظلات عالمية، بحيث تعمل جميعا لتحقيق الأهداف التي يتفقون عليها عالميا في سياقاتهم المحلية. أحد نتائج هذا الاتجاه المنظمة العالمية المسماة «الاشتراكي الدولي» socialist international والتي تضم عدة أحزاب وتنظيمات سياسية، من جميع أقطار العالم، ذات توجهات اشتراكية فابية وديمقراطية اجتماعية، وتنظيمات نقابية (سياسية) أخرى.

هنالك عدد من الاشتراكيين الفابيين المعروفين في الموسوعة العامة، مثل روبرت أوين، مؤسس فكرة التعاونيات الإنتاجية في بريطانيا (وعبره في معظم بلدان العالم التي وصلتها يد الاستعمار البريطاني). وفي الجوار هنالك «المعلم»، جوليوس كامبارقي نيريري، زعيم حركة التحرر الوطني والرئيس الأول لتنزانيا وأحد مؤسسي منظمة الوحدة الافريقية، والافروعمومي ذو المساهمة الضخمة. كان نيريري متأثرا بالاشتراكية الفابية أكثر من الماركسية، لكنه استعمل بعض أدوات الماركسية كذلك، وقد ابتكر نسخة «الاشتراكية الافريقية» كمعادلة محلية للاشتراكية العلمية في السياق الافريقي (الامر الذي ما زال يثير جدلا وسط الاشتراكيين الافارقة). في السودان، اهتم الاستاذ محمود محمد طه بالاشتراكية الفابية، وعقد مقارنة وتركيبا بينها وبين الماركسية بحيث يمكن

الاستفادة منهما في فهم وتغيير الواقع المحلي نحو الاشتراكية (لكن يمكن أن نقول إنه اهتم بالماركسية أكثر، ليس باعتبار منهجيتها فحسب وإنما أيضا باعتبار أثرها العالمي الأكبر، خاصة في زمن نشاطه العام). وحاليا، حول العالم، نجد الكثير من الاشتراكيين لا يتعاطون حصرا مع الماركسية أو الفابية، وإنما يستفيدون من كليهما - بجانب مدارس أخرى، كالأناركية الاشتراكية والسندكالية والإيكولوجيا الاجتماعية، وبعض مدارس الديمقراطية الاجتماعية الأكثر جدية تجاه العدالة الاقتصادية، واقتصاد التعاونيات - بقدر الإمكان، لفهم وتغيير الواقع.

ورغم أن الفابية مصنّفة كاشتراكية «إصلاحية» مقارنة بالماركسية، والتي تصنّف عادة كاشتراكية ثورية، إلا أن الماركسية مثل الفابية لا تخلو من أفكار التمرحل في تحقيق الاشتراكية. لدرجة أن هنالك ما يمكن وصفه بالتمرحل الثوري: وهو جمع بين موجّهات الثورة الجذرية وضوابط العمل السياقي في الواقع، لأن أي ثورة لا تستوفي شروط واقعها كفيلة بأن تنقلب تلقائيا إلى تجارب فاشلة أو نماذج محافظة ورجعية بصورة أخرى، لذلك فالتمرحل أحيانا جزء من الثورية نفسها. على سبيل المثال، فإنه في عرف الماركسية والفابية معا، ومدارس اشتراكية أخرى، أنه لا يمكن تحقيق الملكية الجماعية الكاملة لوسائل الإنتاج إذا لم يكن لدينا قوى عاملة واعية وماهرة بما فيه الكفاية لإدارة وسائل الإنتاج هذه بجدارة؛ ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن التمرحل الحكيم قد يبدأ من استعمال السلطة لخلق الظروف التي ترفع من قدرات القوى العاملة مع منح فرصة كافية للقطاعات الإنتاجية ان تختبر أشكالا متعددة من الإدارة قادرة على مواكبة الشروط المحلية والعالمية المعاصرة. بذلك يؤمل أن ترتفع قدرات القوى التي تستطيع إكمال طموحات الثورة نفسها في «العهدة الجماعية للموارد والإدارة الذاتية للعمل» (الاشتراكية). وهذا الأمر ليس جديدا على مدرسة اشتراكية ثورية كالماركسية الكلاسيكية، فهي أقرّت بأن ثورة عمّالية في بلد واحد لن تستطيع تحقيق الاشتراكية، بل ربما تقود لتشويه للنموذج الاشتراكي على المدى الطويل (وهو ما جرى فعلا في بعض التجارب)، بل إن الماركسية الكلاسيكية تقول أحيانا إن من الحكمة الثورية بناء تحالفات معقولة بين القوى العاملة والراسمالية الوطنية التقدمية، ضمن إطار ديمقراطي، لمحاربة القوى اليمينية والرجعية الأخرى (مثل

الفاشيين أو الثيوقراطيين أو الإقطاعيين والنظام الملَكي).

ولعل التداخل بين الثورة والإصلاح، في نموذجي الفابية والماركسية، يعود للتداخلات في مفهومي الثورة والإصلاح عموما؛ فالثورة يمكن تعريفها بأنها التغيير النوعي، بينما الإصلاح تغيير مقداري. الثورة تستدعيها الحاجة في بعض الظروف؛ أما الإصلاح فقد يكون مناسبا ومجديا في ظروف أخرى؛ وأحيانا فإن إهاب الثورة العام يتضمن إصلاح بعض الأجندة التفصيلية التي لا تحتاج تغييرا كاملا وإنما تعديلا، وكذلك فالإصلاح العام يتطلب تثوير بعض التفاصيل التي لن ينفع معها التعديل وحده. بيد أن المهم هو ان الفرق بين الثورة والإصلاح أصله في محتوى التغيير وليس في وسائله أو فترته الزمنية بالضرورة؛ لذلك فقد تتشابه الوسائل والوجهات لدى المدارس الثورية والإصلاحية في بعض السياقات التاريخية وبعض المسائل المعيّنة.

من النماذج المعاصرة، يمكن أن نشير ليانِس فاروفاكِس، وهو اقتصادي وفيلسوف اشتراكي معاصر ذائع الصيت؛ وله صولات وجولات في مجالي السياسة والسياسات جعلته اسما معروفا في عوالم الأكاديميا والسلطة معا (وهي مزاوجة نادرة). رغم انتقاده المباشر للرأسمالية، وسعيه المعلن لقيام مجتمع شيوعي مستقبلي، إلا أن فاروفاكِس لا يأنف ولا يستنكف الانخراط في محاولات نقل الأوضاع المعاصرة – والتي هي تحت السيطرة الكبرى للرأسمالية العالمية – إلى أوضاع أقرب لقيم ومبادئ ومنطق الاقتصاد الاشتراكي. يفعل فاروفاكِس ذلك عن طريق الأطروحات للسياسات العامة وعن طريق المبادرات وتحريك دوائر القرار بالأدلة المعرفية والضغط المدني. لا يعارض فاروفاكِس السردية الثورية لصعود الاشتراكية، لكنه يدرك أن تراكم الشروط الثورية وسيناريوهاتها مسألة وعرة ومليئة بالمجهوليات uncertainties وأن المذهبية الاشتراكية تقتضي في مثل هذه الظروف أن يشتغل على ما يليه، ويجوّد صنعته ويبني وعيا نقديّا وسط الناس ويسعى بكل ذلك لإحداث أي اختراقات وخطوات ممكنة نحو الأفضل. في فترة من فترات التمدد الشيوعي في العالم، تحت كنف الاتحاد السوفيتي، كان أمثال فاروفاكِس يُدعَون بالإصلاحيين (أي غير الثوريين) وأحيانا المثاليين (أي غير العلميين) إذا خالفوا سيناريوهات التغيير التي تروّج لها مجموعة محدودة من الماركسيين-اللينينيين (وليس جميع هؤلاء حتى) آلت لهم مآلات السلطة في الاتحاد

السوفيتي وصاروا بذلك أصحاب أكبر وزن، سياسي واقتصادي وعسكري، بين الاشتراكيين في العالم كافة. ذلك رغم أننا يمكن أن نقول إن الماركسيين الكلاسيكيين أنفسهم كانوا أقرب لمواقف فاروفاكِس من تلاميذ ستالين وماو، وللمفارقة ربما كان الكثير من البلاشفة أنفسهم أقرب لفاروفاكِس نسبيا (لولا اختلاف السياقات)، فبدايات الثورة الروسية البلشفية احتوت على مجموعة من المفكرين البلاشفة الأساسيين الذين رأوا أن الثورة الاشتراكية في روسيا ينبغي لها أن تتمرحل-في المرحلة الأولى عليها أن تقبل بتحالف يضم العمّال والديمقراطيين الوطنيين الأقرب للرأسمالية والمصالح البرجوازية (تحالف تقدمي)، ليشكّلوا جبهة ضد القيصريين والكنَسيين (تحالف رجعي) وينتصروا عليهم، وليكون من الممكن لاحقا تأسيس صناعات وتجارة قادرة على البقاء والازدهار في الوضع العالمي (الذي سيطرت فيه الرأسمالية عموما وقتها كذلك) مع صيانة حقوق العمل، إلى أن تستجمع القوى العاملة المزيد من الوعي والمعرفة والقدرات في إدارة عجلة الإنتاج وتنظيم علاقات الإنتاج وصنعة الدولة، فتصبح قادرة على تحقيق المرحلة الثانية من الثورة.

وفق ذلك، فالحركة الدؤوبة للاشتراكيين وسط أوضاع رأسمالية غير صديقة لمبادئ الاشتراكية ليست موضة جديدة، بل تقليد اشتراكي قديم ومتّزن وواعي، وفيه مزيج بين الثورية والإصلاحية ومزيج من الاستفادة المتبادلة من دروس التجارب الاشتراكية المتنوعة، نظريا وتطبيقيا.

الديمقراطية بين الاشتراكية والرأسمالية

هل الاشتراكية غير ديمقراطية؟ سؤال متكرر في الدوائر التي تلامس الاشتراكية—تلامسها فقط ولا تتعرّف عليها بصورة وافية. ويمكن الرد على هذا التساؤل باختصار، عن طريق الإشارة للعلاقة القوية، نظريا وعمليا، تاريخيا، بين المدارس والحركات الاشتراكية والصراع من أجل الحقوق الديمقراطية وانتزاعها في المجتمعات الرأسمالية وفي تلك التي قامت فيها «اشتراكية الدولة» كذلك. المزاعم المنتشرة، السائدة، أن الطروحات الاشتراكية للحوكمة وإدارة الاقتصاد تصطحب عادة سبل القمع وتضييق الحريات

التعبيرية والاجتماعية، مزاعم منحازة مذهبيا وتاريخيا لتقول أنصاف حقائق وتبني عليها. وفي المقابل، فإن رصيد الرأسمالية في ميدان الديمقراطية يعكس ميلا عاما لرفض الديمقراطية الشعبية وعدم الاستجابة لغير الضغوط الكبيرة (لامتصاص الاحتقانات التي تكاد تؤدي إلى ثورات) بواسطة الجماهير وحراكهم الاجتماعسياسي المثابر، حيث نجد أن الكثير من الذين خاضوا وقادوا ذلك الحراك المثابر إنما كانوا اشتراكيين ملتزمين وكان الحراك الديمقراطي جزءا لا يتجزأ من أدوات عملهم وطموحاتهم.

«الحركات الاشتراكية والمعادية للاستعمار في القرن العشرين تفهّمت أن الأهداف الثورية الديمقراطية، أي المساواة والحرية والإخاء، لا يمكن تحقيقها ما دام بالإمكان تحويل السلطة الاقتصادية غير المتكافئة إلى سلطة سياسية وما دام العمّال تحت سطوة رأس المال. الاشتراكيون يناضلون من أجل الديمقراطية الاقتصادية وفقا للإيمان الديمقراطي الجذري بأن «ما يمس الجميع ينبغي أن يقرّر شأنه الجميع.»[6]

في العام 2014 أصدر الاقتصادي الفرنسي توما بيكيتي، كتاب «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»،[7] ورغم أننا نسبيا في بدايات هذا القرن إلا أن صدى الكتاب بلغ مبلغ أن يرشحه بعض النقّاد لوصف أهم كتاب اقتصاد في هذا القرن. في كتابه ذلك، وقف بيكيتي موقف الناقد والمعالج للرأسمالية من داخلها، فبينما استعان بالكثير من مراجعات المفكرين الاشتراكيين لمشاكل الرأسمالية إلا أنه ذكر إنه ينتقدها بحيث يكون هنالك فهمٌ لنقاط ضعفها الموروثة والتي تقودها بصورة مستمرة نحو كوارث اقتصادسياسية عالية ما لم تتدخل القوى البشرية في استعدال النظم الرأسمالية مرة تلو أخرى. باختصار، عنى بيكيتي في ذلك الكتاب أن الرأسمالية ماكينة عملاقة فيها جوانب ايجابية مشهودة ولكن تحتاج دوما لإدارة دقّة ومتابعة لأنها لا تشتغل تلقائيا في الطريق الصحيح (وهو بذلك يقدّم نقدا مباشرا لفكرة اقتصاد السوق في صورتها النظرية القحة، كما فعل بولاني من قبل، وهو أنها غير ممكنة واقعيا). في الكتاب استعرض بيكيتي دلائل وبيانات تاريخية واسعة ومفصلة، بصورة ربما لم

6 Joseph M. Schwartz, 2016 (March). "Is Socialism Undemocratic?" *Jacobin Magazine.* (ترجمة المؤلف).

7 Thomas Piketty2014 .. *Capital in the Twenty-first Century.*

يسبقه عليه بحث اقتصادي آخر، ليصل لخلاصة أن هنالك ميول موروثة في النظم الرأسمالية لزيادة تكدس الثروة (رأس المال) في يد قلّة على حساب الأغلبية، وأنه مع الزمن فإن هذه الميول تقود لزيادة ذلك التكدس في يد نسبة قليلة جدا، إلى أن تصل الأوضاع لمراحل غير منطقية وغير مستقرة سياسيا وتناقض بصورة صارخة فكرة «الجديروقراطية» meritocracy التي يزعم النظام الرأسمالي أنه مبني عليها، ما يقود إلى زيادة في تسلط الأقلية على الأوضاع والضغط على الأغلبية بما يفقدها صوتها وقرارها السياسي والاجتماعي من الناحية العملية، ما يقود بصورة شبه حتمية إما إلى كوارث اقتصادية تزعزع النظم الرأسمالية نفسها أو إلى أحداث ضخمة أو كوارث سياسية تحصل عبرها إعادة توزيع للثروة في المجتمع بصورة من الصور، الأمر الذي قد يمنح الرأسمالية فترة زمنية جديدة (مثل الحربين الأوروبيتين «العالميتين»، ومثل الكسادات الكبيرة والثورات الشعبية والنقلات السياسية الضخمة التي حصلت في القرنين الماضيين، وهي نقلات تتجاوز مبادئ الرأسمالية في سبيل إعادة الاستقرار للأوضاع، كما أنها تضحد مزاعم أن النظام الرأسمالي يشجع الاستقرار السياسي والاجتماعي والتبادل المنفعي السلمي)،[8] ثم سرعان ما تعود الأوضاع في النظام الرأسمالي رويدا مرة أخرى لإعادة تكديس الثروة في يد القلة على حساب الأغلبية، وهكذا دواليك؛ إلا أن تظهر حلول ناجعة ومستدامة لهذه الحلقة (الارتجاعية؟) الإشكالية في النظم الرأسمالية. ويضرب كذلك بيكيتي أمثلة تاريخية وإحصائية عدة، توضّح أن معظم أغنياء اليوم اغتنوا بالميراث وبانحيازات مراكز السلطة في مجتمعاتهم، لا بسبب تفوقهم على الأغلبية غير الغنية في العمل أو الأداء الاقتصادي أو الاجتهاد والذكاء. عبر السرد التاريخي والبيانات الضخمة والمعلومات المترابطة يخلص قرّاء هذا الكتاب بيسرٍ إلى أن هنالك مشاكل جوهرية في النظم الرأسمالية تنافي ما تزعمه تلك النظم عن نفسها في الدعاية والإعلام العام.

8 في الواقع، منذ دخول الرأسمالية في التاريخ، وحتى اليوم، لم تمر فترة زمنية لم تخض فيها إحدى الامبراطوريات الرأسمالية حروبا وزعازع سياسية واقتصادية في مكان ما حول العالم. ربما يقول البعض إن هذا ليس قرينة كافية على زعم أن الرأسمالية بالذات لا تقدر على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم، لكنه على العموم قرينة كافية على أن من يزعمون أن الرأسمالية قادرة على ذلك لا يملكون دليلا تاريخيا ملموسا على هذا الزعم.

وفي كتابه الجديد، «رأس المال والايدولوجيا» (2020)،[9] يبدو أن توما بيكيتي تفوّق على نفسه، وحقق الانتقال الفكري الصعب - خصوصا على شخص في مكانته وصيته - من الحديث عن ضرورة إصلاح الرأسمالية إلى الحديث عن تغذية ومراجعة الاشتراكية وتطويرها لتستبدل الرأسمالية المعاصرة. عبر التقصي التاريخي، من جديد، يُظهِر بيكيتي أن مشاكل الرأسمالية الحالية وتطوراتها السابقة نفسها كانت في مجملها ردود فعل على موجة المدارس الاشتراكية - متمثلة في الحراك العمالي والحقوقي العام - في حقبة القرن الماضي، خاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأن صراع الرؤى والمعارف يكاد يكون أهم أثرا من الصراع المادي في الاقتصاد السياسي العالمي. أول شيء جاء في ذاكرة المؤلف حول هذه الخلاصة التي بذلها بيكيتي مؤخرا، هو ما قاله بولاني، في كتابه «التحوّل الكبير» (1944) حول ان الصراع المادي الذي قاده اقتصاد السوق مسبوق بخلاصات فكرية وقيمية سعت لفرض نفسها عبر الاقتصاد، ثم جاء في البال أيضا كلام مشابه آخر ويغطي الجانب الاخر من المسألة، قيل في أواخر الستينات على لسان محمود محمد طه، حول علاقة التدافع بين الرأسمالية اللبرالية وتجربة المعسكر الاشتراكي في القرن العشرين وكيف أن هنالك جوانب فكرية وقيمية مشاركة في توجيه الصراع هذا ونتائجه المتوقعة.[10] يدعو بيكيتي في كتابه الأخير إلى «اشتراكية تشاركية»، تقوم بزحزحة النظام الرأسمالي المعاصر تدريجيا، وتبني على نماذج ناجحة من عدة بلدان لعمليات تدوير الثروة والسلطة الاقتصادية، ومن سماتها تقديم العدالة كأولوية، و«الملكية الاجتماعية»، والضرائب التصاعدية، ورفد التعليم ومشاركة المعارف والسلطة.

والواقع الملموس شاهد قوي على مسائل عدة، ففي العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، وفي زمن كتابة هذه السطور، لدينا إحصاءات عجيبة عن غياب

9 Tomas Piketty. 2020. *Capital and Ideology.*

10 في محاضرة مسجّلة، في اواخر 1968، بالسودان، بعنوان «الدستور الإسلام المزيّف»، قال محمود محمود طه: «الديمقراطيين [الرأسماليين] ما قدروا يحققوا حاجة. جارين في الحقيقة بين بين، كل موضوعهم، لا هناك ديمقراطية ولا هناك اشتراكية. ولولا وجود النظام الاشتراكي، الشيوعي، في الشطط من هناك لما كانت في تطورات في النظام الرأسمالي اطلاقا. النظام الراسمالي محاول أن يقطع على الثورة الشيوعية الطريق أن لا تدخل في بلده؛ دي كلها حوافزه ليتطوّر. وجود الثورة الماركسية بشططها داك هو اللي خوّف ديل خلاهم يتطوروا لكن ما وصلوا لحاجة، لا هم اشتراكيين لا هم ديمقراطيين.»

العدالة الاقتصادية في العالم رغم أننا نعيش في عصرٍ لم تتوفّر قبله للبشرية ثروة وقدرات إنتاجية وتوزيعية (نظمية وتكنولوجية) مشابهة، في تاريخها قاطبة. في العصر الذي تهيمن فيه الرأسمالية على المشهد الاقتصادي العالمي، أكثر من أي وقت مضى، نجد أن الأغلبية الواضحة للبشرية تعاني من فروقات فلكية في فرص الرعاية الصحية والتعليم، وفي الأوضاع المعيشية والدخول، وفي الآفاق الحياتية العامة، بحيث أن الأغلبية الإحصائية للبشر في الكرة الأرضية تعيش ظروفا سيئة جدا. تقول الإحصاءات مثلا إن أغنى 26 فرد في العالم يملكون نصف ثروة العالم حاليا، بينما النصف الأفقر من سكان الكوكب الحاليا يشتركون جميعا في 11% فقط من مجمل ثروة العالم. وهذه المفارقة ملموسة على أرض الواقع في المسائل الأساسية، إذ مثلا «قالت أوكسفام إن ثروة أغنى رجل في العالم، وهو الرئيس التنفيذي لشركة أمازون جيف بيزوس، ارتفعت إلى 112 مليار دولار العام الماضي، مشيرة إلى أن واحد في المئة فقط من ثروته يعادل الميزانية المخصصة لقطاع الصحة في إثيوبيا، التي يبلغ عدد سكانها 105 مليون نسمة.»[11] هذه مفارقات تؤثر في أبسط أساسيات الحياة، بل على حياة بعض الناس حرفيا، حيث يكون الحاجز بينهم والموت ليس غياب الدواء أو الغذاء وإنما غياب قدرتهم على الحصول عليه لأسباب اقتصادية. والمفارقات الواقعية لا حد لها، حتى في المجتمعات التي تدّعي الإنسانية والرحمة. على سبيل المثال، حين تقول الإحصاءات المعاصرة بأن 7 مليار دولار هي المطلوبة سنويا، لعشر سنوات، لتوفير فرص المياه النظيفة لأكثر من ثلث سكان العالم، المحرومين منها حاليا، نجد الأوروبيين ينفقون أكثر من هذا سنويا على العطور فحسب، كما ينفق الأمريكان أكثر منه سنويا في الجراحات التجميلية الاختيارية فحسب. أما ميزانية الحرب والعسكرة الأمريكية السنوية فتتفوق على ميزانيات كاملة لحكومات غنية أخرى.

ذلك بينما يلوم الرأسماليون الاشتراكيين ويقولون لهم إن التجارب الاشتراكية كلها كانت ضد الديمقراطية والحريات، ولا يقبلون تفنيد الاشتراكيين بأن الأدب الاشتراكي منذ ولادته كان دوما في صف الديمقراطية وتحرر الافراد من الاستغلال بشتى أشكاله (وهو أمر يسهل الاستدلال عليه لتوفّره واستمراريته)، في نفس الوقت الذي يدّعون

11 موقع بي بي سي العربية. «ثروة 26 شخصا «تعادل ما يملكه نصف سكان الأرض»، 21 يناير/ كانون الثاني 2019.

- الرأسماليون - عن النموذج الرأسمالي ما ليس فيه حقيقة، ويقولون إن برامج الرعاية الاجتماعية، ومجانية التعليم والصحة أحيانا، ودعم الفقراء والمهاجرين، وبرامج الحفاظ البيئي، وحقوق العمّال وإشراكهم في بعض القرارات الشركاتية، إلخ، في بعض الدول الرأسمالية، جزء من النموذج الرأسمالي. والحقيقة التاريخية أن هذه البرامج غير موجودة في النموذج النظري للاقتصاد الرأسمالي، وإنما هي دروس اكتسبوها من الانخراط والاعتراك مع الفكر الاشتراكي ومن التجارب الواقعية التي أثبتت لهم أن الاشتراكيين وغيرهم على حق حين يقولون إن أي مجتمع حديث لا يمكنه أن يستمر طويلا وفق النموذج الرأسمالي الصريح فهو غير مستدام اقتصاديا وبيئيا إضافة لأن أغلبية السكان لن تستحمله وستنتفض ضده مرارا وبوسائل شتى. بدل أن يعترف الرأسماليون أن الرأسمالية كمذهبية تعلمت مظاهر هذه الرحمة بالناس والبيئة من تململ الشعوب ومن المدارس الاشتراكية، يقولون إن الرأسمالية أقدر على التطور؛ ذلك في نفس الوقت الذي نعلم فيه أن جميع المؤشرات تقول إنه، رغم كل شيء، فالرأسمالية فعليا ما زالت تهدر البيئة وما زالت تؤدي لإفقار الأغلبية الساحقة في الكوكب وتركيز الثروات (ومعها السلطات الفعلية) في أيادي الأقلية الضئيلة، إضافة لما تفعله الدول الرأسمالية بشكل مستمر من تدمير المجتمعات الأخرى (عسكريا أحيانا واقتصاديا أحيانا أخرى)[12] من أجل الحفاظ على أسلوب حياة

12 باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أقوى قوة اقتصادية في العالم، في عصر كتابة هذه السطور، وباعتبار «الحلم الأمريكي» يمثّل تقريبا أكبر نموذج لمنافع الرأسمالية وتفوقها في نظر الكثير من الناس، نتناول هنا نموذجا بسيطا لهذه المفارقة: من أبرز فقرات التاريخ الامريكي حرب فيتنام. واقع الأمر أن القوات المسلحة الامريكية في جميع العالم ما زالت تفكّر وتتصرف بطريقة حرب فيتنام. في تلك الحرب تم إلقاء حوالي 7 ملايين طن من القنابل على تلك البلد صغيرة الرقعة، وذلك أكبر من حجم كل القنابل التي تم إلقاؤها على أوروبا وآسيا في الحرب العالمية الثانية— بمعدّل 500 رطلاً من القنابل لكل مواطن فيتنامي واحد؛ ذلك بالإضافة لكمية السموم التي تم نشرها في البلاد وقتلت الطبيعة والبشر وأثّرت في المواليد. ذلك بالإضافة للفظائع الأخرى (والتي شهد عليها جنود أمريكان بأنفسهم عند عودتهم لبلدانهم وأثناء وبعد الحرب). حرب فيتنام كانت جريمة ضد الإنسانية مكتملة الأركان، ثم بعد ذلك انهزم الامريكان وخرجوا على العالم يؤلفون القصص والأفلام الهوليوودية عن بطولاتهم هنالك، وكذلك صاروا يروّجون لجنودهم هناك كأبطال حرب ومحاربين نبلاء. ماكينة الهيمنة/الهجمنة hegemony الأمريكية ليست جيّدة وقوية فحسب، إنما هي كذلك لا تعرف الخجل، فلا تتورّع عن تصوير جهات أخرى على أنها هي الشر بعينه وأن أمريكا تحمي العالم من الشرور، ولا يتورّعون عن شيطنة الحكومات المنتخبة في بلدانها (مثل حكومة أليندي في تشيلي) وتجميل الشموليين الذين انتزعوا السلطة منها بالباطل والقهر، ما داموا يخدمون مصالحها الإمبريالية. تتفاوت اليوم الإحصائيات والأرقام حول كمية ضحايا القتل (المباشر وعبر القنابل الملقاة)، والتعذيب، والتجويع، وتجارة السلاح، والدمار البيئي، التي تراكمها الولايات المتحدة سنويّا، وأحد أسباب ذلك التفاوت تحايل الإدارات

الأقلية في الغرب وبلدان أخرى بسيطة، ثم هي تصرف الملايين سنويّا، عبر أجهزتها الإعلامية، لتخدير الناس وإلهائهم عن جوهر المشكلة بمقترحات «مضمدة» تتجاهل المرض عمدا وتنشغل بأعراضه. عموما، يمكن القول إن الصراع الفكري والحركي، عبر التاريخ الحديث، بين الاشتراكية والرأسمالية متجسد في كل مجتمع معاصر بصورة من الصور، فالنظم المحكومة رأسماليّا ليس كل محتوى مجتمعاتها وإنجازاتها رأسمالي، والنظم المحكومة بطموحات اشتراكية ليس كل محتوى مجتمعاتها وإنجازاتها اشتراكي–هنالك ديالكتيك. هنالك انتصارات اشتراكية في مكامن النظم الرأسمالية وهنالك العكس. والخط الصحيح فكريا وتنظيميا في نظرنا هو الاستمرار في تغذية وزيادة المحتوى الاشتراكي في النظم والمجتمعات وتحجيم المحتوى الرأسمالي فيها، في سير البشرية نحو ازدهار وتقدّم أكثر عدالة وأكثر استدامة.

إذن، زعْمُ الرأسماليين أن دولة الرعاية نابعة من صميم التجربة الرأسمالية نفسها، وبالتالي فهي نموذج رأسمالي قح، زعمٌ باطل، وإصرارهم على أن الشمولية من صميم النموذج الاشتراكي مع تجاهلهم لحقيقة أن الأدب الاشتراكي كان دوما ناقدا لأي تجربة «اشتراكية» لم تتضمن الديمقراطية، نظريا وعمليا، إصرارٌ لن يغيّر حقائق التاريخ. في هذه المجادلة مع الاشتراكيين نجد أن الرأسماليين ينسبون لأنفسهم ما هو مستلف وينكرون عن الآخرين ما هو مثبت. ذلك علاوة على أنه في المرات التي حاولت بعض التجارب الاشتراكية الديمقراطية أن تمضي بصورة سلسة (مثلما حصل في بعض الدول اللاتينية التي انتخبت حكومات اشتراكية، مثل حكومة سلفادور أليندي

الأمريكية على قوانينها نفسها المعنية بتوفير معلومات صحيحة وكاملة للرأي العام حول هذه الأمور. لكن الشيء المتفق عليه عموما أن سلطات الولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، تتصدر قوائم مسبّبي القتل والدمار والبؤس حول العالم. وهذا النقد العام ليس موجّها للشعب الأمريكي كافة، كما ليس تبرئة رومانسية للشعب كافة، إنما نقول إن الشعب الأمريكي فيه مجموعات وافراد كثيرون شجعان وأصحاب قيم. الحركة العالمية المعادية للامبريالية دائما تميّز بين الشعب الامريكي والسلطات الامريكية، وذلك احتراما للقيمة الكبيرة التي قدّمتها نضالات الجماعات والافراد الأمريكان رفاق القضايا الإنسانية، ومن الواضح أنها أنتجت إرثا كبيرا، أدبيّا ونضاليا، يغرف منه الناس حتى اليوم؛ ذلك رغم توافر نفس الولايات المتحدة على مجموعات وأفراد يمثّلون أقصى ما وصلته البشرية من كراهية الآخر المختلف – لونا أو جنسا أو نوعا أو ثقافة - والعدوان عليه. الخلاصة هي أنه من الخطورة بمكان اتخاذ الولايات المتحدة نموذجا للمجتمع الحديث الذي نصبو له في بلداننا، في المجتمعات النامية والدول الهشة. هذه الخطورة لا يستهان بها، لأنها تعبّر عن عجزٍ كبير في الخيال والبوصلة الأخلاقية معا. ليس هنالك أي معيار إنساني أو استراتيجي محترم يقول إن الطموحات البشرية تقف على عتبة «الحلم الأمريكي».

في تشيلي) قضت عليها الماكينة العسكرية الرأسمالية مع سبق الإصرار والترصد وأحلّت محلّها شموليّات غليظة (لكن، للمفارقة، تتبنى «حرية السوق»).[13] فالمسألة إذن ليست ببساطة أن التجارب الاشتراكية - أو التي تدعي الاشتراكية - تفشل من تلقاء نفسها في تحقيق الديمقراطية.

والنقد الاشتراكي للديمقراطية اللبرالية (أي النسخة الرأسمالية للديمقراطية) موثق كذلك، ولا ينحصر على الأخطاء في الممارسة وإنما في التنظير كذلك. ذلك لا يعني أن الديمقراطية اللبرالية كلها خاطئة في نظر الاشتراكيين، إنما يعني أن هنالك مناطق كبيرة منها مبنية على أسس مغلوطة؛ ومنها منطقة حقوق الملكية property rights. جانب كبير من الديمقراطية اللبرالية مبني على حق الملكية (المادية والمالية والفكرية والإبداعية، إلخ) باعتبارها حق مساوي لحق الحياة وحق الحرية، ومن هذا الحق تتفرّع مسائل كثيرة، تتصادم مع الاشتراكية في منطقة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في منطقة «الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج» - أو العهدة الجماعية للموارد - وحق العمّال في ثمرة عملهم، والتي هي العمود الفقري للاشتراكية. (وهنا لا بد من وقفة لتوضيح مسألة مهمة: لا تسعى الاشتراكية للتخلص من جميع أشكال الملكية غير الجماعية، وهذه إحدى الفريّات الكبرى حولها. الأمر الذي تسعى الاشتراكية للتخلص منه هو «الملكية الخاصة»، وهي وسائل الإنتاج والموارد المملوكة لأفراد أو مجموعات صغيرة بحيث يحصل عبرها تشغيل لعمالة الآخرين ثم التحكم في ثمار إنتاجهم والاستئثار به، وهذه الملكية غير مستحقة بصورة منطقية وإنما يتم تحقيقها وتثبيتها، وتوارثها، بوسائل السلطة والقانون، وهي ليست وسائل محايدة وإنما تخدم الفئات المهيمنة على المجتمع. وكل هذا بخلاف «الملكية الشخصية»، مثل المنزل والأثاث

13 وجدير بالذكر أنه حتى في التجارب التي حاولت تحقيق الاشتراكية ولكن مضى بها المطاف نحو الشمولية، ينبغي أن لا ننسى أنها نجحت في مسائل وأخفقت في أخرى، في المجال السياسي. على سبيل المثال كانت الثورات والنقلات الاشتراكية والعمالية حول العالم أسرع التجارب في إحقاق المساواة القانونية بين الرجال والنساء في مجالات شتى ومنها حق التصويت للفئات الواسعة من الشعوب. أيضا، حصلت نقلات واضحة في توسع الحقوق والحريات المدنية لجميع فئات المجتمع في عدة بلدان حصلت فيها ثورات مستلهمة للاشتراكية أو نقلات قادها حراك بطابع اشتراكي، مثل ما حصل في كوبا ومثل توسّع حقوق العمّال في الولايات المتحدة عن طريق مجهودات ونضالات الحزب الاشتراكي هنالك منذ القرن التاسع عشر. والجدير بالمقارنة أن الأحوال المدنية والعمالية كانت أسوأ بكثير في كوبا والولايات المتحدة قبل تلك المجهودات الاشتراكية، حيث كانت كلتا الدولتين رأسماليتين.

وبعض وسائل المواصلات، والأرض التي يزرعها أهلها، والحاجيات والأدوات الخاصة التي ليست وسائل إنتاج و/أو ليس فيها تشغيل للآخرين ثم التحكم بثمار عمالتهم. بل إن الاشتراكية تحمي الملكية الشخصية، المستحقة، من التغوّل أو العدوان). لذلك لا يوجد اشتراكي ناضج يقبل الديمقراطية اللبرالية كلها، نظريةً وتطبيقا، إنما يفهم الديمقراطية على أنها «حكم الشعب بواسطة الشعب لأجل الشعب» وفق قوانين دستورية، وأن المشاركة في القرار السياسي (الديمقراطية) ينبغي مزاوجتها بالمشاركة في القرار والموارد الاقتصادية (أي الاشتراكية).

والرأسماليون عموما يعيشون حالة إنكار مركّب، فكل هذه الأضرار الماثلة أمام أعيننا بسبب النموذج الاقتصادي السائد لا يستطيعون تجاهلها، لكنهم يصرّون على العمل من داخل نفس النموذج بتناقض بالغ ومؤذي، ثم كلما جيء باقتراحات بدائل، مثل الاشتراكية وتفريعاتها، لوّحوا بالحريات والديمقراطية-نفس الحريات والديمقراطية التي يحرمون منها أغلبية سكان الأرض حاليا (وكذلك يحرمون منها الأجيال القادمة بتدميرهم للكوكب).

نفس الشيء يظهر كذلك في افتتان الرأسماليين بالتطور التكنولوجي في المجتمعات الرأسمالية، فحين يذكّرهم الاشتراكيون أن المجتمعات غير الرأسمالية، والتي استلهمت الاشتراكية وإن لم تطبق جميع مبادئها، تطورت تكنولوجيا بصورة أسرع وأكثر فعالية من المجتمعات الرأسمالية (فعلى سبيل المثال، الاتحاد السوفيتي والصين قفزوا قفزات تكنولوجية ضخمة، صاقبت المجتمعات الرأسمالية، في غضون خمسة عقود فقط، وبالموارد المحلية غالبا، أي بربع ما احتاجته المجتمعات الرأسمالية من الزمن وأقل بكثير مما احتاجته من القوى البشرية والموارد الطبيعية، باعتبار أن الاستعمار واسترقاق البشر عبر الأطلنطي كانت بعض أبرز معالم التطور الرأسمالي)[14] يرفضون هذه المسألة الموثقة كذلك، ويتذرعون بنماذج معيّنة للتكنولوجيا مثل الانترنت والأتمتة والتكنولوجيا الطبية، على سبيل المثال، في حين أن الانترنت والأتمتة نواتج من نواتج البحث والتطوير داخل القطاع العام وليس القطاع الخاص، في المجتمعات الرأسمالية، وهذا معروف لمن يطّلع على تاريخ التحوّل

14 Gussai Sheikheldin. 2018. *Liberation and Technology.*

التكنولوجي الحديث،[15] أي أن طريقة إنجاب تلك التكنولوجيا كانت أقرب للنموذج السوفيتي والصيني من النموذج الرأسمالي النظري، وفي حين أن دولة صغيرة وفقيرة مثل كوبا قدّمت تطورات نظرية وعملية في التكنولوجيا الطبية جعلت كوبا متقدمة في مستوى الرعاية الصحية، وفق المعايير العالمية، كما جعلتها تصدّر معرفتها الطبية حول العالم بجدارة. وهكذا، حين يكون الرد على الرأسماليين موثقا فهم يرجعون مرة أخرى للأسطوانة المكررة: فشل الاتحاد السوفيتي، ومشاكل قمع الحريات، إلخ. وكأن هذه المسائل لم تتم الإجابة عليها بصورة واضحة. وعموما فأن ترمي الآخرين بدائك أسهل من أن تواجه حقيقة ما أنت عليه. حتى الآن لم تجد الاشتراكية، رغم محاولاتها، فرصا نموذجية للتطبيق لأن شروطها أصعب من الرأسمالية (ولكنها أكثر استدامة منها).

المسألة معقّدة. لكن ما هو مؤكد أن معظم المدارس الاشتراكية، منذ القديم وحتى اليوم، في صف الديمقراطية وضد الشمولية. (أيضا النقد الذاتي ضروري، وهذا بعض ما يفعله الكثير من الاشتراكيين كذلك حتى الآن، ويحاولون البناء عليه لتحسين الأداء. في المقابل، من الواضح جدا أن الرأسمالية في هذه الأثناء تجر جميع العالم نحو دماره). لذلك لا نفتأ نكرر: الرأسمالية تقود البشرية في طريق ليس مغلقا فحسب وإنما يقود إلى هاوية سحيقة ومظلمة، ولن يكفي تجميل الطريق بالورود وصيانته كل مرة بالأسفلت وعواميد الكهرباء، ما دام يقودنا جميعا نحو تلك الهاوية وبتسارع. ومقاومة الرأسمالية قضية عالمية لان منطق الرأسمالية منطق عالمي، ليس أوروبيا أو أمريكيا فحسب، ويؤثر في مجتمعاتنا حول العالم مباشرة ولا يمكننا الحياد تجاهه.

حول مفهوم دكتاتورية البروليتاريا

يقول بعض الناقدين، المتعاطفين، إن كارل ماركس وفريدرك إنجلز كانا بارعين في تقصي أنماط التاريخ، وفق منهج المادية التاريخية، واستبصار قوانين وأنساق سديدة حول تمرحلات المجتمعات في الماضي وفق أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج بصورة عامة،

15 Mariana Mazzucato. 2013. *The Entrepreneurial State: Debunking public vs. private sector myths.*

ومعالم الاقتصاد السياسي بصورة خاصة، لكنهما لم يكونا بنفس البراعة عندما أرادا تمديد خلاصاتهما إلى نتائج مستقبلية مؤكدة. أي أنهما، بينما يعيناننا كثيرا على قراءة التاريخ وانعكاسه على الحاضر، لا يقدّمان نفس القدر من العون في استبصار شتى العوامل الأساسية للحاضر، بلّه المستقبل؛ وربما يعود ذلك لأن المستقبل في الأصل إنما هو تفاعل بين قوى الماضي وقوى الحاضر، وبينما فحص ماركس وإنجلز قوى الماضي بجدارة لم تتهيّأ لهما الظروف ليفحصا الحاضر بنفس الجدارة (ليس حاضره فحسب، وبالضرورة، وإنما بالأكثر حاضرنا نحن الذي هو مستقبل ماركس وإنجلز).

من أفضل نماذج النقد أعلاه، مفهوم دكتاتورية البروليتاريا، والذي بذله ماركس كظاهرة مستقبلية، مرحلية، تحصل حين تتولّد كتلة مؤثرة كافية، من البروليتاريا الممتلئة بالوعي الطبقي، فتستولي على أجهزة الدولة - بالثورة الجذرية غالبا (المتمرحلة أو الكاملة)، لكن ليس بالضرورة دائما، إذ أنه مثلا كان يرى أن الحركة العمّالية البريطانية ربما تصل لسلطة الدولة بدون ثورة جذرية لأنها متقدمة في تنظيمها ووعيها ولأنها تستطيع تغيير القوانين بصورة تدريجية. دكتاتورية البروليتاريا، عند ماركس، مرحلة انتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الشيوعي، حيث أن سيطرة البروليتاريا (وهي طبقة العمّال التي لا تملك رؤوس أموال، أي التي تقدّم عمالتها لمن يملكون وسائل الإنتاج في المجتمع مقابل أجور، وهم أنفسهم الذين يولّدون فائض القيمة في أي مجتمع) تؤدي إلى جرد كل الملكية الخاصة في المجتمع وتحويلها لملكية جماعية (أي تحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتلك هي الاشتراكية باختصار عند المدرسة الماركسية). وقد فسّر البعض تلك الملكية الجماعية إلى ملكية الدولة، لكن ماركس وإنجلز أذكى من ذلك، وموقفهما من الدولة أوضح من أن يملّكاها وسائل الإنتاج نيابة عن الجماعة، لكن ربما لم يكونا يمانعان بأن تكون هنالك مرحلة، ضمن دكتاتورية البروليتاريا، تتولّى فيها الدولة هذا العبء (والامتياز) باعتبارها تمثل إرادة البروليتاريا وقتها (وتلك عثرة أخرى من عثرات الماركسية، لسنا بصددها في هذا المكتوب). اختيار ماركس لمصطلح دكتاتورية البروليتاريا كان المقصود به الحسم الثوري، أي أن البروليتاريا لن تفاوض البرجوازية في عملية الحيازة على وسائل الإنتاج، إنما ستحوزها بالإرادة الأقوى، فذلك حق. ويصف ماركس تلك الظاهرة بأنها ديمقراطية حقة، لان

البروليتاريا هم الأغلبية وهم كذلك صنّاع القيمة (الإنتاج) في المجتمع أساسا، فهم إذن إنما يعيدون الأمور إلى نصابها بتوحيد السلطة في يد الأغلبية المنتجة. في تعليلها لذلك، تقول روزا لوكسمبورق إن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا المقصود منه إثراء الديمقراطية نفسها بجعلها حقيقية (وليست صورية كما هي في المجتمعات الرأسمالية حيث القلة القابضة على زمام الثروة تقبض كذلك على زمام السلطة وإن صوّرت العملية السياسية وكأنها حرية اختيار)؛ ولذلك تقول لوكسمبورق إن دكتاتورية البروليتاريا تعني سيطرة الطبقة البروليتارية كافة على السلطة، بتمثيل أفقي. من ناحية أخرى يرى البلاشفة (أو الماركسيون-اللينينوين) إن دكتاتورية البروليتاريا إما تتم عن طريق سيطرة الحزب الطليعي الممثل للبروليتاريا (مع ممارسة الديمقراطية داخل أروقة الحزب نفسه فحسب) أو ممارسة الديمقراطية نفسها لكن عن طريق الأجساد والتكتّلات العمالية (أو ديمقراطية السوفيتات، حسب التفسير التروتسكي للماركسية اللينينية، والتي تختلف عن التفسير الستاليني لنفس الماركسية اللينينية).

هنا نجد ثلاثة تفسيرات لنفس المفهوم: التفسير الأقرب للماركسية الكلاسيكية (وتمثّله لوكسمبورق) والتفسيرين المنبثقين من الماركسية-اللينينية (ويمثّلهما ستالين وتروتسكي، من أجل التبسيط). وليس غريبا على المدارس الفلسفية أن تتولّد تفسيرات متباينة للمفاهيم المحورية فيها، خصوصا مع مرور الزمن؛ لكن كما نرى في هذه الحالة فإن كل تفسير يؤدي لنتائج مختلفة تماما عن التفسيرات الأخرى، وهذه النتائج تنعكس على كامل هيكل المجتمع والدولة فيه، وبالتالي تنعكس على مساحة الحركة والحريات للشعوب فيه (خصوصا حين نفهم أن الطبقة العاملة، المنتجة، هي الأغلبية المقصودة في الشعوب). لأجل ذلك، ولأسباب أخرى، صار مفهوم دكتاتورية البروليتاريا من الثغرات النقدية الكبيرة للماركسية، لأنه حسب فهم الكثيرين يعني أن الماركسية ليست من المدارس الاشتراكية التي تؤيد الديمقراطية. ولم يساعد هذا المفهوم أن بعض الماركسيين-اللينيين (وليس الكلاسيكيون أو حتى الماركسيون الجدد) هم الذين وجدوا الفرصة العملية الكافية لإدارة الدولة منذ ظهور الماركسية وحتى الآن. وحتى عندما سنحت الفرصة لحركات ملتزمة بالاشتراكية والديمقراطية معا لحيازة السلطة في الدولة، قامت الإمبريالية العالمية بالقضاء عليها أو حصارها بشكل يعزز من احتمال

فشلها (مثل ما جرى لحكومة سلفادور أليندي في تشيلي، وما جرى نسبيا لدول أخرى مثل غانا وتنزانيا في عهدي نكروما ونيريري).

من ناحيتنا، نرى أن مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا مفهوم مغلوط، وينبغي تجاوزه تماما في الفكر الاشتراكي عموما (وفي الماركسية خصوصا بطبيعة الحال)، ذلك لأنه إذا لم يضر أحيانا (كما فعل من قبل) فهو عموما لا ينفع في شيء. في أسوأ حالاته يكون مفهوم دكتاتورية البروليتاريا تزييفا للديمقراطية (كما رأينا)، وفي أحسن حالاته لا فائدة منه (لأننا في أحسن حالات التطبيق الجيد يمكن أن نسميها ممارسة للديمقراطية نفسها بصورة هيكلية مختلفة، أو معالجة لمشاكل الديمقراطية اللبرالية). نعتقد أيضا أن ماركس لم يكن يظن أن المفهوم يمكن أن يقود لتفسير يبرر نموذج الاتحاد السوفيتي مثلا، لأن لديه كتابات أخرى تدعم الديمقراطية أكثر، وبالتالي فاجتراحه لهذا المصطلح الجديد لم يكن موفّقا (وقد وصف ماركس وإنجلز كميونة باريس بأنها نموذج جيد لدكتاتورية البروليتاريا، في حين يمكن تسميتها «ديمقراطية مباشرة» في الواقع، وهي على العموم نموذج واحد ومصغّر ومحدود)، علاوة على أنه لم يستعمله كثيرا في كتاباته على أي حال، ولم يعوّل عليه كثيرا ولم يعتبره أحد أعمدة فهم الاشتراكية العلمية أو المادية التاريخية.

ما نراه، أنه بقدر حاجة الديمقراطية للعدالة والحقوق الاقتصادية (الاشتراكية) كذلك حاجة الاشتراكية للعدالة والحقوق السياسية (الديمقراطية) - وفي ذلك قيل إن الديمقراطية هي الاشتراكية السياسية في حين الاشتراكية هي الديمقراطية الاقتصادية - وأن محاولة تحقيق أي واحد من الاثنين بغير الآخر يقود إلى تطبيق شائه له. إذا كانت الماركسية تعني بهذا المفهوم أن الأغلبية الحقيقية، المنتجة، وبعد تحقيق الوعي والتنظيم الكافي، يمكنها تحقيق ثورة جذرية (متمرحلة أو كاملة) في نظام المجتمع (خصوصا المجتمع الرأسمالي)، وبالاستعانة بجهاز الدولة نفسه (حتى حين)، فهذا ممكن، وأكثر استدامة، عبر آليات ديمقراطية وموجّهات دستورية مفهومة ووافية. جميعنا نفهم أن الثورات حالات استثنائية في مراحل تطور أي مجتمع، وهذه الحالات الاستثنائية بطبيعتها تحدث خلخلة في المفاهيم والممارسات القديمة من أجل إحلال مفاهيم وممارسات جديدة، أكثر كفاءة وأكثر اقترابا من روح العصر، وذلك يقتضي

إرادة ثورية وشرعية ثورية؛ لكنه لا يعني بالضرورة ممارسة الدكتاتورية أو الشمولية، تحت أي مسمّى. حتى في المراحل الثورية هنالك باقة من الحقوق الدستورية الأساسية، والقوانين الدستورية المتفرعة عنها، لا بد من ضمانها للجميع.

إدارة التنافس في الابتكار والاقتصاد

التنافس الإيجابي، وفوائده، ليس حصرا على اقتصاد السوق (أو النظام الرأسمالي عموما). فالفروقات تكمن في إدارة التنافس لا في إلغائه بالضرورة. برنامج الفضاء السوفيتي، مثلا، منذ خمسينات القرن الماضي، كان يتبنى طريقة المكاتب البحثية المستقلة بعضها عن بعض والمتنافسة فيما بينها لتحقيق أهداف عامة متفق عليها. ما قيل عن عمل تلك المكاتب إن فريق البحث والتطوير (R&D) في كل مكتب يتكاتف في عمله بينما بالكاد يتواصل مباشرة مع فرق المكاتب الأخرى إلا عبر الإدارة المركزية لجميع المكاتب. ولعل التفكير الذي ساق لهذا الترتيب هو أن البحوث الفضائية أرض مجهولة عموما وتحتاج تنوّعا للأفكار والتجارب الجديدة (الابتكارات)، فإذا فشلت محاولة في مجال ما تنجح محاولة أخرى فيما فشلت فيه تلك، وهكذا إلى أن يكون آخر المطاف في تركيب أفضل المحاولات الناجحة في خلاصة جامعة. وقد توفّق برنامج الفضاء السوفيتي في تحقيق خطوات تاريخية كبرى في «غزو الفضاء»، في ستينات القرن العشرين، سبقت البرنامج المنافس في الولايات المتحدة (ناسا)، كما نعلم اليوم.

كلا البرنامجين الفضائيين، السوفيتي والأمريكي، كانا مموّلين تماما من الدولة، لكن حين اختارت وكالة ناسا أن يكون عملها ضمن فريق واحد كبير اختار البرنامج السوفيتي تشجيع التنافس الإيجابي في إطار مستوعب بواسطة إدارة مركزية تستطيع إدارة التنافس وتوجيهه نحو الغايات المشتركة. المفارقة الواضحة هنا أن الدولة الرأسمالية اختارت إقصاء التنافس، بل فضّلت الإدارة المركزية المباشرة الشاملة، أما الدولة «الاشتراكية» فاختارت تفعيل التنافس وإدارته.

من أقوال بولاني التي أثارت جدلا إن النظم الاشتراكية لا تحتاج لإلغاء مؤسسات السوق، لكن تحتاج أن تديرها بصورة مختلفة جذريا عن نظام اقتصاد السوق (أي

وضع السوق أمام دفة قيادة الاقتصاد الكلي). يقول بولاني إن النظام الاشتراكي يمكنه وضع مؤسسات السوق في مكانها الصحيح، وهو مكان التبعية لا مكان القيادة، بحيث تتم إدارة السوق بآليات وسياسات ديمقراطية ومركزية - أو شبه مركزية - وفق مصالح المجتمع لا وفق ميول السوق نفسه، وعبر تعيين السِّلع التي يتم تدويرها عبر السوق والفوائد المادية الأخرى التي لا يصح تدويرها عبر السوق أصلا (كونها مكتسبات عامة وأقرب للحقوق من السلع، مثل الأراضي والعمل والخدمات العامة والموارد الطبيعية، إلخ). ذلك يعني السماح للجوانب الإيجابية في التنافس الإنتاجي والتجاري بأن تعبّر عن نفسها مع ضبط وتحجيم الجوانب السلبية لمنافسات السوق. يوضّح بولاني، في كتاباته، أن مثل ذلك التنظيم لمؤسسات السوق، ضمن هيكل اشتراكي عام، سيكون أكثر فعالية إنتاجية وتجارية، بالنسبة لبضائع مختارة، وأقل تكلفة لوجستية. ويمكن ضرب أمثلة لذلك بنماذج متفرقة موجودة في عصرنا هذا فعلا وهي خليط من نماذج شركات القطاع العام والتعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية والمختلطة، واتحادات الائتمان وقواعد التجارة العادلة والتبادل المنفعي. الاقتراح الاشتراكي هو ضم تلك النماذج المتعددة ضمن نظام كامل التخطيط وبإرادة سياسية تضع الاقتصاد الكلّي تحت مظلة ذلك النظام. إحدى صور ذلك النظام ما يسمى حاليا بالاقتصاد التعاوني كمظلة جامعة (والذي نتعرض له في الفصل القادم).

إذن فالتنافس قد يكون ظاهرة حميدة إذا تمّت إدارته بصورة أقرب للتشجيع على إبراز القدرات ودفعها لأفضل ما يمكن، بدل أن يكون لعبة يأخذ فيها الفائز كل شيء ويخسر الآخرون كل شيء (فالتنافس بهذه الطريقة لا يؤدي بالضرورة إلى تحسّن الإنتاج وتدني أسعار السلع، كما يزعم الرأسماليون، بل هو قد قاد في حالات متكررة وموثقة إلى ظهور احتكاريات كبيرة تسيطر على الأسواق والأسعار وتلتف حول قوانين التنافس بحيل شتى). نرى كذلك تجلّيات لهذه الفكرة العامة - فكرة التنافس الحميد، المدار جيّدا - في الرياضة والفنون، فحين يكون التنافس الرياضي والفنّي مُدارا بصورة إيجابية، تحفّز الجميع على الاجتهاد والابتكار ضمن قواعد عامة وخاصة تكفل للجميع مناخا غير عدواني أو إقصائي أو فيه تهديد مباشر للمصير الشخصي في حالات الفشل المؤقت أو تفوّق آخرين، يثمر مثل ذلك التنافس تطورات وإبداعات تعود بمتعتها

ونفعها على الجميع. بل إن بعض المفكرين الاقتصاديين في الدول الرأسمالية صاروا يروّجون لأهمية توفير ضمانات حد أدنى من العيش الكريم والرعاية الصحية والتعليم للشعب كافة ، ليس فقط كقيمة إنسانية وإنما أيضا لأن ذلك المناخ معني بأن يشجّع الابتكار وريادة الأعمال أكثر، لأن من يعيشون تحت ضغط مستمر في أهمية ضمان مطالب الحياة الأساسية لأنفسهم ولأسرهم، ودفع ديون الدراسة والخوف من فقدان الوظيفة، مهما كانت لا تلبي الطموح ولا تشجّع الابتكار، في الغالب سيترددون أكثر في خوض غمار الابتكار وريادة الأعمال خارج السلك الوظيفي الرتيب.[16]

وأحيانا يقال إن الرأسمالية تخدم المستهلكين أكثر، لأن تنافس المنتجين المتنوّعين والتجّار الكثُر يؤدي لخفض الأسعار مع تحسين الجودة، الأمر الذي يعود بالفائدة على المستهلكين في شكل سلع أفضل وأرخص. ذلك كلام يقال كثيرا، ونرى قليلا منه فقط في أرض الواقع (ليس كله غير صحيح، لكنه ليس السمة الغالبة للنظام الرأسمالي)، لأن الواقع يقول لنا إن حركة رأس المال في الأسواق تخلق شركات كبرى، تأكل وتبتلع الأصغر منها كما يبتلع السمك الكبير الصغير، وتدريجيا تسيطر على السوق بتناويع من الاحتكار والتأثير في القرار (عبر شراء وسائل الإعلام وعبر التشبيك والتمويل للسياسيين، وعبر تنويع سلعها في قطاعات شتى). هذا هو الواقع العالمي اليوم، والواقع المحلي في معظم البلدان المتقدمة اقتصاديا، رغم إصدار الكثير من القوانين والمعايير المضادة للاحتكار، ولحماية المستهلكين، محليا وعالميا (وهي قوانين كان يقول دعاة الرأسمالية القحة إنها لا جدوى منها ولا حاجة لها لأن السوق ينظم نفسه بنفسه). واقع الأمر أن هذا النمط ليس دخيلا على الرأسمالية، وعلى اقتصاد السوق تحديدا، فهو نتيجة طبيعية لمقدمات وفرضيات معروفة. بما أن غرض المنتجين والتجّار ليس هو تحقيق السلع الأفضل بأسعار أرخص، وليس هو خدمة المجتمع والمستهلكين، إنما هو الربح (إذ تفترض الرأسمالية أن هدف الربح، كهدف أوّلي وأساسي، يكفي لتنظيم الاقتصاد بحيث يؤدي لنتائج جيدة للجميع)، فإن الشركات غير ملزمة، قانونيا وثقافيا (أي ثقافة السوق)، بغير زيادة الأرباح (اقرأ فائض القيمة)،

16 William Janeway. 2012. *Doing Capitalism in the Innovation Economy: Markets, Speculation and the State.*

وبالتالي فإذا كانت هنالك طرق أخرى لزيادة الأرباح، وإن كانت ستؤدي لقلة التنافس وقلة خيارات المستهلكين، فلا مانع منها. وهذا ما يحصل فعليا، في شتى القطاعات الإنتاجية والتجارية التي نعرفها.

إذن فظاهرة الشركاتية الاحتكارية - أي تغلغل الشركات العظمى في نسيج الاقتصاد والسياسة والمجتمع، بحيث تصبح سلطة كبيرة، «أوليقولوبولية» oli-gopoly وأوليقاركية - ليست أجنبية على الرأسمالية، إنما نتيجة متوقعة لمقدماتها. الشركات الكبرى تمارس الاحتكار بصنوف شتى، وفي كل مرة تظهر فيها قوانين ومعايير لمحاربة الاحتكار تجد تلك الشركات طرقا مختلفة للالتفاف على القوانين ولممارسة الاحتكار، لأن قواعد اقتصاد السوق (الرأسمالية) ما زالت تسمح بذلك. (بل في بعض الأحيان، تقوم تلك الشركات الكبرى بخرق القوانين عمدا، ثم تدفع الغرامات المترتبة على خرق القوانين، لأن مستوى الأرباح الناتج من خرق القوانين يغطي الغرامة ويزيد عليها ربحا من لو التزمت بالقوانين. وهذا ينطبق كذلك على قوانين حماية البيئة من الإنتاج التلويثي، فعدد مقدّر من الشركات الكبرى لا تمانع ممارسة التلويث ودفع غرامة التلويث - للدول ولمحاكم التجارة - بدل أن تغيّر أسلوب إنتاجها تغييرا نوعيا، لأن أسلوب الإنتاج الحالي يدرّ أرباحا وافية لتغطية تكاليف خرق القانون وأكثر).

هذه مسألة مهمة لكونها تلقي الضوء على جانب جوهري في فلسفة اقتصاد السوق. ما يسمى «باليد الخفية» في تنظير آدم سميث مفهوم خيالي لدرجة كبيرة (وهو المفهوم الذي تبنّاه الرأسماليون حتى اليوم بحماس، ويشير عموما لأن سعي الناس المتباينين للربح يؤدي لفائدة عامة في المجتمع وكأن هنالك «يدا خفية» تقودهم لخدمة بعضهم بعضا). بعض أهل الاقتصاد السياسي المعارض لاقتصاد السوق يقولون: ربما «اليد خفية» لا تُرى لأنها غير موجودة في الواقع أصلا.

أهل «الإسلام المعتدل» والاشتراكية

أعني بأهل الإسلام المتعدل، وكذلك «الإسلامويين المعتدلين»، المسمى الذي صار يطلق على مجموعات غير متجانسة من ذوي المرجعية الإسلامية في الخطاب العام،

في البلدان والأقاليم النامية ذات الأغلبية الإسلامية، ممن يتبنّون خطّا عاما يدعو للاستفادة من دروس الواقع المعاصر ومجريات المجتمعات الحديثة لإجراء مراجعات عامة - لكن غير جذرية - للفقه الإسلامي في تنظيم المجال العام كيما يكون مواكبا للعصر وقادرا على تقديم حلول مناسبة له، بدل البقاء في الماضي وجرّ الحاضر له. الخط العام يبدو معقولا، لدى الوهلة الأولى، ولكن التفاصيل تتفاوت.

الكثير من هذه المجموعات - وليس كلها - لا تسلّم بسطوة اقتصاد السوق المعاصر فحسب، بل يتصالحون معه عموما كنتاج طبيعي لسنة الله في الأرض، حيث هنالك أغنياء وهنالك فقراء، وهنالك أقوياء وهنالك ضعفاء، كما هنالك أذكياء ومحظوظون وهنالك أغبياء تعساء، هكذا، وأن مقتضيات العدل فقط تعمل في مجال تخفيف وطأة الفقر على الفقراء وحماية الضعفاء من التغوّل الفادح من الأقوياء، لكن ليس باعتبار ان الفقر والضعف نتائج لبناءات وترتيبات/مؤسسات اجتماعية يمكن تغييرها نحو عدالة أكبر في توزيع السلطة والثروة. لذلك عموما فهذه المجموعات تقف مواقف سلبية تجاه مبدأ الاشتراكية. التناقض الذي تقع فيه هذه المجموعات، بخصوص الاشتراكية، متعدد الأوجه؛ نذكر بعضها هنا باختصار:

1. بينما لا تمانع تلك المجموعات في اتهام الغرب الرأسمالي بتشويه التاريخ والواقع، في تصويره المسلمين عبر ترسانته الإعلامية الضخمة كأوباش متخلفين وغير قابلين للاخذ بأسباب الحداثة، لا تمانع كذلك في قبول مجمل التشويه الذي يبذله نفس الغرب الرأسمالي للتجربة الاشتراكية بعموم أبعادها. إذا قال الغرب الرأسمالي إن نُظُم الحكم التي تبنّت الاشتراكية عموما - وبغض النظر عن مستوى تطبيقها للمبدأ - أدّت إلى مقتل وتعذيب أكبر كمية من البشر في التاريخ، فذلك صحيح ومقبول لدى هذه الجماعات، لكن إذا قال الغرب إن الإمبراطوريات الإسلامية، القديمة والحديثة، استعبدت أناسا وقهرت أكثر من الاستعمار الأوروبي، ودمّرت حيوات أناس أكثر من حروب الولايات المتحدة وتدخّلاتها العسكرية حول العالم عبر قرنين، فذلك تشويه مغرض ومعاداة للإسلام والمسلمين. إذا قال الغرب الرأسمالي إن الاشتراكية بالضرورة تعني الإلحاد وقهر الحرية الدينية، وسطوة الدولة على جميع مناشط المواطنين، فذلك صحيح عندك تلك الجماعات إذ أن

المؤرخين الغربيين والمحللين السياسيين العلماء خلصوا لذلك، أما إذا قال الغرب الرأسمالي إن قواعد الإسلام تتناقض جذريا مع حرية المواطنين وكرامة المرأة واحترام الأقليات، وتتناقض جذريا مع أصول الديمقراطية وفصل السلطات وبقية باقة الحداثة، فذلك جهل وتشويه مغرض من هؤلاء المؤرخين والمحللين السياسيين الغربيين والعياذ بالله.

2. وبينما لا تمانع تلك المجموعات في الإشارة لمدى الظلم الاقتصادي الذي يحيق بالأغلبية الكادحة في ظل المنظومات الغربية وسطوتها العالمية، تتراجع إلى مواقع الإصرار على أن الأرزاق بيد الله وأن غضب الفقراء من الأغنياء في المجتمع ليس تعبيرا عن رفض الظلم وإنما تعبير عن الحسد والعياذ بالله. وفي نفس الوقت الذي تمجّد فيه تلك المجموعات أقوالا مأثورة للنبي الكريم وكبار الصحابة حول العدالة الاقتصادية (مثل تعاليم النبي حول العدل مع الأجراء، ومدحه لسلوك الأشعريين في تقاسم الزاد بالتساوي في السفر، وحياته الفقيرة ماديا شخصيا ومصاحبته للفقراء، وكون أوائل من اتّبعوه وأخلصوا له كانوا من الفقراء والمستضعفين في مكة، وأقوال الإمام علي بن أبي طالب عن كراهة الفقر وقتله لو كان رجلا، وقوله عن أن اغتناء الأغنياء إنما يكون بافتقار الفقراء، والمأثورات عن عمر بن العزيز في توخّي العدل الاقتصادي، وحرص الشيخين أبي بكر وعمر على ركن الزكاة كركن أصيل في الإسلام والخوف من تعثّر بغلة في العراق أو المحاباة في توزيع الأموال من بيت المال، واستفادة عمر من نُظُم الإدارة الفارسية في تسيير أحوال الناس في الخلافة بدون أن يرى في ذلك مجافاة لأصالة الإسلام ما دام يستفيد من الخبرات الأخرى في إدارة شؤون الرعية وفق مبادئ العدل والإصلاح والرحمة، إلخ)، نرى نفس تلك المجموعات ترفض مبدأ الاشتراكية الأساسي في أن السلطة في المجتمع لديها القدرة والواجب الأخلاقي في بسط العدالة الاقتصادية وإعطاء أهل الحق حقهم (كإعطاء العمّال حقهم في إنتاجهم بدل سلب عرقهم في صورة فائض قيمة واستئثار أهل السلطة في المجتمع بالقسط الأكبر من فائض الإنتاج).

3. وحين ترفض تلك المجموعات التحدي الذي يبذله الغرب الرأسمالي حين يقول

إنه لم يحصل في التاريخ الحديث أن تم بناء مجتمع إسلامي حديث ومتمثّل لقيم الإسلام كما يزعمها المسلمون المعتدلون، وبالتالي فالإسلام المعتدل خرافة، وترد تلك المجموعات بأن عدم تحقيق ذلك المجتمع الحديث بعد لا يعني استحالة تحقيقه في المستقبل القريب، فالمبادئ موجودة والأدوات الواقعية لبنائه موجودة والطموح لبنائه كذلك موجودة، نجدها في نفس الوقت ترد على الاشتراكيين بأنه لم يحصل في التاريخ الحديث أن تم تطبيق نظام اشتراكي ناجح ونموذجي وبالتالي فالاشتراكية خرافة. وحين يصرّ الكثير من المسلمين المعتدلين أن الغرب الرأسمالي يتدخّل في المجتمعات المسلمة لصالح أعوانه، الملوك والمشايخ والدكتاتورات، الذين لا يريدون للإسلام المعتدل أن ينمو ويقوى لأنه يهدد مصالحهم وكذلك مصالح الغرب الرأسمالي في المنطقة، لا يقبل نفس هؤلاء المسلمين المعتدلين وقائع تدخّل الغرب الرأسمالي، تدخلات سافرة، لإفشال تجارب اشتراكية ديمقراطية وثورية عديدة حول العالم، ويصرّون على أن تلك التجارب الاشتراكية فشلت من تلقاء نفسها بالتأكيد ولا داعي للتعذّر بنظرية المؤامرة التي تقول إن الغرب الرأسمالي تدخّل لإفشالها.

هذه عموما نماذج مختصرة لتناقض الكثير - وليس الكل - من جماعات «الإسلام المعتدل» تجاه الاشتراكية. هنالك مسببات لهذا التناقض، في نظرنا، وهي تتمثل عموما في غياب الفهم الكافي، والتدارس الوافي، لأحوال الاقتصاد العالمي المعاصر، مع المكابرة حول هذا التقصير ومع محاولة اختصار هذا الطريق الشاق عن طريق تبنّي ما يرونه فاعلا وسائدا الآن، من خلال نظرة سطحية للأمور.

في نهاية هذه الفقرة، نذكّر بأن هذا النقد ليس شاملا جامعا، بل لفئة كبيرة - وتبدو أغلبية - وسط من يوصفون بالإسلامويين المعتدلين. كما أنه لا يختص بفئة من معتنقي الإسلام فحسب وليس بقية الأديان، فهنالك تماثلات واضحة لهذه الظاهرة وهذه الفئة وسط معتنقي الأديان الكبرى الأخرى، وهذا النقد يمسّهم بذلك القدر من التماثل؛ فقط يتحدث المؤلف هنا من باب التصاقه أكثر بتفاصيل المجتمع الإيماني الذي ينتمي له. والهدف من النقد تسليط الضوء على التناقضات الحاصلة، بحيث

تكون الفائدة في فرصة مراجعة هذه الجماعات لمواقفها من الاشتراكية ومن اقتصاد السوق، وتطوير تلك المواقف وفق المعرفة والتجربة في الواقع، إضافة لتطوير المواقف من قضايا أخرى متعلقة ومتعددة.

أهمية الوعي النقدي في الحراك الاشتراكي

وفق المنظومة الأخلاقية المهيمنة عالميا في هذا العصر، فإن الرأسمالية غالبا أفضل ما يمكننا إنجازه. قد يبدو هذا القول صادما، حين يأتي من موقف اشتراكي، لكن سيتضّح أكثر مع التبيان. والحجاج الذي ندفع به في هذا المضمار هو أنه، كيما يتم تجاوز ظلامات الرأسمالية الكثيرة، وبدون التفريط في مكتسبات البشرية التي تراكمت في حقبتها، لا مناص من تجاوز المنظومة الأخلاقية المهيمنة في هذه الحقبة من التاريخ. لذلك فإن الأزمة العالمية المعاصرة هي أزمة أخلاق في جوهرها، مع الاهتمام الحذر بتمييز وترتيب الغايات والوسائل.

ربما يصعب سماع ذلك على الكثير من الاشتراكيين اليوم، ولكن لا بد من قوله، ونرجو التمعّن فيه. تمتاز المنظومة الأخلاقية (الثقافية؟) المهيمنة المعاصرة بمعالم أساسية: أولها أن الغايات تبرر الوسائل؛ وثانيها أن معايير النجاح والفشل، والفوز والخسارة، معايير كمية لا نوعية؛ وثالثها أن البشر، وبسبب المعلمين السابقين، لا ينظر بعضهم لبعض كغاية في ذواتهم، أي من الجائز استغلالهم كوسيلة لمصلحة من ورائهم ولا تثريب. بطبيعة الحال فإن هنالك خطابات كثيرة، دبلوماسية وقانونية وإعلامية، منتشرة اليوم وتقول خلاف المعالم أعلاه، لكنها خطابات لا تتجاوز مجال القول إلى مجال الفعل (بل تُستَخدم أحيانا كثيرة كوسائل لتغطية قبح الفعل). لكن بالنسبة لنا نحن، المشغولون بالترتيبات العملية لتجاوز الرأسمالية، أي التخطيط والإدارة الاقتصادية للموارد بصورة تقود نحو العدالة والرفاه في آن معا، فإن هذا الانشغال بالترتيبات العملية لا يجوز أن يخالط ويشوّه إدراك جوهر المشكلة. الترتيبات العملية لنظام اقتصادي بديل مهمة على أرض الواقع، لا ريب، لكن بدون تجاوز المنظومة الأخلاقية المهيمنة لن تجدي لأنها لن تتوطّن في المجتمع وفي بيئات العمل.

الموقف الاشتراكي موقف علمي، في أدوات فحصه للواقع ومساعي تغييره، بيد أن أساسه أخلاقي، وهو أن الفئة المنتجة في المجتمع تقبل، وهي واعية وحرة، أن تستهلك أقل مما تنتج، لا لكي يأخذ أصحاب رأس المال فائض القيمة ويعيدوا إنتاج علاقات القوى الجائرة، وإنما لكي تعيش جميع فئات المجتمع بكرامة—ومن تلك الفئات صغار السن الذين لم يعملوا بعد، وكبار السن الذين صاروا في مرحلة التقاعد، وآخرون في المجتمع تحول ظروف دون مشاركتهم في عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج المادي. العلاقة الإيثارية مع المادة والمجتمع (أو الإيثارية-الإبداعية كما وصفها الشيخ محمد الشيخ)[17] هي علاقة أخلاقية في المقام الأول، لكنها منطقيا كذلك أكثر استدامة للحضارات وأكبر عائدا على مجمل الأفراد في المدى البعيد.

وليست الاشتراكية استثناءً في هذا الوصف، فالموقف الديمقراطي، كذلك، موقف حكيم وحضاري، عصري، بيد أن أساسه أخلاقي، وهو إفساح المجال ليس للآراء وأنماط السلوك التي نرضاها فحسب، وإنما لتلك التي لا نرضاها أيضا. بل جوهر الديمقراطية هو الإيمان بحق التعبير للآراء التي لا نرضاها، وربما ننفر منها، فلا عبرة في الإيمان بحق التعبير للآراء التي نرضاها (ففي ذلك نتساوى مع الفاشيين والثيوقراطيين ومحتكري السلطة والثروة). يتنزّل هذا الموقف الأخلاقي في قوالب مؤسسية تصون الحقوق الأساسية للجميع، وإلا لن تكون ديمقراطية. ثم من ناحية منطقيا أيضا فإن للديمقراطية قادرة على احتواء الاختلافات وتوفير بيئة لتضافر الجهود المتباينة من أجل المصالح المشتركة، أي أنها أكثر استدامة وفائدة للناس على المدى البعيد، مثل الاشتراكية.

والبشرية تحتاج لمزاوجة الاشتراكية والديمقراطية، وتلك مزاوجة عاقلة وسديدة فلسفيا وحوكميا، بيد أنها مقاربة أخلاقية في الأصل، على مستوى الإقرار الفردي والجماعي كذلك. لذلك قيل، إن الأزمة أزمة أخلاق.

أهمية الوعي النقدي - وهو الوعي الفكري بهياكل الهيمنة والاستغلال وآليات إعادة إنتاجها في المجتمع، ثم اتخاذ موقف أخلاقي من جميع ذلك - تنبع من أنه الباب

17 الشيخ محمد الشيخ. 2011. **التحليل الفاعلي وتحديات النهضة.**

الذي يمكن عبره فهم أن الاشتراكية، بعموم مدارسها، توق إنساني تحرري ومحاولة صياغة للعالم الذي يقبل به الوعي الإنساني المتسامي على معطيات الواقع. التفاصيل تأتي فيما بعد، ومشاربها كثيرة، لكن جوهرها مسعى شغل أناسا كثيرين عبر تاريخ مديد. ما نسميه الاشتراكية بلغة اليوم فكرة قديمة تسمّت بأسماء كثيرة في عمرها الطويل.

أي أيدولوجيا تخطر ببالنا (وهنا نتحدث عن الأيدولوجيا بمعنى السرديات العظمى، والمناهج الفكرية التي بصدد قراءة وتغيير الواقع وفق موجّهات نظرية وقيمية)،[18] سهل جدا إصدار حكم الطلاق بينها وبين التجارب الواقعية التي ارتكزت عليها. ذلك لأن التطبيق دائما ما تكون هنالك هوّة بينه وبين النظرية التي استلهمها. هذا مدخل لبعض الناس لإنكار العلاقة تماما بين النظرية والتطبيق، ولاعتماد مواقف من شاكلة أن الأيدولوجيات مجرد سراب ومجرد تصاوير تقتات على فتات الواقع.

الاشتراكية، بمدارسها المتنوعة، في واقعنا ليست حاليا نظرية تنتظر إثبات الواقع فحسب، بل هي إحدى القوى التي ساهمت في تشكيل تاريخنا الحديث، بما أودى لواقعنا المعاصر كذلك. والعبرة هنا ليست بالغلبات السياسية أو العسكرية بين معسكرات أيدولوجية أو مصلحية. العبرة بالصورة الكبيرة. على سبيل المثال، الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا وتنزانيا، تجارب واقعية تماما، أي حصلت على أرض الواقع وأثمرت نتائج أثّرت في الحياة الملموسة في تلك البلدان وفي بقية العالم. كما ذكرنا آنفا فالاتحاد السوفيتي حقق إنجازات تكنولوجية وعلمية في 50 سنة جعلت دولته تتقدم من مؤخرة دول أوروبا اقتصاديا وتكنولوجيا لتكون أول دولة تأخذ البشر للفضاء الخارجي، أي لم تتفوّق فقط على جيرانها الرأسماليين وإنما أنجزت التقدم التكنولوجي أسرع منهم كثيرا (والتقدم التكنولوجي عادة هو فزّاعة الرأسمالية الكبرى،

18 للأيدولوجيا كمصطلح عدة تعاريف، أكثرها انتشارا ثلاثة تعاريف: 1) الأيدولوجيا كعدسة لرؤية الواقع: وهو نفسه تعريف النظرية الاجتماعية عموما، والسرديات العظمى؛ فقط ربما تكون عبارة الأيدولوجيا أوكد في الالتزام السياسي؛ و2) الأيدولوجيا كتحنيط وتزييف للواقع: بينما الواقع يحتمل الديناميكية والتنوّع والتباين تكون الأيدولوجيا حاجزا أمام كل ذلك، للفرد وللجماعة، فتعتقلهم في زاوية معيّنة ولحظة تاريخية معيّنة تكاد لا تتغيّر رغم تغيّرات محيط الواقع. الأنثروبولوجيون يستخدمون هذا التعريف كثيرا؛ و3) الأيدولوجيا كمذهبية فكرية: وهنا تكون الأيدولوجيا باعتبارها فلسفة متكاملة، تنتظم فكر المرء وقوله وعمله، فهي خلاصات معرفية/تاريخية هي وتصوّرات حاضرة ومستقبلية وفق تلك الخلاصات وهي منهاج عمل لتحقيق تلك التصوّرات.

حيث تزعم الرأسمالية أنه رغم كل شيء فإن التقدم التكنولوجي والعلمي الذي أنجزته الرأسمالية لا يضاهيه شيء في التاريخ؛ ولذلك كان رد بولاني بأن الفرق بين الاشتراكية والرأسمالية إنما يكمن أصلا في كيفية دمج التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات المجتمع، إذ يرى بولاني أن الاشتراكية متفوقة على الرأسمالية في هذا الدمج تحديدا). الصين أيضا نموذج غريب جدا للصعود التكنولوجي والاقتصادي في فترة وجيزة (وكذلك تحقيق أعلى نموذج لإخراج كمية ضخمة من البشر من خط المجاعة في فترة وجيزة). أما كوبا، فرغم صغر حجمها ومشاكلها الكثيرة، ورغم الضغوطات العجيبة عليها، حققت إنجازات في التعليم والصحة والأمن لم تحصل لأي دولة أمريكية لاتينية تانية، وما زالت محافظة على صدراتها تلك، كما أنها حققت مساهمات عالمية قوية في العلوم الطبية وفي الإدارة المستدامة للبيئة. وتنزانيا بين معظم البلدان الافريقية من حولها استطاعت تحقيق وحدة وطنية واستقرار سياسي نادرين في ظروف افريقيا ما بعد الاستعمار. لكن، من الممكن للبعض أن يقولوا إن جميع هذه التجارب ليست لها علاقة بالمدارس الاشتراكية التي استلهمتها كما هي في الكتب؛ وحين يقولون ذلك فهم مصيبون ومخطئون في نفس الوقت. الهروب من المذهبيات والسرديات العظمى هروب لا يقود لمكان. قد يعطي أحدنا إحساس «انعتاق» مؤقت، ثم يعود ثانية للحيرة القديمة.

من يظنون التنظير الجاد مسألة موازية للواقع العملي، لا تلتقي معه، ينبغي لهم إعادة النظر في ذلك. وبالنسبة للواقع الاجتماعي - من حيث الاقتصاد السياسي والثقافة والمؤسسات (وتشمل مؤسسات الإنتاج ومؤسسات الحوكمة ومؤسسات العلاقات الاجتماعية، إلخ) - فإن من يتحرك في ذلك الفضاء وفق مناهج فكرية (نظرية وتخطيطية) ليس كمن يتحرك فيه بدونها؛ وكذلك من يتحرك وفق بوصلة أخلاقية قوية ليس كمن يتحرك بدون بوصلة أخلاقية (أو ببوصلة ضعيفة). يقول أملكار كابرال، «إذا كان من الصحيح أن بعض الثورات قد تفشل رغم بنيانها على نظريات ممتازة ومتماسكة، تبقى أيضا حقيقة أن لا أحد بعد استطاع تحقيق ثورة ناجحة بدون نظرية ثورية.»

التحديات الأساسية أمام الاشتراكية

في ختام هذا الفصل، نتحدث عن التحديات الكبرى، الموضوعية، أمام احتمال تحقيق الاشتراكية (ولنقل عموما تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في سمط واحد من رفع الإنتاج والرفاه العام). تلك التحديات يمكن تلخيصها في ثلاث:

1. معضلة تطبيق الاشتراكية في بلد واحد socialism in one country فهي إشكالية لدرجة عالية خصوصا في محيط من هيمنة النظام الرأسمالي عالميا، مصرفيا وتجاريا ولوجستيّا. معظم المدارس الاشتراكية موقفها من هذا الأمر واضح، وهو أن تحقيق الاشتراكية في بلد واحد بهذا الشكل غير ممكن، إلا بتنازلات وتحويرات كثيرة قد تنزع جوهر الاشتراكية نفسه من النظام وقد يصبح بسببها كائنا غريبا، لا هو اشتراكية كاملة ولا هو رأسمالية، وفي ذلك سلبيات متعددة.
2. الاشتراكية الصحيحة (من الصحة) تحتاج لنسبة عالية من العمّال المهرة والناضجين سياسيا؛ أي أن المهارة العالية والوعي العالي (الوعي النقدي) مطلبان متلازمان. ذلك حتى يكون تسيير عجلة الإنتاج وقرارات الاقتصاد السياسي فعلا يمثّل مصالح شعب واعي وفاهم لعواقب السياسات ولا يستحث بالعاطفة الفجة أو الاستقطابات الرجعية. هذا شرط صعب، ولم يتوفّر بعد في معظم مجتمعات العالم، وقت كتابة هذه السطور.
3. الضغوط الخارجية والتدخلات السافرة من القوى الكبرى، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، إذا هُدِّدَت مصالحها.

في ظل الأوضاع أعلاه (بعضها أو كلها) يصعب تنزيل النماذج الاشتراكية كما هي في الطموحات النظرية. بعبارة أخرى، المعوّقات لا تسمح بذلك، والمصممون الأذكياء للنُظُم لا بد وأن يعرفوا المعوقات والقيود كيما يضعوا تصميما واقعيا يناسب الظروف المعاصرة، ريثما تستحصد عوامل أخرى قد تساعد في التغلب على المعوقات والقيود الحالية. لذلك فإن العمل المهتدي بالتنظير والمتسق معه والمتغذي به (البراكسِس praxis) يقتضي بعض التنازل عن الشروط المثلى للنظم الاشتراكية من أجل الإبقاء

على المبادئ compromising the situation to save the principle.

الأمر الذي قد يبدو متناقضا للوهلة الأولى، لكن التجربة التاريخية الواقعية تدعمه وتدعم إمكانيته أكثر من التطبيق الشامل والمباشر منذ البداية أو عمل لا شيء وانتظار تغيّر المعوقات والقيود من تلقاء نفسها.[19]

إحدى المقاربات المعنية بهذه الموازنة الصعبة اقترحها بعض المفكرين الاشتراكيين، مثل الاستاذ محمود محمد طه، وهي تحديد حد أدنى وحد أعلى للدخل الخاص في المجتمع وفي النظام الاقتصادي عموما، بحيث يكون الحد الأدنى حافظا للكرامة البشرية العامة (ماديا واجتماعيا) ولا يكون الحد الأعلى أكثر من سبعة أضعاف الحد الأدنى (وتلك حدود قوية في الواقع إذا حسبناها اقتصاديا، خصوصا مقارنة بعالم اليوم). وهذه المقاربة قريبة ومستوعبة في نماذج اقتصاد التعاونيات cooperatives، فالتعاونيات لا تجعل تقسيم مرتّبات العمل داخلها متساويا تماما بين جميع ملّاك التعاونية، إنما هنالك تفاوتات لا تتجاوز حدّا أدنى وحدّا أقصى، حسب بذل ودور كل عضو وطبيعة أعمالهم ومهاراتهم وخبرتهم؛ ذلك مع الاحتفاظ بالمساواة الكاملة في القرار الإداري للتعاونية (صوت واحد لكل عضو واحد في قرارات الجمعية العامة وانتخابات القيادة). وكذلك من المقاربات المهمة أن نعي أولويات المحيط الاجتماعي، الاجتماعية والثقافية والبيئية، وأثرها على واقع الاقتصاد السياسي.

بدون ذلك الفهم لتعقيدات الأوضاع، ومداخلها ومخارجها، وحلقاتها الارتجاعية وأمكنة الروافع ودوراتها الزمنية، لا يمكن فهم الأوضاع بما يكفي لتغييرها. يقول فريدرك إنجلز، في رسالة كتبها إلى صديق (يوسف بلوخ)، بتاريخ 21 سبتمبر 1890:

«وفقا للمفهوم [أو التصوّر] المادي للتاريخ، يشكل إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الفعلية العنصر الحاسم في آخر المطاف، في العملية التاريخية. أكثر من هذا لم نؤكده في يوم من الأيام، لا ماركس ولا أنا. لذلك إذا شوّه أحدهم هذه الموضوعة بمعني أن العنصر الاقتصادي هو، علي حد زعمه، العنصر الحاسم الوحيد، فإنه يحول هذا التاكيد لعبارة مجردة، لا معني لها ولا

19 كذلك فهنالك قاعدة تاريخية عامة تقول إن لكل مرحلة تاريخية أدواتها وأنماط قياداتها؛ فالنماذج الحوكمية والقيادية في المراحل الثورية لا تتشابه بالضرورة (وإن تداخلت قليلا أحيانا) مع النماذج الحوكمية والقيادية الملائمة لمراحل الاستقرار النسبي والنماء المتمهّل.

تدل علي شيء. الأوضاع الاقتصادية هي القاعدة، بيد أن العوامل المتنوعة للبنية الفوقية – من التشكيلات السياسية للصراع الطبقي ونتائجه، والأعراف التي تؤسسها الطبقات المنتصرة بعد معارك ناجحة، إلخ، كالأشكال القانونية وحتى انعكاسات كل هذه الصراعات الفعلية في أدمغة المشاركين، كالنظريات السياسية والفقهية والفلسفية والآراء الدينية ثم تطورها إلى نظم عقائدية – جميعها تمارس تأثيرها على مساقات الصراعات التاريخية وفي حالات كثيرة تهيمن على تحديد أشكالها. هنالك تفاعل بين كل هذه العوامل والأحداث اللانهائية بحيث... تؤكد الحركة الاقتصادية نفسها في النهاية كضرورة. لولا ذلك فإن تطبيق النظرية [المادية التاريخية] على أي حقبة تاريخية سيكون أسهل من حل معادلة حسابية بسيطة من الدرجة الأولى.»

قولة أخيرة

هنالك عبارة منسوبة للأستاذ محمود محمد طه، تقول إن التجربة الشيوعية الحديثة أذكى من التجربة الرأسمالية ولذلك ستترك الميدان قبلها. ورد أنه قال عبارته تلك في حقبة الحرب الباردة. العبارة أطربت المؤلف حين سمعها - رغم أنه لم يستوثق من مصدرها - لأنها سواء أكانت دقيقة النسب أم لا فهي على أي حال أجابت على سؤال كان يشغل المؤلف شخصيا. التاريخ يقول لنا إن الواقع أن تجارب الأنظمة الاشتراكية في التاريخ الحديث، رغم مثاليها (ومعها التجارب التي مارست السلطة السياسية المباشرة على السوق)، كانت فعليا أكثر كفاءة من الأنظمة الرأسمالية في تحقيق سرعة القضاء على الفقر، وتحسين مستوى المعيشة للعموم، والكفاءة المؤسسية، والتطور التكنولوجي، وتلاشي المؤسسات الثقافية المتخلفة عن نبض الحداثة.

من الحكمة وبُعد الرؤية أن نتطلع لدمج الاشتراكية والديمقراطية في سمط واحد، وذلك لم يحصل بعد، لكن هو ما يستحق أن نتطلع إليه ونعمل من أجله. من الحكمة نقد تجارب الماضي لتجاوز سلبياتها مع اصطحاب إيجابياتها. أما الترويج للرأسمالية، بإحدى نسخها المتفاوتة قليلا اليوم، فهو في نظرنا انتكاس فكري، وقصور أخلاقي (في محدودية تعاطفه مع الأغلبية الكادحة من البشر)، مع ضيق خيال.

الفصل السادس

التعاون والاقتصاد التعاوني

الأطروحة المقدمة في هذا الفصل، قُدّمت من قبل، عبر جرعات، في منابر ومنصات، لكنها تبلورت بشكل واضح في يناير 2020، عبر ورقة قدّمت في مؤتمر.[1] وفي هذا الباب توزّع محتواها في الفصول، لكن محتواها الأكبر والأساسي في هذا الفصل.

منذ فترة، وعبر البحث العام عن مقاربات عملية معاصرة لسعي الاشتراكية في ظل الهيمنة العالمية للرأسمالية والاستعمار الجديد، مع عوز شروط الوعي النقدي لتحقيق تحوّلات هيكلية ضخمة، استقرّ بنا البحث عند قناعة أن مجال الاقتصاد التعاوني أفضل الخيارات المتاحة كقناة أو معبر بين الحالة الرأسمالية المعاصرة إلى مستقبل أقرب للاشتراكية (محليّا وعالميا).

وهذه القناعة عموما غير جديدة وسط الاشتراكيين، الثوريين والإصلاحيين معا، على تفاوتاتهم، كما ذكرنا مسبقا. لكن هذا الاستقرار الاستراتيجي، على أهميته، لا يضيف الكثير بدون تفاصيل، وهي تفاصيل نظرية وعملية معا، ووسطها يحوم شيطان التفاصيل. من الواضح أن البناءات والخبرات التعاونية متعددة ومتداخلة (الإنتاجية والاستهلاكية والمزيج؛ الصناعية والزراعية والخدمية؛ ذات القطاع العام والخاص والمجتمعي؛ المستقلة والمُجمّعيّة؛ إلخ). من الواضح أيضا ان هنالك نقدا مستحقا للخبرات المعروفة حاليا بجانب إنجازاتها المستحقة للإشادة والإفادة. لذلك علينا أن نقلّب السيناريوهات والنماذج التي نحاول معها استخلاص مقاربة واضحة نستطيع

1 قصي همرور. 2020. «مزاوجات الديمقراطية والاشتراكية: الاقتصاد التعاوني نموذجا»، ورقة في ندوة **المسلمون وتحديات العصر: السلام والديمقراطية والاشتراكية**، الخرطوم، 18-20-يناير.

دعمها نظريا وعمليا. المشوار في هذا المضمار مستمر، لكن ضباب الرؤية ينقشع أكثر مع البحث والتفكير والاستئناس بمساهمات آخرين سابقين في المضمار. والاشتراكيون عموما لديهم كتابات كثيرة ومتنوعة في إنصاف التعاونيات ونقدها في نفس الوقت، بخلاصات عامة حولها.[2]

ذلك من الناحية النظرية والنقدية، أما الناحية العملية ففي كثير من المجتمعات المعاصرة، بجانب القطاع العام (مؤسسات الدولة ومرافقها وتفرعاتها) والقطاع الخاص[3] هنالك كذلك ما يسمى بالقطاع الثالث، ولهذا القطاع مساهمة عامة غير هينة في المشهد العام لأي بلد، اجتماعيا وثقافيا وسياسيا، واقتصاديا كذلك (على تفاوتات حسب سياق البلد). يشمل القطاع الثالث الجهات غير الربحية وشبكات المجتمع المدني[4] والمجتمع الأهلي،[5] كما يشمل بعض أعمال الريادة الاجتماعية social

2 Peter Marcuse. 2015. «Cooperatives on the Path to Socialism?» *Monthly Review,* 66(9).

3 القطاع الخاص هو مجموع التنظيمات، المملوكة لأفراد أو لمجموعات، والتي لها هدف أساسي موحّد: «الربح الاقتصادي».. هذه التنظيمات أيضا تتنوع وتتفاوت في خدماتها ومنتجاتها (عموما تسمى السلع) ودورها في استمرارية ورفاهية الحياة ضمن إطار الدولة، بيد أن العامل المشترك بينها جميعا هي أنها تقدم هذه السلع نظير مبالغ بفائض قيمة، وبهذا الفائض يحصل تراكم الثروة لدى المنتسبين لهذا القطاع. يتضح من هذا التعريف أن قوة هذا القطاع في أي دولة تتفاوت حسب كمية ونوعية السلع التي تقدمها ومقدار أهميتها لاستدامة الحياة في تلك الدولة؛ لهذا ففي الدول الرأسمالية، الممعنة في رأسماليتها، تصبح قوة هذا القطاع مضاهية لقوة الحكومة، إن لم تفقها من الناحية العملية.

4 المجتمع المدني، بصورة عامة، هو قطاع المنظمات المبتدرة والممارسة لأنشطتها بواسطة استغلال مجال الحقوق الدستورية لسكان الدولة وتشكيله في هياكل ومجهودات جماعية، ذات أهداف عامة، لا تملك خيار فرضها بالقوة الجبرية (كما الدولة) كما انها لا تسعى لمراكمة الأرباح من ورائها كغرض أساسي (كما القطاع الخاص)؛ فهي إذن التنظيمات والمؤسسات التي تعمل لخدمة مصالح المجتمع – أو مصالح فئات أو جهات معيّنة فيه – على شتى الأصعدة، بأدوات الإعلام والمناصرة والضغط والتكافل وبناء القدرات وتنمية المهارات ومنابر الرأي وتقديم الخدمات والمنتجات، وغيرها من الأدوات المختلفة التي تساهم في خدمة أهدافها، بغير قوة جبرية وفوق غرض مراكمة الأرباح. وهذا التعريف لا يعني أن المجتمع المدني مكان خيّر ولطيف فقط، بل هو كذلك مكان نزاع وتوجد مجامع قوى وتحركات ومصالح قد لا تكون جميعها في مصلحة التنمية أو مصلحة عموم المجتمع، إنما مصالح فئات معيّنة. كذلك فإن بعض المنظمات الخيرية، أو اللاحكومية، غير المحلية، تدخل ضمن تصنيف المجتمع المدني.

5 المجتمع الأهلي يشمل الأجسام والأنشطة والمبادرات في المجتمع، التي تقودها مجتمعات محلية بطريقة لا تتبع الصورة المنظمة للمجتمع المدني، لكن لا تقل عنها شرعية وفعالية بالضرورة. فجمعيات القرى، والأجسام المطلبية، والأندية ومبادرات النفير، والائتلافات الدائمة والمؤقتة التي تهدف لتحقيق أو ترويج أو رعاية مصالح جماعات من نسيج المجتمع، بينها روابط ومصالح اجتماعية عامة (سكنية أو عمرية أو نوعية/جندرية أو إثنية أو لغوية أو حرفية، أو اجتماعية-اقتصادية، أو رياضية، إلخ). يمكن القول إن الفرقين الأساسيين بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني يكمنان في طريقة التسجيل عند وثائق الدولة وطريقة التمويل للأنشطة، فالمجتمع الأهلي بطبيعته

enterprises والصناديق المحلية والتي لها مخرجات اقتصادية لكن لا تتصنف كقطاع خاص بالمعنى المألوف (أي ليست مبنية على الملكية الخاصة و/أو مراكمة الأرباح كأولوية منطقية وقانونية). ثم هنالك القطاع التعاوني، والذي يشمل التعاونيات الإنتاجية والمصرفية والخدمية، والاستهلاكية، إلخ، وسلاسل القيمة المتصلة بها مباشرة، في شتى أوجه الإنتاج وصنوف الاستهلاك والخدمة. يتم أحيانا تصنيف القطاع التعاوني باستقلال عن القطاعات الأخرى، أعلاه، لأن هياكله التنظيمية ومحركاته الاقتصادية تمتاز عن القطاعات الأخرى هذه. لأجل نفس الأسباب، يمكن الحجاج بأن القطاع التعاوني يستحق أن يدار بقوانين وسياسات وبروتوكولات متميّزة بعض الشيء، في إطار الدولة وفي الإطار الدولي كذلك. وكلما كانت التعاونيات أكثر وأقوى تواجدا في المجتمع كلما كان القطاع التعاوني أكثر ظهورا، وكلما كان القطاع التعاوني أكثر ظهورا وفعالية اقتصادية، في ذلك المجتمع، كلما اقترب ذلك المجتمع من تحقيق شروط وصفة الاقتصاد التعاوني.

أدناه، نرفد هذه النواحي النظرية والنقدية والتطبيقية، التي تلتقي عند اقتصاديات التعاون والحركة التعاونية في مجملها، لنسهم بالمزيد من التنظير وخطط التطبيق التي نأمل أن تجعل الاقتصاد التعاوني أقرب للواقع.

الاقتصاد التعاوني كلهجة للاشتراكية الديمقراطية

الأطروحة التي نقدمها، ونناقشها هنا، تستند بصورة كبيرة على خلاصات وتركيبات المدرسة الجمهورية[6] في مجال الاقتصاد السياسي، لكن لا نزعم أنها تمثّلها بالضرورة

أقل امتثالا لشروط الدولة في هذه الأشياء؛ لكن أحيانا تنتقل بعض مبادرات المجتمع الأهلي إلى مجتمع مدني، تلبية لمصالح الجماعة المعنية.

6 أسسها محمود محمد طه (1909-1985)، الشخصية الرائدة السودانية في القرن العشرين بمساهماتها النظرية والمنهاجية والحركية في شتى القضايا الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي أحاطت بالسودان، ومنطقة افريقيا والشرق الأوسط، وعموم العالم في فترة حراكه. لهذه المدرسة الفكرية أسماء متعددة، منها الفكرة الجمهورية، والدعوة الإسلامية الجديدة، والرسالة الثانية من الإسلام، وقد اشتهرت بالفكرة الجمهورية. مؤخرا صار المؤلف يتبنى اسم «المدرسة الجمهورية»، بدون إصرار، نظرا لأنها صارت حاليا تعني أشياء كثيرة لاناس متباينين في رؤاهم ومقارباتهم (ومنهم تلاميذ طه أنفسهم)، وتلك سنّة من سنن التاريخ بخصوص الحركات المشابهة. لاستيعاب هذه التطورات نسميها «المدرسة الجمهورية».

أو تحتكر النظر باسمها أو عبرها؛ إنما هي مستقاة منها ومتسقة معها بالقدر الذي يجعلها إحدى الأطروحات التي تتكامل مع منظور المدرسة الجمهورية فيما يخص الاقتصاد السياسي وبيئة العمل المناسبين للمجتمع المعاصر. وبطبيعة الحال هي كذلك مستندة على إرث عريض من المدارس الاشتراكية والتجارب التعاونية في التاريخ الحديث؛ اي تستند على مساهمات نظرية متباينة ومتداخلة، ونماذج ممارسات متنوّعة من حول العالم والأزمنة الحديثة. وهي أيضا أطروحة غير مكتملة الأركان حاليا بعد، إنما هي في مرحلة التحقيق والتطوير.

الأطروحة تقول إن نموذج الاقتصاد التعاوني أحد أصلح نماذج المزاوجة بين الاشتراكية والديمقراطية في المجتمعات المعاصرة. وهو كذلك لأنه يوفّق بين أسس الديمقراطية ومبادئ الاشتراكية في الاقتصاد السياسي، كما أنه يملك من المرونة في هيكله ما يجعله يستوعب تحوّلات وتمرحلات واسعة في الصورة الكبرى للاقتصاد السياسي، إذ أنه، على سبيل المثال، يمكن أن يبدأ في أنظمة رأسمالية ثم يكبر داخلها، بصورة تدريجية متماسكة، إلى أن يغيّر معالم تلك الأنظمة بحيث تصبح قريبة من الاشتراكية، ثم حتى أن تبلغ رحاب الاشتراكية نفسها، بنفس النموذج العام. يمكنه كذلك أن يبدأ مع مجتمعات متدنية الدخل فيؤسس لقطاعات تعاونية إنتاجية ومصرفية كبيرة تتطوّر فترتفع بمستوى الدخل العام. بذلك يمكن اعتبار الاقتصاد التعاوني جسرا مناسبا بين غلواء الرأسمالية المعاصرة والمقيّدات الواقعية للاشتراكية النموذجية في السياق التاريخي المعاصر.

ما هو الاقتصاد التعاوني

التعريف العام للجمعية التعاونية أنها «جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة.» تستند التعاونيات على قيم ومبادئ عامة؛ من قيمها «الاعتماد على النفس، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة والتضامن.» إضافة لذلك فإن المؤسسين الأوائل للتعاونيات،

ومن تلاهم، تركوا تقاليد متبعة في عموم التعاونيات حتى اليوم، تعلي من قيم الأمانة والصراحة والمسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بالآخرين.[7] كذلك هنالك، مبادئ عامة للتعاونيات، أقرها الحلف التعاوني الدولي في عام 1995م، وتعتبر إرشادات عامة يتم تجسيدها عبر هيكلة وممارسة العمل التعاوني في أي ظرف، وهي: العضوية الاختيارية المفتوحة؛ ديمقراطية الأعضاء الإدارية والرقابية؛ المشاركة الاقتصادية للأعضاء؛ الشخصية الذاتية المستقلة؛ التعليم والتدريب والمعلومات؛ التعاون بين التعاونيات؛ والاهتمام بشؤون المجتمع. تعود أصول ظاهرة التعاونيات إلى منتصف القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الوقت تطورت الظاهرة وتنامت حول العالم، في شتى البلدان مع تباين مستوياتها الاقتصادية والصناعية.

تتميّز التعاونيات، بين أشكال تنظيم الحركة العمّالية، بأنها يمكن أن ينبني عليها تصوّر اقتصاد كلي يستقي مبادئ التعاونيات؛ أو ما يسمى بالاقتصاد التعاوني. والاقتصاد التعاوني مظلة كبيرة تشير إلى تنظيم الاقتصاد وفق مبادئ وانتشار التعاونيات، بشتى أنماطها وأحجامها وقطاعات عملها. على سبيل المثال، يركّز الاقتصاد التعاوني عموما على وضع أسس تنمية قوية وتفعيلها حسب المعطيات الممكنة، ويعتمد ذلك الاقتصاد على تفعيل دعامات ورافعات له، تتجسد في ثلاث مؤسسات: أولاها التعاونيات مجملا (الإنتاجية والاستهلاكية والهجين)، ثم اتحادات الائتمان credit unions والتي يمكن وصفها أحيانا بالتعاونيات المصرفية، ثم مبادئ وترتيبات حركة التجارة العادلة fair trade movement. في نموذج الاقتصاد التعاوني يمكن أن نرى انتشارا واسعا لهذه الأعمال والمؤسسات في عموم مفاصل الاقتصاد المتعددة، بحيث تكون مترابطة وفق شبكة واسعة، مدعومة بالتخطيط المشترك؛ وفي الحالات المتقدمة من الاقتصاد التعاوني يمكن أن نجد ترابط هذه المؤسسات وفق نظام معتمد وبإرادة سياسية تضع الاقتصاد الكلّي تحت مظلة ذلك النظام.

في مستوى البلدان يمكن توصيف الاقتصاد التعاوني كأحد نماذج «الاقتصاد المختلط» mixed economy كونه يقبل بمزج القطاعات، العام والخاص والتعاوني،

7 هيئة الأمم المتحدة. صفحة «2012 – السنة الدولية للتعاونيات»:
https//:www.un.org/ar/events/coopsyear/

معا في منظومة تحاول الاستفادة من كل هذه القطاعات مع استعمال هياكل فعّالة في التنظيم. وعروة الاقتصاد التعاوني أنه يوفّر مناخا للاقتصاد السياسي يجد فيه المنتجون والمستهلكون دورا مباشرا في القرار الاقتصادي (بحيث لا يتركّز القرار كله في يد السلطة السياسية أو أصحاب رؤوس الأموال فقط، أو كليهما فحسب)، كما أن ذلك القرار يتم تشكيله وترشيحه بصورة ديمقراطية، وفق مبادئ التعاون (التي ذكرناها آنفا)، الأمر الذي يؤدي لمزاوجة فعالة للديمقراطية والاشتراكية حسب المستويات الممكنة، والتي تتدرّج من الجمعية التعاونية (مصنع أم مزرعة أم غير ذلك) إلى الشبكات التعاونية (مجموعة تعاونيات) إلى القطاع التعاوني (مجمل المؤسسات التعاونية في المنطقة) إلى الاقتصاد الكلي (المحلي والدولي).

بيد أن هنالك أيضا مسائل تتعلق بالسياسات الاقتصادية العامة قد لا تدخل في نطاق ما ذكرناه آنفا ولكن يصعب تصوّر اقتصاد تعاوني فعّال بدونها، مثل سياسات الحد الأدنى للأجور (بالإضافة لوضع سقوف للحدود العليا)، وضمان الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع المواطنين، وصيانة حقوق العمّال في القطاعين الخاص والعام (في الشركات والمؤسسات غير التعاونية)، وضمانات منع الاحتكار وحماية المستهلك، ورفد مجهودات البحث والتطوير التكنولوجي والعلمي (وهو استثمار في رفع قدرات الإنتاج)، وسياسات الضرائب التصاعدية على الأملاك والدخول، وإصلاح الأراضي وتوطين الأعمال (في حالات ما بعد الإقطاعيات أو الاستعمار الاستيطاني أو تحقيقا لبعض متطلبات العدالة التاريخية في توزيع الثروة بين مجموعات المواطنين)، ومدّ العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع بقية البلدان بما يرفد مصالح الشعوب، وحماية الحقوق الاجتماعية والمدنية والثقافية، بجانب باقة الحقوق الدستورية المهمة للحراك والعمل العام الخلّاق؛ إلخ. هذه معالم مهمة لأي مجتمع معاصر يمضي في اتجاه المزاوجة بين أسس الديمقراطية ومبادئ الاشتراكية في نسق واحد. وعليه فالاقتصاد التعاوني في حد ذاته نموذج تكاملي، لا يحمل كل الإجابات بداخله وإنما يتكامل بصورة وافية مع المناخات السياسية الحرة والاقتصادية العادلة.

الجدول 1.6
حقائق وأرقام عن التعاونيات حول العالم

حجم الحركة التعاونية عالميا (حاليا)	• تشغّل التعاونيات حوالي 280 مليون عامل وعاملة حول العالم (أي أكثر من مجموع عمّال كل الشركات العالمية الكبرى، وحوالي 10% من مجموع سكان العالم المشتغلين) • تبلغ عضوية مجمل التعاونيات حول العالم حوالي بليون عضو، أو 12% من مجموع سكان العالم. • حوالي 50% من مجموع المحاصيل الزراعية في العالم يتم تسويقها عبر تعاونيات.
قيمة التعاونيات في الاقتصاد العالمي	أكبر 300 تعاونية في العالم تقدّر ثروتها المولّدة المجموعة بحوالي أكثر من ترليوني دولار.
تواجد التعاونيات حول العالم	• تتنوع التعاونيات في أحجامها وتتواجد في جميع مناطق العالم (في المجتمعات صغيرة ومتوسطة وعالية الدخل) كما تتواجد في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (زراعة، صناعة، خدمات، مصارف وتمويل، إلخ) • التعاونيات المصرفية تشغّل حوالي950,000 شخصا عالميا وتخدم حوالي 850 مليون شخص.
مصادر البيانات: موقع الحلف التعاوني الدولي، 2019 UK Department of International Development (DFID) 2010	

يستند نموذج الاقتصاد التعاوني على أدب واسع، وتجارب عريضة، حول التعاونيات.[8] على سبيل المثال، الجدول (1.6) يوفّر معلومات عامة حول وجود التعاونيات حاليا في الاقتصاد العالمي.[9] من الملاحظ أن ذلك الوجود أكبر بكثير فعلا مما يظنه أغلب الناس، وعليه فهو قد أثبت نفسه وقدرته على الفعالية؛ الأمر الذي حدا بمنظمة الأمم المتحدة لأن تعلن سنة 2012 بكاملها «السنة الدولية للتعاونيات»،

8 Kim Alter. 2007. *Social Enterprise Typology.* Report of Virtue Ventures; and Godfrey Baldacchino. 1990. «A War of position: Ideas on a strategy for worker cooperative development.» *Economic and Industrial Democracy,* 11.

9 محمد الفاتح العتيبي وقصي همرور. 2020. «التعاونيات: استعراض واستبانة آفاق»، فصل في كتاب **مدخل تمهيدي للنقابات والتعاونيات في القطاعات الرسمية وغير الرسمية في السودان**.

ترويجا لها ودعما لنموذجها، حيث قال السكرتير العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون: «أثبتت التعاونيات، من خلال تركيزها المتميز على القِيَم، أنها نموذج تجاري مرن له مقومات البقاء ويمكنه أن يزدهر حتى في الأوقات الصعبة. وقد ساعد هذا النجاح على حماية العديد من الأسر والمجتمعات المحلية من الانزلاق في هوة الفقر.... التعاونيات تذكير للمجتمع الدولي أنه من الممكن السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية معا.»

كما أن هنالك نماذج جيدة تفيد أن «التعاون بين التعاونيات» قادر على خلق اقتصاد واسع وناجع للمجتمعات، الأمر الذي بدوره يساعد في تمديد الخيال حول اتساع تلك الشبكة وذلك القطاع ليغطي مساحة كبيرة من اقتصاد أي بلد أو منطقة. من النماذج الطيبة لهذا الأمر مجموعة الشركات التعاونية «موندراقون» Mondragon الإسبانية،[10] وهي تتشكل من عدد كبير من التعاونيات، في شتى القطاعات الاقتصادية (صناعية، مصرفية، تجارية، معلوماتية)، مترابطة بنظام ديمقراطي وبملكية تامة في يد العمال. تشتمل المجموعة بالإضافة إلى التعاونيات الصناعية، مراكز رعاية صحية ومؤسسة مصرفية كبيرة، وبرامج ضمان اجتماعي متعددة، ومدارس وجامعة تقانية كبيرة (تطورت من كلية مهنية صغيرة)، ومراكز أبحاث وتنمية، وإسكان تعاوني وأسواق تعاونية. تضم المجموعة فوق المائتي تعاونية وشركة، وأكثر من سبعين ألف عضو، ومكاتب في 41 بلد ومبيعات في أكثر من 150 دولة، وقدرتها الاقتصادية تعكس هذا الحجم والنشاط الناجح. والجدير بالذكر أن تاريخ موندراقون ممدود من المدرسة الاشتراكية الفابية التي تجلّت في كتابات البريطاني روبرت أوين (ذكرناه آنفا)، بحيث يمكن أن نقول إن فكرة التعاونيات نفسها كانت فكرة اشتراكية منذ مهدها.

ومن حسن التوفيق أيضا أن التعاونيات لها سمعة جيدة، وتأييد واضح، وسط مجمل المدارس الاشتراكية، سواءٌ أكانت تلك المدارس إصلاحية أم ثورية. على سبيل المثال، للماركسية موقف إيجابي من التعاونيات مثلها مثل الفابية،[11] بينما كلتا

---

10 قصي همرور، 2020، «**السلطة الخامسة: نحو توطين التكنولوجيا**»

11 David Caute. 1967. *Essential Writings of Karl Marx*; and Bruno Jossa. 2005. «Marx, Marxism and the Cooperative Movement.» *Cambridge Journal of Economics,* 29(1).

المدرستين تتمايزان في الميول الثورية مقابل الميول الإصلاحية. النموذج الشرحي (2.6) يلخص الأطروحة العامة المذكورة أعلاه عن طريق توضيح مكان الاقتصاد التعاوني وسط طيف نماذج الاقتصاد السياسي المعروفة.

هل التعاونيات أفضل مدخل متاح للاشتراكية؟

التحديات الأساسية أمام تطبيق الاشتراكية في عالمنا المعاصر (ولنقل عموما تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في سمط واحد مع رفع الإنتاج والرفاه العام) ذكرناها في الفصل السابق، وهي اختصارا: معضلة تطبيق الاشتراكية في بلد واحد؛ واحتياج الاشتراكية الصحيحة (من الصحة) لنسبة عالية من العمّال المهرة والناضجين سياسيا؛ والضغوط الخارجية والتدخلات السافرة من القوى الكبرى، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، إذا هُدَّدت مصالحها. وذكرنا كذلك أنه في ظل الأوضاع المذكورة هذه (بعضها أو كلها) يصعب تنزيل النماذج الاشتراكية كما هي في الطموحات النظرية، وأن المصممين الأذكياء للنُظُم لا بد وأن يعرفوا ويعتبروا المعوقات والقيود كيما يضعوا تصميما واقعيا يناسب الظروف المعاصرة ويعبّد الطريق لديناميكيات المستقبل المختلفة.

هنا نقطة إيجابية للاقتصاد التعاوني، كونه قادر على البدء من الأوضاع الحالية ثم يستمر ليشكّل جسرا نحو أوضاع أفضل. وكما ذكرنا سابقا فالنموذج العام للاقتصاد التعاوني يتكامل مع سياسات وتوجهات اقتصادية-سياسية (اقتصادسياسية) أخرى ترفد نفس التيار. ذكرنا كذلك أن إحدى المقاربات المعنية بهذه الموازنة الصعبة اقترحها بعض المفكرين الاشتراكيين، مثل محمود محمد طه، وهي تحديد حد أدنى وحد أعلى للدخل الخاص في المجتمع وفي النظام الاقتصادي عموما، بحيث يكون الحد الأدنى حافظا للكرامة البشرية العامة (ماديا واجتماعيا) ولا يكون الحد الأعلى مضاعفا على الحد الأدنى كثيرا، وأن هذه حدود منضبطة إذا حسبناها اقتصاديا، خصوصا مقارنة بعالم اليوم حيث تبلغ التفاوتات أحيانا بين بعض مدراء الشركات وبقية عمّالها مئات الأضعاف. هذه المقاربة معمول بها بصورة عامة في اقتصاد التعاونيات، فهي مثلا لا تجعل تقسيم المكاسب – خاصة المرتّبات - داخلها متساويا تماما بين جميع ملّاك التعاونية،

نموذج شرحي 2.6
مكان الاقتصاد التعاوني في طيف نماذج الاقتصاد السياسي

في النظر للاقتصاد السياسي، ينبغي ربط معالم البيئة السياسية بمعالم البيئة الاقتصادية (الهياكل السياسية والهياكل الاقتصادية)، وذلك لأن الاقتصاد في أي بيئة لا يعمل بمعزل عن السياق السياسي، بل من الممكن أن نقول إن معظم القرارات والممارسات الاقتصادية في المجتمعات الحديثة قرارات وممارسات سياسية، وكذلك فالقرارات والممارسات السياسية ذات موجّهات وتبعات اقتصادية.

النظام الإحداثي (أو المستوى البياني) في الرسم محاولة للشرح والمقارنة، يشير للنسبية والتداخلات بين النماذج، خاصة في الممارسة الواقعية (مع وجود حالات نظرية متداخلة بين النماذج كذلك). النظام الإحداثي، كأحد النماذج الشرحية، يستطيع أحيانا توضيح أفكار متعددة في نموذج تجريدي واحد. الغرض من النموذج الشرحي هذا هو سوق تفكير القراء إلى مناطق التقارب والتباعد، والتداخل والانعزال، بين النماذج الاقتصاد-سياسية الموضحة ومعالمها، مع اعتبار أن النموذج، لكونه تجريديا، لا يحصر جميع النماذج الممكنة أو الموجودة في الواقع، وإنما يقدم صورة عامة للمساحات الممكنة.

إنما هنالك تفاوتات لا تتجاوز حدّا أدنى وحدّا أقصى، حسب بذل ودور كل عضو وطبيعة أعمالهم ومهاراتهم وخبرتهم؛ ذلك مع الاحتفاظ بالمساواة الكاملة في القرار الإداري للتعاونية (صوت واحد لكل عضو واحد في قرارات الجمعية العامة وانتخابات القيادة). وبذلك فإن أعضاء التعاونيات متساوون في ملكية وسائل إنتاجهم (في التعاونيات الإنتاجية) أو رؤوس أموال أعمالهم، مع اعتبار بعض التفاوت في مستويات الدخل بما لا يخلق هوّة كبيرة بين الأعضاء؛ وذلك يمكن تسميته بمجتمع اشتراكي مصغّر.

مثل هذه المعالم، والقرائن والفرص، وغيرها، تجعلنا نراهن على الاقتصاد التعاوني كأحد أفضل المداخل المتاحة للاشتراكية في ظروفنا التاريخية المعاصرة، إن لم يكن الأفضل جُملةً.

نحو تصوّرات تطبيقية للاقتصاد التعاوني

الحديث عن الاتجاه الاقتصادي لدولة نامية، وفي الظروف المعاصرة، حديث لا بد أن يواجه بتحديات، خصوصا حين يكون اشتراكي النكهة، كما ذكرنا سابقا. كتبنا من قبل عن تصوّرات عامة لصورة الاقتصاد السياسي والاقتصاد المؤسسي الذي نحاول دعمه والترويج له، بكل ما نستطيع من وسائل نشر الوعي ووسائل التصوّر الاستراتيجي (والتخطيط النسبي المصاحب). لكن يبقى دوما هنالك عوزٌ لوضع بعض التصوّرات التطبيقية التي تنتقل قليلا من مساحة التنظير لتتنزّل على معالم الواقع. أدناه، نقدّم بعض الموجّهات الأساسية التي نستعين بها في ذلك المجهود، من أجل تقوية الأطروحة، مبنيّة على دراسة التاريخ والتعلم من الواقع، نبذلها هنا للتفاكر والتداول، وما تزال فرص بذل التفاصيل أمامنا (عبر الممارسة المنهجية والتعلّم من الممارسة والمراجعة، وهكذا دواليك):

1. طبيعة التجربة التاريخية ترفدنا بالكثير من الدروس حول ما ينبغي تجنّبه، لكن ليس بالضرورة ما ينبغي فعله. بينما يسفعنا التاريخ بخصوص ما ينبغي تجنّبه فإن ما ينبغي فعله يسعفنا فيه الخيال (أي الخيال المدعوم بالفهم والمعلومات).

لذلك يمكننا تحديد ما ينبغي تجنّبه بوضوح (وجماع ذلك تجنّب صنع علاقات استغلال لموارد وعمل الأغلبية وتكديس فائض القيمة في يد الأقلية)، ثم يمكننا تصور ما ينبغي فعله وفق ذلك، مع إبقاء العين يقظة على دروس التجربة أوّلا بأول.

2. ليس من الحكمة استعجال تحوّلات اشتراكية كبيرة في الأوضاع المعاصرة – زمن كتابة هذه السطور - وإلا ستكون هنالك انتكاسات مزعجة، ونخسر المزيد من الزمن. كما ذكرنا آنفا فالاشتراكية المستدامة تحتاج قوى عاملة واعية وقادرة على إدارة الإنتاج باستقلالية كما هي قادرة على سبل الحوكمة العامة، تنظيرا وتطبيقا؛ وهذه الشروط ليست متوفرة بعد. هذا علاوة على أنّا نعيش في عالمٍ أحكم النظام الرأسمالي فيه قضبته في كل الأركان (وحسب النظريات الاشتراكية الكلاسيكية فإن الاشتراكية لا تستطيع التجسّد حقا في بلد واحد مثل الجزيرة الاشتراكية في محيط رأسمالي، بل هنالك حاجة لتحوّل مناطقي أو عالمي واسع، ومتكامل فيما بينه، لإحداث نقلة اشتراكية قابلة للاستدامة). بطبيعة الحال يمكن مثلا لحكومة معاصرة في بلد نامي – في السودان مثلا – أن تقول إنها تنوي إنتاج مكوك فضائي محلّي الصنع وإرساله للفضاء الخارجي خلال 5 سنوات فحسب من تاريخ كتابة هذه السطور، ويمكن فعلا أن يكون هنالك مكوك فضائي بعد تلك السنوات الخمس، ويمكن تنفيذ خطة الإقلاع، لكن ذلك لا يعني أن المكوك سيصل للفضاء الخارجي حقا. التاريخ قد ينصر الحالمين أحيانا لكنه لا ينصر المبالغين في تجاوز معطيات الواقع وتوقّع المعجزات. ربما يكون هنالك مكوك فضائي سوداني جيّد الصنع بعد 20 سنة أو أكثر مثلا، أما 5 سنوات فمن الواضح أنها لا تكفي. وفقا لذلك فالخطوات الأولى نحو الاشتراكية إنما هي «طموحات اشتراكية» تتجسد في سياسات طويلة المدى.

3. لا ينبغي تقديم القطاع الخاص على القطاع العام، لكن لا ينبغي استعداء القطاع الخاص أو لجمه بعنف غير مبرر، فنحن بحاجة له؛ ولذلك نضع له شروطا قوية ثم نوفيه خدمات قوية جزاء وفاقا. على سبيل المثال، وضع قوانين عمل راسخة (مثل تفعيل حقوق التنظيم النقابي وأن يضع المهنيون معاييرهم للسلامة والإنتاج في مجالهم، وتفعيل نظام ضرائب منضبط وعادل) وحمايتها بقوة

مؤسسات الدولة، في نفس وقت تسهيل خدمات تسجيل وتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم الفنّي واللوجستي لها، حسب قطاعها الاستراتيجي. الأعمال الصغيرة والمتوسطة مهمة جدا في الظروف المعاصرة لأمرين: المساهمة في إنتاج الفائض الاقتصادي الكافي لتلبية مشاريع التنمية، وتوفير فرص العمل لنسبة عالية من العمالة الماهرة (والذي بدوره يرفع مستوى القوة الشرائية لأي مجتمع، ما يعود إيجابيا على حركة الاقتصاد). أما بخصوص الأعمال الخاصة الكبيرة، أو الشركات الكبيرة، فهذه ينبغي التعامل معها حالةً بحالة case by case، حسب القطاعات المقصودة وحسب ظروف الواقع الإنتاجي ومتطلبات المستهلكين، وكذلك حسب الاعتبارات السياسية. ذلك بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يستفيد بصورة واضحة من استثمار الدولة العام في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية، والتي هي أولويات أي مشروع تنموي جاد في البلدان النامية.

4. ينبغي دعم القطاع العام، والاستثمار فيه، لكن بدون أن نأمن جانبه تماما. تقوية الدولة واجب أساسي للبلدان النامية، فليست هنالك في التاريخ نماذج تنمية اقتصادية وتكنولوجية وبشرية حقيقية حصلت في ظل دولة ضعيفة، لا توجد دولة بها مؤشرات تنمية اقتصادية وبشرية عالية إلا ولديها مؤسسات قطاع عام قوية وواسعة؛ كما لا توجد دولة بها قطاع خاص ناجح إلا ولديها قطاع عام ضخم ومتشعب (وميزانياته عالية ومبادراته التكنولوجية أساسية). لكن تقوية الدولة يمكن أن تقود لتجسيدات فاشية، إذا لم نضبطها ونراقبها حتى لا تطغى بدورها على النمط التعاوني والتنموي العام للاقتصاد. على سبيل المثال، الشركات والمؤسسات المحاذية للدولة parastatals (وتسمى أحيانا «شبه حكومية») يمكن استعمالها في قطاعات استراتيجية، تحتاج دعما كبيرا وتنسيقا عاليا، ولا ينبغي ترك تلك القطاعات لعهدة القطاع الخاص نظرا لكونها قطاعات حساسة ومحورية لاقتصاد البلد واستقراره السياسي وتوازنه الاجتماعي كذلك. الجدير بالذكر أن نظام الشركات المحاذية للدولة هذا موجود حتى في الدول الرأسمالية ويعمل بنجاح، بل كان رئيسيا في مراحل التنمية الحرجة، ويدر فوائض كبيرة

للقطاع العام حتى الآن، وفق شروط قانونية احتكارية أو شبه احتكارية (حتى لا يظن البعض أن قوانين الاحتكار للقطاع العام مجرد خروقات اشتراكية غير حكيمة فحسب).

5. الاستثمار الحقيقي، طويل المدى، يكون في التعاونيات وأهلها، وكذلك في الحركة النقابية المنظمة. وهو استثمار اقتصادي وسياسي، في رفع قدراتها وتأهيلها وقوانين عملها وتمثيلها لقواها في القرار العام والحياة العامة؛ وكذلك في تقديم وتثبيت بدائل مصرفية جادة (أي بدائل للنظام المصرفي السائد). والمظلة الجامعة هي جعل فائض القيمة أقرب للمشاركة بين قطاعات الشعب المنتجة من احتكار الفئات القليلة له. إحدى السياسات المهمة في هذا الإطار: تدقيق نظام الضرائب، ووضع حدّ أدنى للأجور وكذلك وضع حدّ أعلى لها في عموم البلد، للقطاع العام والخاص والتعاوني (مع معاملة كل قطاع من هؤلاء باعتبار خصائصه وظروفه المتميزة عن القطاعين الآخرين). وبالنسبة للأرباح عند القطاع الخاص - وهي غير الأجور - فلها سياسات الضرائب، حسب نوع الأعمال الخاصة ومستوى الأرباح.[12]

6. السوق مجال مهم حاليا من مجالات الرفد الاقتصادي، لكن لا ينبغي له أن يأخذ دفة القيادة، بل يقاد وفق سياسات مدروسة. في ذلك تفصيلٌ نشرناه مسبقا في مقالة بالانكليزية بعنوان «السوق لا بأس به، لكن ليس اقتصاد السوق».[13] وقيادة السوق تظهر عموما في تحديد صور التجارة المناسبة للبضائع المناسبة، والتدخّل في أسعار السلع الاستراتيجية، وضبط معايير الجودة والاتفاقات التجارية، وضبط شروط بيع الأراضي والموارد الطبيعية، وضبط قوانين العمل والعُملة، إلخ. كل ذلك سيشكّل تحدّيا كبيرا خصوصا وأن الاقتصاد غير الرسمي informal economy كبير جدا في مجتمعاتنا النامية ويحتاج حنكة واستراتيجيات

12 وكما ذكرنا آنفا فسياسات الضرائب أمرٌ معقّد ويحتاج للكثير من الحكمة، لأنه أمر سياسي واجتماعي معا وليس اقتصاديا فنيّا فقط.

13 Gussai H. Sheikheldin. 2016. «The Market is Alright; but not the Market Economy.» *Pambazuka*, issue 788.

متأنية لتضمينه في الاقتصاد الرسمي بأقل اضطرابات ممكنة.

7. ينبغي احترام عملية صنع السياسات وفق الأدلة المعرفية، فهي تفاصيل السياسة وامتدادها الفنّي التي إما أحسنت تطبيق الرؤية التنموية وإما جعلتها مجرد تنظير لا تجسيد له على أرض الواقع. من أهم ما نقول في ذلك إن السياسات هي الوجهات والأفعال التي تمضي فيها الحكومات والمؤسسات حقا، لا ما تدعي أو تنوي فعله فحسب، وكلما كانت هذه الوجهات والأفعال رصينة التخطيط والبناء المعلوماتي كلما كانت فرص تطبيقها بحصافة أكبر. على سبيل المثال، سياسة التركيز على قطاعي التعليم والصحة، ثم البنية التحتية، وجعْلِ كل هذه متاحة لعموم الشعب مع غض النظر عن قدراتهم وامتيازاتهم، لا يُعتَبر سياسة دولة إلا في حالة ظهور مستويات من التطبيق الملموس، وهذا التطبيق الملموس يحتاج لإدراك جيّد لظروف الواقع وما تسمح به قدرات البلد التنموية والاقتصادية لتفعيل تلك السياسة على مراحل. في ذلك الخط نتوقّع أن بعض السياسات المدروسة قد لا تحظى بشعبية سياسية، ما يجعل متخذي القرار يخافون من العواقب السياسية عليهم - مثل غضب الناخبين عليهم أو عدم رضا دوائرهم الحزبية - إذا ناصروا تلك السياسات؛ وفي مثل تلك المواقف يظهر الفرق بين امرؤ الدولة statesperson وبين السياسي أو السياسية politician. رجل الدولة - ذكرا كان أم أنثى - في الغالب يتخذ ويناصر القرار الذي تفيد المعطيات والطروحات أن فيه مصلحة البلد والناس، أما السياسي ففي الغالب يتخذ ويناصر القرار الذي يضمن له الغلبة السياسية والاستمرار السياسي، مثل رضا أغلبية الناخبين، حسب تخمينه. وفي بعض المعارك قد يكسب السياسي ويخسر رجل الدولة، لكن نعتقد أن المعارك الحضارية، المستقبلية الكبرى، يكسبها من يقدّمون المصالح الاستراتيجية العليا على المصالح الآنية الضيّقة، وكذلك المنتصرين للضمير وللجانب الصحيح من التاريخ.

8. اختيار المعارك في الفضاء العالمي سمة الحكماء والشجعان معا. حسب قواعد الاقتصاد السياسي، لا يمكن تجنّب هذه المعارك تماما (إلا بالتضحية بالمبادئ وبمصالح الشعب) لكن يمكن تدريجها وترتيبها. بلاد نامية، كالسودان مثلا،

تحتاج أولا لأن تضمن ظهور فائض اقتصادي مناسب ومستمر يجعلها تستثمره في مشاريع التنمية لإعلاء القدرات الاقتصادية والصناعية بما يضمن استدامة التنمية، وإلا اضطرت للقروض الجائرة أو الخضوع لطلبات الاستثمار الأجنبي غير المقيّد بشروط. هنا طبعا نقول إن الاقتراض والتعامل مع الاستثمار الأجنبي ربما يكونان خيارين معقولين وفق استراتيجية كبيرة مستقلة (وهنالك نماذج معقولة للاستفادة المدروسة من هذه الفرص في سبيل الاستغناء عنها لاحقا، نسبيا، بفعل استحصاد القدرات المحلية، مثلما فعلت ماليزيا مثلا مع قطاعها الزراعي ومع صناعات المتحركات والإلكترونيات). القوى الاقتصادية الأكبر من حولنا يمكنها إفشال مشاريعنا الداخلية إذا ناصبناها العداء باستعجال وشطط وبدون إمكانيات مقاومة داخلية، وبذلك يخسر الشعب جراء حماقة القيادات (حتى مع حسن النية المفترضة في تلك القيادات).

هذه معالم وموجّهات عامة جدا، إذ كل نقطة من هذه المذكورة، في هذا القسم من الورقة، تستحق تفصيلا كبيرا، غير مناسب هنا. كما هنالك تحديات واضحة تقف أمام تحقيق رؤية كهذه، حتى مع كل المرونة الممكنة في التطبيق (لا المرونة في المبادئ). والحديث يطول، لكنه في هذا المقام يكفي كنموذج مصغّر لأطروحة الاقتصاد التعاوني الذي نتحدث عنه.

قولة أخيرة

للمدرسة الجمهورية رأي قديم وواضح في دعم خط التعاونيات، ظهر منذ بدايات الحزب الجمهوري في السودان (1945)، ففي كتاب «أسسس دستور السودان» الذي صدر في 1955 (أي أيام نضال الحزب في معركة التحرر الوطني) قدّم محمود محمد طه التصوّر العام للدستور الذي يدعو له الجمهوريون في جمهورية سودانية مستقلة. جاء في فصل الاقتصاد: «ونحن لذلك نجعل ملكية المرافق الاقتصادية جميعا للشعب، لا للافراد ولا للدولة، ونعني بذلك مصادر الانتاج ووسائل الإنتاج، على ان تديرها الأجهزة التنفيذية في جميع مستوياتها بالتعاون مع المواطنين، وعلى

أن تعمل هذه الأجهزة على تدعيم النظم التعاونية بين الشعب في الزراعة والصناعة والتجارة، مبتدئة من القرية، فالمدينة، فالمقاطعة، فالولاية، فالحكومة المركزية.»[14] ذلك الاتجاه استمر عند طه (حتى بعد تحوّل الحركة الجمهورية من صيغة الحزب لصيغة الحركة الاجتماعية)، وكان مربوطا عنده بتوطين الاشتراكية في المجتمع، إذ ورد عنه قوله «عندنا أن التعاونيات ذراع الاشتراكية لتحقيق المساواة الاقتصادية.»[15]

وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، من القرن الماضي، حيث كانت هنالك أزمة اقتصادية واسعة في السودان، حاول الجمهوريون ربط الموقف العام من التعاونيات بتقديم توصيات تحاول الاستفادة منها في محاربة الندرة المفتعلة للسلع وخلق الوفرة اللازمة، حيث أوردوا في كتيّب «ساووا السودانيين في الفقر إلى أن يتساووا في الغنى» اقتراحات من شاكلة:

> «بث الوعى التعاونى، وتعميق مفاهيمه، وإبراز مزاياه، وسط الشعب، فى مدن البلاد وأريافها؛ [و] توسيع نشاط التعاونيات وتمكينها من السيطرة التامة على السلع الضرورية والإستراتيجية، للقضاء على سلسلة الوسطاء، والطفيليين، الذين يكتسبون أرباحهم على حساب المستهلك والمنتج الحقيقى، على حد سواء، وهذا يستوجب أن يراجع هذا النظام السياسة المصرفية للبنوك تجاه التعاونيات، على نحو يمكنها من الحصول على الدعم الذى يساعدها على النهوض والنمو بمعدّل أكبر، حتى تحل محل القطاع الخاص، ما أمكن ذلك لأن البنوك لا تشجع التعاونيات كما تشجع القطاع الخاص.» يضاف لذلك، فمن أجل خلق الوفرة اقترحوا «توجيه سياسة الاستيراد بحيث يعطى امتياز توفيرها للقطاع العام، والتعاونيات.... [و] اتخاذ كل التدابير، والسياسات، الكفيلة بدعم وتوسيع نطاق التعاونيات الزراعية وبخاصة الإسراع بقيام بنك التنمية التعاونى، لتوفير المطالب الأساسية من المواد الغذائية، كالقمح، والدقيق، والذرة، واللحوم، والألبان.»[16]

وهذا الموقف من التعاونيات، ومن رفد خط الاشتراكية عن طريق التعاونيات،

---

14 محمود محمد طه. 1955. «**أسس دستور السودان: لقيام حكومة جمهورية فدرالية ديمقراكية اشتراكية.**»

15 محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي. 2017. التعاونيات ذراع الاشتراكية لتحقيق المساواة الاقتصادية في فكر الأستاذ محمود محمد طه. ورقة قّدمت في «**مؤتمر الدين والحداثة: الأستاذ محمود محمد طه نموذجا**»، بواسطة نادي الفلسفة السوداني، 23-25 أكتوبر. صفحة 5.

16 الاخوان الجمهوريين، 1979، «**ساووا السودانيين في الفقر إلى أن يتساووا في الغنى**»

صادر من موقف تبنّى أهمية المزاوجة بين الديمقراطية والاشتراكية. منذ بدايات تأسيسه لمدرسته الفكرية، وضّح محمود محمد طه أنه يقف في صف التيار العالمي المنادي بالمزاوجة بين الاشتراكية والديمقراطية. وذلك التيار كان ملحوظا ولكن ليس بالقوة والشعبية التي يمكن أن يتصوّرها الناس اليوم، لأنه في منتصف القرن الماضي كان رهينا لقوّتين عالميتين، ذواتا أثر شامل على السياسة والاقتصاد والفكر حول العالم، وكلتا القوّتين كانت تجسيدا مزعوما لأحد الظاهرتين دون الأخرى: الولايات المتحدة (ديمقراطية بدون اشتراكية) والاتحاد السوفيتي (اشتراكية بدون ديمقراطية). ونقول إن كلتيهما كانت تجسيدا مزعوما لأن الزعم لا يعني الحقيقة، فحسب التيار المناصر للمزاوجة بين الاشتراكية والديمقراطية أن كلتيهما لا تتجسد في الواقع بصورة وافية إذا غابت الأخرى:

> «فالاشتراكية هي «الديمقراطية الاقتصادية» حين كانت الديمقراطية هي «الاشتراكية السياسية»، وهما لا ينفصلان، وإنما هما، للمجتمع الراقي، كالجناحين للطائر.. فكما أن الطائر لا يستطيع أن يستقل في الجو بجناح واحد، فكذلك المجتمع، لا يستطيع أن ينهض بغيرهما معا، وغرضهما إحراز كرامة الإنسان.»[17]

وهذا الموقف العام، في المدرسة الجمهورية، ليس حكرا عليها، فهو ينتمي للفضاء العام في الحراك التقدمي الساعي لكرامة الإنسان عبر رفد النظم والأفكار والقيم المصاقبة لأهداف ومبادئ ذلك الحراك. إذن فليعتبر القرّاء هذه الأطروحة مساهمة في مجالها، مسنودة على مدرسة معروفة ولكن مبذولة للجميع بدون ضرورة أخذها كباقة كاملة مع باقي محتوى تلك المدرسة.

الاقتصاد التعاوني الآن تتمثّله حركة عالمية، بجذور محلية، ومجهودات متنوعة، في الممارسة والتخطيط والتنظير (البراكسِس praxis). وهذه الأطروحة المبذولة هنا ترجو أن تجد عقولا وحماسا يوافقها، كما هي قابلة للتناول والتطوير والتعديل، فكرا وممارسة، حسب معطيات الواقع ومساحات النقد البنّاء، ووفق قواعد المشاركة الواعية في العمل والتخطيط، والرصد والتقييم.

---

17 محمود محمد طه، 1968، **«الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا»**

الباب الثالث

الاجتماع السياسي، وقضايا متعلقة

«يجب الأخذ بالاعتبار أنه ليس هنالك شيء أصعب، وأكثر حفزا للشكوك والتثبيط، أو أكثر خطرا في خوضه، من ابتدار تغيير نحو نظامٍ جديدٍ للأشياء؛ لأن رائد التغيير لديه أعداء شرسين قاطنين في كل من هو مستفيد من الأوضاع القديمة، بينما لديه فقط مدافعين مترددين بين من يتطلعون للاستفادة من النظام الجديد. ذلك التردد ينبع جزئيا من الريب الذي يسيطر على البشرية، وهي التي لا تؤمن حقا بأي شيء إلا بعد اختباره فعليا.»

- نيكولا ميكافيلي

«بين الشخص الذي يحمل البندقية والشخص الذي يحمل أداة الإنتاج، الأهم هو من يحمل أداة الإنتاج. نحن حملنا السلاح لدحر الاستعمار من أرضنا، لكن النضال المسلح ضد الاستعمار نفسه إنما هدفه الدفاع عن الشخص الذي يحمل أداة الإنتاج.»

- أملكاركابرال

«ما جاعَ فقير إلّا بما متّع به غنيٌّ، والله تعالى سائلهم عن ذلك.»

- علي بن أبي طالب

الفصل السابع

الاجتماعْسياسيات:

حول السلطة والديمقراطية والامتيازات والعدالة

قال هُوِي نيوتن، أحد مؤسسي حزب الفهود السود، في أمريكا الستينات والسبعينات، إن «السلطة هي القدرة على تعريف الظواهر، وجعلها تسير بمقتضى ما يُستحَب.» وهذا التعريف ليس فقط تعريفا ممتازا للسلطة عموما، في أي إطار عام يرتاده الناس، إنما هو أيضا تعريف يساعدنا في استبانة أولئك الذين يفهمون السلطة فهْما شائها، ثم هم بسبيل ذلك الفهم الشائه إما مارسوها بصورة ناقصة أو سعوا لها بالسبل الناقصة في إطار الدولة. كذلك، فرغم أن والتر رودني، المؤرخ والمفكّر الافروعمومي من غويانا، كان ماركسيّا قُحّا، إلا أنه ومنذ مقدّمة كتابه «كيف قوّضت أوروبا نماء افريقيا»،[1] وبعد بذله تلخيصا ممتازا لمنهج المادية التاريخية باعتباره منهج الكتاب، قال إن مسألة التنمية في افريقيا تدور حول محور السلطة، لا الاقتصاد في معناه المجرّد. رودني توصّل لهذه الخلاصة لأنه قرأ التاريخ جيدا. وقبل رودني، قالها أملكار كابرال كذلك بخصوص ظاهرة الاستعمار عموما، وهي أن أسوأ شيء في ظاهرة الاستعمار أنه يقوم بإخراج الشعوب المُستعمَرَة من التاريخ، وحين يخرجها من التاريخ فهو لا يسمح لعلاقات القوى المحلية بأن تتشكل وتتطور وفق الشروط المحلية والحراك التاريخي المحلي، بحيث أن حتى منهج المادية التاريخية لن يمكنه تماما استنباط قوانين تطور المجتمع المحلي إلا عبر عدسة مشوّهة يوفّرها الاستعمار ومتأثرة بقوانين مجتمع آخر: مجتمع

1 Walter Rodney. 1972. *How Europe Underdeveloped Africa.*

الأوروبي المستعمِر.[2] من مثل هذا، ومن تعريف نيوتن للسلطة، نستطيع أن نقول إن السلطة تُبنى ولا تُستَلم؛ تؤخذ ولا تُعطى؛ وتترسّخ بالعمل المنظّم لا بالضمانات الدبلوماسية والمفاوضات والوساطات.[3]

والسلطة تهمنا، في مجال حوكمة التنمية، لأن الحوكمة تتطلب قدرا من ممارسة السلطة، الأمر الذي لا يمكن بدون وجودها. أيضا فإن للسلطة في أي مجتمع انعكاسات على التنمية لا يمكن تجاهلها، فشكل السلطة، ومناطق تركيزها، وخبرات ممارستها، وارتباطاتها بالثروة وبطموحات العدالة، إلخ، كلها أمور تجعل السلطة محط نظر لحوكمة التنمية.

وللسلطة وتجلياتها كذلك علاقات مباشرة وشبه مباشرة بأوضاع الديمقراطية في أي مجتمع. نظريا، تعريف الديمقراطية الشامل هو «حكم الشعب بواسطة الشعب لأجل الشعب»، وإجرائيا تعني، في الحقل السياسي، نُظم الحكم السياسي التي تعتمد على التفويض المستمد من الشعب بصورة مباشرة، إما عن طريق الانتخاب للممثلين في الحكم أو التصويت المباشر بخصوص قرارات معيّنة. وقد تطوّر مفهوم الديمقراطية منذ بداياته القديمة، في أثينا، ليصبح حاليا مرتبطا، في المجال السياسي، بآليات ممارسة السلطة وصنع القرار في الدولة العصرية، وفي المجتمع الدولي (أي بين مجموع الدول القُطرية). هنالك رباط وثيق في عصرنا الحالي بين الحداثة والدولة العصرية والديمقراطية والاشتراكية، فهي جميعا مفاهيم وظواهر تأتي ضمن باقة واحدة، في سياقنا التاريخي المعاصر، وبالتالي فالتعامل مع أي واحدة من هذه الظواهر يقتضي

---

2 ولعلّ هذه الاستنتاجات، من عقليّتين فذّتين افريقيّتين، تجعل البعض يفهم لماذا نرى أن «منهج التحليل الثقافي» في السودان منهج فاعل وقوي، حتى بالنسبة لشخص يعتمد أغلب منظور المادية التاريخية، إذ أن منهج التحليل الثقافي يضع السلطة في مركز حراك المجتمع وتفاعلاته الثقافية، اقتصادية كانت أو سياسية أو عسكرية.

3 وهنالك مسألة أخرى تشير لضرورة البراكسِس praxis في مراحل التغيير. في كتابه «ذكريات حرب الثورة الكوبية»، الذي صدر في 1963، تحدث ايرنستو «تشي» قيفارا قليلا عن زملائه وأصدقائه من المناضلين المدنيين (الذين لم يختاروا النضال المسلح) في كوبا وأمريكا اللاتينية وقتها. قال إن عددا مقدّرا منهم شجعان في وجه السلطات، وجهورين بآرائهم، وصامدين في حالات الاعتقال والتعذيب، لا تلين لهم قناة، فمن ذلك الوجه مثار للإعجاب والاحترام؛ ثم قال لكنهم بكل عنفوانهم وتضحياتهم في سبيل التقدم والعدالة، إذا ما آلت السلطة لأيديهم اخيرا أو صار عليهم أن يتهيّأوا لتطبيق رؤاهم وقيمهم على أرض الواقع بواسطة السلطة، تجدهم لا يعرفون ماذا يفعلون بها. وكأنهم اختبروا وأعدّوا أنفسهم لكل الاحتمالات، ما عدا احتمال فرصة الممارسة للسلطة يوما ما وتمحيص رؤاهم في أرض الواقع.

التعامل مع الأخريات، بصورة من الصور. لذلك فحين الحديث اليوم عن المزاوجة بين الديمقراطية والاشتراكية، كما نفعل في أطروحات ونقاشات هذا الكتاب، ينبغي أن نتحدث عن تلك المزاوجة ضمن شروط الدولة العصرية مع تحديات وفرص الحداثة. ومن نافلة القول أن كل ذلك متعلق بالسلطة، ومتعلق بالثروة.

في هذا الفصل، سنتناول عدة مواضيع يمكن إدراجها تحت مظلة الاجتماعسياسيات sociopolitics وعلاقتها بقضايا حوكمة التنمية. سعي الفصل أن يكمّل ما قامت به الفصول السابقة، حتى الآن، من رسم لمعالم نظم النماء ومحتوياتها، وفاعليها وقضاياها، والمناهج والمناظير المتصلة بها، والمواقف التي ينبغي الإفصاح عنها. عنوان الفصل يوضح المواضيع التي سيتناولها، في تسلسل بينها، بحيث أنه بنهاية الفصل يكون واضحا للقرّاء لماذا هي مضمنة في فصل واحد.

الديمقراطية والأقليات والأغلبية

في معظم المجتمعات المعاصرة هنالك الأقليات الإحصائية وهنالك أقليات السلطة والثروة. بعض الأقليات الإحصائية قد تكون فعليّا أغلبية في ميدان السلطة والثروة، وبعض الأغلبيات الإحصائية العكس (فلنسمّيها الأقليات القرارية). مثلا، في معظم بلدان العالم، الإناث أغلبيات إحصائية، لكن أقليات قرارية. ذلك على سبيل المثال. والتمايز بين الأقليات الإحصائية والقرارية موضوع عام ومتشعّب، يمكن استخدامه للقياس العام في معظم الأحيان (أي: المجتمع الذي تختلف فيه الأقليات الإحصائية عن الأقليات القرارية، غالبا ما يكون مجتمعا بمؤشرات غير عالية في قضايا العدالة والتنمية المستدامة) لكن ليس دائما (فمثلا كون الأغلبية الإحصائية هي نفسها الأغلبية القرارية لا يعني بالضرورة أن المجتمع عادل)، لأن هنالك حقوق دستورية ومدنية لا ينبغي أن يكون فيها ميزان أقليات وأغلبيات، إنما مساواة شاملة فحسب، ولأن اختلال موازين القوى قد يكون أحيانا فاحشا ضد الأقليات الإحصائية بحيث يتم تجريدهم من السلطة والثروة بشكل كبير غير متكافئ مع وجودهم الحقيقي في المجتمع.

منذ بداية تأسيسها، في أواخر القرن الثامن عشر، كانت الولايات المتحدة

«ديمقراطية»، ووفقا لذلك وضعت أسسا للاختيار الحر للحكومة، واستقلال القضاء، وفصل السلطات، والحقوق الأساسية للمواطنين. وبطبيعة الحال، كان ذلك يتضمن أن أغلبية المواطنين هي التي تنتخب الحاكم وممثّليها في السلطة التشريعية. لكن، هنالك تفاصيل مهمة. حسب التقاليد المعمول بها عن الديمقراطية (منذ بداياتها الاغريقية) كان تعريف المواطن يقتصر على الرجل، الحر، البالغ، دافع الضرائب. أكثر من ذلك، وبما أن ضرائب الدخل لم تكن منظمة بصورة واضحة، كانت الضرائب عادة تعتمد على الأملاك، وخاصة ملكية الأراضي. وفق ذلك كان المواطنون الذين لهم حق ممارسة الانتخاب في الولايات المتحدة (إذا أرادوا) هم الرجال، الأحرار، ملاك الأراضي. وعمليا كان ذلك لا يقصي النساء والمسترقّين وغير ملّاك الأراضي فحسب، بل كان أيضا يقصي السكان الأصليين باعتبارهم ليسوا مواطنين للولايات بالمعنى الرسمي. باختصار، كانت حفنة من الرجال الأوروبيين (أو ذوي الأصول الأوروبية) أصحاب الاملاك هم ذوي الأحقية في ممارسة الانتخاب أصلا، وفي الترشّح لتمثيل «الشعب» في السلطة.

وهذا الوضع لم يتغيّر إلا تدريجيا، وعبر فترة طويلة نسبيا وبعمل مستمر وتضحيات كثيرة، فبينما كان الاسم «ديمقراطية» كانت عمليا هنالك حفنة فقط من الناس تتداول السلطة وصنع القرار فيما بينها. ولم تكن الولايات المتحدة حالة استثنائية (فقط أردنا الاستشهاد بها، كونها بدأت بدون نظام ملكي كباقي دول أوروبا)، بل إن النساء السويسريات لم يحصلن على ذلك حق المشاركة في الانتخابات إلا في 1971، أي بعد بلدان كثيرة في جنوب الكرة الأرضية. (وكذلك فإن النساء الروسيات حصلن على ذلك الحق في 1917، بينما احتاجت معظم البلدان في غرب أوروبا إلى عقود بعد ذلك التاريخ حتى يحصلن عليه، ولم تحصل عليه النساء الأمريكيات إلا بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ).

واليوم، في معظم البلدان ذات الحكم الديمقراطي لا تكون الأغلبية الانتخابية عمليا إلا أقلية إحصائية (أي مقارنة بجميع قاطني الدولة والذين يخضعون لسلطتها)، أولا لأن هنالك سنّ قانونية للانتخاب تجعل قطاعا كبيرا من السكان غير مؤهلين للتصويت أصلا (وهذا القطاع هو الذي يتحمل نتائج قرارات الدولة لبقية

أعمارهم)، وثانيا لأنه حتى أولئك الذين يدخلون قانونيا في دائرة المؤهلين للتصويت لا يستوفون شروطا أخرى موضوعة في القانون (على سبيل المثال، في الولايات المتحدة يُحرم المواطن من حق الانتخاب مدى الحياة إذا كانت لديه سابقة أو سوابق جنائية محددة، بعضها جنايات كبيرة وبعضها تقديرية، مثل السرقة والاحتيال والتزوير وتعدد الأزواج/الزواجات؛ بينما بعض الولايات يُسترجَع فيها حق الانتخاب بعد بضع سنوات من إثبات التهمة)، وهذا ياخذ نسبة كبيرة من المواطنين خارج المعادلة، خصوصا تلك الفئات التي تتعرض لظلم موثّق من الاجهزة العدلية، حيث يقدّر أن واحدا من بين كل 13 مواطن أسود محروم من حق الانتخاب في الولايات المتحدة بينما من الموثّق أن الكثير من المواطنين البيض لا يحصلون على نفس العقوبات الجنائية لنفس الجرائم من النظام العدلي مثل المواطنين السود. ذلك بالإضافة إلى أنه حين ممارسة ذلك الحق فإن أغلبية المواطنين المؤهلين للانتخاب لا يمارسون ذلك الحق أصلا، فلا هم يسجّلون أنفسهم للتصويت ولاهم يشاركون في العملية الانتخابية، لأسباب شتى (خاصة في البلدان التي ليس فيها التصويت ملزِما)؛ وهذا الواقع ينطبق على شتى بلدان العالم ذات الأنظمة الانتخابية. لكن، رغم ذلك، فهؤلاء الذين لا يمارسون الانتخاب لديهم وسائل تعبير وعمل عام أخرى، من نشر الرأي والاحتجاج والانتماء والتنظيم، والضغط والمناصرة، إلخ، تضمن لهم الحفاظ على باقة من الحقوق الدستورية العامة، والحقوق والضمانات المدنية والاقتصادية والاجتماعية المتفرعة عنها، تصنع الفرق بين أن يعيشوا حياتهم في دول ديمقراطية نسبيا أو يعيشوها في دول شمولية.

وذلك طبعا يضاف إليه شيء معروف، هو أن جميع المقيمين في أي بلد من البلدان، من غير المواطنين (سواء أكانوا في طريقهم لنيل المواطنة أو مهاجرين أو مستقرّين مؤقتا لكن يعملون ويدفعون الضرائب، إلخ) ليسوا مؤهلين لممارسة الانتخاب في الدولة في أي شأن من شؤونها، لكنهم بطبيعة الحال يتأثرون بها تأثرا مباشرا؛ وهذه المسألة هي إحدى المسائل التي تخلق جدلا واسعا، في الساحة الدولية والساحات الدرسية، حول المفارقات بين «حقوق المواطنة» و«حقوق الإنسان»، فكلّما كانت قوانين الدولة تضع فروقا أو تناقضات كبيرة بين حقوق المواطنة وحقوق الإنسان كلما كانت تلك الدولة ذات رصيد غير ناصع في معاملة غير المواطنين داخل أراضيها.

الديمقراطية اليونانية الأولى، كأول ممارسة عملية تاريخية للمفهوم، فيها عِبَر كثيرة. ولكونها كانت أول ممارسة ففيها مشاكل كثيرة وفيها دروس كذلك. دعونا نعرض سريعا لدرسين منها:[4]

- **أولا**: الديمقراطية ارتبطت منذ بداياتها بالعمّال والفقراء، فظهورها في أثينا اقتضى بصورة مباشرة زيادة حظ العمّال والفقراء في القرار السياسي. لدرجة أن تعريف الفلاسفة اليونانيين القدماء لها - حسب تلخيص يانِس فاروفاكس - أن الديمقراطية تعني «تولّي العمّال والفقراء السيطرة على السلطة السياسية باعتبار كونهم الأغلبية.» وهذا التعريف أتى من فلاسفة غير مؤيدين للديمقراطية، فأدرجوا في تعريفها بعض أسباب رفضهم لها. ورغم أنها تبدو بديهية للوهلة الأولى، إلا أن هذا الفهم يتناقض مع الديمقراطية التي تمارس وفق النظم الرأسمالية (والتي تطورت أساسا من ممارسات بدأت تحت جناح نظم مَلَكية)، حيث تبقى أغلبية السلطة (في الهياكل الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية) بيد فئات ليست أغلبية في المجتمع. إلقاء نظرة سريعة على مستويات دخول أعضاء الكونغرس الأمريكي (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)، والأسر التي أتى معظمهم منها، مقابل مستوى دخل أغلبية الأمريكان وأنشطتهم، يفي بتوضيح هذه المسألة. (وكما ذكرنا آنفا فالديمقراطية الأمريكية في بداياتها حرصت بشكل قانوني على حصر حقوق الديمقراطية على الطبقة العليا، أي الطبقة المالكة للموارد). لذلك فهنالك تناقض موروث بين الرأسمالية والديمقراطية.
- **ثانيا**: كانت الانتخابات إحدى سبل تحقيق الديمقراطية في تجاربها الأولى، وفي الواقع فهي بعد فترة أخذت سمعة سيئة (أي الانتخابات) باعتبار أنها كثيرا ما تؤدي إلى الانحراف عن مقاصد الديمقراطية نفسها وهي توسيع المشاركة في القرار والحوكمة. بحسب التجربة الأولى للديمقراطية، ظهر نقد للانتخابات أنها تثير التركيز على مناطق الخلاف والتنازع حول مناصب الحكم والإدارة أكثر من إثارتها للحضور الجماعي في صنع القرار وتوفير الفرص لجميع المؤهلين

4 Yannis Varoufakis. 2016. 'The Future of Capitalism'. hosted by the New School for Social Research, New York City, April 25.

لتولي مناصب عامة. لذلك استعاضوا عن الانتخابات في حالات لاحقة بنظام القرعة بين مجموعة من المؤهلين المرشحين، بحيث لا يحتاج أي واحد من هؤلاء المرشحين أن يقاول ويساوم من أجل الحصول على أكبر عدد من الأصوات، إنما عليه فقط أن يثبت أهليّته للمنصب وفق معايير وتقييم المنتخبين كافة، ثم بعد انتهاء الدورة تعاد القرعة لتولي أشخاص آخرين للمناصب، باعتبارهم ممثلين للجماهير ويعملون وفق استشارتهم ويخدمون البلد حسب المنصب الموكل لهم. وكذلك في القضاء قاموا بالتجريب في اختراع طريقة هيئة المحلّفين، أي ممارسة القضاء بواسطة الأنداد في المجتمع، وهم مواطنون يتم اختيارهم بالقرعة كذلك مع اشتراط تأهيلهم لفهم القضية المعنية (وغالبا ما يكونون ممن يحسبون أندادا للشخص الماثل للمحاكمة، أي أنداد له في المستوى الاجتماعي والاقتصادي). طريقة المحلّفين ما زالت مستعملة حتى الآن في بعض البلدان بصورة محصورة.[5]

بالنظر لتاريخ الديمقراطية، وتطورها وعوامل تفاعلها، يمكن القول إن تعريف الديمقراطية القائل بأنها «حكم الأغلبية» تعريف مضلِّل، وحسب السياق قد تكون أضراره أكبر من منافعه. أصح تعريف مختصر للديمقراطية هو «حكم الشعب، بواسطة الشعب، لأجل الشعب»، كما ذكرنا آنفا. ومن أجل التوضيح دعونا نستبدل كلمة «الشعب» بكلمة «المجموعة»، ونعني بها أي مجموعة من البشر تشترك في ظروف معيّنة ونطاق معيّن. إذا أرادت هذه المجموعة إدارة مسائلها بصورة ديمقراطية فذلك يعني أن جميع أعضاء المجموعة ستكون لهم حقوق وواجبات متكافئة، كما ستكون عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها عملية تشاركية بآليات متواضع عليها أمام الجميع. إذا قامت مجموعة أصغر، داخل المجموعة العامة، وقالت إننا نحن الأغلبية داخل المجموعة ولذلك فسنقرّر وفق ما نريد نحن لمصلحة كل المجموعة، لن يكون ذلك مقبولا كإدارة ديمقراطية.

الديمقراطية، في مستوى الدولة، نظام حكم يتبّع شروطا معيّنة، وفيه ضمانات معيّنة. الشروط هي المواطنة والمؤسسات، والضمانات هي المعاملة المتساوية

5 في الولايات المتحدة مثلا، وفي كندا.

وفق الشروط المذكورة. الدولة التي تضع شروطا تمييزية إضافية بين المواطنين، متناقضة مع شروط المواطنة، تفقد صفة الديمقراطية. والدولة التي تقوم بتمييع مؤسساتها (قوانينها وإجراءاتها ووكالاتها) بحيث تفشل في تلبية الضمانات، تفقد صفة الديمقراطية.

ولذلك فإن أي نطاق حكم ديمقراطي يتطلب دستورا (مكتوبا كان أو غير مكتوب)، وأي دستور نخاعه وروحه الحقوق الدستورية، وهي الحقوق المكفولة لجميع المواطنين، بلا تمييز بين أقلية أو أغلبية ضمن أي تعريفات أو هويات يمكن أن تتنافس مع تعريف المواطنة العام. ثم تأتي بعد ذلك التفاصيل في الدستور تنظيما لتلك الحقوق، وتكميلا لها، وتعبيرا عن طموحات الشعب الأخرى. لذلك قيل إن الدستور هو القانون الأساسي، ووظيفته تنظيم علاقة الأفراد بالدولة، بينما بقية القوانين وظيفتها تنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم في المجال العام. والحقوق الدستورية الأساسية هي: حق الحياة وحق الحرية—وتُترجَم وتتفرّع إلى: حق المعاملة المتساوية أمام أجهزة الدولة، وحق طلب سبل العيش الكريم (ومنه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصحية)، وحرية الضمير وحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية التنقل، وفق القوانين الدستورية؛ ثم حق حماية كل هذه الحقوق من الانتهاك أو المصادّرة، بواسطة الدولة أو بواسطة أفراد آخرين داخل الدولة (إلا في حالات استثنائية، مؤقتة، بموجب قانون دستوري لأسباب مُعلَنة مشروعة وبتنفيذ عادل).

فقط، بعد فهم هذه الأسس يمكن أن نقول إن الديمقراطية كذلك تشتمل على حكم الأغلبية، لكن مع إضافة أساسية: ضمان حقوق الأقلية. ذلك يعني أن اختيار الشعب لنوّابه الذين ينوبون عنه في إدارة أجهزة الدولة السيادية، واتخاذ القرارات التفصيلية فيما يخص السياسات والخطط وأساليب تنفيذها وتفسيرها، تكون عادة بواسطة طريقة يفوز فيها خيار الأغلبية، لكنهم حين فوزهم ليس لديهم حكم مطلق على البقية، إنما وفق الشروط والضمانات الموضوعة مسبقا في الدستور.

دروس كهذه مهمة في تعويد النظر إلى ما وراء المسلّمات الميكانيكية. النظُم والمفاهيم التي يتم توظيفها بطريقة تقليدية فحسب، مع غياب التقييم للمقاصد والحكمة، لا تكرر نفسها بكل مشاكلها فحسب، إنما كذلك تتكلّس وتصدأ مع الأيام

وتتشوّه أكثر، إذ يتم إفراغها من محتواها وتصبح طقوسا يمكن ملؤها بأي شيء أو لا شيء.

الديمقراطية، إذن، كمفهوم وكنظام حكم (حكم الشعب) تفقد معناها وتُفرغ من محتواها إذا ما حصرناها في ممارسة الانتخاب (حكم الأغلبية)، ليس لأن الأغلبية التي لا تمانع قهر الأقليات وسلبها حقوقها تشوّه الديمقراطية فحسب، إنما أيضا لأن تعريف «الأغلبية» في النظم الانتخابية المعاصرة يكاد دوما يقصر عن «الأغلبية» الإحصائية، أي الأغلبية الحقة في البلد والمتأثرين بقرارات وأفعال الدولة بدون يدٍ فيها.

وفي الواقع فإن الديمقراطية ليست نظاما كاملا، مكمّلا، بل فيه الكثير من ثغرات النقد وفرص التطوير، في النظرية والممارسة، بيد أن وجهة ذلك النقد والتطوير تختلف كثيرا بين الذين يفهمونها كحكم الشعب وبين الذين يفهمونها كحكم الأغلبية.

لكن، إن افترضنا لبعض الوقت أن الأغلبية الواضحة ممكنة، في النظم الديمقراطية، أو قريبة جدا، فهي كذلك تستطيع أن تمارس الدكتاتورية، وهذا أمرٌ لم يكن غائبا منذ التجارب الأولى للديمقراطية الحديثة، كما ذكرنا عاليه، ولذلك استعمل ماركس عبارة «دكتاتورية البروليتاريا»، فرغم أن البروليتاريا أغلبية - وأهل حق واضح بالنسبة لماركس، وبالنسبة لنا كذلك - إلا أنهم يمكنهم أن يمارسوا الدكتاتورية. والعبرة هنا ليست رفد ماركس للمصطلح والتبشير به (في سياقات معيّنة) وإنما أن ذلك ممكن--دكتاتورية الأغلبية ممكنة. وفي الأدب السياسي الغربي، غير الماركسي، هنالك اصطلاح آخر لنفس الظاهرة: شمولية الأغلبية tyranny of the majority.[6]

ومن تجسيدات دكتاتورية الأغلبية العددية (الميكانيكية)، أو التطورات الناجمة عنها، النظم الفاشية. أي أن هنالك في كل حالة تجسيد لدكتاتورية الأغلبية خط زمني timeline راجح يقود للفاشية، ما لم تحدث حوادث تاريخية تقلل من ترجيح ذلك الخط الزمني. وحين حلول الفاشية تتغيّر موازين الأشياء ومسارات التاريخ بعد ذلك (مثل درجة الحرارة الفاصلة بين الجماد والسائل) والنماذج على ذلك موجودة في

6 والدكتاتورية تعني، في ترجمتها الأفصح والأكثر تفصيلا، شمولية سلطة القرار بالإملاء والإلزام to dictate أي أن تكون السلطة المطلقة لاتخاذ القرار وتنفيذه بيد جهة معيّنة وينطبق على البقية معها مهما كان محتواه – في حين الديمقراطية تعني دوما أن لا سلطة قرارات مطلقة لأي جهة وإنما دوما مقيدة بقيم وقواعد ومؤسسات معروفة.

التاريخ الحديث حول العالم. والتاريخ يوضّح كذلك أن الفاشية إذا وصلت للحكم عن طريق آليات الأغلبية الانتخابية فإن توطّنها في البلد يكون أطول وأعمق أثرا، ويحتاج التخلص منها لعمل ضخم وتكاليف عاتية وأحداث ضخمة، مقارنة بصور الحكم الناقصة الأخرى. لذلك فحين تبدأ بوادر تحوّل العملية الديمقراطية إلى تجسيد لديكتاتورية الأغلبية (مثل الخروج عن المؤسسات ونسف القيم والقواعد الدستورية الأساسية، أو حشد القوى الضخمة في المجتمع لسحب الحقوق الأساسية من قوى أخرى منافسة وأصغر) ينبغي دق ناقوس الخط.[7]

(والفاشية من الكلمات التي يستعملها كثيرون ولكن بدون وضوح في التعريف. ذلك لا يعني أن ليس لديها تعريفات فلسفية وإجرائية واضحة، فهذه موجودة، ويمكن للمهتمين التحقق منها.[8] لكن، يمكننا مع براح اللغة أن ننظر للفاشية أيضا كطريقة تفكير، أو كنزعة، أو كصفة لبعض الأيدولوجيات التي ليست فاشية بالمعنى الاصطلاحي لكنها فاشية بمعنى المقاصد وأدوات العمل. مثلا، أصحاب المذهبيات المتنوّعة التي تميل عموما إلى خلط سكونيات[9] الحداثة (أي مظاهر الحداثة المادية الصرفة وتفاعلاتها، كالدولة الهرمية وترسانتها العسكرية والإعلامية وقواعدها الحدودية وآليات إدارة الاقتصاد والتدريب المهني) مع ديناميكيات الرؤى السياسية والثقافية الرجعية (كالتعصب القومي أو التحجّر الديني أو الاستعلاء الجنسي أو العنصرية أو الديماغوجيا، أو هؤلاء مجتمعين)، يمكن وصف أصحاب هذه المذهبيات بأنهم ذوي

7 في ألمانيا حاليا، هنالك في الدستور مواد تمنح الشعب حق المقاومة المفتوحة لأي جهة سياسية تأتي وتقوّض بعض المواد الأساسية في الدستور – وهي مواد غير قابلة للتعديل – وإن كانت تلك الجهة أغلبية في السلطة وصارت مقاومتها بالوسائل المتاحة نظاميا غير ممكنة. غني عن الذكر أن ألمانيا وصلت لهذه الخلاصة بالطريقة الصعبة the hard way وهي الطريقة التي لا يتمنّاها عقلاء لشعوبهم.

8 تُعرّف الفاشية عموما، في الأدب الاشتراكي، بأنها التحام رأس المال القح مع آلة الدولة الحديثة لحيازة السلطة الشاملة، مع تغييب الشعب وطموحاته وحرياته عن طريق خداعه باسم الشوفينية الوطنية، المصحوبة بكراهية الآخر المغاير ولومه؛ وكذلك تغييب قيم الحكم الدستوري والديمقراطي (مع الاستعانة أحيانا بصوت الأغلبية الميكانيكية)؛ اختصر والتر رودني تعريف الفاشية بأنها «رأسمالية منتكِسة».

9 يتفرع من علم الميكانيكا، في الفيزياء، خطّان: الاستاتيكا (السكونيات) والديناميكا؛ حيث الأول معني بدراسة الأجسام والقوى الساكنة أو في حالة حركة مستقرة equilibrium في حين الثاني معني بدراستها في حالة تسارع أو تنوّع حركة. استعارة هذه المصطلحات في الكتابة العامة، غير الفيزيائية، تشير عادة إلى تمايز المجالات «الصلبة والناعمة» للظواهر، فالحداثة مثلا لديها مجال صلب، أي تجلّيات مادية وإجرائية ملموسة، ولديها مجال ناعم، يمثّل الأفكار والرؤى والموجّهات القيمية التي تؤثر في توجيه المجال الصلب.

نزعات فاشية. وفق ذلك، نجد بيننا اليوم الكثير من الناس - أفرادا وجماعات - ذوي النزعات الفاشية ولكن بغير مسمياتها. تجد ذلك جليّا في رؤاهم العامة وفي طريقة ممارستهم للسلطة في أي إطار متاح لهم. في الواقع، بيننا أناس فاشيون كاملو الدسم، فقط بدون الاسم وبدون السلطة المطلوبة لاستعلان ذلك. بل بعض أولئك الناس قد يكونون من أقرب الناس إلينا ونحن نأخذ اختلافاتنا فيما بيننا باعتبارها اختلافات رأي عامة، لكنها في الواقع اختلافات جوهرية في فهم وقبول علاقات السلطة في المجتمعات. حين تكون الفاشية في السلطة،[10] أو حين تسعى لها عمليا، ينبغي مواجهتها بحسم وبدون مساومات، لأنها لا تجابه بغير ذلك الحسم والمباشرة؛ أما حين تكون الفاشية مستشرية بين الناس في المجتمع، في نزعاتهم وفي صفات مذهبياتهم، فتلك أرضٌ شائكة ومحاذيرها كثيرة وتضاريسها مجهولة وخطرة.)

في فقه حقوق الإنسان، يقول الدارسون إن منظومة حقوق الإنسان منظومة جذرية radical في أصلها، وذلك يعني أنها أولا ليست تطوّرا سلسا لنظم اجتماعية تاريخية، بل نقلة كبيرة لا تأتي اعتباطا وإنما قصدا، وثانيا هي لا يمكن تجزئتها مع الاحتفاظ بها، أي لا يمكن أن نختار مبادئ معيّنة منها فقط ونقول هذا ما نريده منها ونلقي البقية جانبا ثم يبقى اسمها منظومة حقوق إنسان غير كاملة--بل إما الكل وإما لا شيء، وهذه إحدى صفات الجذرية. هنالك مساحة للتطور والتشكل ولكن وفق المبادئ الأساسية. فالأفضل والأصح إذن في حالات الحديث عن منظومة حقوق الإنسان أن يكون هنالك فريقين معروفين: القابلون بالمنظومة وغير القابلين بها - فالأمر لا يحتمل فريق «بين بين» - ثم كل فريق يقدّم دفوعاته ويتحرك في اتجاهها.

والديمقراطية كذلك هنالك مستوى أساسي فيها إنما هو مستوى جذري، لا يقبل التجزئة إلى أجزاء أصغر منه. وذلك يختلف عن تطور التجارب الديمقراطية وتشكلها من داخلها، فهذا صحيح ولكنه يبدأ بالحد الأدنى وليس من تحته، فما تحت الحد الأدنى إلا ما لا يستحق اسم الديمقراطية. بهذا المعنى فالديمقراطية ليست

10 للسلطة مستويات في أي مجتمع. لعل أعلاها في عصرنا الحالي سلطة الدولة وسلطة التنظيم السياسي أو العسكري (أو سلطة التنظيم الإجرامي، كالمافيا، مثلا). ذوو النزعات الفاشية قد يظهرون أحيانا في مجالات صغيرة من مجالات السلطة المتاحة لهم، مثل سلطتهم في الأسرة أو مكان العمل.

حكم الأغلبية، ولن تكون. الديمقراطية مجموعة قيم وآليات، من ضمنها آلية التداول السلمي للسلطة عن طريق ترجيح كفة الأغلبية في الحكم ولكن وفق أسس وقواعد وضمانات تحمي الحقوق الأساسية للأقليات وتصون الهيكل الأساسي للمؤسسة (الدولة مثلا). أي شيء أقل من ذلك ليس ديمقراطية، وأن يُتستّر باسمها فذلك ليس تضليلا فحسب وإنما نسفٌ وإهدار للمنظومة. ولذلك قيل إن من يريد أن يروّج لحكم الأغلبية فليفعل ولكن ليس باسم الديمقراطية، فالمنظومة التي تكون واضحة في أنها ليست ديمقراطية أفضل من المنظومة الناسفة للديمقراطية ثم تتسمّى باسمها، لأن مخالفة الحد الأدنى من الديمقراطية مع التستر باسمها له تبعات سياسية وإجرائية وتاريخية بالغة تختلف عن المنظومة التي تعارض الديمقراطية ولا تتسمى بها. وفي ذلك قيل إن الباطل العريان خيرٌ من الباطل الذي يلبس لبوس الحق ويتحدث باسمه ويشرعن لنفسه عن طريقه.

في إيجاز ذلك قيل إنك إذا جمعت ذئبين، أو ثلاثة، وغزالة، ثم قلت لهم الأغلبية فيكم تحدد ماذا ستأكلون في العشاء، لا يمكنك أن تسمي ذلك ديمقراطية. هنالك فرق بين الديمقراطية وقهر الأقلية.

الانقلابات البرلمانية

في النظم السياسية الحديثة، هنالك ما يسمى بالانقلابات البرلمانية، وهي ظاهرة متكررة منذ بداية فترة ما بعد الاستعمار، لكنها ليست متكررة بنفس كثرة الانقلابات العسكرية.

فما هي الانقلابات البرلمانية؟ هي باختصار حينما تقوم أغلبية من أعضاء البرلمان (وهي إما أغلبية من حزب/تنظيم واحد أو من ائتلاف يتلاقى حول مسائل أساسية) باتخاذ قرارات وتدابير تشريعية مخالفة للدستور، وليست أي مخالفة إنما تلك المخالفات التي تقوّض مبادئ الحكم الديمقراطي نفسه، ثم يقومون باستعمال كرت أنهم أتوا للسلطة التشريعية عبر الانتخاب (ما يعني بالتأكيد أنهم يمثّلون رغبة الشعب، وتلك هي الديمقراطية) ليمرروا قراراتهم على أنها تجسيد الديمقراطية ومطلب

الشعب، حتى لو كانت تخالف مادة أو مادتين من الدستور (وإيه يعني؟) فالدستور نفسه ليس وثيقة مقدسة على اي حال. وتتجلى معالم الانقلاب البرلماني عادة بصورة أكبر حين يقوم البرلمان بتجاهل ما تقوله السلطة القضائية في هذا التصرف. السلطة القضائية المستقلة موجودة في النظم السياسية الحديثة كيما تكون المرجع الخبير الذي لا يتدخل في التشاريع العامة وسير الحياة السياسية ولكن يتم استدعاؤه بين الحين والآخر لضبط العملية كلها عن طريق الاستناد إلى الوثائق المؤسسة لنظام الدولة والانضباط القانوني في تفسيرها ورفعها في وجه السلطة التنفيذية والتشريعية إذا تجاوزوها بقصد أو بغير قصد. استقلال القضاء أساسا مبدأ حكم قديم وحكيم، ومعمول به منذ قرون وأكثر في تجارب متعددة (مثلا، رعت الخلافة الاسلامية الأولى هذا المبدأ حسب شروط عصرها)، وبالنسبة للنظم الديمقراطية فالسلطة القضائية المستقلة أحد أعمدتها الاساسية وأحد ضماناتها المؤسسية لأن تبقى الديمقراطية بعيدة من التغوّل عليها من داخلها (والتغول من الداخل حدث كثيرا، فأحد الامثلة المشهورة أن النازيين الألمان جاؤوا للحكم بالانتخابات، وهذا مثال واحد فحسب).

والانقلابات البرلمانية يمكنها أن تحدث في النظم الرئاسية والنظم البرلمانية معا، لكن في النظم البرلمانية عندها فرصة أكبر لأن السلطة التنفيذية نفسها تخرج من البرلمان (أي أن الحزب أو الائتلاف الذي يغلب في البرلمان هو الذي يقوم بتشكيل السلطة التنفيذية، ويبقى رئيس الوزراء رئيسا للحكومة وعضوا بالبرلمان وقائد الائتلاف الغالب فيه). وفي واقع الأمر فالنظم البرلمانية فيها خطورة دائما من ناحية تمييع العملية الديمقراطية وحصول تجاوزات فيها كلما كان البرلمانيون المنتخبون غير مكترثين بقوانين مناصبهم وقواعد العملية الديمقراطية وكل ما يهمهم أن الأغلبية في دائرتهم الانتخابية صوّتت لهم وذلك يعني أنهم يأتون للبرلمان ليقولوا ويفعلوا ما يشاؤون باسم تلك الدائرة، ولذلك فالنظم البرلمانية عادة ما تكون ناجحة ومستقرة في البلدان ذات الاستقرار السياسي وبيئة المؤسسات العتيدة والثقافة الدستورية الواسعة والمجتمع المدني القوي، أما في المجتمعات النامية والتي ما زالت تعافر لتبني كل هذه الشروط فالنظام الرئاسي يُنصَح به أكثر.

إحدى مشاكل الانقلابات البرلمانية كذلك أنها تغيب كثيرا عن الذين يفهمون

ويعرّفون الديمقراطية بطريقة اختزالية، سطحية - وغالبا يكون ذلك التعريف المشهور «حكم الأغلبية» - وبالتالي فأحد مكامن خطرها الاساسية أن «بداية موت الديمقراطية يمكن أن تستقبلها الجموع بالتصفيق الشعبوي الهائل.»[11]

تقول أحجية من غرب آسيا، «كانت مساحة الغابة تتقلص، لكن الأشجار واصلت انتخاب الفأس؛ فلقد كان الفأس داهية، إذ أقنع الأشجار أنه منهم لأن يده من خشب.»

بالمقارنة، فالانقلابات العسكرية واضحة ومعروفة، فليس هنالك مجال لتشويه الديمقراطية عبرها. وكأن الفرق بين الانقلاب البرلماني والانقلاب العسكري هو الفرق بين الباطل المستتر بالحق والباطل العريان--أيهما أخطر؟

والديمقراطية إحدى مشاكلها أنها هشة، وتحتاج دوما لموازنات ,وضمانات متعددة تشتغل في نفس الوقت حتى لا تسقط (والسقوط إما تدريجي أو مباشر) لكنها رغم ذلك أكثر النظم المعاصرة قدرة على تحريك طاقات الشعوب مع الحفاظ على قبولهم وتعايشهم النسبي في نفس الوقت.

في عصرنا الحالي، أقرب نموذج للانقلاب البرلماني حدث في البرازيل في 2016. ما فعله البرلمان البرازيلي ضد الرئيسة روسوف، في مهزلة سحب الثقة من الرئيسة لأسباب قالت الجهات المستقلة أنها لا تستدعي سحب ثقة، ثم واصل البرلمان في تأمين عدم عودة حزب العمّال البرازيلي للحكم عن طريق ملاحقة لولا (الرئيس السابق) وضمان عدم قدرته على المشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة. باختصار تم فعليا تحجيم حزب العمّال، ممثل الديمقراطية الاجتماعية الذي حكم البرازيل لمدة 13 عاما حقق فيها تقدمات مشهودة - وإن لم تخلُ من مشاكل عدة - في مجال إعادة توزيع الثروة ورفد الاستقرار السياسي في البرازيل. والذين قاموا بهذا الانقلاب البرلماني معروفون بأنهم أهل الثروة في البرازيل وأهل العلاقات القوية مع المصالح الرأسمالية الكبرى في الغرب اللبرالي «الديمقراطي» (خاصة وأن التمييز في البرازيل سهل لأن الفروقات الاقتصادية والطبقية بين الناس أكثر حدة ووضوحا من معظم بلدان العالم). اعترض البعض على

11 كما وردت العبارة (غير حرفية) في أحد أفلام سلسلة «ستار وُورز Star Wars» الهوليوودية.

تلك التسمية - انقلاب برلماني - باعتبار أن ذلك أمر من أمور العملية الديمقراطية ولا ينبغي أن نكفر بالديمقراطية لمجرد أن النتائج لم تأت بما نشتهيه، لكن الواقع كان كل يوم يوضّح سطحية هذا التبرير ومفارقته لروح الديمقراطية نفسها وإخوائها من معناها وإجراءاتها. وتفاصيل ما جرى بعد ذلك في البرازيل كثيرة (تحدثنا عنها في كتابات سابقة) لكن الخلاصة هي أن البرازيل صارت بعد ذلك الانقلاب البرلماني تنحدر نحو الفاشية حتى وصلت للحكم، بعد تلك الحادثة بقليل، مجموعة فاشية جديدة أتت للسلطة عن طريق الانتخابات.

وبالنسبة للمؤلف، كسوداني، يعرف أن السودان كذلك ليس غريبا عن الانقلابات البرلمانية. في ستينات القرن الماضي، وبعد ثورة أكتوبر 1964، شهد البرلمان السوداني ممارسات كثيرة بعيدة عن المسؤولية وفهم الديمقراطية واحترام مؤسسات الحكم، ثم بدأت عملية إخواء الديمقراطية من محمولها عن طريق قرار الائتلاف الحاكم وقتها (وقد ضم الإسلامويين المنظّمين والأحزاب ذات القاعدة الطائفية) حلّ الحزب الشيوعي السوداني - والذي كان آنذاك رأس حربة المعارضة الجادة في البرلمان وفي المجتمع المدني - وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان، وفق ملابسات لا ترقى أصلا لتناول تلك القضية في البرلمان، ثم تسفيه وتجاهل قرار السلطة القضائية حين أعلنت أن ذلك العمل غير دستوري البتة ومقوّض للديمقراطية، ثم إصدار قيادات ذلك الائتلاف تصريحات واضحة ومكررة حول أنهم يقصدون ما فعلوه تماما ويبررونه بكل التبريرات التي خطرت لهم (وبعضهم أصحاب تعليم افرنجي عتيد ويُفترض أنهم يعرفون هذه الأشياء جيدا)، ثم المضي قدما في المزيد من ممارسات وخطط نسف الديمقراطية في السودان من داخل البرلمان (ومنها محاولات تغيير مواد الدستور نفسه لتمنع قيام أي حزب يشبه الحزب الشيوعي ولو من بعيد، إذ طالت محاولات التغيير مواد أساسية في الدستور، أي مواد الحقوق الأساسية). تلك الحقبة العجيبة ما زالت تلقي بظلالها على المشهد السياسي السوداني حتى لحظات كتابة هذه السطور، فما جاء بعدها كان نتائج لها في الغالب، ومع امتناع معظم الفاعلين السياسيين الكبار في تلك الحقبة عن أن يرثوا الحكمة من التجربة صار التاريخ يكرر نفسه في السودان، بصور شتى، قصيرة وطويلة الأمد.

الامتيازات والعدالة

أحد الأمور المزعجة في مسألة حراك العدالة الاجتماعية أن الظروف التاريخية (اجتماعية، اقتصادية، سياسية) تجعل من الأرجح أن تكون عموم قيادة حركات العدالة من الفئات صاحبة الامتياز النسبي، بحيث أنهم في العادة مستفيدين من الوضع الراهن ولكنهم ليسوا أكبر المستفيدين، ومتضررين منه كذلك ولكن ليسوا أكبر المتضررين. يسمّون عادة بالطبقة الوسطى، البرجوازية الصغيرة، العمّال عالي التأهيل، إلخ. كذلك، في المقابل، فإن أكبر المتضررين من الأوضاع القاهرة الراهنة متضررون لدرجة يصعب عليهم معها التعبير عن أنفسهم بأنفسهم. تراكمات الإجحافات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، إلخ، تجعلهم عمليا يعوزون أدوات فعّالة للتعبير المجدي عن طموحاتهم وتنفيذها. بقدر صمامة النظريات التي تشير لأهمية انخراط الفئات المتضررة أكثر من الوضع الراهن في رسم التغيير، بقدر ما تغالب ديناميات الواقع تحقيق ذلك النموذج عمليا بدون تغييرات كثيرة عليه.

كل ذلك يجعل عملية التغيير الاجتماعي، في معظم أحوالها، عملية أخلاقية من الدرجة الأولى، لأنها تتطلب من بعض ذوي الامتياز أن يكرهوا امتيازهم ذلك الذي وقوده بؤس الآخرين ودوام تعاستهم، بحيث يتشكّل لديهم وعي نقدي ودوافع قوية لتغيير الواقع الذي يعطيهم امتيازات جائرة.

لعل مفهوم «الانتحار الطبقي» لأملكار كابرال، والذي أورده في ورقته «سلاح النظرية» في الستينات من القرن الماضي من أفضل ما سُطّر في العصر الحديث في شرح هذه المسألة والمطلوب من أصحاب الامتياز فيها. كابرال يصف الانتحار الطبقي بأنه ضرورة أخلاقية وفق تحليل علمي لمراحل عملية التحرر الوطني، ويعني به أن يقوم الثوريون من الفئات الممتازة من الشعب بالانتحار طبقيا، أي العمل عكس مصالحهم الطبقية تماما والتنازل عنها في عملية ميلاد جديد، تطول أو تقصر، لتنجب علاقات اجتماعية تتجاوز احتكار السلطة والثروة في يد الأقلية؛ لكن يمكن كذلك وصفها بالعبور الضميري (وهو ما عناه كابرال).[12] أيضا عبّر عنها قديما الشاعر الحكيم أبو العلاء المعرّي، حين قال:

12 قصي همرور. 2020. **سعاة افريقيا.**

ولو أني حُبيتُ الخلد فردا لما أحببت بالخلد انفرادا
فلا هطلت عليّ ولا بأرضي سحائب ليس تنتظم البلادَ

وكل هذا طبعا لا يعني امتناع وجود قيادات وتمثيل مباشر من الفئات الأكبر تضررا، بل ذلك أمر حميد وكلما زادت نسبته كلما كان ذلك أفضل، عموما، ويجب السعي له. لكن ما يعنيه أن معطيات الواقع وديناميّاته عادة ما لا توافق النماذج النظرية التي تجعل تلك الفئات الأولى بأغلبية أو كل القيادة في حركة التغيير.

وهذا يقودنا لنقطة أخرى مهمة جدا، وهي: كيف يتصوّر أصحاب الامتياز العدالة المنتظرة؟ (وأعني بالطبع أصحاب الامتياز الذين يعترفون بحقيقة امتيازاتهم على غيرهم في مجتمعاتهم وبأن هذا الظلم يحتاج لتصحيح؛ يحتاج لعدالة منتظرة)

هل يتصوّرون أن سيأتي يومٌ قريب يصبح فيه الجميع سواسية وسعداء عن طريق ارتفاع الجميع إلى نفس الامتيازات التي ينعمون بها وحدهم اليوم؟ أي تتحوّل تلك الامتيازات إلى حقوق عامة؟ أم هل يتصوّرون أن الغالب في الحراك التاريخي أن تلك المرحلة لن تحدث، إذا حدثت، إلا عبر المرور بمرحلة أقل رومانسية، تطول أم تقصر، فيها يفقد أصحاب الامتياز امتيازاتهم، ويشعرون بفقدانهم لها، ويشعرون أنهم كانوا نوعا ما أفضل حالا في الماضي لكن على حساب الآخرين، بل ربما يتعرّض بعضهم لتجارب فظة من سحب تلك الامتيازات تجعلهم يشعرون بالضيم على المستوى الخاص؟ ما نعنيه أننا لا يجب أن نكون أسرى التاريخ وتجاربه حين نرسم خطى المستقبل، لكن من يمدّدون خيالهم للمستقبل بدون استيعاب دروس التاريخ أكثر عرضة لتكرار التاريخ بدل تجاوزه.

لنتصوّر معا الآتي: في النُظُم الاجتماعية عموما، حالة الامتياز حالة غير متوازنة (أي لا تعيد إنتاج نفسها بنفسها في النظام بسلاسة وإنما بتدخّل فظ مباشر ومستمر من جهات تقصد ما تفعله). في تلك الحالة يكون ميزان السلطة والثروة في كفّة فئة أو فئات قليلة على حساب الفئات الأكثر، وبالتالي فإن الناتج العام لمخزون السلطة والثروة الذي يمكن تدويره ضمن ذلك النظام الاجتماعي لن يبلغ مرحلة توازن مستقر إلا بأخذ حمولة من الامتيازات الزائدة (كمية ونوعية) من كفّة تلك الفئات القليلة

وتوزيعها في كفّات الفئات الأخرى. ذلك يعني على مستوى الخبرة المباشرة لأصحاب الامتياز أنهم سيخسرون، وسيشعرون بتلك الخسارة، وكثير منهم سيشعرون أنهم ظُلِموا لأنهم تعوّدوا على تلك الامتيازات كمعطى من معطيات حياتهم بدون أن يكونوا بالضرورة مشاركين عمليا في حرمان الفئات الأخرى منها. حتى أصحاب النوايا الحسنة من أصحاب الامتياز، والذين ربّما يكونوا عموما ناصروا قضايا المستضعفين في مجتمعهم قبل حدوث ذلك التغيير، ليسوا محصّنين من شعور الخسارة والندم ولوم الحالة الجديدة التي أتت بما لم يشتهوه على المستوى الخاص. لذلك لا بد من اصطحاب التفكير في ثلاث مسائل من مسائل التغيير الاجتماعي:

1. كيف يتهيّأ أصحاب الامتياز، وخصوصا الجادّين منهم في حراك التغيير، لقبول دورة التغيير التي تقابل مجهودهم الإيجابي بخسائر محسوسة على المستوى الخاص. كيف يتهيأون فكريّا وشعوريا ومادّيا لخسارة مؤقتة (طالت أم قصرت) في سبيل ربح كبير وشامل للجميع بعدها. هذا التهيّؤ يحتاج إيمانا وصبرا وفهما.
2. كيف لا تغرق عملية التغيير الشامل للنظام الاجتماعي في مراحل ضحلة قبل الوصول للمراحل التي يشعر فيها الناس جميعا بإيجابية التغيير شعورا ملموسا. من أجل ذلك لا بد أن تتحلّى فئات المجتمع كلها (الممتازة وغير الممتازة) بقدرة كافية - ربما ليست كاملة - على تجاوز ضغائن وغبائن الماضي، ليس لمجرّد التجاوز والمسامحة الرومانسية، أو لتغييب مقتضيات العدالة التاريخية والعدالة الترميمية، وإنما لضمان وصول حراك التغيير لأهدافه المنشودة: التحرر والتنمية للجميع.
3. في الواقع لا يحدث أي تغيير اجتماعي نحو المزيد من العدالة والاستدامة بدون تحالف عناصر من فئات متباينة. لا يمكن في العادة لفئة واحدة أن تغيّر الأوضاع بصورة شاملة، وإذا حصل ذلك أحيانا فنتائجه عموما تكون التكديس المباشر للسلطة والثروة في يد تلك الفئة. الفئات المحرومة (المظلومة) دوما تجد عناصر مناصرين لها من داخل الفئات الممتازة، من ذوي الضمائر اليقظة. لكن المسألة هي: كيف يمكن تكوين وإدارة تلك التحالفات بصورة فعّالة بحيث لا تكون متعثّرة كما لا تكون مجرد إعادة إنتاج لنفس علاقات القوى الموجودة مسبقا.

في صدد كل ذلك أكّدنا، في الفصل الخامس، أن الوعي النقدي ليس نافلة في عملية التغيير. الوعي النقدي مطلوب عند جميع من يدخل في ريادة وقيادة الحراك من أجل التغيير، سواء أكانوا من الفئات المحرومة أم من الفئات صاحبة الامتيازات. ومع الوعي النقدي لا يمكن أن نتجاهل أهمية الإعداد الأخلاقي العالي لعناصر التغيير؛ ذلك الإعداد الذي يهيؤهم ليس للتضحية بالمصالح الضيقة الآنية من أجل المصالح الأكبر المستدامة فحسب، إنما يهيؤهم أيضا لأن تكون سعادتهم وكمال حياتهم متصلة بسعادة الآخرين من حولهم، ولأن يكونوا على قدر من التدريب على ضبط مطامع ومخاوف أنفسهم في المحكّات التي يصعب على عموم البشر غير المدرّبين ضبط أنفسهم فيها، ولأن يستطيعوا التمييز بين مقتضيات العدالة ودوافع الانتقام.

بل نزعم أنه ليست هنالك فرصة لشخص (ذكر أم أنثى)، في عالمنا المعاصر، كيما يكون صاحب إسهام إيجابي في بناء عالم أفضل للبشرية، بمعناها الشامل، ما لم يكن هنالك وعي كافي عند ذلك الشخص - أيّا كان - بمسألة الامتيازات الموروثة (والمكتسبة بغير استحقاق). وذلك الوعي يقتضي فيما يقتضي وعيه بامتيازاته الخاصة وامتيازات الدوائر الاجتماعية الحصرية التي ينتمي لها ضمن المجتمع الكبير. ما عدا ذلك فمهما تكاثرت المعرفة والمهارات، ومهما تكاثفت المخرجات، فإن سخائم النفوس تسوق الأوضاع إما إلى إعادة إنتاج الأنماط العامة الحالية (لأن المستفيد منها لا يريد تغييرها) أو ترويج أنماط أخرى لا تختلف عن الحالية كثيرا في غياب جوهر العدالة.

وعليه فالقاعدة الذهبية، الكوكبية، ما زالت قائمة وبقوة: عامل الآخرين بما تريد أن يعاملوك به، وتخيّل نفسك في موضع الآخر كتمرين دوري في العلاقات الخاصة والعامة، وفي مثل هذا جاء الحديث القدسي «يا عيسى عِظ نفسك، فإن اتعظت فعظ الناس، وإلا فاستح مني.»

التضامن بين الفئات ذكاء تاريخي

هنالك حقيقة تاريخية مهمة، وهي ان قليلا جدا من المواقف التاريخية عُرِف مدى صحتها وتماسكها عن طريق قياس قبول الأغلبية في زمانها لها؛ بل ربما العكس أقرب

للحصول. هو تقريبا حال كل تغيير اجتماعي نوعي في التاريخ: يبدأ بأقلية ثم تتبناه الأغلبية لاحقا، بعد فترة حضانة وتمدد، أو يموت، أو يستمر مذهب أقلية بقية حياته. وحتى عندما يحصل انفراج في الرؤية، وتتغيّر الموازين ناحية مواقف من كانوا أقلية في الماضي، تبقى هنالك سرديات تاريخية (أي نُسَخ من التاريخ) ضد الأغلبية الجديدة ومناقضة لسرديتها. ثم تظهر أقليات جديدة، تتمحّص حتى تنتخب قوى التاريخ إحداها لتصبح أغلبية المستقبل؛ وهكذا دواليك (وديالكتيك). لكن على أي حال فإنه قد صارت هنالك قاعدة غالبة: هي أن التماهي مع الأغلبية عادة ما يكون نصيب من لا يغيّرون كثيرا (إلا ربما في مراحل تاريخية بسيطة)، أما الأقليات فهي قد تنجح أو تفشل في التوسع لكن الراجح هو أن أغلبية المستقبل تأتي من إحدى أقليات الحاضر. في التراث الغربي هنالك عبارة تقول «وقتما تجد نفسك في صف الأغلبية، ذلك وقت التوقف برهة والمراجعة.» وفي تراثنا عندنا العبارة «لا تستوحش طريق الحق لقلة سالكيه.»

ثم هنالك حقيقة تاريخية مصاحبة لتلك الحقيقة أعلاه، وهي أن أي مجموعة صاحبة قضية عادلة، لكن أقلية إحصائية أو ضعيفة الموارد مقابل عدوها، تحتاج تضامن ومناصرة من فئات وجماعات أخرى من الطيف الواسع من أجل تصير قضيتها أقوى وصوتها أعلى. أيضا فإن الأقليات صاحبة القضايا المتشابهة تحتاج لأن تتكاتف معا من أجل أن تكبر كتلتها؛ فالأقليات المتعددة قد تكون صغيرة إذا نظرنا لكل واحدة على حدة ولكنها ليست صغيرة إذا اجتمعت ككتلة.[13] صحيح أنه في النهاية فإن كل مجموعة هي التي تنبغي أن تتصدى لقضيتها وتباشر العمل من أجلها، ولن يكون من الحكمة أو الحصافة توكيل جهة أخرى للنضال نيابة عنها - إذا كان هنالك أمل

13 من تلك القراءات الاجتماعية التاريخية جاء مفهوم «الكتلة التاريخية»، وهو مفهوم قديم، دخل الأدب السياسي الحديث عن طريق أطروحات المفكر والناشط السياسي، اليساري، أنطونيو قرامشي. يشير المفهوم عموما إلى ائتلاف واسع من قوى اجتماعية وفئات وتنظيمات، متفاوتة في توجّهاتها لكن مصلحتها وأهدافها تلتقي في أهمية إحداث استبدال جذري لهياكل السلطة والهجمنة/الهيمنة hegemony القائمة وإحلال هياكل جديدة أقوى وأوسع مشاركة وأكثر تعبيرا عن نبض المجتمع المعني (لا نبض الأقليات المسيطرة فحسب). وبذلك تنفتح مرحلة جديدة أكثر أصالة، قد تعود فيها هذه القوى، المشكّلة للكتلة، للتنافس في مناخ مختلف وأفضل شروطا. بخلاف تحالفات الحد الأدنى (أو المتوسط) تمثّل الكتلة التاريخية تحالفا جذريّا، بشروط عالية السقف وبخطوط عريضة جمّة الوضوح.

لانتصار قضيتها - لكن الدعم والتضامن يُحدثان فارقا ملموسا.

والتناصر بين المجموعات المتباينة زاده التنوّع، ويقود إلى التنوّع الخلاق، والتنوّع الخلاق ظاهرة حقيقية. على سبيل المثال، في عالم الاقتصاد، خلصت دراسة نشرت في مجلة «هارفرد بزنس ريفيو»، في 2013، إلى أن أكثر بيئات العمل ابتكارا وريادة في التكنولوجيا والأعمال هي تلك الأكثر تنوّعا في القوى العاملة، واستشهدت الدراسة بعدة شركات عالمية، في مجالات متنوعة، مع مقارنة لتنوّع القوى العاملة فيها (ثقافيّا ونوعيا)؛ والسبب المُوثق بديهي: أن القوى العاملة المتنوّعة تعتصر أفكارا ومقاربات متنوّعة في حلول المشاكل، الأمر الذي يسفر عن مخزون أوسع من الاحتمالات والتجارب، ما يقود بدوره لتمازجات تنتج ابتكارات أكثر.[14] من منظور حوكمة التنمية، ونظم النماء، فهذا التنوّع كنز، ومظنة الكثير من الإبداع والإتقان في إيجاد وتنفيذ الحلول.

وفي التاريخ لنا عبر كثيرة. على سبيل المثال، قام المؤلف مؤخرا بعقد مقارنة بين المجتمع الأمريكي في بدايات القرن الماضي والمجتمع السوداني في بدايات هذا القرن، نشرت كمقالة صغيرة بعنوان «تضامن جبهات النضال: مقارنة بين التاريخ الشعبي الأمريكي والواقع الشعبي السوداني.»[15] قلت فيها إني تذكرت واقع السودان الحاضر بينما كنت أقرأ في كتاب «التاريخ الشعبي للولايات المتحدة» لصاحبه هاوَرد زِن.[16] في جانب من عرضه لتفاصيل وروابط التاريخ الصعب للولايات المتحدة، تناول زِن صراعا جرى من جانب القوى التقدمية، في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على ثلاثة أصعدة: حقوق العمّال، وحقوق المرأة، وحقوق السود. حقوق العمّال مثّلتها آنذاك الحركة النقابية والحزب الاشتراكي (القديم)، وحقوق المرأة مثّلتها حركة المطالبة بحق التصويت للمرأة، وحقوق السود مثّلتها أصوات وجماعات متفاوتة ولكن غير منظمة (مثل فريدرك دوقلاس، وآخرون، إلى أن بدأت تظهر أول تنظيمات

14 Sylvia Ann Hewlett, Melinda Marshall and Laura Sherbin. 2013. «How Diversity Can Drive Innovation.» *Harvard Business Review*, December Issue.

15 نُشرت هذه المقالة بمجلة **جيل جديد**، بالسودان، في يناير 2019.

16 كتاب في غاية الأهمية. لا أعتقد أن تاريخ تلك البلد يمكن استيعابه بصورة كافية حقا بدون قراءة هذا الكتاب.

معنيّة بحقوق السود بعد ذلك بفترة بسيطة). كما يروي زِن، فقد كان هنالك تضامن عام بين أهل هذه الجبهات الثلاث. كانت هنالك أصوات نسائية قوية تنتمي للحركة النقابية والحزب الاشتراكي، وكان هنالك اشتراكيون متضامنون من حركة المطالبة بحق التصويت للمرأة، وكان هنالك عمّال سود في النقابات وكانت النقابات الجذرية (مثل الاتحاد العالمي للعمّال الصناعيين) حريصة على حضور العمّال السود فيها بصفتهم العمّالية وبدون تمييز (حتى في الجنوب الذي كان الفصل العنصري فيه قويا حتى وسط القوى النقابية عموما). منذ البداية كانت هنالك إشارات لأن صراع هذه الجبهات كلها في الحقيقة صراع واحد من أجل هدف واحد، فقد كان مثلا فريدرك دوقلاس مناصرا معروفا وقويا لحق المرأة في التصويت، وكان يوجين ديبس، الزعيم المعروف للحزب الاشتراكي، رافضا للتمييز العنصري ومناصرا لحق التصويت للنساء، كما كانت رائدة حقوق المرأة سوزان أنتوني اشتراكية في قناعاتها السياسية. أيضا كان هنالك عدد من الكاتبات والكتّاب الذين جعلوا قضايا العدالة جاذبة للقراء، مثل هيلين كيلر وجو هيل. عموما عمل جميع هؤلاء على أصعدة شتى ومتقاطعة، وفي ظروف قاسية جدا، كان فيها ضحايا حقيقيون وموثّقون وكثيرون جدا للماكينة التي زاوجت الرأسمالية بترسانة الدولة منذ ذلك الحين وقبل ذلك. (الإحصائيات والاحداث الموثقة، والرسائل الموثقة التي على مستوى أعلى سيادات الدولة وأعلى ممثلي الطبقة البرجوازية فيها، كلها توضّح قصة ذلك الزواج غير المقدّس).

الجدير بالذكر في الأمر أن نفس النقاش والخصام الذي يجري في السودان، في أوائل القرن الحادي والعشرين، عن أولويات النضال - هل تغيير النظام المكبّل لكل مسيرة الشعب، أم التنمية الاقتصادية، أم حقوق الإنسان وخصوصا النساء ومجموعات الهامش الذين يتعرضون للتمييز والقمع المتراكم - كان يجري وقتها في الولايات المتحدة أيضا بصورة عامة. رغم أن معظم المنتمين للجبهات الثلاث أعلاه كانوا متفقين على أن جميع القضايا الثلاثة أعلاه عادلة إلا أن النقاش حول الأولوية كان مستمرا. ولم يكن ذلك النقاش تبسيطيا، فمثلا كانت هنالك نساء رائدات في حقوق المرأة يرين أن النضال من أجل الحركة العمالية أولى من حق التصويت، وحجّتهن في ذلك أن القوى العمّالية مليئة بالنساء المستضعفات اللائي لن يؤثر فيهن حق التصويت ما لم يمتلكن

قرار قُوتِهن وحياة مادية أكرم، كما أنه حينها كانت النساء في أستراليا ونيوزيلندا حصلن على حق التصويت ولكن لم يغيّر ذلك كثيرا من بؤس أوضاع النساء هنالك، ولذلك فحق التصويت سيكون نتيجة لتحقيق مكاسب لعموم حقوق المرأة وليس شرطا لها. في ناحية أخرى كان بعض السود يرون أن كلا الحركتين العمالية والنسائية نوادي بيضاء في النهاية ولا يشعرون حقا ببؤس العمّال السود والنساء السوداوات وأولويات حقوقهم في محاربة التمييز العنصري. أيضا كان الاشتراكيون الأقحاح يرون أن كلا الحركتين - حقوق النساء وحقوق السود - يشتتون جهود المقهورين في حين يجب أن تتوحد تلك الجهود ضد السبب الأساسي لبؤس الجميع وهو النظام الرأسمالي الجشع الغليظ، وأن الرأسمالية هي التي تخلق خنادق وهمية بين الجماهير المقهورة، من نساء وسود ومهاجرين،[17] وكان الاشتراكيون يصرّون على أن لجم الرأسمالية، أو دحرها، هو الذي سيفتح باب العدالة على مصراعيه لجميع تلك الفئات لأنها جميعا رصيد الطبقة العاملة في الأساس. هنالك قصة مشهورة عن اللقاء الذي تمّ بين سوزان أنتوني ويوجين ديبس، حيث كانا يحملان تقديرا متبادلا لبعضهما، وقالت سوزان ليوجين «ساعدونا لنيل حق التصويت وسنعطيكم الاشتراكية»، فأجاب يوجين «ساعدونا لنيل الاشتراكية وسنعطيكم حق التصويت.»

كان هنالك عقلاء وأصحاب رؤية واسعة يرون أن جميع هذه الحركات تصارع في جبهات هي في الحقيقة أجزاء من نفس الفسيفساء—فسيفساء المستقبل. كانوا يقولون للجميع اعملوا جميعا على الأصعدة التي ترونها مناسبة لطاقتكم وأولوياتكم فأنتم جميعا تساهمون في نفس التيار، وتتقاطع دروبكم شئتم أم أبيتم، وهذا التيار ستكون ذروته نتاج تدافعكم كلكم ولو من زوايا مختلفة، لكن فقط لا تتشاحنوا وتتجاهلوا بينكم لدرجة تهدر طاقتكم بينكم وتنسون العدو الأكبر الذي يقوى أكثر بتشتّكم. في النهاية كان واضحا أن نفس المنطق الذي يقود بعض النساء للانضمام لحركة الحقوق النسائية يقودهن أيضا لدرب الفكر الاشتراكي، ونفس المنطق الذي يقود السود لمنافحة التمييز العنصري يقود الكثير منهم لمنافحة الرأسمالية (مثل وِليام دوبويْس،

17 نعم كانت الولايات المتحدة مليئة باضطهاد المهاجرين والتخويف منهم منذ ذلك الزمن، وقبله، ففي الواقع لم يتغيّر الكثير نوعيّا في أنماط الصخب والعنف الاجتماعي والسياسي الداخلي الأمريكي عبر الثلاثة قرون الماضية؛ فقط جرت تغييرات نسبية.

رائد حقوق السود والأفروعمومية، الذي صار اشتراكيا عن طريق توغّله في دراسة مسبّبات استمرار التمييز العنصري ضد السود في أمريكا)، ونفس المنطق الذي يقود البعض للاشتراكية يقودهم لرفض المسلّمات العنصرية التي رضعوها وشبّوا عليها في ثقافتهم الأوروبية. كان أولئك العقلاء يقولون إنه تأتي أحيانا منعطفات تاريخية معيّنة تجعل إحدى القضايا أولوية مؤقتة على الأخريات، لكن تلك الأولوية تتغيّر بعد ذلك المنعطف، وهكذا دواليك، وتبقى الصورة الكبيرة تقول إن جميع هذه القضايا متساوية في جوهر ما تنشده: أن يصير لدينا مجتمع أكثر إنسانية وأكثر عدلا وأكثر معقولية.

لكن أيضا كان واضحا أن هنالك أصوات متعصبة وأصوات حمقاء (وعالية ومؤثرة) داخل كل جبهة، لم تكن عاملا مساعدا في لمّ شمل تلك الجبهات، بل راكمت احتقانات بينها. أيضا كان هنالك دوغمائيون في كل جبهة، لا يرون سوى ضمن قنوات ضيقة ومنعزلة على القضايا الكبرى، فكان هنالك اشتراكيون لكن لا يفهمون مشروعية الحركة النسائية، بل وعنصريون أيضا ويرون أن تبقى التراتبية العرقية حتى مع الاشتراكية، وكانت هنالك رائدات في حقوق المرأة وفي نفس الوقت عنصريّات وخاليات من أي وعي طبقي تقدمي، وكان هنالك سود متمسكون بتقاليد المجتمع الذكوري كما كانوا يرون الخلاص في تسلق سلّم الثروة والسلطة في النظام القائم لا أن يحاربوا النظام نفسه كمصدر قهرهم الأصلي. بطبيعة الحال، من الملاحظ أن جميع هذه الخلطة المذكورة أعلاه، بجميع تشكّلاتها، ما زالت موجودة في المجتمع الأمريكي المعاصر اليوم، في مستويات متفاوتة. أي أن اللوحة الكبيرة لم تتغيّر كثيرا في واقع الأمر، إنما تغيّرت فقط بعض نِسَب الألوان ودرجاتها.... أليس كل ذلك يُذكِّر بحاضر السودان (وقت كتابة هذه السطور)؟

هذه الحقائق التاريخية بشواهدها المتعددة، التي تؤكد أهمية وفعالية التناصر بين الجماعات المتباينة، كذكاء تاريخي ذو نتائج ملموسة، تنطبق على صور النضال المدني/اللاعنفي والنضال المسلح معا. في النضال المدني يمكن للجماعات المتضامنة أن تكبّر صوت المجموعة صاحبة القضية وتوفّر لها منصات أكبر لنشر موضوعها، أو تكبّر من حجمها في المسيرات والحشود وتوزيع الأدبيات، والتبرعات، والدعم القانوني

والمناصرة الاقتصادية (في حالات إضراب أو مقاطعة شيء من هذا القبيل)، ودعم السياسات وتفعيل القرارات التي تنصفها، إلخ. وفي النضال المسلح يمكن أن يكون الدعم عن طريق ترويج أدبيات الحراك وتوفير المزيد من المنابر الإعلامية لها، والكلام عنها في الأوساط المتنوعة، وطبعا هنالك مستويات من الدعم اللوجستي وغيره.

هذه الحقائق التاريخية مرتبطة بممارسة السلطة ومنازعة السلطة من أجل تغيير الأوضاع الجائرة أو غير المستقرة لأوضاع أكثر استقرارا وأقل جورا. والسلطة مجال معقّد، خاصة عندما تلتحف القانون. على سبيل المثال، كان نظام الرق نظاما قانونيا، وكذلك الإقطاع، وكذلك الاستعمار، وكذلك التمييز العنصري، إلخ. أي سلطة توطّن نفسها، مهما كان سوؤها وظلمها، تقوم بتوظيف ميكانيزمات القانون والمؤسسات لخدمة استقرار الأوضاع تحت سلطتها. وأي شخص أو مجموعة تريد إحداث تغيير جذري في الأوضاع لن تستطيع ذلك عبر التزامها بالقانون. في مثل تلك الاحوال، احترام حكم القانون في ذاته ليس فضيلة، بل خنوع للظلم وقبول له بسبب غلاف الشرعية الذي يلبسه. وقس على ذلك. احترام سيادة القانون مهم، لكن نحن هنا نتحدث عن القانون المحترم والذي لا يصادم مبادئ الحكم الراشد وكرامة الإنسان. فالقانون إذن يحتاج لأن يتواضع على مبادئ عادلة يستقي منها شرعيته، ولرقابة شعبية تصونه وتجدّده كلما ظهرت نواقصه.[18] لذلك فمن المعروف تاريخيا أن الحقوق لا تعطى، وإنما تؤخذ. لا تعطى ولا تُستجدى وإنما تؤخذ بالتهيؤ لها والعمل على تحقيقها، وذلك يحصل عن طريق الشكيمة الفكرية والتنظيمية (والعاطفية) للمجموعة الساعية لحقها؛ لكن التضامن بين الفئات الساعية للحقوق المتشابهة، والدعم الذي تجده تلك الفئات من بعض أصحاب الامتيازات ذوي الضمير المستيقظ والوعي النقدي، هذه أيضا ظواهر ممكنة ومهمة تاريخيا. وبصفتها ظواهر عالمية فيمكننا أن نجد لها تجسيدات متنوعة حول العالم، خاصة في التاريخ الحديث (لكن حتى في التاريخ

18 فكيف يمكن التحوّل من منظومة قانونية ظالمة إلى منظومة قانونية أقرب لمبادئ العدل والكرامة؟ الإجابة هي أنه لا بد من نقلة «فوق قانونية»—نقلة لا تعترف بشرعية القانون القديم ريثما توطّد لشرعية القانون الجديد. تسمى أحيانا الشرعية الثورية. عبر التاريخ، لولا الشرعية الثورية لما جرت الكثير من التغييرات والتطورات الكبيرة في أنماط الحكم والاجتماع في جلّ التاريخ البشري. لكنها لخطورتها سلاح ذو حدّين، إذ عبرها يمكن إفساح الطريق لمجتمع أكثر عدالة كما يمكن التوطيد لعهد طغيان جديد.

القديم موجودة، مثل التضامن والمناصرة اللذين لقيهما المسلمون الأوائل، في زمن البعثة النبوية، من أهل القرن الافريقي).

التضامن والتناصر بين الجماعات المتباينة لكن متعاطفة ليس مجرد ظاهرة نبيلة فحسب إنما هو ذكاء تاريخي، فهو إحدى الظواهر التي صنعت التاريخ.

المساواة في الفقر نحو المساواة في الغنى

من المتعارف والمتفق عليه أن تحقيق المستويات المحترمة من الاشتراكية يتطلب تحقيق مستويات معقولة من النمو الاقتصادي في المجتمع، كأحد الشروط الأولية، فإن لم تكن تلك المستويات محققة بعد فذلك يعني فيما يعني أهمية السعي لتحقيقها عن طريق زيادة الإنتاجية في المجتمع، ما يتطلب زيادة المهارة في العمل الإنتاجي وملحقاته، وزيادة توظيف وتوطين التكنولوجيا، من أجل زيادة الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة الأعلى، بحيث ينتج للمجتمع فائض اقتصادي أكبر يعاد استثماره في التنمية وفي توزيع الخدمات والمكاسب المادية، كما يزيد القوة الشرائية لفئات متنوعة. ذلك مما تطرّقنا له آنفا؛ لكن في المجتمعات النامية، وفي طريقها نحو تحقيق ذلك النمو الاقتصادي، هنالك حاجة لترتيب الأوضاع الاجتماعسياسية وفق اقتصاد سياسي يستبطن قيم العدالة والكرامة للشعب، ما يعني الحرص على عدم ترك الأوضاع سائبة ليتطوّر النمو الاقتصادي في اتجاه تراكم مكاسب النمو في أيدي قلّة على حساب الأكثرية.

يعرف السودانيون المتابعون إحدى عبارات الأستاذ محمود محمد طه: «ساووا السودانيين في الفقر إلى أن يتساووا في الغنى». يعرفها البعض وإن لم يفهموها؛ وقد صدر بخصوصها كتيّب يحمل نفس العنوان، أصدره الجمهوريون (1979)، رغم أن معناها العام وارد في كتابات وأقوال طه منذ الستينات أو الخمسينات. عموما تلك العبارة كانت كبسولة تختزل سياسة اقتصادية عامة. خرج كتيّب للجمهوريين بذلك الاسم يشرح مقاصد تلك السياسة، في زمنها، وكان مقدّما كاقتراحات للسلطة (مثلما تفعل مؤسسات بحوث السياسة العامة اليوم، إذ تقوم بتحليل الأوضاع والتفكير

حولها ثم تقدم مقترحات للسلطة وفق خلاصتها، ولكن لكون المؤسسات مستقلة عن السلطة عموما فهي لا تملك سوى الاقتراح على أمل أن تأخذ السلطة بتلك الاقتراحات).

وفي الواقع فهذه الخلاصة، التي قد تبدو غريبة على البعض، إنما هي تجري وفق رؤية تنموية تستحق التأمل—رؤية في حوكمة التنمية. وهي ليست رؤية منعزلة عن الواقع أو التاريخ، بل تلتقي مع رؤى أخرى قريبة منها في الخلاصات. على سبيل المثال، كانت للمعلم جوليوس كامباراقي نيريري، زعيم حركة التحرر الوطني الافريقية وأول رئيس لتنجانيقا المستقلة (لاحقا تنزانيا)، آراء قريبة من هذه كذلك.

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وبعد أن ترك نيريري منصب الرئاسة بقرار فريد من نوعه في تاريخ افريقيا، صار وقتها خبيرا متميّزا في مسائل التنمية الافريقية في نظر المجتمع الدولي، ليس لأدائه الرئاسي عالي النزاهة والمسؤولية فحسب، وإنما أيضا لتفرده في تقديم طروحات فكرية مخالفة للتيار العام بخصوص التنمية والحوكمة في افريقيا، ولكونه لم يكن ناقدا للأوضاع ما بعد الاستعمارية فحسب وإنما مساهما أصيلا في تقديم نماذج بديلة وتنزيلها على أرض الواقع (فجمع بين التنظير والتطبيق في مستوى الدولة). يعرف ذلك من قرأ عن رؤية «أوجاما» التعاونية (وهي أيضا لا تخلو من تشابهات مع بعض كتابات محمود محمد طه، منذ الخمسينات، حول التنمية الريفية ودور التعليم في الريف السوداني)،[19] وأسس هيكل الدولة التنزانية وقواتها المسلحة، الخ، التي أسس نيريري من خلالها كيانا افريقيا حديثا بدون ان يكون استنساخا ببغاويا لنموذج الدولة الاوروبية.[20] عاد نيريري تقريبا لمهنته السابقة بعد تركه الرئاسة، ولكن في مستويات أعلى (إذ كان في السابق معلّم أحياء وتاريخ في مدارس تنجانيقا). في إحدى جولاته استضافه معهد دراسات تنموية نيجيري، فقال فيه نيريري الآتي (تلخيصا وليس حرفيا): إننا في افريقيا منذ استقلالنا لم يكن أمامنا خيار منطقي غير المزاوجة بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وكان ذلك شعارنا كنموذج

19 محمود محمد طه. 1958. « التعليم: خطاب إلى عميد معهد بخت الرضا الأستاذ عثمان محجوب».

20 Julius K. Nyerere. 1986. «Reflections on Africa and its future.» Speech at the Silver Jubilee Meeting of the Nigerian Institute of International Affairs, Lagos, Nigeria, December 8th.

بديل في نضالنا ضد الاستعمار (أي شعار الحركة الأفروعمومية بصورة عامة). ثم قال لو كنا نؤمن بأن التنمية الاقتصادية مستقلة عن العدالة الاجتماعية لفقدنا مبرر نضالنا ضد الاستعمار، فالاستعمار كان أفضل منّا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولكن بدون أي عدالة اجتماعية، فلِمَ إذن نقاومه ونستنهض شعوبنا لمقاومته، إلا إذا كنا فقط، كصفوة، ننوي أن نأخذ مكان المستعمر بدون أي تغيير في الهيكل؟ ثم قال، يبدو إن معظم الحكومات الافريقية الجديدة نسيت أو تناست ذلك المنطق الواضح بعد حصول الاستقلال السياسي، فما كان منها إلا أن تصبح إعادة إنتاج باهتة للأوضاع أثناء الاستعمار، وبذلك أيضا صارت فريسة سهلة للاستعمار الجديد.

ثم قال: وبما أن تحقيق النمو الاقتصادي في افريقيا ما بعد الاستعمار مسألة وعرة جدا وستأخذ من الزمن ما ستأخذ، اخترنا في تنزانيا أن نحقق ما نقدر عليه من المساواة في الفقر بين جميع فئات الشعب، ثم نعمل سويا نحو تحقيق المساواة في الرفاه تدريجيا. قال أعتقد أننا نجحنا بعض الشيء في هذا الأمر، وما زال المشوار طويلا والتحديات كبيرة وكثيرة.

عبارة «المساواة في الفقر ريثما نتساوى في الغنى» توافق عليها، مع بعض التفاوت، اثنان من المفكرين المهمّين جدا في قضايا التنمية والحوكمة في المجتمعات النامية، ما بعد الاستعمارية.

ولهذه القصة وهذه المقارنة عِبَر متعددة، مرتبطة بموضوع هذا الباب، وهذا الفصل؛ منها ما ذكرناه آنفا حول أن التفاوتات الكبيرة في الامتيازات، في أي مجتمع، إحدى مكامن ومؤشرات العطل فيه أو سوء الأداء الوظيفي لمعنى المجتمع المعاصر، فالمجتمعات هي تكتلات بشرية تُبنى وفق عقود اجتماعية توفّر لأعضاء تلك التكتّلات مزايا واستحقاقات وفرص ومطامح سيكون توفّرها صعبا جدا، أو مستحيلا، خارج خيار الوجود في المجتمع والمشاركة فيه، ووفق توفير هذه المزايا والاستحاقاقات تكون هنالك واجبات وتنازلات نسبية يقدّمها أعضاء المجتمع لقاء ضمان تحقيق الظروف التي تسمح للعقد الاجتماعي أن يكون فاعلا ومفيدا للجميع (وفي المجتمعات القديمة قدّمت شرائح كبيرة من المجتمع هذه الواجبات والتنازلات قهرا). وفق هذا التعريف فإن ذلك التعاقد الاجتماعي يكون مثمرا ومنتجا حين يكون طوعيا، أو مقبولا ومحتملا

نسبيّا، بحيث أن طاقاته وموارده لا تذهب في محاولات إبقائه في وجه التنازعات والزعازع الداخلية التي تنتج من عدم رضا المجموعات كافة عن التعاقد الاجتماعي هذا. ولعل هذا اختصار كبير لسيرورة تاريخية طويلة: الصراع الديالكتيكي بين تغوّل الفئات صاحبة الامتيازات على حوض المزايا والاستحقاقات التي يوفرها المجتمع (بأخذ أكثر من نصيبهم منها) على حساب الفئات الأخرى، وبين المساعي الحكيمة (والثورية معا) لاستعدال أوضاع غياب العدالة وشدة التوتّر التي تؤدي لا محالة للانفجارات لكونها غير مستدامة.

على سبيل المثال، في معظم مجتمعات افريقيا ما بعد الاستعمار نجد أن فئات الأفندية والتكنوقراط والتجار المحليين - أو البرجوازية الصغيرة - تستنكف عن تشمير السواعد والانخراط في تفاصيل الإنتاج المادي، وتبرر لنفسها ذلك بأنها صانعة القرارات والتخطيط والإنتاج الذهني/الثقافي والتعليم والإرشاد والخدمات الإدارية، إلخ، أما الإنتاج المادي فذلك للمزارعين والصنايعية والفنيين قليلي التعليم والتطلعات. أيضا نجد أن هنالك تقاطعات إثنية ونوعية وحضرية-ريفية تدخل في أنماط الاستنكاف والتمايز تلك. طبعا هذه صورة شائهة جدا لواقع الاقتصاد وأولويات التنمية، وهي صورة موروثة من وعي طبقي زائف زرعته حقبة الاستعمار في البرجوازية الصغيرة المحلية، إذ أن نفس هذه الفئات التي تستنكف عن الإنتاج المادي نجدها فاشلة جدا في الجوانب التي نصّبت نفسها قائمة عليها، والدليل هو ما نراه أمام أعيننا في عموم سيرورة افريقيا ما بعد الاستعمار. هذه أوضاع مقلوبة وغير مستدامة، ولذلك فرائحة فشلنا فائحة - كبرجوازية صغيرة - ونحن داخل القارة أو خارجها، ثم نحن نحب أن نبرر لأنفسنا ونواري عجزنا بكل المبررات الممكنة كيما نحتفظ بتلك الصورة المتخيلة، التي نضع فيها أنفسنا في ريادة شعوبنا نحو التنمية والحداثة. كما القبطان الذي يأنف مشقة الساعات الطوال والتحمل الجسدي ومتطلبات المهارة العملية والقلق الذهني المستمر في كابينة القيادة، في رحلة في بحر متلاطم الأمواج، في نفس الوقت الذي لا يريد فيه التنازل عن منصب القبطان لغيره ممن قد يكونوا أكثر استعدادا لتلك المسؤولية. وعملية المساواة في الأوضاع الاقتصادية - الفقر - قادرة على أن تكون تذكارا وترياقا قويا لهذا الانفصام الذي يسم الفئات صاحبة الامتياز في المجتمعات

النامية، فيهبّ الجميع معا لتحقيق الرفاه والغنى، نظرا لإدراكهم أنه ما لم يذق الجميع طعم الغنى والرفاه فلا يذوقه أحد.

قولة أخيرة

التاريخ رصيد مليء بالدروس؛ واحد من أهمها أن التحوّلات الكبيرة الإيجابية في أي سياق تاريخي دائما تكون مزيجا بين الحق والباطل، لكن نسبة الحق تكون أكبر، وهذا فرق مقداري (غير النوعي) بين التحولات الإيجابية والتحولات السلبية.

درس آخر: أن التنظير النموذجي - المثالي - مهم واقعيا، لأنه رغم أن الواقع نادرا جدا ما يستجيب للرؤى المثالية استجابة كاملة، إلا أنه يستجيب لها استجابة نسبية. ذلك يعني أن مقدار التحول الايجابي في أي سياق تاريخي تختلف درجاته كذلك بمقدار التناسق والخير المثالي الموجود في النظرية التي أرشدت ذلك التحوّل - والعكس صحيح - رغم أن الواقع يبقى أقل من طموح النظرية.

والتحولات الاجتماعسياسية تخرج من رحم الواقع ومعطياته. في أي منعطف تاريخي، إن لم تكن هنالك رؤى وتنظيمات جديرة بتولي القيادة، فستملأ ذلك الفراغ رؤى وتنظيمات أقل جدارة بالقيادة؛ على الأقل حتى حين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وكما قال بكمنستر فولر، أحد أعلام نظرية النُظُم، «لا يمكن تغيير الأوضاع بمقاومة الواقع القائم فحسب. من أجل تغيير وضع ما الأجدى بناء نموذجٍ جديد يجعل النموذج القائم مُندثِراً.»

وعملية بناء الوعي النقدي عملية تراكمية، هذا مفهوم. سيظل أناسٌ يروّجون للمفاهيم والممارسات الخاطئة بكل ما يمتلكون من قدرات وموارد، وسيظل آخرون يستثمرون من الممكن في الواقع، من الفهم والعمل والصبر، لإبقاء عملية نماء الوعي مستمرة، متصاعدة، رغم ما ستجده أمامها من معوّقات شتى ومخاطر تترى. والغالب أن كثيرا ممن يخدمون قضايا سامية كهذه لا يعيشون حتى يروا ثمار جهدهم، بل كثيرٌ منهم يحرثون ويزرعون لمن يأتي بعدهم؛ وفي ذلك نبلٌ لا يعرفه إلا ذوو النبل («إنما يعرف الفضلَ لأهل الفضلِ أهلُ الفضل»).

لأجل كل ذلك ينبغي الجد والصدق في رسم النماذج النظرية، كهاديات للعمل وللتنزيل على أرض الواقع. بجانب الاشتراكية فإن الديمقراطية تُعرف في هذا العصر بأنها حكم الشعب، بواسطة الشعب، لأجل الشعب، وهي تُترجم قانونا، حسب العرف الدولي المعاصر، إلى نظم ومبادئ ومؤسسات حكم عامة، وليست مجرد عبارة سائلة يمكن تشكيلها حسب الوعاء الذي توضع فيه. صحيح ومهم أن الديمقراطية متنوّعة، وفيها مجال للمزيد من التنوّع والتطوّر بما يخدم مصالح الشعوب وسياقاتها التاريخية، لكنها كذلك ليست مفتوحة على مصراعيها بدون ضمانات (وهي ضمانات دُفِع من أجلها الكثير من الدماء والدموع والعرق عبر التاريخ). لذلك فأي بلد معاصر ليست فيه ضمانات دستورية للحقوق الأساسية للجميع، أقليات وأغلبية، ليس بديمقراطي، حتى لو كان يعتمد نظام الحكم فيه انتخاب الأغلبية. من أراد أن يروّج لحكم الأغلبية فليفعل، ولكن ليس تحت مسمّى الديمقراطية المعاصرة.

الفصل الثامن

قضايا متعلقة

نوظف هذا الفصل الأخير في الباب الثالث، وفي الكتاب عموما، لتناول قضايا وحالات متعلقة بالموضوع العام للكتاب، ولم نذكرها بعد إما بسبب طريقة ترتيب المواضيع في كل فصل أو بسبب المساحة. وفي تناول هذه المواضيع قد لا يبدو للقراء وجود تسلسل سلس من الموضوع للآخر، في بعض الأحيان، لكن لا بأس، فهذا هو الفصل الأخير، وفي تلك الحالة يمكن للقراء التعامل مع كل فقرة معنونة باعتبارها مقالة صغيرة بين سلسلة مقالات؛ إلا أن القراء سيرون، مع المتابعة، أن عنوان الفصل ومواضيعه مترابطة ومتصلة بالواقع—واقع معظم المجتمعات النامية، وبموضوع الكتاب.

خطيئة العاصمة[1]

ظاهرة المدينة الضخمة في العصر الحديث، ظاهرة معقدة، وإحدى وجوه تعقيدها ما تكتنفه من مشاكل متنوعة، وكذلك الوهم الذي تغذيه في سكانها - سواء في البلدان الفقيرة أم الغنية أم المتوسطة - بحيث يتكيّفون داخلها على مظنة أنهم يمثلون البلاد كاملة ويعرفونها ويمكنهم الحديث عنها؛ الأمر الذي بدوره يجلب مظنة أن الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البلاد مُمَثَّل كله أيضا في تلك المدينة وبنفس النسبة الموجودة في باقي البلاد. حين يتمكّن هذا الوهم من سكان تلك الرقعة

1 معظم هذه الفقرة مأخوذة من مقال نشر سابقا: قصي همرور. 2017. «خطيئة العاصمة.» جريدة السوداني، يناير 20 و27 (جزءين).

تتساوى عندهم البلاد كلها والمدينة، وأحيانا كثيرة بدون وعي منهم. يصبحون غرباء عن بقية بلدهم، تماما كما الغرباء خارج الحدود، لكنهم لا يعون ذلك. وهذا الوهم الكبير له انعكاسات كثيرة وكارثية على المآلات الاجتماعية والسياسية، والطموحات الاقتصادية، لأهل البلاد جميعا.

نشير عموما لهذه الظاهرة بمسمى «العاصمة»، كمرادف لكلمة metropolis وهي ليست المدينة الكبيرة فحسب، إنما المدينة ذات المكانة المحورية في البلاد، اقتصاديا و/أو سياسيا و/أو تكنولوجيا. لذلك يقال أحيانا «العاصمة التجارية» أو «العاصمة الثقافية» أو الصناعية، إلخ، بخلاف العاصمة السياسية. لذلك فهنالك عواصم معروفة عالميا لبلدانها ولكنها ليست عواصم سياسية، كتورونتو بالنسبة لكندا أو دار السلام بالنسبة لتنزانيا.

ظاهرة المدينة عموما، كتكثف استيطاني عالي وتمركز للنشاط التجاري والقرار السياسي في قُطرٍ ما، ليست ظاهرة جديدة. يقال إن أقدم المدن في التاريخ البشري تعود لأبعد من 3000 قرن قبل الميلاد. وعبر التاريخ، مع تصاعد وتيرة الحضارات والامبراطوريات المتنوعة حول العالم بدأت تتشكل الكثير من المدن. أثناء تلك المسيرة كانت هنالك أيضا ظاهرة المدينة الدولة، حيث تكون المدينة نفسها، وبعض الأرض البسيطة حولها، دولة قائمة بذاتها (مثل أثينا وأسبرطة وطروادة في التاريخ الإغريقي، أو زانزبار/زنجبار في الساحل الشرقي لإفريقيا ما قبل الاستعمار). لكن عموما يمكن القول إن ظاهرة العاصمة التي تمتلك ثقلا سكانيا واقتصاديا وسياسيا هائلا، لم تكن منتشرة في عموم العالم قبل حقبة الثورة الصناعية والرأسمالية التوسعية. أيضا، يمكن القول إن نموذج المدينة المعاصر، أي المدينة الضخمة (والتي عادة ما تكون مركز البلاد أو مركز أحد أقاليمها المهمة) هو نموذج مستمد من المدينة الأوروبية التي تشكلت في حقبة الميركانتلية (الحقبة الباكرة للرأسمالية أو السابقة لها مباشرة)، أي بين حوالي القرنين الخامس عشر والسابع عشر، ثم توسّعت بعد ذلك.

باختصار، يمكن أن نقول إن العوامل الأساسية المشكّلة للعاصمة ثلاثة: الأرض والكسب والخدمات. توجد عوامل أخرى لكنها ثانوية، كما أن كل عامل من هذه الثلاثة الأساسية يحوي عوامل متفرعة عنه. الأرض تعني الرقعة الجغرافية

للمستوطنة، بما فيها من موارد وميزات في تضاريسها ومناخها وموقعها. والكسب يعني النموذج الاقتصادي الغالب على المكان كما يعني أيضا علاقات الإنتاج في ذلك المكان. أما الخدمات فتعني ما توفره المستوطنة من مرافق عامة وفرص حصول على خدمات إما تقل أو تنعدم خارج العاصمة. كما قلنا في موضع آخر فالمراكز الحضرية فيها بنية تحتية ووسائل ترفيه، وفرص نشاط اقتصادي متنوع وإمكانية تحصيل خدمات تعليم ورعاية صحية وإجراءات دولة، وفرص وجاهات اجتماعية أفضل بقدر كبير مما هو متاح في الأرياف أو البلدات الصغيرة. هذه الميزات موجودة للعاصمة حتى في البلدان الفقيرة جدا، لأن المقارنة هنا ليست مع بقية العالم وإنما مع بقية البلد نفسها. هذه العوامل الثلاثة تشكّل الجذب الأكبر للطموحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبشر، وكثيرا ما تؤدي تلك الطموحات العامة لتزاحم السكان نحو العاصمة من أطرافها، حتى تتضخم وتصبح مركز الثقل الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي نعرف.

على سبيل المثال، تضافر عاملا الأرض والكسب بالنسبة لمدينة جوهانيسبيرغ في جنوب افريقيا (أزانيا) لجعلها مستوطنة متعلقة بمناجم الذهب التي تم اكتشافها هنالك في القرن التاسع عشر، ومع استيطان العمّال وملّاك المناجم وتجّار الذهب وعملياته اللوجستية في العهد الاستعماري، ثم ضرورة ظهور خدمات لأولئك المستوطنين وتوفير لاحتياجاتهم الحياتية وكماليات الميسورين منهم، كبرت جوهانيسبيرغ حتى صارت عاصمة. أيضا تضافر عامل الأرض ذات المناخ والطبيعة المحببة في كاليفورنيا لإثراء سوق تطوير الأراضي (أي تأهيلها للتملك والسكن) لتجعل بلدة لوس أنجيلوس تنمو من مستوطنة محدودة الحجم في زمانها إلى مدينة ضخمة في غضون عقود في القرن العشرين، ومع تضخم تعداد السكان تزايدت أشكال التجارة والخدمات والإنتاج التي احتشدت نحو المدينة لتلبية استهلاك هؤلاء السكان، ثم خلقت أشكالها الخاصة من الصناعات التي لا تتطلب موارد طبيعية خاصة ولكنها تدرّ أرباحا هائلة، مثل صناعة الأفلام (هوليوود) والترفيه. أيضا، بعض عواصم العالم المشهورة بدأت تكوّنها بسبب موقعها الجغرافي وتسهيلاتها اللوجستية التي جعلتها نقطة استراتيجية من نقاط التبادل التجاري لبلدان وصناعات متباينة، مثل هونغ كونق ودبي. في بعض الحالات تكون أيضا للسلطة السياسية تدخّلا مباشرا في تعزيز دور مستوطنة ما، ثم مع تراكم

الزمن تخلق لنفسها خلطة من عوامل الأرض والكسب والخدمات تجعلها تصبح عاصمة، مثل الخرطوم والإسكندرية. هذه أمثلة محدودة، وغيرها كثير بتنوّعات، بيد أنها عموما تُظهِر علاقات الأرض والكسب والخدمات تلك التي ذكرناها.

لكن هنالك دوما مشكلة موروثة في نموذج العاصمة، هي أنها في عموم أحوالها كائن طفيلي. وكلما زاد حجم العاصمة كلما زاد ذلك من واقعها الطفيلي. في موقعها المركزي، تمتص العاصمة ممن حولها وتأخذ منهم أكثر مما تعطي. بالنسبة لتعداد سكانها الضخم، فإن أرض العاصمة لا يمكنها أن توفر لهم جميعا الغذاء والماء، إنما يجب أن تستهلك إنتاج أراضي كثيرة اخرى خارج نطاقها. وكذلك بخصوص البنية التحتية والمباني، التي تحتاج الكثير من الحديد والصلب والأسمنت والرمل والصخور ومعادن أخرى، لا بد للعاصمة أن تمتصها من مناطق أخرى شاسعة وبكميات مهولة، تتزايد طرديا مع حجم العاصمة. نفس القصة بالنسبة لبقية المواد الخام التي تحتاجها العاصمة كيما تنتج مرافقها، من بضائع حديثة وأثاث ومتحركات، إلخ. هذا كله إذا افترضنا أن تلك العاصمة لديها عدد كاف من المصانع التي تتكفل بتحويل كل تلك المواد الخام إلى بضائع ومرافق جاهزة للاستعمال في العاصمة، لكن الواقع أن معظم عواصم اليوم لا تستوفي ذلك الشرط. من الناحية الأخرى، وحتى تبقى العاصمة حية اقتصاديا لا يكفيها أن توفر بضائعها ومنتجاتها لقاطنيها فقط، بل تحتاج لأعداد أكبر من الشراة من خارجها حتى تدر إيرادات أكثر بصورة مستمرة. وداخل العاصمة نفسها فغالب الأمر أن نسبة العاملين المنتجين الذين يحملون دولاب المدينة وصناعاتها على أكتافهم (ويسمّى معظمهم «عمّال الياقة الزرقاء») لا تتجاوز ربع تعداد القوى العاملة من سكان المدينة، حيث البقية منخرطون في أعمال كمالية ومكتبية، إدارية وتخطيطية وتجارية وخدمية (ياقة بيضاء). تتمدد العاصمة اقتصاديا حول البلاد، كما قد تتمدد إلى خارج البلاد، وتخلق علاقة اقتصادية عامة غير متكافئة، إذ تمتص هي موارد من حولها (الطبيعية والبشرية) بتكلفة أقل مما تعطي من المنتجات والبضائع والخدمات النهائية. وهذا فقط في أفضل حالات العاصمة، حين يكون قطاعها الصناعي والخدمي كبيرا بما فيه الكفاية. أما في حالات كثيرة، حول العالم، فهناك عواصم لا يكاد قطاعها الصناعي والخدمي يبلغ مرحلة النضوج (خصوصا في البلدان النامية)

فتصبح العاصمة موغلة في الطفيلية أكثر، وتكون عبئا واضحا على كاهل البلاد بصورة أكبر وأقل استدامة.

من المهم أن نلاحظ هنا أن تكثف السكان في العاصمة لا يجعلهم أغلبية عددية بالضرورة، مقارنة بعموم سكان البلاد، بل فقط أكثر كثافة، خصوصا في البلدان النامية. مثلا، في عموم بلدان إفريقيا نجد أن متوسط 70% من السكان يعيشون في الأرياف، لكن المراكز الحضرية، خصوصا العواصم، تستفرد بأولوية الكهرباء والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة، وحتى الإعلام. ذلك يعود في الغالب لأن الصفوات الحاكمة - صاحبة السلطة والثروة - تقطن في العواصم، لكن الصفوات الحاكمة نفسها تتركز في العواصم لأن العواصم هي التي تتيح لها أكبر قدر ممكن من متع الحداثة والتأثير العام على الشؤون العامة؛ أي أن علاقة الصفوات بالعواصم تشبه قصة البيضة والدجاجة (أم هي علاقة حلقة ارتجاعية؟). وعموما اليوم فإن نسبة سكان المناطق الحضرية في العالم كله تبلغ أكثر من نصف سكان العالم بقليل، إذ أن عددا كبيرا من البلدان الصناعية والدول صغيرة الحجم تزيد فيها نسبة الحضَر على أهل الريف. تلك النسبة الحضّرية تشمل المدن الأخرى الأصغر وليس العواصم فقط (ولهذا الوضع، الحديث جدا، تفسير يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة وحركة رأس المال والعولمة، بيد أن ذلك ليس موضوعنا الحالي). وما زالت تلك النسبة الحضّرية تعتمد في في معظم غذائها ومقوّمات حياتها الأساسية على النصف الآخر - الريفي - أكثر من العكس؛ خصوصا فيما يتعلق بمقوّمات الحياة الأساسية، لكن عند التمثيل الاقتصادي والسياسي والثقافي، لا مجال للمقارنة بين حظوة العواصم وحظوة غيرها. كل ذلك بدون أن نتطرق إلى وقائع التفاوتات الكبيرة - والحادة أحيانا - في نفس التمثيل بين قاطني العواصم أنفسهم.

هذا الوضع العام يفرز ظلامات سياسية واقتصادية وثقافية بعيدة من صفة الاستدامة. تلك ما نسمية بخطيئة العاصمة. بالنسبة للظلامات السياسية فإن ذلك التمركز السكاني في العاصمة يوحي بأن التعبير السياسي للعاصمة يعبّر عن بقية البلاد، وذلك غير صحيح، كما أن قرب السكان والصفوة السياسية في العاصمة يجعلهم في كثير من الأحوال يتناكفون حول أولويات وقضايا هي في عمومها معنية

بالعاصمة لا بعموم البلاد. من الناحية الاقتصادية فإن تكثف الثروة المالية (السيولة) في العاصمة يوحي بأن الثروة الاقتصادية للبلاد نفسها مستقرة في العاصمة، وذلك يؤدي لإجحافات كبيرة، أحدها إجحافات التنمية، إذ أن المشاريع التنموية ذات الميزانية الضخمة تصبح معظمها متعلقة بالعاصمة أو بما يفيد العاصمة. مثلا، إذا تم بناء مشروع كبير لإنتاج طاقة في أحد أطراف البلاد، فهو غالبا سيكون بخصوص توفير المزيد من الطاقة للعاصمة وضواحيها ومناشطها، وإذا كان هنالك مشروع لبناء خط سكة حديد، أو طريق بري طويل، فهو لوصل العاصمة بتلك الأطراف لتسهيل حركة البضائع، ونادرا ما يكون لوصل الأطراف بعضها ببعض حتى تتناسق تجاريا ولوجستيا فيما بينها بدون المرور بالعاصمة بالضرورة، إلخ. أما الظلامات الثقافية فهي ثقافية وإعلامية أيضا، حيث أن تمركز الإعلام القُطري في العاصمة يجعله يعكس واقع البلاد بمنظور العاصمة ولاستهلاك العاصمة، وحين يحاول عكس منظور الأطراف والأرياف فهو عادة ما يفعل ذلك في صور برامج باهتة تتحدث عن بعض معالم وأنشطة وأخبار الأطراف وكأن ذلك نافلة من نوافل العمل الإعلامي. من الناحية الثقافية تستبيح العاصمة لنفسها أن تزعم أنها «البوتقة» التي انصهرت فيها جميع ثقافات البلاد وشكّلت نسيجا يمثّلها كلها، وذلك في الغالب غير الحق، إذ الهوية الغالبة للسلطة هي التي تفرض نفسها على الآخرين وتلوّنهم بلونها في المركز، وتمارس الضغط غير المتكافئ على الآخرين لكي يميلوا نحوها، ولا تسمح للهويات الاخرى بالتعبير عن نفسها إلا في المساحات التي تبيحها هي ولا تتعارض مع هيمنتها العامة. هذا المرض العام يتجسد عادة في أعراض واضحة، مثل تشكّل ثقافة خاصة بالعاصمة تميل في معظم حالها لثقافة الفئة صاحبة السلطة، ومثل نظرة أهل العاصمة لأنفسهم باعتبارهم سلافة البلاد وباعتبارهم يمثلون البلاد كلها. على سبيل المثال لا يتردد أهل الخرطوم في السودان، أو أهل تورونتو في كندا، عن الحديث عن عموم بلدهم وطموحاتها ومعالم مجتمعها، إلخ، في حين هم لا يرون في تصوّرهم سوى العاصمة، لأنهم إما لا يعرفون شيئا ذي بال عن واقع بلادهم خارج العاصمة أو لا يبالون أصلا. كذلك نرى الكثير من قاطني العاصمة وهم يسخرون من قاطني الأرياف والبلدات الصغيرة وبساطتهم وجهلهم بتفاصيل المدينة الضخمة، في حين أن أهل العاصمة عموما أيضا جاهلون

بتفاصيل ريف البلاد، وفي حين أن الواقع يقول إن أهل العاصمة لا يستطيعون العيش بدون عون الريف لكن أهل الريف قادرون على الأقل أن يعيشوا بدون عون العاصمة لأنهم في الأصل أكثر قدرة على الاعتماد الذاتي في أساسيات الحياة من أهل العاصمة.

المشكلة الأخرى، الإضافية نوعا ما (وليست إضافية بمعنى هامشية، فأثرها قد يكون أخطر أثر في عصرنا الحالي)، هي المشكلة البيئية التي تطرحها ظاهرة العاصمة. تكثف السكان واختناق المدن بالآلات المستهلِكة للوقود والطاقة الأحفورية، يجعل من العواصم مكان إنتاج يومي لكميات ضخمة من التلوّث البيئي، في شكل قمامة متنوعة وفضلات بيولوجية غزيرة ومياه ملوّثة وغازات دفيئة. لكم أن تتخيلوا.

هل من مخرج إذن؟ كيف تكفّر العاصمة عن خطيئتها؟

هذا مبحث كبير، وتختلف حوله الآراء الآن. بعض الجهات تقول إن حركة التكثف السكاني حول مراكز حضرية أمر لا مناص منه في سنة الحداثة، وأنه كلما مضت أي بلد في خط التحديث والتنمية الحداثوية كلما زادت هذه الوتيرة. لكن هل التكثف السكاني حول المناطق الحضرية شرط أولي للتنمية الحداثوية أم نتيجة لها؟ وهل كل هجرة من الريف نحو الحضَر يجب أن تكون نحو العاصمة (إذ هنالك مراكز حضرية بأحجام معقولة أقل من العاصمة)؟ لا يزال النقاش قائما حول هذه المواضيع. هنالك جهات أخرى تقول إن على قوى المستقبل أن تتخلص من نموذج العاصمة عموما، وتستبدله بنموذج مستوطنات متعددة، أقل كثافة ومركزية من العاصمة ولكن أكثر من الريف، بحيث تتولد علاقة أكثر صحة بين تلك المستوطنات وبين الأراضي المحيطة بها، فيكون هنالك اتزان في الاستهلاك والإنتاج وتحكّم أكثر استدامة في حجم وموارد وعلاقات وخدمات المستوطنة وتجاراتها.

جهات أخرى تقول أيضا إن الخط التصاعدي التنموي الحداثي لا يقفز على مرحلة التنمية الريفية، بل الأولى للبلدان النامية أن تعكس أولويتها العامة وتبدأ بتنمية الريف اليوم ثم تمشي نحو المدينة بخطوات متزنة لاحقا. كما ذكرنا ففي افريقيا عموما يقطن حوالي 70% من السكان في المناطق الريفية،[2] حتى وقت كتابة هذه

2 IFAD (International Fund for Agricultural Development), nd. *Rural Poverty in Africa.*

السطور، وحيث توجد معظم الموارد الطبيعية، الأساسية، لابتدار مسيرة التنمية (الموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية، الخ، إضافة لمورد الطاقة البشرية بطبيعة الحال). لعل هذا القول من البديهيات، لكن الحاجة إليه تكمن في أنه لم يُعمَل به بعد. ما زالت معظم التوجهات والجهود التنموية في الدول النامية مصبوبة في قوالب تنمية ذات مركزية حضرية، لا ريفية. ربما السبب الأكبر في ذلك يعود - في عمومه - إلى أن المسؤولين عن تخطيط برامج التنمية، بسبب مؤهلاتهم المهنية/الأكاديمية وبسبب تحكمهم في السلطات (بحق أو بغير حق) ينتمون عموما لفئات حضرية، تستثمر في تمديد نمط الحياة الحضرية ومجمل رخائها. هؤلاء المسؤولون ينتمون للحياة الحضرية سواء بالوراثة أو بالاكتساب، بصورة تجعلهم يتماهون مع الفئات الحضرية ويطمحون في مستقبلهم فيها أكثر. هذا التماهي مع الحياة الحضرية يكمن في امتيازات المعيشة الحضرية على الريفية. لكن المشكلة تكمن تماما في ذلك المأزق الدائري، وهو أن المعيشة الحضرية أفضل من المعيشة الريفية لأن المعيشة الحضرية تستحوذ على نصيب غير منصف من اهتمام وموارد البلاد والقائمين على البلاد، وعلى حساب الريف، فتكون النتيجة هي نفسها تلك التي تجتذب السواعد والطموحات الخلاقة نحو المراكز الحضرية وبعيدا عن الأرياف.

لكسر تلك الحلقة المدمّرة - حلقة ازدحام المدن بما يفوق طاقتها الاستيعابية وخلو الأرياف بما يهدر طاقتها الإنتاجية - لا بد من التفكير والتنفيذ الجاد بخصوص التنمية الريفية، وذلك يشمل ضمن ما يشمل المشاريع الإنتاجية في الأرياف، ومنها الصناعات، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. على أي حال فإن أحد أهم الخطوات العامة هو أن تتخلص العاصمة من انتفاخ الذات، معنويا على الأقل إن لم تستطع حسيا بعد، وتعرف وضعها الحقيقي بصورة أكثر تواضعا.

مثقفو القضايا الخاسرة

من المشاكل والتعقيدات في العمل العام، من أجل التنمية والتحرر، دلائل غياب توطّن المفاهيم الخاصة بالديمقراطية والمؤسسية، وغيابها حتى عند جمعٍ من

أصحاب الأقلام والأعلام، وكذلك غياب الوعي النقدي؛ بما يشير لمسألة قيلت كثيرا في كتابات التاريخ والفلسفة: الفهم والاستيعاب عملية معقدة لا تأتي من الاطّلاع وحده ولا تأتي من الممارسة وحدها، بل وحتى المزيج بينهما قد لا يكون كافيا حسب الملابسات والاعتبارات الذاتية والموضوعية.

في الأكاديميا، مثلا، هنالك أساتيذ في فلسفات اليسار، لا يمكن لأحد أن يصفهم بالجهل في ذلك المضمار، ثم هم غير يساريين لا في مواقفهم النظرية ولا العملية، بل يخدمون بإنتاجهم المعرفي والتدريسي الاوضاع الراهنة وعلاقات القوى المتصلة بها (أي يمينيين، نسبيا أو كليّا). بعضهم ربما كان يساريا سابقا ثم تحول عن اليسار ١٨٠ درجة (تقريبا)، وكتبوا كتابات في نقد كل ما هو يساري (نظريا وممارسة) بدون ان يدّعي أحد انهم جهلاء بالموضوع ولكن ربما لديهم تصفية حسابات (لا ينكرونها احيانا). على سبيل المثال، هنالك كاتب وأستاذ معروف في التاريخ الاقتصادي، اسمه كارل وِتفوقل، وهو معروف اليوم بوصفه ناقدا كبيرا للماركسية ولسرديتها التاريخية حول تطور الاقتصاد البشري، إذ لديه أطروحات مغايرة تفيد بان ماركس كان ضعيف المعرفة ومخطئ الحدس بخصوص ما سماه «نمط الإنتاج الآسيوي»، الأمر الذي انعكس بدوره على عموم خلاصات ماركس من التاريخ والتي على أساسها بنى المنهج المادي التاريخي. لدى وِتفوقل أطروحة تسمى «الإمبراطوريات الهيدروليكية»، يقول وفقها إن نظام الدولة المركزية، الهرمية، بنظم إدارة متقدمة، ظهر قبل الدولة الأوروبية الحديثة/العصرية بفترة طويلة، وكان أثره على أنماط الإنتاج وعلاقات الاقتصاد واضحا منذ تلك البداية، وذلك النظام بدأ وتطور حول محور أساسي واحد: إدارة المياه في المجتمع. الأطروحة مثيرة للاهتمام، فلتراجع في موضعها.[3] كارل وِتفوقل كان

3 يمكن مراجعة كتاب وتفوقل «الجبروت الشرقي: دراسة مقارنة حول السلطة الشاملة ،«Oriental Despotism 1957، للاطلاع على الأطروحة؛ حيث يرى صاحب الكتاب أن مورد المياه كان تقريبا أهم مورد للحضارات البشرية الأولى، المبنية على الزراعة والاستقرار، ولذلك كانت هنالك حاجة ملحة لتنظيم عملية توزيع وإدارة الموارد المائية، وبصرامة، الأمر الذي تولدت عنه سلطات مركزية بطرق إدارة حازمة وقاسية هي التي أنجبت الحضارات القديمة كالامبراطوريات الآسيوية (وحضارات أخرى كالمصرية القديمة). وسيجد القراء هنالك كذلك استهلال الكاتب لكتابه بهجوم شرس على الماركسية والتجربة الشيوعية في روسيا أوروبا. وتفوقل كان متحمسا جدا في عدائه للماركسية والتجربة الشيوعية، كما كان متحمسا حين كان ماركسيا، ووارد أنه صرح أن ذلك بالنسبة له تصفية حساب مع أخطاء ماضيه (أي حين كان ماركسيا).

شيوعيا نشطا في الحزب الشيوعي الألماني، وكان أحد مثقفيه المعروفين، وقد سُجن في زمن النازية ثم أُطلق سراحه وانتقل لبريطانيا، وحسب ما هو وارد فقد بدأ تحوله عن الشيوعية جراء استيائه من ممارسات شمولية للاتحاد السوفيتي، أدّت لاحقا لمعاداته للماركسية نفسها.

كذلك هنالك كرستوفر هيتشنز، والذي كان أحد أعلام كتّاب وخطباء اليسار في الغرب، في الثمانينات والتسعينات (وكان ناشطا يساريا منذ السبعينات)، وكان يسمي نفسه اشتراكيا ديمقراطيا، وماركسي المذهبية ومناهض للشمولية، إلى أن بدأ بالتحوّل تدريجيا نحو معسكر اليمين، ثم صار أحد أبواق النيولبرالية والإمبريالية الجديدة، حيث كانت قمة تحوّله في تأييده لغزو العراق (وهو عكس موقف اليسار الغربي تماما) وقبله كان يؤيد ظاهرة «الحرب على الإرهاب»، ما بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001، التي كانت واجهة غربية لممارسات ومطامع توسعية واضحة اصطحبت كذلك الموجة الكبيرة التي تركّزت على نقد الإسلام كديانة واتهامها بأنها ديانة عنيفة ورافضة للتعايش في أساس بنيتها العقدية والتشريعية (أي قالوا إن المشكلة في الإسلام نفسه وليست في مجموعات ومدارس مسلمة بعينها أو في نمط معيّن من أنماط التديّن موجود في شتى الأديان). رحلة هيتشنز من اليسار لليمين إحدى أشهر الحالات الحديثة وقد لقيت تسليط ضوء كبير لأنه كان أحد أهم أصوات اليسار ثم انتقل ليصبح أحد أهم أصوات اليمين، واحتفلت به الآلة الإعلامية اليمينية أيّما احتفال.

نعوم تشومسكي لديه كتابة حول هذه الظاهرة الواسعة في الاكاديميا الغربية على سبيل المثال. ونيريري وتشومسكي اتفقا على أن معظم المنتمين لشريحة المثقفين، في أي مجتمع حديث، يتمحور عملهم ومسارهم المهني حول خدمة الأوضاع القائمة كمقابل للمكانة الاجتماعية والاقتصادية المناسبة لهم في ذلك المجتمع. لا يُستثنى من ذلك إلا مثقفون ثوريون، أو غير ثوريين بالضرورة لكن لديهم بوصلة أخلاقية نادرة وإخلاص شديد لمجالات بحثهم/إبداعهم وحسب. بنفس ذلك الفهم العام كان أملكار كابرال يركّز على أن البرجوازية الصغيرة - وأغلبية المثقفين في البلدان النامية ينتمون لهذه الفئة - لا مجال لهم ليلعبوا دورهم التاريخي المهم في مجتمعات التحرر الوطني وما بعد الاستعمار إلا بعد ارتكاب «الانتحار الطبقي» [أو العبور الضميري]

الذي وفقه يحرقون مراكب مصالحهم المعتادة و»يخونون نداءهم الطبقي التلقائي» كما وصفه إبراهيم (فرانز) فانون. يقول تشومسكي إن المثقف عموما، والاكاديمي بشكل خاص، في الغرب، سرعان ما يجد أن من الأسهل له أن يقدّم خدماته المعرفية للأنماط السائدة في السلطة والثروة، فذلك يعطيه وضعا اجتماعيا واقتصاديا أفضل من المعارضة وكذلك يضمن له حظوة إعلامية وحياة مهنية أكثر استقرارا، بل ربما يحالفه الحظ ويصبح من ضيوف موائد البرجوازية وكبار السياسيين، أي أصحاب السلطة والثروة في المجتمعات الغربية.[4]

والنماذج كثيرة، كما أن الحركة ليست اتجاها واحدا، بل طريق باتجاهين، إذ هنالك أيضا حالات لمثقفين وباحثين كانوا في طرف اليمين ثم تحركوا نحو اليسار. إحدى النماذج اللطيفة في هذا المضمار أن فيدل كاسترو، المحامي الكوبي ذو الحماس الكبير، كان في بداية حراكه السياسي قومي التوجه ومتبنّيا للرأسمالية، ثم تدرّج في خط المعارضة إلى أن صار حامل سلاح ضد السلطة، ولم يتحوّل لليسار تماما إلا بعد أن صار صاحب السلطة في كوبا، وبتأثير أخيه وصديقه: راؤول كاسترو وإرنستو «تشي» قيفارا.

والظاهرة أيضا ليست محصورة في محور اليسار-يمين، فكذلك هنالك باحثون غير مسلمين البتة، لكنهم باحثون جادون في تاريخ الاسلام وتراثه، أو كانوا مسلمين في الماضي ثم تحولت نظرتهم وغاياتهم، تجدهم يحفظون من النصوص ويعرفون من خبايا ومظاهر التراث الاسلامي ما لم يبلغه إلا مسلمين قلة نذروا حياتهم لمثل ذلك (أي للاستزادة من محتويات النصوص والتراث، مع معرفة وتأمل عميق أو بدونهما). بعض الباحثين المستشرقين مثال على ذلك. وكذلك فظاهرة «علماء السلطان» معروفة، وهي لا تقتصر على المسلمين فحسب وإنما موجودة في كل الأديان تقريبا. و»السلطان» في هذا السياق يعني أصحاب المنعة والشوكة في المجتمع والسياق التاريخي المعني.

إذن فهي ظاهرة بشرية عامة، تاريخية ومعاصرة، اجتماعية ونفسية، ومفادها أن مراكز القوى في أي مجتمع (خصوصا السلطة والثروة) لديها من النفوذ والصيت

4 على الجانب الآخر من ميول معظم المثقفين في المجتمع، هنالك أمثال مريم ماكيبا، التي قالت، «إذا كنت قد خُيّرت بين اثنين فحسب، فإني على التأكيد كنت سأختار ما أنا عليه الآن: إحدى أعضاء المجموعة المقهورة، لا إحدى القاهرين.»

ما تستطيع به جذب أصحاب مهارات متميزة في المجتمع، مثل المثقفين، يبذلون لتلك المراكز خدماتهم، ومقابل ذلك يحظون بامتيازات متنوعة: مثل الرضا الواسع، والاحتفاء، والصيت، وبعض الضمانات الاجتماعية والاقتصادية، وربما كذلك يجدون بعض التلبية لطموحاتهم السياسية.

وخلاصة تلك الظاهرة أنها إحدى تجسيدات «المراهنة على الأقوى» في أي نزاع تاريخي، ليس لأنه بالضرورة صاحب الحق (إذ ربما يكون على حق وربما لا يكون) وإنما لأنه الأقوى. نقول هذه الخلاصة بدون تحديد أشخاص بعينهم، توخّيا للجدل البعيد عن العِبرة العامة. بعض المثقفين لا يحتملون ولا يصبرون على أن يستثمروا ثقلهم ومجهودهم في جانب «القضايا الخاسرة lost causes»، أي القضايا التي تبدو العوامل المتضافرة ضدها أكثر وأكبر، وإن كانت أكثر نبلا وتماسكا في جوهرها. بعض الناس لا يريدون أن يكونوا «مثقفي قضايا خاسرة»، فذلك عندهم يعني الضمور والبقاء دوما في طريق موحش،[5] لا يؤمه إلا قلة من الذين ليست بأيديهم مفاتيح الحاضر وإنما يعملون للمستقبل أكثر، ويعيشون دوما في ظل احتمال أن يموتوا قبل أن يروا أي ثمار ملموسة لمجهودهم حولهم. والحق أن ذلك مفهوم، فالوقوف في صف القضايا الخاسرة يأخذ أكثر مما يعطي (ماديا واجتماعيا)، وإن أعطى فهو غالبا ما يعطي في صورة استثمار في المستقبل المجهول ورضا في الضمير الخاص، وهذه طبعا «ما بتأكّل عيش»، كما جرت العبارة العامة، ولا تستوفي طموحات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة.

وللإنصاف، فبعض الناس كذلك مؤمنون صدقا بالقضايا الرابحة، ويرون الأشياء بمنظارها، وبأن الحاضر وكذلك المستقبل في صفها. ذلك رغم أن سيرورة التاريخ تقول إن من الراجح كثيرا أن القضايا الرابحة في المستقبل تأتي من رحم القضايا الخاسرة اليوم أكثر من القضايا المتوائمة مع الحاضر ومع الأنماط السائدة، وأن القضايا الرابحة اليوم إذا لم تتجدد دماؤها بصورة كبيرة، من داخلها، اليوم، فإنها ستتقهقر مستقبلا أو تضطر لذلك التجدد اضطرارا من خارجها.

والحق أن كلا الطرفين (إذا بسّطناهم لطرفين فقط) ليسوا كُمّلا، أي لدى كل

5 رغم أنه قد قيل في الأثر، «لا تستوحش طريق الحق لقلة سالكيه.»

طرف جزء من الحق وجزء من الباطل؛ وذلك أظهر ما يكون في الممارسة كذلك، فبعض أهل اليسار يرتكبون أخطاء مزعجة ومؤلمة في حين بعض أهل اليمين لهم نصيب من المواقف الصحيحة والنبيلة أحيانا. وهذا من ديدن ناموس الكون، فالبشر يخطئون ويصيبون، وكذلك فالمذاهب والمدارس تصيب وتخطئ، لكن ذلك لا يعني أن جميهم سواء، فهنالك أناس يقفون في الجانب الصحيح من التاريخ والمستقبل وهنالك أناس يقفون في الجانب الخاطئ، وهنالك قضايا نبيلة ومتماسكة أكثر من قضايا أخرى، وهنالك مذاهب أكثر مضاء واحتراما من مذاهب، وهنالك مساعي تريد خير الناس وكذلك هنالك مساعي تلتحف مسميات الحق والخير بينما هي في أصلها محاولة ترسيخ وإعادة إنتاج للأوضاع الراهنة وخدمة المستفيدين منها على حساب البقية.

من الأشياء الطريفة، والعميقة في نفس الوقت، وكمثال فقط لصورة أكبر، أنه في زمن كارل ماركس كان هنالك فيلسوف ومنظّر لبرالي يميني معروف، اسمه هيربرت سبنسر، كان صاحب صيت أوسع وحظوة أكبر في زمنه. عند الموت، صار ماركس وسبنسر جيرانا في مقبرة «هايقيت» بلندن، لكن الآن، بعد عقود من وفاتهما، فإن صاحب الصيت الأكبر بين الاثنين بلا منازع هو ماركس، بل إن قبره صار معلما للمقبرة كلها، وصار ملء السمع والبصر، بينما لا يكاد أحد يتذكر سبنسر هذه الأيام. كذلك نحن اليوم نتذكر أسماء شهداء القضايا الخاسرة في زمانهم، وننشغل بهم وبهن حتى اليوم، في حين ننسى أو نكاد ننسى أسماء وصفات أولئك الذين تسببوا في شهادتهم، سواءٌ أكانوا حكّاما أو منافسين، أو مثقفي قضايا رابحة في زمانهم.

لذلك فربما عبارة «القضايا الخاسرة» تحتاج لمراجعة أعمق. ربما القضايا الخاسرة هي تلك التي لا تلتحم بقوى المستقبل فتخسره وتخسر منظار التاريخ كذلك، وربما القضايا الرابحة هي تلك التي تلتحم بقوى المستقبل وتشدّ الحاضر نحوها، فتخسر جولة الحاضر الآني وتربح معركة التاريخ الواسع.[6] ربما القضايا الرابحة هي الخاسرة، والخاسرة هي الرابحة.

---

6 يقول الاستاذ محمود محمد طه، «حاضر المجتمع البشري، في أي لحظة من لحظات تطوره، إنما يصنعه تفاعل وتلاقح بين قوى المستقبل وقوى الماضي.. هذه القوى التي تجيء من المستقبل، هي التي تعين على تطوير الماضي، وتحفّز وتوجّه خطوات التغيير فيه. (**الثورة الثقافية**، 1972).

عسكرة الدولة، عسكرة الحياة

المؤسسة العسكرية العصرية وليدة الدولة العصرية. قبل الدولة العصرية لم تكن هنالك مؤسسة عسكرية بهذه الصورة من الهيكلة الموازية لهياكل السلطة الأخرى في الدولة. ولم يكن وضع المؤسسة العسكرية بهذه الطريقة إلا باعتبار أنها حامية السيادة والسلطات في الدولة العصرية، أي ليس باعتبارها إحدى السلطات الشرعية بذاتها. لذلك فإن الدولة العصرية تعترف بسلطات ثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا تقول بوجود «السلطة العسكرية». دور المؤسسة العسكرية - على استقلالها النسبي - هو حماية السيادة والسلطات، لا منافسة هؤلاء في شأن الحكم. في أي وقت تتدخل فيه المؤسسة العسكرية في شأن الحكم فهي إنما تتدخل في ما لم تُصمّم له. حتى في حالات الطوارئ - مثل حالات الحرب، أو هدم السلطات الشرعية، أوالعدوان الخارجي - فإن تقدم المؤسسة العسكرية لا يكون مطلقا وإنما مضبوطا بالزمن وبالدستور أو طموحات الشعب وبتعاونها مع السلطات الشرعية في الدولة أو المفوّضة من الشعب.[7]

وكوارثين لهيكل الدولة العصرية، عن طريق الاستعمار، تعرضت مجتمعات ما بعد الاستعمار لعملية مستمرة ومضنية من محاولة التكيّف مع هذا الهيكل الذي لم تشارك في بنائه ابتداءً. هذه المحاولة توصف بمحاولة العودة لامتلاك التاريخ المحلي، وقيادة دفّته من جديد. هذه العملية تخلّلتها، وما زالت، محاولة مستمرة للمؤسسة العسكرية لتغيير وضعها الموروث من الدولة العصرية لتتبوأ موضعا جديدا، يمكن أن يوصف بالسلطة الرابعة. المؤسسة العسكرية - تحديدا كبار الضباط، أو المستفيدين

7 وهذا القول لا يعني أن جميع منتسبي المؤسسة العسكرية لا يمكن لهم أن يدخلوا عوالم السلطة السياسية، فهذا مما حصل فعليّا ويحصل كثيرا حتى في الدول ذات المؤسسات الديمقراطية، في سياقات تاريخية استثنائية، لكن ليس باصطحاب المنصب والسلطة العسكرية الرسمية. على سبيل المثال، إثر الحرب العالمية الثانية ظهرت شخصيّتان سياسيتان محوريّتان، في فرنسا والولايات المتحدة، هما تشارلز ديقول ودوايت آيزنهاور؛ كلا الرجلين أبلى بلاء محوريًا كضباط قياديين في الحرب العالمية الثانية، وبعض الحرب دخلا عالم السلطة السياسية في بلديهما، مستندين على رصيدهما في الأداء العسكري وشعبيّتهما وفق ذلك الأداء، وفعليّا كان لهما دور ضخم في المشهد السياسي لبلديهما في تلك الحقبة. لكن انطلاقهما في عالم السلطة السياسية لم يكن بوصفهما ضابطين وإنما كمواطنين كانا في السابق في الخدمة العسكرية في فترة حرجة. مهما كان تباين الرأي حول أداء ديقول وآيزنهاور السياسي وأجندتهما، فالفرق هنا كبير بين من يصعد هرم السلطة السياسية عن طريق الدبابة وبين من يستعين برصيده المهني في المؤسسة العسكرية ليصعد هرم السلطة السياسية كمواطن وبعملية مدنية.

الأساسيين من هرمية المؤسسة العسكرية - يريدون أن يكون لهم مكان شرعي في السلطة، وليسوا حماة للسيادة والسلطات الشرعية فحسب. يريدون ذلك الوضع بدون الاحتكام للشعب، لأن هرمية المؤسسة العسكرية في جوهرها ليست ديمقراطية، بل نقيض الديمقراطية، ولأن الموروث في تواريخ بلداننا أن القوة التي لديها السلاح الغاشم في البلد هي تلقائيا ذات سلطة في البلد، بوضع اليد لا برضا الناس.

هذا الوضع يزيد تعقيدا لأن الدولة العصرية من ميزاتها احتكار القوة الجبرية في حدودها الجيوسياسية، وهذا الاحتكار يوكل للمؤسسة العسكرية في معظمه (مع بعض التشوش بخصوص قوات الشرطة/البوليس، فهي فنّيا تتبع لوزارة الداخلية عادةً ولكنها عمليا قوة عسكرية مخففة إذ المطلوب منها نظريا التعامل مع المدنيين داخل البلد فحسب). وهذا الأمر من خواص الدولة العصرية المتينة، بحيث جاز لدينا القول إن تميز الدولة العصرية عن جميع هياكل الحكم في التاريخ قبلها يكمن في ثلاث مسائل: المركزية العالية والبيروقراطية العالية والعسكرة العالية.

ولذلك فحين تكون دولة ما بعد الاستعمار فاقدة للشرعية في نظر مجموعة ما من مجموعات البلاد، وحين تكون لدى تلك المجموعات أسباب مقنعة لضعف فرص التغيير في تلك الشرعية عبر دولاب الدولة نفسه، فإن حمل السلاح ضد مؤسسة الدولة كلها - وليس المؤسسة العسكرية فحسب - يصبح خيارا مفهوما، ومتكررا، ومبررا عند أهله. وبذلك فالمؤسسة العسكرية - تحديدا قيادات المؤسسة - بسبب عدم قبولها للوضع المفترض لها في الدولة العصرية، تجعل الدولة العصرية في مجتمعاتنا، مجتمعات ما بعد الاستعمار، غير ممكنة، أو غير مستقرة، أو جحيما لا يطاق. بدل أن تكون المؤسسة العسكرية حامية للسيادة وللسلطات (والتي يفترض أنها تأتمر بأمر الشعب) تصبح نقمة وعبئا على الشعب وعلى الدولة، فهي تمتص موارده الاقتصادية ثم توجّه سلاحها وجبروتها ناحية الشعب نفسه.

هذه اللعبة الجهنمية قد لا تنتهي إلا بسيناريوهين: إما مواجهة جادة لبنية المؤسسة العسكرية نفسها، لا مهادنتها أو استرحامها وإنما إعادتها لجادة الصواب في المناخ السياسي العصري (وهنالك تجارب في هذا الصدد، مثل تجربة تنزانيا)،[8]

8 في ستينات القرن الماضي، وبعد محاولة انقلاب عسكري أو تمرد عسكري فاشلة (يناير 1964) من جيش تنجانيقا

أو القبول بأن تصبح المؤسسة العسكرية سلطة شرعية رابعة، بجانب السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وحينها سيكون لدينا نموذج دولة مختلف نوعيا عن الدولة العصرية، إذ أنه يعني تلقائيا أن حكم الشعب بواسطة الشعب لأجل الشعب (أي الديمقراطية) مسألة جزئية فحسب، وهي حين تصبح جزئية تفقد جوهرها (مثل التطبيق الجزئي لحقوق الإنسان مثلا).

جديرٌ بنا أن نتأمل الآتي: معظم روايات الخيال العلمي، أو الروايات التي تتصور سيناريوهات مستقبل البشرية، تتضمن المؤسسة العسكرية فيها كلاعب أساسي؛ وفي تلك الروايات، كلما كانت القصة تميل للديستوبيا (أي أدب المدينة الفاسدة أو عالم الواقع المرير) كلما كان للعساكر فيها دورٌ سياديٌّ ثابت، وكلما كانت تلك الروايات تميل لليوتوبيا (أدب المدينة الفاضلة أو عالم الواقع المثالي) كلما كانت المؤسسة العسكرية محتواة في المجتمع ومنصاعة له ومتمدّنة بتمدّنه.

دروس المقارنات التاريخية ومحاذيرها

في منتصف العام 2018، قمنا بنشر دراسة بعنوان « العمّال الزراعيون ومجتمعاتهم بين السودان وأمريكا: مقارنة ودروس.»[9] سلّطت ضوءًا على قضية مجتمعات الكنابي (وهي مجتمعات للعمّال الزراعيين بالسودان) من منظور مقارنة بين قصتهم وقصة العمّال الزراعيين الأفارقة الأمريكان في الولايات المتحدة ابان حقبة الفصل العنصري، لاستخلاص عِبَر ودروس. المشترَكات العامة بين القصتين مثيرة للانتباه، وهنالك

(حديثة الاستقلال وقتها، والتي صارت تنزانيا لاحقا بعد اتحادها مع زانزبار/زنجبار)، قام الرئيس نيريري بحل مؤسسة الجيش كلها، وتسريح جميع أفرادها (خصوصا الضباط) ثم بناء جيش وطني جديد من البداية. في تلك الأثناء قامت قوات من دولة أفريقية أخرى، غير محاذية، بملء فراغ الجيش التنزاني في المناطق الاستراتيجية وفق اتفاق عبر منظمة الوحدة الأفريقية. فكرة نيريري كانت أن الجيش التنزاني وقتها لم يكن جيشا وطنيا، لأنه استمرارية لبنية الجيش الاستعماري؛ لكن إذا بدأنا بناء جيش جديد بعد الاستقلال، بمنهج جديد وطريقة تجنيد جديدة، فهذه المؤسسة الجديدة ستكون وطنية أكثر. وبالفعل، تم بناء القوات المسلحة التنزانية بشروط جديدة ومنهج جديد، وخلال فترة محدودة بدأ الجيش التنزاني الجديد يستلم مناصبه ومواقعه. منذ ذلك اليوم، وحتى لحظة كتابة هذه السطور، بقيت تنزانيا بعيدة عن معمعات الانقلابات العسكرية ودواعي الحروب الأهلية، بخلاف معظم جاراتها؛ كما أن الجيش التنزاني أثبت كفاءته في ظروف الحرب والسلم.

9 محمد علي مَهَلة وقصي همرور. 2018. «العمّال الزراعيون ومجتمعاتهم بين السودان وأمريكا: مقارنة ودروس.» **مجلة الحداثة السودانية**، العدد العاشر.

ثلاثة أكثر بروزا. المشترَك الأول نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج، بين العمّال الزراعيين وملّاك الأراضي، وفق نظام «المزارَعة» sharecropping وهو نظام قديم ومعروف في مجتمعات كثيرة بنُسخات متنوّعة، بحيث تتعدد تفرّعاته وفق شروط العقد ووفق المؤسسات التي تنظمه في المجتمع كما وفق علاقات السلطة فيه. المشترَك الثاني الوضع الاجتماعي للعمّال الزراعيين في القصّتين، ففي الأولى كانوا يعيشون في حقبة الفصل العنصري في الجنوب الأمريكي والتي تلت حقبة إعادة الإعمار التي جاءت مع نهاية الحرب الأهلية والتخلص من نظام الرق،[10] وفي القصة الثانية يعيشون ضمن شروط مليئة بالتنكّر لحقوق المواطنة وبالاستعلاء الإثني الذي يُتّخذ مطية لاستمرار احتكارات السلطة والثروة والحرمان التنموي. المشترك الثالث كَوْن العمّال الزراعيين فئة ثقيلة الوزن في عملية الإنتاج كلها وفي رفد الاقتصاد العام للمناطق المعنية، في القصتين، بحيث أن تلك القوة الإنتاجية الواضحة، التي لا غنى عنها، لم تُتَرجّم بعد لاحترام مستحق في العملية كلها بسبب سياسات وتعصّبات معيّنة لا تفسير معقول لها سوى آليات الاستغلال. جاء في تلك الورقة:

«نظام المزارَعة عموما نظام قديم ومعروف في مجتمعات كثيرة، وفق نُسخات متنوّعة. هي نوع من العقود الزراعية بموجبها يؤجّر الطرف الذي يملك الأرض الزراعية أرضه لطرف آخر يفلحها ويتعهّدها كيما تخرج محاصيلا على أن يقتسم الطرفان تلك المحاصيل وفق حصة متفق عليها (كالنصف أو الثلث مثلا). بذلك فإن مالك الأرض غير القادر (أو غير الراغب) في زراعتها يكسب بأن يجعلها عهدة عند من يقدر ويرغب في زراعتها، والصورة العامة أن العقد فيه كسب للطرفين معا، إذ أن صاحب العمالة يُعطَى الأرض لفترة معلومة كي يستخرج منها كسبه، ومالك الأرض يكسب من ذلك عبر الاستفادة من حصته من المحصول في آخر الموسم الزراعي (إما ببيع حصّته تلك أو إدخالها في عملية صناعة زراعية أو استهلاكها). صاحب العمالة يستأجر الأرض ولكن بدون أن يدفع ثمن ذلك من ماله مقدّما (والذي في الغالب ليس عنده)

10 كما جاء في الورقة (باختصار)، فإنه «وفق شروط حقبة الفصل العنصري، في الجنوب الأمريكي، وجد المواطنون السُود – أو الأفارقة الأمريكان، أو المواطنون الزنوج - أنفسهم يدفعون ثمن استعادة حرّيتهم [من الاسترقاق] باهظا، لأن الجنوب الأبيض كان يرى حرّيتهم تلك تذكرة دائمة له بخسارة الحرب الأهلية، وكان غير مستعد لاستيعابهم في مجتمعه كأنداد متساوين إذ تعوّد تماما على كونهم فئة دنيا في عموم المجتمع رغم مساهمتها الأصيلة فيه (فقد كان الاقتصاد الجنوبي يقوم على أكتاف السُود، في الزراعة وحتى في الصناعات وتشييد البنية التحتية، لدرجة أن مساهمتهم تلك هي التي أتاحت الفرصة، للمفارقة، لكثير من البِيض الجنوبيين كيما يتفرغوا ليلتحقوا بالعسكرية في الحرب الأهلية ليدافعوا عن الإبقاء على مؤسسة الرق في الجنوب).»

إنما عبر دفع حصة معلومة من المحصول لمالك الأرض حين الحصاد، وفي المقابل يستقر في أرض زراعية يعمل عليها ويتحفّز لإعلاء الإنتاجية منها لحصّته فيها. هذه هي الصورة العامة لنظام المزارعة، بحيث تتعدد تفرّعاته بعد ذلك وفق شروط العقد ووفق المؤسسات التي تنظمه في المجتمع، وكذلك وفق علاقات السلطة والثروة في ذلك المجتمع بين مُلّاك الأراضي وأصحاب العمالة. تلك الجزئية الأخيرة من ظروف عقد المزارَعة (علاقات السلطة والثروة بين مُلّاك الأراضي وأصحاب العمالة) كانت الجزئية المحورية في خلق نسخة المزارعة التي اشتهرت في الجنوب الأمريكي في حقبة الفصل العنصري. المواطنون السود [الذين حازوا حريّتهم مؤخرا من الرق بواسطة الدولة ولكن بدون أي تعويضات مادية لإنتاجيتهم وجهودهم أثناء الاسترقاق أو برامج إعادة تأهيل كافية] وجدوا أنفسهم بين مطرقة الضغوط الاقتصادية، التي تدفعهم لقبول شروط عمل مجحفة بغية كسب العيش، وسندان بيئة تتسم بالعنصرية المؤسسية، المترجَمة إلى الواقع في تمايز فلكي في ميزان السلطة والثروة بين البِيض والأقليات. أما الاستعلاء الاجتماعي والثقافي، فوق ذلك، فكان ثمرة طبيعية لتلك الأوضاع، وكان يساعد في إعادة إنتاجها مع الأجيال المتعاقبة.

في تلك الورقة، لم نعقد مقارنة بين قصتين، تفصلهما فواصل مكانية وزمانية ضخمة (محيطات وقرابة قرن من الزمان) عبثا، إذ أن المتشابهات بين القصتين متشابهات تفصح عن ديناميكيات متشابهة، مرتبطة بعلاقات الإنتاج والاستغلال بين البشر، حيثما كانوا، كما أن إحدى القصتين متطورة على سابقتها بما يسمح برؤية اللاحقة تحت أضواء الثانية، ليس لعقد المقارنة فحسب وإنما لاستنباط دروس وأنماط تصلح لاصطحابها في تناول القصة اللاحقة، والتي هي قصة معاصرة بالنسبة لتاريخ الورقة. جاء في تلك الورقة بهذا الخصوص:

«رغم تلك الظروف القاتمة [للأفارقة الامريكان في الجنوب الامريكي]، لم تتوقف عجلة التاريخ في تلك الدورة، فطموحات المقهورين في التحرر والتنمية، والحياة الأفضل عموما، كانت أقوى من كل تلك الضغوطات، وتوارثهم لتلك الطموحات كان يسابق سرعة إعادة إنتاج نظام الفصل العنصري لنفسه. جرت تفاصيل كثيرة من الصعود والهبوط، والمقاومة والمهادنة، والنجاح والفشل، والتحالفات والاشتباكات بين أطراف النزاع....كانت مثلا إحدى الجوانب المشرقة في صراع العدالة ذلك أن ظهرت صيغ تعاونيّات زراعية للأفارقة الأمريكان، عن طريق تجمّعات منهم تتكافل اقتصاديا لتشتري أراضي خاصة بها وتغيّر معادلة القوة بين الملّاك

والمزارعين. أيضا ظهرت اتجاهات قوية في بناء وتعزيز القوة الاقتصادية والسياسية العامة للأفارقة الامريكان عن طريق تنظيم أنفسهم وتنويع أنشطتهم الاقتصادية والخدمية العامة ليخلقوا نوعا من الاستقلال والتكافل المدني يجعلهم أقل هشاشة في وجه العناصر المعادية لهم في المجتمع والدولة. بيد أن الخلاصة العامة هي أنه اليوم، في التاريخ الأمريكي، يُنظّر لتلك الحقبة التي سادت فيها عقود المزراعة في الجنوب على أنها كانت حقبة مليئة بالظلم السافر لفئات من المجتمع الأمريكي لدواعي لا يمكن وصفها بأي أوصاف أخلاقية أو قانونية. يمكن أن نقول إن تلك الحقبة على الأقل تعرّضت لمحاكمة تاريخية وأخلاقية وقانونية صارمة، صارت بعدها درسا عاما، في أمريكا وعموم العالم، لما يجب أن تتجاوزه البشرية، ولا تنتكس إليه مرة اخرى، من أشكال الظلم والعدوان على حقوق ومكتسبات الناس.

لكن بما أن لكل مجتمع قصته ووتيرته التاريخية الخاصة به، ذلك لا يعني أن جميع ظواهر الظلم والعدوان في إطار المجتمعات ذات الاقتصاد الزراعي انتهت اليوم وصارت كلها قصصا من الماضي. بعض القصص الشبيهة جدا لمستويات الظلم والاستعلاء التي حصلت في الجنوب الأمريكي، في حقبة الفصل العنصري ومن خلال نظام المزارعة، ما زالت حيّة اليوم. أحد تلك القصص، التي ما زالت مستمرة ويسطّرها التاريخ اليوم ليقرأها من في المستقبل، قصة مجتمعات العمّال الزراعيين (مجتمعات الكنابي) في السودان.»

من تلك الخلاصة، استعرضت الورقة تاريخ وواقع مجتمعات الكتابي، للتدليل على المتشابهات الثلاث المذكورة أعلاه، ثم بعد ذلك استقراء وتوضيح المداخل الأساسية التي يمكن العمل من خلالها - كما قد بدأ فعلا، بواسطة مبادرات وتضامنات من ومع مجتمعات الكنابي السودانية - لمعالجة القضية المعاصرة في السودان، عن طريق مواجهتها في مستواها الحقيقي وتقديم المقترحات النظرية والعملية التي تسعى لإحداث نقلة إيجابية في تلك الأوضاع.[11] بالإمكان مراجعة الورقة في موضعها.

11 «عند إنشاء أول المشاريع الزراعية المروية بواسطة الادارة الاستعمارية البريطانية في السودان، بغرض توفير القطن لمصانع النسيج في بريطانيا، ظهر مشروع الجزيرة عام 1925م وامتداد المناقل عام 1958م والذي تقدر مساحته بـ2 مليون و 200 ألف فدان. واجه المشروع نقصا حادا في العمالة نتيجة للزيادة المطردة للرقعة الزراعية وتنوع المحاصيل من قطن وذرة ثم اللوبيا والفلسبارا والقمح والفول السوداني، ونفور مجتمعات المنطقة من عمليات الزراعة المجهدة وهي مجتمعات رعوية بالأساس. تم سد نقص العمالة ذلك بتشجيع واستقدام عمالة من أقاليم غرب السودان من كردفان ودارفور ومجموعات امتداد الحزام السوداني القديم، من ممالك وداي وكانم وسكتو، حيث كانت هذه المجموعات منتشرة بالبلاد. هذه المجموعات أغلبيات من مجموعات التاما والبرقو

وهذا نموذج لدروس المقارنات التاريخية، ولمحاذيرها، بما يؤكد أهمية تلك المقارنات، خاصة في دراسات التنمية ودراسات القرار، مع اصطحاب الاعتبارات والأدوات الذهنية التي تجنّبنا سحب الخلاصات من تجربة تاريخية إلى أخرى بدون تريّث وإنصاف لعوامل السياق التاريخي.

تقول العبارة الحكيمة، إن «التجربة التي لا تورث الحكمة، تكرر نفسها»،[12] ولعلّ هذه العبارة تؤكد أهمية قراءة التاريخ، وعقد المقارنات، حتى نرث منها الحكمة التي تغنينا عن خوض التجارب مرة أخرى. أي: حتى لا نكرر حلقات التاريخ البائسة، علينا فهم مسارات التاريخ وتطوير قدراتنا على المقارنة بين تشابهات الماضي والحاضر، وحتى نبني على حلقات التاريخ الإيجابية، علينا أيضا فعل نفس الشيء.

حول تصدّع القديم وتعثّر الجديد: السرديات العائدة للوراء

حقبة سيادة الكنيسة في أوروبا كانت فيها معالم تُعتبر إيجابية، فقد ازدهرت في تلك الحقبة مهارات ومعارف المعمار، والفنون التشكيلية كالرسم والنحت، وتطورت معارف

والهوسا والمراريت والارنقا والفور والزغاوة وغيرهم. بعد ذلك استمرت هجرات هذه المجموعات لمشروع الجزيرة، وكذلك لبقية المشاريع الزراعية الأخرى كمشاريع حلفا الجديدة (1963م) والرهد الزراعي (1977م) والسوكي الزراعي (1970م) بسبب توفر فرص العمل هنالك وغياب مشاريع التنمية في أقاليمهم بالإضافة لموجات الجفاف التي ضربت تلك الأقاليم. مجتمعات الكنابي في تلك المناطق هي مجتمعات العمال الزراعيين الدائمين المستقرين بتلك المشاريع، مع أُسَرِهم وتتابع الأجيال التي وُلدَت هناك. حين قدموا عند تأسيس مشروع الجزيرة سكنوا في أطراف القرى وحول قنوات الري من الكنارات والترع وفي البراقين وحول مصارف المياه باللُّقّد، وسمّيت مناطق سكنهم تلك «الكنابي» (جمع «كَنْبُو» أو «كَمْبُو»). أصبحوا يقومون بأساس العملية الإنتاجية من بداية الزراعة ونظافة الحشائش وعمليات الحصاد. النتيجة هي أن العمال الزراعيين فئة لا تملك أرضا زراعية وتعمل في الأراضي الزراعية المملّكة ملك منفعة من الدولة لفئة المزارعين، حيث يعمل هؤلاء العمال بنظامي «الشراكة أو الإيجار» (وهما نظاما مزارعة) في علاقة مع ملّاك الأراضي. المزارَعة هي علاقة العمل الأرسخ مع وجود علاقات بالعمل بأجر مثل اليومية والقوال في سوق العمل الزراعي. في نظام الشراكة يقوم العمال الزراعيون بكل العمليات الفلاحية للأرض من زراعة ونظافة حشائش وحصاد ومن ثم يقومون بقسمة المحصود الإنتاجي بالنصف أو الثلث مع المزراع (مالك الأرض) مع العلم بتقاسم العمال الزراعيين والمزارعين تكلفة تحضير الأرض والضرائب المفروضة من الدولة. أما نظام الإيجار ففيه يقوم العمال الزراعيون باستئجار الأرض من المزارع (مالك الأرض) بموسم زراعي واحد وللعامل الزراعي حق الانتفاع بكامل محصول الموسم.» (محمد علي مهلة وقصي همرور، 2018).

12 تُنسب هذه العبارة، بصيغتها هذه، للأستاذ محمود محمد طه، كما أن هنالك مقولات تاريخية شبيهة لها في مجمل الأدب التاريخي الموروث، وتشير عموما لعبرة كبيرة ومهمة من عبر التجربة البشرية التاريخية.

الزراعة وهندساتها وكذلك الري، وقد شجّعت الكنيسة تحصيل المعارف التاريخية والطبيعية والكتابة والانضباط في التوثيق والحفاظ على الوثائق، كما طوّرت نظم لوجستية للنقل والمواصلات والمراسلات، واهتمت كذلك بصناعات الحديد وبتطوير النجارة، إلخ. واستمر عهد الإقطاع تحت السيادة الملكية في كل أولئك بجانب التوسع أكثر في التعليم وفي توفير منح للمتفرغين للدراسات النظرية وقواعد الإدارة والفنون بأنواعها، وفي تلك الفترة حصلت بعض التطورات الطبية والفلسفية والصناعية والتجارية والزراعية، إلخ. ومع استقرار النظم الإقطاعية صار النبلاء يهتمون أكثر بأوضاع الفلاحين العامة في أراضيهم بصورة أفضل من الماضي (نسبيا). يضاف لذلك فإن تلك الحقبة في أوروبا اهتمت بالاستمرارية الحضارية للقارة مع العهد الروماني، فلم تنبذ كل ما هو روماني بل تبنّت الكثير منه وبنت عليه.

بالنسبة لسيرورة التاريخ، ليس هنالك شيء غريب في هذه السردية، أعلاه. والحق أن هذا شيء ملموس جدا في الحضارة الغربية كلها اليوم، فبعد قرون من تجاوز تلك الحقبة ما زالت الأعمال السينمائية، والروايات الأدبية، والرموز الثقافية والكنايات اللغوية، تخصص حصة ضخمة لتلك الحقبة، وتعيد إنتاجها جيلا وراء جيل رغم تطور التكنولوجيا وتقدم العلوم وتحوّل الأنماط الاجتماعية بفوارق شاسعة. يكفي كمثال على ذلك أن قائمة كبيرة من أكثر المسلسلات والافلام الهوليودية شعبية، وألعاب الكمبيوتر، والروايات الحديثة، مستندة على عوالم ورموز تلك الحقبة بشكل شامل وواضح.

ويليام دوبويز، أحد أبرز روّاد الجيل الأول للافروعمومية،[13] وأهم دينامو محرك للتنظيم والتضامن الافروعمومي، فكريا وسياسيا، على نطاقٍ عابر للقارات، كان أحيانا يتحدث عن ثقافة الجنوب الامريكي - ابان عهد الرق وما تلاه من فترة التمييز العنصري - أنها ثقافة تهتم بدماثة الأخلاق والأدب في التعامل بين الناس ولا تخلو من خصائص حسن الضيافة والبساطة. كان يقول مثل ذلك الكلام في معرض ردّه ونقده للعنصرية وعلاقات الإنتاج الاستغلالية القاسية في الولايات المتحدة الامريكية وقتها وخاصة الجنوب. حتى اليوم، في الولايات المتحدة، هنالك ما يُعرَف بالسلوكيات

13 قصي همرور. 2020. **سعاة أفريقيا.**

الجنوبية southern manners وهي في العموم صفة إيجابية ولطيفة أن يقال لأحدهم أن لديك سلوكيات جنوبية، ذلك مع أن الجنوب الامريكي ما زال حتى اليوم من أكثر بقاع الشمال الكوكبي انتشارا للعنصرية.

عهد القياصرة الروس كذلك كان عهدا كوّنت فيه روسيا هوّيتها الثقافية وبنت لنفسها كرامة وسط بقية الممالك الاوروبية، وتبلورت فيه قوة روسيا وسمعتها العسكرية الجيدة وكذلك تواصلها تجاريا وسياسيا مع بقية أوروبا بندّية، ورغم أن البلد ما قبل الثورة الروسية كانت مجملا ذات اقتصاد زراعي وقوتها الاقتصادية والتكنولوجية أقل من جيرانها الأوروبيين الآخرين بصورة مشهودة، إلا أنه كانت بها صناعات وكانت بها مؤسسات حديثة وحراك فكري وأدبي وعلمي متواصل مع بقية أوروبا، وكان البعض يتوسم خيرا في أن القيصرية الروسية ستحقق مع الزمن تقدما في المستويين الاقتصادي والاجتماعي لتلحق ببقية أوروبا.

وفي الهند، تنوّعت الممالك الهندية القديمة، ولكل واحدة فيها مساهمات مشهودة حتى اليوم، فالتطور المعماري الذي جرى في سلطنة مغول الهند (ذات القاعدة الإسلامية) وتطورات الإنتاج ونظم الإدارة والنقل فيها، ما زالت مشهودة في الهند الحديثة، ونفس الشيء يقال عن الامبراطورية الماروية في الهند والتي لها معظم الفضل في ازدهار وانتشار البوذية (مثلما للدولة الرومانية المتأخرة الفضل في ازدهار وانتشار المسيحية).

وحتى اليوم، هنالك نسخ بديلة من التاريخ، تعتقنها وتتوارثها مجموعات قليلة، تقول إن تلك الأنماط التاريخية القديمة لم تكن سيئة أو جامدة في مجملها وإنما كانت متحركة في اتجاه التطور مع المزيد من التمدد، وفي اتجاه المزيد من المشاركة في الخيرات وتوسيع دائرة الامتيازات مع أغلبية الشعب؛ وتقول تلك السرديات كذلك إن الثورات العلمية ليست مرتبطة كثيرا بالثورات الاجتماعسياسية وتحولات السلطة الاقتصادية التي جرت معها، فنيوتن وأمثاله كانوا منتجين ومبدعين بدون الحاجة لثورات اجتماعية، وكذلك ديكارت وغيرهم من العلماء الذين أحدثوا نقلات كبيرة في العلوم والرياضيات والمنطق في تلك العهود السابقة للرأسمالية والعولمة ومفاهيم اللبرالية. تقول تلك السرديات إن تلك الأنماط القديمة مظلومة اليوم، ويتم تصوير سلبياتها بشكل تضخيمي، مثل محاكم التفتيش والاستغلال الإقطاعي وقسوة نظام الرق وتخلف

القيصرية، وبؤس الأغلبية في كل تلك الأنماط، ومثل وصفها بأنها كأنماط كان لا بد من الثورة عليها من أجل تحقيق ما يشبه النقلات الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية والفكرية الحديثة. هذه السرديات تختلف عن السرديات السائدة عادة، لكنها ليست سرديات جذرية أو ثورية؛ هي سرديات عائدة للوراء، وإن كانت تزعم لنفسها غير ذلك.

إذن فالتاريخ ليس لديه عجب من هذه الأشياء. ما من رأي يمكن أن تراه شاذا وغريبا اليوم - ليس فقط كمنظور جديد وإنما أيضا كمنظور قديم - إلا وستجد له موافقين. والسبب في ذلك أنه يصعب أن تجد باطلا مطلقا في أي نمط قديم أو حقا مطلقا في أي نمط جديد. «الحقيقة بين بين»، وساعة الحائط حتى لو كانت متوقفة تماما فهي ستكون مضبوطة وصحيحة مرتين كل يوم، كما جرى التعبير المشهور.

الذي يمكن أن نستوعبه، ونستخلصه من مناقشة التاريخ، هو أن الأنماط القديمة تساهم وتلعب أدوارا مهمة في دفع عجلة التطور الاجتماعي والمعرفي للأمام، مقارنة بالأنماط الأقدم منها، ثم تبدأ تلك الأنماط في التصدع، عن طريق تناقضاتها الداخلية، حتى تصبح تلك التنافضات صارخة ومهيئة للانفجار، من جوانب عدّة، فتكون إشارات لاستنفادها غرضها التاريخي (انتهاء مدة صلاحيتها)، وتظهر في نفس الوقت رؤى متجاوزة لها وتتصور أنماطا جديدة ممكنة متقدمة عليها، فتبدأ مراحل الانتقال، حيث يتداخل موات القديم مع مخاض الجديد. ومراحل الانتقال صعبة، مليئة بالبلبلة والعثرات والاشتباكات والمفاجآت غير السارة، أو غير المحتملة، لكثيرين. لكن اليوم، لنا أن نتصوّر إذا ما كان نظام الإقطاع ونظام تجارة الرق عبر الأطلنطي ما زالا قائمين، أو الحقبة الميركانتلية في الاقتصاد السياسي ما زالت مسيطرة، أو أنماط وقواعد الحياة الثقافية والعلاقات الاجتماعية من القرون الوسطى ما زالت هي السارية حتى اليوم، ولنا أن نتصور كل ذلك فيما يخص تاريخ هذا الجزء من العالم (افريقيا والشرق الأوسط)، لا التاريخ الأوروبي. الراجح والأقرب للشواهد والعقل أن تلك الأنماط القديمة انتهت وتم تجاوزها لأنها «خدمت غرضها حتى استنفدته» فلم تعد مناسبة للمرحلة التاريخية اللاحقة، إذ احتشاد القوى الاجتماعية والمعرفية صار زائدا على طاقة استيعابها.

بعض الناس لا يميّزون بين استقرار المؤسسات القديمة وبين أخطاء المؤسسات

الجديدة، في الظروف الحاضرة. المؤسسات القديمة عندها خبرة لكن ليس لديها مستقبل، لأن السياق التاريخي تجاوزها وبالتالي فإن بقاءها في الصدارة لا يكون انتصارا للحكمة والخبرة وإنما تعطيلٌ لعقارب الساعة؛ والمؤسسات الجديدة قليلة الخبرة لكن المستقبل في صفها لأنها من طينته وتكبر معه.

ولا توجد أمة تبني جديدها بغير الاشتغال على طينة الماضي وتشكيل شيء جديد منها، مع إضافة مضامين وطموحات جديدة، آتية من المستقبل المُتخيّل بقوة (قوة التخيّل والطموح والانجذاب للأمام – قوى المستقبل). صحيح مثلا أن الحضارة الغربية المعاصرة لم تمرق تماما من حوضها الثقافي اليهودومسيحي Judeo-Christian، لكنها لم تواصل العوم فيه كما هو، بل غيّرت تصميمه بصورة شاملة. بينما بقي الميراث اليهودوسيحي ماثلا، ومنطويا في جنبات المفاهيم والقيم والرموز السائدة في الغرب، تم تجاوز أسس التقليد الكَنَسي والملكي، والتصور الكنسي للأشياء، تجاوزا شاملا، نظريا وعمليا، جعل الكثير من الكتب المتراكمة حول التاريخ الكنسي والمعارف والفقه التي بنتها وأجازتها الكنيسة طيلة الحقب الماضية ليست تراثا فاعلا اليوم بل مكانه المتاحف والدراسات التاريخية، ولم يدخل منه للحقبة الجديدة إلا بعض الخلاصات العامة، غير التفصيلية، وحتى هذه دخلت بعد تمحيص وإعادة تشكيل. فإن كانت هنالك مساعي لإحداث نقلة في مجتمعاتنا نحن، في هذا الجزء من العالم – والتي لها حوض أو أحواض ثقافية تاريخية مختلفة عن تلك التي لأوروبا – فليس من الضرورة أن تكون نقلة تشبه ما جرى في الغرب، لكننا كذلك لا يمكننا أن نتجاهل أن هنالك خصائص تاريخية مشتركة عالميا تتعلق بمراحل الانتقال من الأنماط القديمة للجديدة، يمكن قراءتها في أوروبا كما يمكن قراءتها في آسيا وإفريقيا، وغيرهم؛ يضاف إلى ذلك أننا إذا أردنا أن نُحدِث نقلات محلية عندنا فلا يمكننا أن نستشهد بالنقلة الأوروبية في الاحتفاظ بملامح حوضها الثقافي إذا كنّا نقصد الحديث عن نقلة تراكمية فحسب في مجتمعاتنا، أي نقلة تصطحب كل القديم معها وبتفاصيله (متنه وحواشيه واجتهاداته، إلخ)، فنقلة أوروبا لم تكن كذلك، إنما كانت أكبر أثرا، ولا يجدي الاستشهاد بها إلا في مستواها.

فإذا كنّا نتفق على الأقل أننا في مرحلة انتقال من الأنماط القديمة لأنماط جديدة، كما تشير كل المؤشرات - و«لا يكن طرْفُك أعمى عن تناويع الأشاير» - فمن خلاصات التاريخ البشري العام نقول إن الدافعين بالرؤى الجديدة قد يبدو منهم التعثر أحيانا، وأكثر من مرة، ولكنه محمدة في مجمله، إذ هم لديهم فضيلة أنهم يتحركون في اتجاه بناء ما لم يكن موجودا من قبل، ولا بد لمثل ذلك المسعى أن يتعثّر قليلا على أقل تقدير؛ كما إن الحارسين للأنماط والأشكال القديمة (بدعوى أنها ما زالت حاضنات مناسبة للراهن أو للتغيير الوئيد «الحكيم») قد يبدو منهم مظهر الثقة، وبعض الدربة، ولكن ذلك لا فضيلة فيه، إذ هم غير مبتكرين بما يكفي ومترددون أكثر مما ينبغي (وإن بدوا غير ذلك) لأنهم لا يودّون التحرك فعلا من منطقة ارتياحهم comfort zone، فتجدهم يتحدثون عن التغيير لكن «برّاحة»، وتحت راية ورعاية نفس الوجوه والتمثيلات القديمة؛ وترجمة ذلك في الواقع أن لا تغيير حقيقي وإنما فقط بعض الشكليات، ربما.... تغييرٌ لا يشعر به معظم أولو الشأن ولا يحصدوا منه مطامحهم الحقيقية.

لكن قولة التاريخ الواضحة هي أن لا بديل للتغيير إلا من جنسه. يقول فريدريك دوقلاس، الزنجي الذي حرّر نفسه من الرق، ثم صار مرافعا قويا عن حقوق الأقليات والمستضعفين (وليس الزنوج والمسترقّين فحسب) وكاتبا وخطيبا امتلك ناصية اللغة واستعمل قدراته في تحريك الساكن ومواجهة السلطة بالحقيقة:

> «إن لم يكن هنالك نضال لا يكون هنالك تقدّم. أولئك الذين يزعمون أنهم يفضّلون الحرية لكن لا يحبّون الاستفزاز [استفزاز السلطة والقوى التقليدية] إنما هم أناس يريدون المحاصيل بدون حرث؛ يريدون المطر بدون رعد وبرق؛ يريدون المحيط بدون هديره. هذا النضال قد يكون أخلاقيا، أو ماديا، أو كليهما؛ لكنه لا يبد أن يكون نضالا.» وقيل أيضا، «التاريخ يُقرأ للوراء لكن يُعاش للأمام.»

قولة أخيرة

في عموم التاريخ، لم تتمكن أي هوية إثنية أو لغوية من توحيد أي جماعة لفترة مستقرة، أي لفترة تكفي لترك أثرٍ تاريخي حضاري؛ على طول التاريخ توحّدت جماعات كثيرة واندفعت نحو حراك كبير إما بواسطة أفكار (رؤى أو مذاهب) أو هياكل سلطة

مركزية، أو الاثنين معا.

كذلك تفيد تجارب التاريخ في النزاع بين الجماعات - من مجتمعات متباينة أو داخل نفس المجتمع - أن السبيل الوحيد المستدام لأن نأمن شر الآخر هو أن لا يصبح هنالك آخر في نظرتنا للواقع. ذلك يتم بأحد طريقين: الأول محو الآخر من الوجود تماما، إن أمكن، والثاني أن نصبح والآخر تحت كيانٍ متناسق المصالح والرؤى، فتقل مساحة «نحن وهم» وتتسع مساحة «نحن جميعا»، أي محو الآخر بالامتزاج والتماهي.

السعي لتحقيق وحدة في الرؤية والأهداف العامة، في أي مجتمع يبغي التنمية والتحرر، ليس مجرد سعيٍ رومانسي حالم، بل ربما هو أقرب لكونه استراتيجية ذكية بعيدة المدى. وتلك الوحدة لا تعني اللون الواحد، الباهت، أو محق أو تذويب كل التباينات والتنوعات في الأنماط والأفكار والمذاهب والمزاجات وسبل الحراك؛ إنما تعني التقارب في فهم الصورة العامة والطموح المشترك والرفد المشترك للسهم المشير إلى ذلك الطموح في المستقبل، عبر الأدوات والآراء والمناظير والتكتلات المتباينة والمتنوعة. في مجمل هذا الكتاب، حاولنا الإشارة لكل هذا، والمساهمة فيه بسهمٍ نرجو أن يكون مقبولا ومثمرا.

خـاتـمـــة

«أمنياتي في الختام،
أن يُغاث النـاسُ عامًا بعد عام؛
أن تضيء الأرضُ ينقشعُ الظلام....»

العوض مصطفى[1]

عبر ترتيب قضاياه وأطروحاته، سعى هذا الكتاب، وخاصة الباب الأول، إلى استيفاء القضايا الكبرى لحوكمة التنمية في عصرنا المشاهَد (حاضرا ومستقبلا قريبا)، بما يعطي القرّاء خلفية وافية حول الحوكمة والتنمية معا، وصولا لدمجهما في أطروحة نظم النماء، ومن ثم استعمال الأطروحة وتفعيل منظور نظم النماء في مقاربة ومعالجة مشاكل حوكمة التنمية، خاصة في المجتمعات النامية (وبدون الانحصار فيها). سمّينا تلك المقاربة والمعالجة «بناء نظم النماء».

في البابين الثاني والثالث، وفصولهما، تعرّضنا لقضايا الاقتصاد السياسي والاجتماعسياسيات، باعتبار تشّعبها وتداخلها. في كل باب سعى كل فصل للبناء على سابقه، وترتيب الحجاج وتدريجه حتى يصل للقرّاء عبر تغذية تحاول أن تكون سلسة ومفهومة لمجمل القرّاء بشتى مستوياتهم المعرفية وتباياتهم الفكرية واهتماماتهم في القضية الواسعة موضوع الكتاب. عبر تلك الرحلة في فصول الكتاب استعان

1 القصيدة التي وردت فيها هذه الأبيات، ينعي بها الشاعر العوض مصطفى الشاعر التجاني يوسف بشير على لسان الشاعر إدريس جمّاع؛ فهي مِزاجٌ نادر لثلاثة شعراء سودانيين ربطهم وثاق رحلة وشوق إنساني واسع وعميق، تجلّى في إنتاج ثلاثتهم.

الكتاب بأفكار ورؤى متعددة ومتداخلة، ومتكاملة في نظرنا، كما تعرّض لنماذج وأمثلة ومقارنات، من مراجع متنوّعة، يمكنها أن تعطي القرّاء ملمسا لسعة الموضوع وتشعباته وعمقه، وكثرة تجليّاته.

أطروحة نظم النماء تدعو لاستعمال طريقة تفكير عامة في فحص وفهم النظم المتعددة، المتداخلة، التي تؤثر في عملية التنمية وفي حوكمتها. ربما أكثر من أي وقت مضى، في التاريخ البشري، صارت المسائل المتعلقة بنقل المجتمعات من مرحلة اقتصادية-سياسية-اجتماعية إلى مرحلة أخرى مسائل تحتاج لتخطيط استراتيجي وفهم ملم بأطراف كثيرة لا تستوعبها قدراتٌ محدودة؛ وأكثر من أي وقت مضى صارت أدوات ذلك الفهم، وإنتاج المعلومات المتعلقة، وسبل توظيفها، متوفّرة لمن يسعون لها بجدية ويوظفونها بمنهجية وصبر.

سمّينا نظم النماء بأنها النظم التكنوجتماعية التي ترفد مشوار التنمية في المجتمعات المعاصرة، وطرحنا إمكانية وأهمية النظر لعملية التنمية المستدامة باعتبارها عملية بناء وإدارة لنظم النماء. ثم لاستكمال الأطروحة، والعمل وفقها، أوردنا أن هنالك حاجة لثلاثة مسائل: تعريف عناصر نظم النماء، وتعريف وكلائها، والإفصاح عن «البارادايم» (أو النموذج الإرشادي) التنموي؛ وعبر الشرح والتركيب، جاءت مع الأطروحة موجّهات عامة مقترحة لمقاربة وبناء نظم النماء، أو لحوكمة التنمية وفق أطروحة نظم النماء.

وكما جاء في المقدمة، فإن الأطروحة الأساسية للكتاب - أطروحة بناء نظم النماء - قادرة، في نظرنا، على احتواء المواقف والآراء الواردة في محتوى الكتاب ما بعد الباب الأول، كما هي قادرة على احتواء مواقف أخرى مختلفة عنها نسبيا؛ أي أن قبول أطروحة نظم النماء لا يستوجب الموافقة على مجمل الآراء والخلاصات الواردة في الكتاب (بل لدرجة كبيرة، يكاد يكون الباب الأول من هذا الكتاب وحدة قائمة بذاتها، ثم بقية الأبواب والفصول بانية عليها وممدّدة لها لكن غير تابعة ضرورية لها). بيد أنه ممّا نراه ونتوقّعه أن يسوق فهم الأطروحة وقبولها ناحية طيفٍ متقارب من المواقف في قضايا الاقتصاد السياسي والاجتماعسياسيات، مع الحفاظ على مجال معقول من فرص التباين والاختلاف ضمن ذلك الطيف.

جلّ ما يطمح له هذا السفر أن يساهم، مساهمة معقولة، في عملية «إنزال الفكر للواقع أو رفع الواقع للفكر»، في إحدى ساحات هذه العملية، من أجل واقع ومستقبل أفضل للكائنات الواعية في هذا الكوكب. لنقل، يطمح الكتاب في المساهمة في بناء مجتمعات متمدّنة، تمدّنا حقيقيّا، وهي التي وصفناها (في المقدمة) أنها «تمتاز بمعالم ثلاثة: أولها أن أعرافها وقوانينها تصون أرواح وكرامة ومكتسبات الناس، وثانيها أن ثقافاتها وأنظمتها ترعى وتشجع الإنتاج والابتكار وزيادة المعارف، وثالثها أنها عموما ترفد وتخلق وتنثر صنوف الجمال.» بلوغ هذا الطموح يعتمد على ما يجده وما يفعله القرّاء بمضمون هذا الكتاب.

قائمة المراجع

[معظم المراجع المذكورة هنا مذكورة كذلك في هوامش الفصول، مع بعض الاستثناءات لمراجع استعلمها المؤلف لمعلومات عامة بدون ذكرها في الهوامش، كما أن بعض الهوامش بها مصادر صغيرة لم ترد في قائمة المراجع]

مراجع باللغة الإنكليزية:

Acemoglu, Daron, and James A Robinson. 2012. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*. New York: Crown.

Alter, Kim. 2007. *Social Enterprise Typology.* Report of Virtue Ventures LLC. Updated November 27.

Baldacchino, Godfrey. 1990. «A War of position: Ideas on a strategy for worker cooperative development.» *Economic and Industrial Democracy,* 11: 463-482.

Basurto, Xavier and Ostrom, Elinor. 2009. «The Core Challenges of Moving Beyond Garrett Hardin.» *Journal of Natural Resources Policy Research,* 1(3): 255-59.

Binswanger, Hans. 1986. «Agricultural Mechanization: A comparative historical perspective.» *World Bank Research Observer*, Vol. 1(1): 27-56.

Diyamett, Bitrina, Hezron Makundi, and Gussai Sheikheldin. 2019. *Science, Technology and Innovation (STI) Policy Training for Africa: Basic Module on Reconciling Theory, Practice and Policies.* Handbook, STIPRO; Science Granting Councils Initiative: https://bit.ly/35cyEgC

Caute, David. 1967. *Essential Writings of Karl Marx.* London: Panther.

Cabello, J.J., Garcia, D., Sagastume, A. et al. 2012. 'An approach to sustainable development: the case of Cuba.' *Environment, Development and Sus-*

tainability, 14: 573–591.

Cirera, Xavier, and William F. Maloney. 2017. *The Innovation Paradox: Developing-Country Capabilities and the Unrealized Promise of Technological Catch-Up.* Washington DC: World Bank.

Cockshott, P. and A. Cottrell. 1993. *Towards a New Socialism.* Nottingham: Russel Press.

Eboh, E. C. 2014. *Using Research to Influence Public Policy: What Works and How.* Abuja: Institute for Public Policy Analysis and Management.

Forje, John W. 1989. *Science and Technology in Africa.* Essex: Longman Group UK.

Galbraith, John K. 1967. *The New Industrial State.* Princeton University Press (revised edition, 2007).

Gilbert, Jess. 2009. «Democratizing States and the Use of History.» *Rural Sociology,* vol. 74(1), pp. 3-24.

Gill, Graeme. 2003. *The Nature and Development of the Modern State*. New York: Palgrave Macmillan.

Green, L. V., and Kolesar, P. J. (2004). Anniversary article: Improving emergency responsiveness with management science. *Management Science*, *50*(8), 1001-1014.

Guevara, Erneso 'Che'. 1963. *Reminiscences of the Cuban Revolutionary War.* Ocean Press (2005 authorized edition).

Hasan, Mariwan. 2013. 'Modernism, Modernity and Modernization'. *Research on Humanities and Social Sciences,* 3(12): 43-52.

Hayek, F. A. 1945. «The use of knowledge in society.» *The American economic review*, 35(4): 519-530.

Hewlett, Sylvia Ann, Melinda Marshall & Laura Sherbin (2013). «How Diversity Can Drive Innovation.» Harvard Business Review, December Issue.

Hodgson, Geoffrey. 2004. «Institutional Economic Thought» *International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences,* Pages 7543-7550. Amsterdam: Elsevier.

Hyden, Goran. 2006. «Introduction and Overview to the Special Issue on Africa's Moral and Affective Economy.» *African Studies Quarterly,* 9(1 & 2).

International Cooperative Alliance (ICA) (2005), World Declaration on Worker Cooperatives, approved by the ICA General Assembly in Cartagena, Columbia, 23 September 2005.

Janeway, William. 2012. *Doing Capitalism in the Innovation Economy: Markets, Speculation and the State.* Cambridge University Press.

Jossa, Bruno. 2005. «Marx, Marxism and the Cooperative Movement.» *Cambridge Journal of Economics,* 29(1): 3-18.

Lappé, Frances Moore, Joseph Collins and Peter Rosset. 1998. *World Hunger: 12 Myths* (2nd ed). Grove Press/Earthscan.

Lowell, B. Lindsay. 2001. Policy Responses to The International Mobility of Skilled Labour. International Migration Papers, paper No. 45, Series by the International Labour Office, Geneva, under the DFID-sponsored project on *"Skilled labour migration (the 'brain drain') from developing countries: Analysis of impact and policy issues."*

Mazrui, Ali Al'Amin. 1986. *The Africans: A Triple Heritage*. Documentary series (9 films), premiered in BBC (UK) and PBS (USA).

Marcuse, Peter. 2015. «Cooperatives on the Path to Socialism?» *Monthly Review,* Vol. 66, Issue 9 (February)

Mazzucato, Mariana. 2013. *The Entrepreneurial State: Debunking public vs. private sector myths.* New York: Anthem Press.

Meadows. Donella H. 2009. *Thinking in systems: a primer*. London: Earthscan.

------- 2010. «Leverage Points: Places to Intervene in a System.» *The Solutions Journal* 1 (1): 41–49.

Nasir, Anthony, Tariq Mahmood Ali, Sheikh Shahdin and Tariq Ur Rahman. 2011. «Technology achievement index 2009: ranking and comparative study of nations.» *Scientometrics,* Vol. 87(1):41–62.

Newman, Carol, John Page, John Rand, Abebe Shimeles, Måns Söderbom, and Finn Tarp. 2016. «The Pursuit of Industry» in Carol Newman, John Page, John Rand, Abebe Shimeles, Måns Söderbom, and Finn Tarp (eds) *Manufacturing Transformation: Comparative Studies of Industrial Development in Africa and Emerging Asia.* Oxford University Press. pp. 1-24.

Nyerere, Julius Kambarage. 1986. 'Reflections on Africa and its Future', Speech at the Silver Jubilee Meeting of the Nigerian Institute of International Affairs, Lagos, Nigeria, 8th December. Reprinted in Julius Nyerere's *Freedom, Non-alignment and South-South Cooperation,* 2011. Dar es Salaam: Oxford University Press.

------ 1974. *Freedom and Development / Uhuru Na Maendeleo: A Selection from Writings and Speeches, 1968-1973.* Oxford University Press.

------ 1998. «Good Governance for Africa.» (speech in October 13, when he

was Chairman of the South Commission).

Ostrom, Elinor. 2005. «Doing Institutional Analysis: Digging Deeper than Markets and Hierarchies» in C. Menard and M. M. Shirley (eds.) *Handbook of New Institutional Economics.* The Netherlands: Springer. Chapter 30: 819–848.

O'Brien, Robert and Marc Williams. 2004. *Global Political Economy: Evolution and Dynamics* (2nd ed). New York: Palgrave Macmillan.

Patterson, R. and J. Bozeman. 1999. «Comparativist Study of State and Promotion of Science and Technology. Cases: Botswana and Singapore», in R. Patterson, (ed.) *Science and Technology and Southern African and East and South Asia*, 116-42. Brill: Leiden.

Piketty, Thomas. 2014. *Capital in the Twenty-first Century.* Trans., Arthur Goldhammer. Cambridge Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press.

Polanyi, Karl 1944. *The Great Transformation.* Boston: Beacon Press

------ 1957. «The economy as instituted process» in Polanyi, K, Conrad M. Arensberg and Harry W. Pearson (eds.) *Trade and market in early empires: Economies in history and theory.* Glencoe, IL: The Free Press. Chapter 13: 24370-.

------ 1968. *Primitive, Archaic and Modern Economies: Essays of Karl Polanyi,* edited by George Dalton. Garden City, NY: Anchor Books.

Polanyi, Karl, Conrad M. Arensberg and Harry W. Pearson's (eds.) 1957. *Trade and market in early empires: Economies in history and theory.* Glencoe, IL: The Free Press.

Portello, Beth, Philippe Diaz and Martin Sheen. 2010. «The End of Poverty?» (documentary). Canoga Park, California: Cinema Libre Studio, ©2010. (funded by Robert Schalkenbach Foundation and Cinema Libre Studio)

Rasiah, R. and Shari, I. (2001) 'Market, government and Malaysia's new economic policy', *Cambridge Journal of Economics,* 25: 57–78.

Rodgers, Loren (2008). «Hybrid Cooperatives: Challenges and Advantages.» National Center for Employee Ownership, January 30.

Rodney, Walter. 1972. *How Europe Underdeveloped Africa*. Dar-Es-Salam: Tanzania Publishing House (TPH).

Romer, P. M. 1994. «The Origins of Endogenous Growth». *The Journal of Economic Perspectives.* 8 (1): 3–22.

Ross, Michael L. 2015. «What Have We Learned about the Resource Curse?». *Annual Review of Political Science.* 18: 239–259.

------ (January 1999). «The Political Economy of the Resource Curse». *World Politics.* 51 (2): 297–322

Schwartz, Joseph M. 2016 (March). «Is Socialism Undemocratic?», *Jacobin Magazine.*

Scott, James C. 1999. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed.* Yale University Press.

Sen, Amartya. 1999. *Development as Freedom.* Toronto: Random House.

Sheikheldin, Gussai. 2018. *Liberation and Technology: Development Possibilities in Pursuing Technological Autonomy.* Dar es Salaam: Mkuki na Nyota Publishers.

------ 2016. «The Market is Alright; but not the Market Economy.» *Pambazuka*, issue 788.

Tandon, Yash. 2015. *Trade is War.* Dar es Salaam: Mkuki na Nyota Publishers.

UK Department of International Development (DFID). 2010. Working with Co-operatives for Poverty Reduction. Briefing note.

Varoufakis, Yannis. 2016. 'The Future of Capitalism'. Hosted by the New School for Social Research, New York City, April 25.

Venables, Anthony J. (February 2016). «Using Natural Resources for Development: Why Has It Proven So Difficult?». *Journal of Economic Perspectives.* 30 (1): 161–184.

Warren, Ronald (1970). 'The Context of Community Development' in Lee J Cary's (ed.) *Community development as a process.* Columbia: University of Missouri Press. Chapter 2: 32-52.

Zafarullah, H. and A. S Huque. 2005. «Understanding Development Governance: Concepts, Institutions and Processes.» In Huque, A. S and H. Zafarullah (eds.) *International Development Governance.* New York: Dekker/CRC Press.

Zinn, Howard. 1980. *A People's History of the United States: 1492 – Present.* HarperCollins Publishers.

مراجع باللغة العربية:

النعيم، عبدالله. 2009. **الإسلام وعلمانية الدولة**. القاهرة: دار ميريت

العتيبي، محمد الفاتح، وقصي همرور. 2020. «التعاونيات: استعراض واستبانة آفاق»، فصل في كتاب **مدخل تمهيدي للنقابات والتعاونيات في القطاعات الرسمية وغير الرسمية في السودان**، تأليف وتحرير: خالد عثمان الفيل، قصي همرور، محمد الفاتح العتيبي، أواب أحمد المصباح، محمود المعتصم ورجاء مكاوي. الخرطوم: المركز السوداني للإرشاد. الصفحات: 39-62.

العتيبي، محمد الفاتح عبدالوهاب. 2017. التعاونيات ذراع الاشتراكية لتحقيق المساواة الاقتصادية في فكر الأستاذ محمود محمد طه. ورقة قدّمت في «مؤتمر الدين والحداثة: الأستاذ محمود محمد طه نموذجا»، بواسطة نادي الفلسفة السوداني، 23-25 أكتوبر. صفحة 5.

الشيخ، محمد الشيخ. 2011. **التحليل الفاعلي وتحديات النهضة**. الخرطوم: دار مدارات.

الاخوان الجمهوريون. 1979. **«ساووا السودانيين في الفقر إلى أن يتساووا في الغنى»** (كتيّب).

همرور، قصي. 2020. «مزاوجات الديمقراطية والاشتراكية: الاقتصاد التعاوني نموذجا»، ورقة في ندوة **المسلمون وتحديات العصر: السلام والديمقراطية والاشتراكية (نحو فكر إسلامي مستنير)**، باستضافة جامعة النيلين ومركز الدراسات السودانية، الخرطوم، 18-20-يناير.

همرور، قصي. 2016. «هل كان الاستعمار سيئا حقا؟». **مجلة الحداثة السودانية**، العدد الثالث (ديسمبر)، الصفحات 6-8

همرور، قصي. 2020. **السلطة الخامسة: نحو توطين التكنولوجيا**. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم.[2]

همرور، قصي. 2020. **سعاة أفريقيا: مدخل إلى تاريخ و آفاق الحركة الأفروعمومية**. جوبا: دار رفيقي

همرور، قصي. 2008. «رسالة من الأرض: تغير المناخ وجذور الأزمة». **احترام**، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان والتعدد الثقافي وقضايا التعدد الثقافي. العدد 7.

همرور، قصي. 2017. «تكنوتنمية وجيوتنمية: التنمية المستدامة لقاح البيئة والتكنولوجيا.» **مجلة الحداثة السودانية**، العدد السابع (سبتمبر)، الصفحات 28-33

طه، محمود محمد. 1958. « التعليم: خطاب إلى عميد معهد بخت الرضا الأستاذ عثمان محجوب». أعيد نشره في **الكتاب الثاني من سلسلة رسائل ومقالات**، لمحمود محمد طه، مايو 1973.

2 في 2015، صدر كتاب للمؤلف بعنوان «السلطة الخامسة: من أين تأتي التكنولوجيا؟»، عن دار أوراق (القاهرة). الكتاب الحديث، أعلاه، فيه تطوّر كمّي ونوعي على توأمه السابق هذا؛ بيد أن هنالك تداخلات في الأطروحات الأساسية وعرضها. عليه، فهذا الكتاب أعلاه جديد وقديم نسبيّا في نفس الوقت.

طه، محمود محمد. 1955. «**أسس دستور السودان: لقيام حكومة جمهورية فدرالية ديمقراكية اشتراكية**.»

طه، محمود محمد. 1968. «**الدستور الإسلامي؟ نعم.. ولا**»

طه، محمود محمد. 1972. **الثورة الثقافية**.

مَهَلة، محمد علي وقصي همرور. 2018. «العمّال الزراعيون ومجتمعاتهم بين السودان وأمريكا: مقارنة ودروس.» **مجلة الحداثة السودانية**، العدد العاشر: الصفحات 66-71.

علي، أحمد. 2012، «مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة»، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 28، العدد 1.

علي، تيسير محمد. 1994. زراعة الجوع في السودان. القاهرة: مركز الدراسات السودانية. (ترجمة محمد علي جادين)

تجمع المهنيين السودانيين. نوفمبر 2018. **دراسة حول وضع الأجور في السودان.**

نبذة عن المؤلف

قصي همرور شيخ الدين. باحث واستشاري، بخبرة تجمع بين الهندسة والحوكمة ودراسات التنمية. مهتم بقضايا التكنولوجيا والاجتماع ونُظُمها، اقتصادا وبيئة وثقافةً وتخطيطا. له مؤلفات معنيّة (كتُب وبحوث ومقالات)، بالعربية والإنكليزية.

من مواليد السودان 1982. دكتوراة من جامعة قويلف (مدرسة التصميم البيئي والتنمية الريفية)، 2017، كندا. ماجستير في «الهندسة والسياسات العامة» engineering and public policy, 2008، كندا، وبكالوريوس تكنولوجيا هندسة التصنيع، 2006، من الولايات المتحدة.

منذ 2017 يعمل زميلا باحثا في منظمة بحوث سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار(STIPRO)، وهي مركز دراسات في المجالات المذكورة، في سبيل رفد سياسات التنمية والصناعة بأفريقيا، مقره تنزانيا. بجانب ذلك، عمل ويعمل في مواقع واستشارات وبحوث تتراوح بين مجالات التنمية المستدامة وحلول الطاقة المتجددة، والإدارة العامة للتكنولوجيا، ونقل المعارف (بين صانعي السياسات ومنتجي المعرفة التكنولوجية)، والسياسات الصناعية.

رقم الإيداع:
(2020/678م)